جامعة ام درمان الإسلامية

معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي

أَثَر نُظُم المَعلُومَات المُحاسَبِيَّة المُحَوسَبَة علَى كَفَاءة الأدَاء المَالِي والتَّمويلي للمؤسَّسَات الصَّغِيرَة والمُتوسِّطَة فِي السُّوَدان

(دراسة ميدانية)

THE IMPACT OF COMPUTERIZES ACCOUNTING INFORMATION SYSTEMS ON THE EFFICIENCY OF FINANCIAL AND FINANCING SUDAN IN MEDIUM ENTERPRISES OF SMALL AND PERFORMANCE

(Field study)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

اعداد الطالب:
أشرف عبداللطيف عبدالرحمن مختار

إشراف البروفيسور:
محجوب عبد الله حامد
أستاذ المحاسبة
كلية العلوم الإدارية
جامعة أم درمان الإسلامية

1442هـ - 2021م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الإستهلال

قال تعالي:

﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ 47

صدق الله العظيم
سورة الأنبياء: الآية (٤٧)

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أرواح أمواتنا في جنات الخلد.

إلي والدتي التي كانت ولا زالت الشمعة التي تضيء لي الطريق.

إلى والدي له الرحمة والمغفرة الذي ربَّاني على هدى وغرس في نفسي حب التعليم منذ صغري.

إلى زوجتي العزيزة التي أعطتني وما كلَّت يوماً.

إلى أخواني وأخواتي وأسرتي وأهلي جميعاً.

إلى زملائي بمواقعهم المختلفة.

إلي كل من طلب العلا وسهر الليالي من اجل نيل قسط من التعليم.

إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي.

أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، وإلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين.

الباحث

الشكر والتقدير

أحمد الله وأشكره تعالى على ما أنعم به عليّ من فضل وتوفيق فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع وأعانني وأمدني بالصبر وشملني بتوفيقه، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجامعة ام درمان الاسلامية- معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي التي هيأت لي فرصة مواصلة دراستي العليا في المحاسبة.

الشكر موصول لمكتبة جامعة النيلين ومكتبة جامعة الزعيم الأزهري وجامعة أمدرمان الإسلامية وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي ساعدتني وأمدتني بالكتب والمراجع منذ اختياري لموضوع البحث ليكون محلاً لدراستي إلي إن انتهيت من إعداده.

والشكر أجزله لأستاذي الجليل الدكتور/ محجوب عبد الله حامد المشرف علي هذا البحث. والذي أعانني على كيفية طريقة البحث وظل إلي جانبي بالتوجيه والإرشاد ولولاه لما ظهر هذا البحث بهذه الصورة المرضية، والشكر موصول لكل من ساعدني ومد لي يد العون أو زوَّدني بالمراجع ووقف بجانبي.

كما واشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواءً بالتشجيع أو المساندة، وخاصة الزملاء عينة الدراسة لما أبدوه من تعاون وتسهيلات تعجز الكلمات عن تقديرها، فلا يسعني إلا أن أسأل االله عز وجل التوفيق لهم.

الباحث

المستخلص

جاءت الدراسة كمحاولة لتقييم نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحددت مشكلة البحث في معرفة أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في رفع كفاءة الأداء المالي والتمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان وذلك من خلال الأسئلة التالية: هل توجد علاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان؟، هل توجد علاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان؟، هل توجد علاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودة التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان؟.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء المالي والتمويلي في المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان من خلال استقصاء آراء المحاسبين والمراجعين في مصانع الحلويات والبسكويت في ولاية الخرطوم، التعرف على أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في رفع كفاءة الأداء المالي والتمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استقصاء آراء المحاسبين والمراجعين في مصانع الحلويات والبسكويت في ولاية الخرطوم، التعرف على العلاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودة التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان من خلال استقصاء آراء المحاسبين والمراجعين في مصانع الحلويات والبسكويت في ولاية الخرطوم.

قامت الدراسة علي ثلاث فرضيات رئيسية هي أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان، وأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان، وأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودة التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان.

بناءً على الاطار النظري والدراسة الميدانية توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: وُجِدَت نُظم آلية وتقنية حديثة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما وُجِدَ نظام محاسبي مُحَوسَب متطور يستجيب لمتطلبات العمل. وُجِدَت علاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء المالي في المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان حيث أن المعلومات المحاسبية التي أنتجها نظام المعلومات المحاسبي مؤشر لتقويم كفاءة الأداء المالي. تطبيق نظام المعلومات المحاسبية المُحَوسَب زوَّد إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان بالمرونة اللازمة للتعامل مع المؤسسات التمويلية مما أدَّى إلى ازدياد ثقتها وازدياد امكانية الحصول على التمويل منها.

بناءً على النتائج السابقة أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان استخدام وسائل التقنية الحديثة في العمليات المحاسبية والإستفادة من قدرات الحاسوب ومميزاته. على الإدارة العليا الإهتمام بإجراء صيانة دورية للنظم المحاسبية المُحَوسَبة واستقطاب الكوادر المؤهلة والقيام بإجراء تدريب مستمر في مجال استخدام الحاسوب والأنظمة المحاسبية من أجل ضمان إستمرار هذه النظم. على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان كسب وزيادة ثقة المؤسسات التمويلية بتقديم بيانات مالية وتقارير دورية عن الأداء.

Abstract

The study came as an attempt to evaluate computerized accounting information systems in small and medium enterprises, and the research problem was identified in knowing the effect of computerized accounting information systems in raising the efficiency of the financial and financing performance of small and medium enterprises in Sudan through the following questions: Is there is a relationship between the application of computerized accounting information systems and the efficiency of Financial performance in small and medium enterprises in Sudan?, Is there is a relationship between the application of computerized accounting information systems and the efficiency of financing performance in small and medium enterprises in Sudan?, Is there is a relationship between the application of computerized accounting information systems and the quality of financial reports for small and medium enterprises in Sudan?

The study aimed to: Identify the relationship between the application of computerized accounting information systems and the efficiency of financial and financial performance in small and medium enterprises in Sudan by surveying the opinions of accountants and auditors in the confectionery and biscuit factories in Khartoum State. Identify the effect of applying computerized accounting information systems in raising the efficiency of financial and financing performance in small and medium enterprises by surveying the opinions of accountants and auditors in the confectionery and biscuit factories in Khartoum State. Identify the relationship between the application of computerized accounting information systems and the quality of financial reports for small and medium enterprises in Sudan by surveying the opinions of accountants and auditors in the confectionery and biscuit factories in Khartoum State.

The study is based on three main assumptions: There is a statistically significant relationship between the application of computerized accounting information systems and the efficiency of financial performance in small and medium enterprises in Sudan. There is a statistically significant relationship between the application of computerized accounting information systems and the efficiency of financing performance in small and medium enterprises in Sudan. There is a statistically significant relationship between the application of computerized accounting information systems and the quality of financial reports for small and medium enterprises in Sudan.

Based on the theoretical framework and field study, the study reached the following results: Modern automatic and technical systems have been found in small and medium enterprises, as well as a sophisticated computerized accounting system that responds to business requirements. A relationship has been found between the application of computerized accounting information systems and the efficiency of financial performance in small and medium enterprises in Sudan, as the accounting information produced by the accounting information system is an indicator to evaluate the efficiency of financial performance. The application of the computerized accounting information system provided the management of small and medium enterprises in Sudan with the necessary flexibility to deal with financial institutions, which led to an increase in their confidence and an increase in the possibility of obtaining financing from them.

Based on the previous results, the study recommended several recommendations, the most important are: Small and medium enterprises in Sudan should use modern technology means in accounting operations and take advantage of computer capabilities and advantages. The top management should pay attention to periodic maintenance of computerized accounting systems, attract qualified cadres, and carry out continuous training in the field of computer use and accounting systems in order to ensure the continuity of these systems. Small and medium enterprises in Sudan must gain and increase the confidence of financing institutions by submitting periodic financial statements and performance reports.

فهرس الموضوعات

الرقم	عنوان الموضوع	رقم الصفحة
1	**البسملة**	أ
2	**استهلال**	ب
3	**إهداء**	ت
4	**الشكر والتقدير**	ث
5	**المستخلص**	ج
6	**Abstract**	ح
7	**فهرس الموضوعات**	خ
8	**فهرس الجداول**	ذ
9	**فهرس الأشكال**	ر
10	**فهرس الملاحق**	ر
11	**المقدمة**	
12	**أولاً:** الإطار المنهجي	2
13	**ثانياً:** الدراسات السابقة	7
14	**الفصل الأول: الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة**	
15	**المبحث الأول:** مفهوم وأهداف وأهمية وخصائص نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة	30
16	**المبحث الثاني:** مقومات ومبادئ وأساليب وأنواع نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة	83
17	**المبحث الثالث:** العوامل المؤثرة على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودتها	112

18	**الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي والتمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	
19	**المبحث الأول:** مفهوم وأهمية وخصائص الأداء المالي والتمويلي	129
20	**المبحث الثاني:** مبادئ وقواعد ومؤشرات تقويم الأداء المالي والتمويلي للمؤسسات	163
21	**المبحث الثالث:** العوامل المؤثرة على تقويم الأداء المالي والتمويلي وكفائتها في المؤسسات	199
22	**الفصل الثالث: الدراسة الميدانية**	
23	**المبحث الأول:** نبذة تعريفية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان	217
24	**المبحث الثاني:** إجراءات الدراسة التطبيقية (الميدانية)	237
25	**المبحث الثالث:** تحليل البيانات واختبار الفرضيات	257
26	**الخاتمة**	
27	**أولاً:** النتائج	289
28	**ثانياً:** التوصيات	291
29	الدراسات المستقبلية	293
30	**قائمة المصادر والمراجع**	295

فهرس الجداول

الرقم	رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	(1/1/1)	خصائص المعلومات المفيدة	52
2	(1/3/1)	قائمة الأعباء والمنافع لقياس وتقييم كفاءة استخدام نظام الحسابات الإلكترونية	125
3	(4/1/3)	مصادر تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان	225
4	(1/2/3)	الاستبيانات الموزعة والمعادة	239
5	(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر	240
6	(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	241
7	(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	242
8	(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المُسمّى الوظيفى	244
9	(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	245
10	(7/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة	246
11	(8/2/3)	مقياس درجة الموافقة	247
12	(9/2/3)	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى بالمجموع الكلي	249
13	(10/2/3)	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية بالمجموع الكلي	250
14	(11/2/3)	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة بالمجموع الكلي	251
15	(12/2/3)	معامل ارتباط محاور الدراسة بالمجموع الكلي	252
16	(13/2/3)	نتائج اختبار الثبات لمحاور الدراسة	253
17	(14/2/3)	نتائج اختبار الفأ كرنباخ لمقياس محاور فروض الدراسة	254
18	(15/2/3)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمقياس لمحاور فروض الدراسة	255
19	(16/3/3)	التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى	258
20	(17/3/3)	التحليل الإحصائي الوصفى لعبارات محور الفرضية الأولى	262
21	(18/3/3)	اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الأولى	265
22	(19/3/3)	التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية	268
23	(20/3/3)	التحليل الإحصائي الوصفى لعبارات محور الفرضية الثانية	272
24	(21/3/3)	اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الثانية	275
25	(22/3/3)	التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة	278
26	(23/3/3)	التحليل الإحصائي الوصفى لعبارات محور الفرضية الثالثة	282
27	(24/3/3)	اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الثالثة	285

فهرس الأشكال

الرقم	رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	(1/1/1)	العلاقة بين البيانات والمعلومات	36
2	(2/1/1)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	42
3	(3/1/1)	بيئة المنشأة وأهم الأنظمة الداخلية والخارجية	61
4	(4/1/1)	مكونات النظام المحاسبي	68
5	(5/1/1)	الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب	72
6	(1/2/1)	المكونات المادية للحاسبة الإلكترونية	88
7	(2/2/1)	النظام المفتوح	107
8	(3/2/1)	النظام المغلق	108
9	(1/2/2)	الفرق بين الكفاءة والفعالية	134
10	(2/2/2)	مراحل عملية تقويم الأداء في المؤسسة	168
11	(1/2/3)	الاستبيانات الموزعة والمعادة	240
12	(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر	241
13	(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	242
14	(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	243
15	(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المُسمّى الوظيفى	244
16	(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	245
17	(7/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة	246

فهرس الملاحق

الرقم	رقم الملحق	الملحق	رقم الصفحة
1	1	الاستبانة	318
2	2	محكمو الاستبانة	323

المقدمة

حيث تشتمل على:-

أولاً: الإطار المنهجي.

ثانياً: الدراسات السابقة.

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للقطاع الخاص وذلك للدور المتميّز الذي تلعبه في نمو الاقتصاد بشكل عام، حيث تشكل هذه المؤسسات ما يزيد عن 80% من المؤسسات حول العالم وتستوعب ما يزيد عن 60% من الوظائف، لذلك تعتبر عملية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم مُرتكزات التنمية الاقتصادية، وتسعى العديد من الدول في العالم وبمختلف درجات النموالاقتصادي إلى تنميّة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغبةً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك للدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه في توفير فرص الشغل وتحقيق المزيد من التنويع وزيادة الإنتاجيّة والمرونة في الاقتصاد.

وفي منطقتنا العربية فقد شهدت العقود الأخيرة انتشاراً واسعاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حتى أنها أصبحت ميزة العصر، وكان لها كثير من النتائج الايجابية على المصالح الخاصة والعامة حيث أًصبح التوجُّه نحوالعمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الشغل الشاغل لفئة كبيرة من الناس، فالمستثمرون الذين يملكون خبرات متواضعة والذين يتطلَّعون إلى العمل وِفق خواص الملكية الخاصة واستقلالية القرار يتطلعون إلى إنشاء مشاريع صغيرة أو متوسطة تعود عليهم بالفائدة والربح ويوفر لهم أسلوب حياة جيد. وتدور الكثير من التوقعات الرسمية وغير الرسمية حول اعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستكون قاطرة للنمو الاقتصادي في الدول العربية في العقود القادمة. إلاّ أنّ مسار هذه المؤسسات في السودان اصطدم بالكثير من المشاكل التي عرقلت تطورها، وتأتي في مقدمتها مشاكل الأداء المالي والتمويلي والقرارات المرتبطة بهذه القرارات لما لها من دور مهم في تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من ناحية أخرى فإن المعلومات المحاسبية التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية هي الأساس المتين الذي يُعتَمَد عليه في اتخاذ القرارات المختلفة. وبالنظر إلى اهتمامات البحوث في مجال المحاسبة نجدها تركز على نظم المعلومات في منشآت الأعمال ذات الحجم الكبير، في حين يكون الاهتمام بشكل أقل بالنسبة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ونظراً لأهمية منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في السودان فقد جاءت دراستنا هذه كمحاولة لتقييم نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في هذا النوع من المنشآت وقدرتها على توفير المعلومات اللازمة للاستخدام في أوجُه النشاط المالي والتمويلي.

مشكلة البحث:

تسعى المؤسسات إلى رفع كفاءة أدائها المالي والتمويلي من أجل تحسين وضعيتها التنافسية وضمان استمرارها وبقائها في مجال نشاطها، وبالنظر إلى اهتمامات البحوث في مجال المحاسبة نجدها تركز على أثر نظم المعلومات في منشآت الأعمال ذات الحجم الكبير في حين يكون الاهتمام بشكل أقل بالنسبة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ونظراً لأهمية منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في السودان فقد جاءت الدراسة هذه كمحاولة لتقييم نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في هذا النوع من المنشآت، وتكمن مشكلة البحث في معرفة أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في رفع كفاءة الأداء المالي والتمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان وذلك من خلال الأسئلة التالية:

1. هل توجد علاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان.
2. هل توجد علاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان.
3. هل توجد علاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودة التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان.

فرضيات البحث:

قامت الدراسة علي ثلاث فرضيات رئيسية:

1. **الفرضية الأولى:** هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان.
2. **الفرضية الثانية:** هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان.
3. **الفرضية الثالثة:** هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودة التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان.

أهمية البحث:

1. **أهمية علمية:** حيث أتي كمساهمة في التعريف بأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان وأهمية قياس كفاءة أدائها المالي والتمويلي، وقام كذلك على استقراء وتشخيص واقع نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليله وتقييم مدى فاعليته في رفع كفاءة الأداء المالي والتمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. **أهمية عملية:** من حيث إثراء الساحة العلمية وسد ثغرة علمية في ظل ندرة الدراسات التي تخص هذا الموضوع في البيئة السودانية تكون بمثابة مرجعية لهذا القطاع من المؤسسات وللباحثين والمهتمين.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

1. التعرف على أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في رفع كفاءة الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استقصاء آراء المحاسبين والمراجعين في مصانع الحلويات والبسكويت في ولاية الخرطوم.
2. التعرف على أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في رفع كفاءة الأداء التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استقصاء آراء المحاسبين والمراجعين في مصانع الحلويات والبسكويت في ولاية الخرطوم.
3. التعرف على العلاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودة التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان من خلال استقصاء آراء المحاسبين والمراجعين في مصانع الحلويات والبسكويت في ولاية الخرطوم.

حدود البحث:

1. **الحدود الموضوعية:** أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على الأداء المالي والتمويلي.
2. **الحدود المكانية:** مصانع الحلويات والبسكويت في ولاية الخرطوم.
3. **الحدود الزمانية:** 2020م.
4. **الحدود البشرية:** المحاسبين والمراجعين في مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم.

مناهج البحث:

نظراً لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بجوانبه المختلفة، ومن أجل تحليل أبعاده والإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات المطروحة تم استخدام المناهج الآتية:

- **المنهج التاريخي:** يهدف إلى فهم الماضي وعكس ذلك الفهم على الحاضر والمستقبل من أجل وضع تنبؤات مستقبلية، وذلك من خلال دراسة الأحداث الماضية ووصفها بالاعتماد على تحليل الوثائق والأحداث التاريخية وتفسيرها بشكل علمي ودقيق والتوصل إلى المعلومات التي تفيد في فهم الماضي، واستخدمه الباحث لتتبُّع الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** يعتمد على دراسة الظواهر ووصفها كما تحدث تماماً وبشكل دقيق والتعبير عنها بشكل كمي أو كيفي، واستخدمه الباحث لتأطير المفاهيم النظرية الأساسية باستخدام أسلوب دراسة الحالة.
- **المنهج الاستنباطي:** استدلال من العام الى الخاص أو من الكل إلى الجزء، ويبدأ من المسلمات ويستنبط منه ما يصدق على الكل، واستخدمه الباحث في تحديد المشكلة وصياغة فرضيات الدراسة.

مصادر البيانات والمعلومات

1. **المصادر الأولية:** تتمثل في المبحوثين وقد تم أخذ البيانات عنهم عن طريق أداة الدراسة (الاستبانة).
2. **المصادر الثانوية:** تتمثل في الكتب، الدوريات والمجلات، الرسائل العلمية، المواقع الالكترونية، ومصادر ثانوية أخرى: (المقالات الصحفية/ المؤتمرات والمنتديات العلمية/أوراق العمل... الخ).

هيكل البحث:

تكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة. اشتملت المقدمة على: أولاً الإطار المنهجي، وثانياً الدراسات السابقة، أما الفصل الأول والذي تناول الإطار المفاهيمي لنظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة فاشتمل على ثلاثة مباحث؛ حيث تناول المبحث الأول مفهوم وأهداف وأهمية وخصائص نظم المعلومات، أما المبحث الثاني فتناول مقومات ومبادئ وأساليب نظم المعلومات، وتناول المبحث الثالث العوامل المؤثرة على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودتها. الفصل الثاني تناول الإطار النظري للأداء المالي والتمويلي، واشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث؛ حيث تناول المبحث الأول مفهوم وأهمية وخصائص الأداء المالي والتمويلي للمشروعات، وتناول المبحث الثاني مبادئ وقواعد ومؤشرات تقويم الأداء المالي والتمويلي للمشروعات، وتناول المبحث الثالث العوامل المؤثرة على الأداء المالي والتمويلي وكفاءتها في المشروعات. الفصل الثالث اشتمل على الدراسة التطبيقية (الميدانية) من خلال ثلاثة مباحث؛ حيث تناول المبحث الأول نبذة تعريفية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان، واشتمل المبحث الثاني على إجراءات الدراسة التطبيقية (الميدانية)، واشتمل المبحث الثالث على تحليل البيانات واختبار الفرضيات. الخاتمة والتي اشتملت أولاً على النتائج وثانياً التوصيات، ثم قائمة المراجع والمصادر.

ثانياَ: الدراسات السابقة:

تناول الباحث مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة والتي تمكَّن الباحث من الحصول عليها وهي:

دراسة (المخادمة، 2007م)[1]

أهم أهداف هذه الدراسة هو استقصاء آراء عينة من الشركات الصناعية الأردنية حول أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل الأنظمة المحاسبية المُحَوسَبة، وتمت صياغة مشكلة هذه الدراسة من خلال مجموعة تساؤلات تستفسر عن مدى توافر عناصر الجودة المنشودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب لأجل اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وكانت أهم افتراضات هذه الدراسة أنه لا تؤثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية تأثيراً ذا دلالة إحصائية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتوافر بشكل كبير في معلومات النظام المحاسبي المُحَوسَب، وأن البرمجيات المستخدمة في الأنظمة المحاسبية المُحَوسَبة تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها توعية إدارات الشركات بأهمية حوسبة نظم المعلومات المحاسبية، لما سيكون له من انعكاس إيجابي على متخذي القرارات الاستثمارية.

يختلف البحث عن هذه الدراسة أولاً من حيث تناوله لدراسة حالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان، بينما تناولت هذه الدراسة مجموعة من الشركات الأردنية، وثانياً من حيث تناوُلِهِ أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على الأداء المالي والتمويلي، بينما تناولت هذه الدراسة أثر هذه النظم على اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تعتبر جزء من الأداء المالي للمؤسسة، وبالتالي فإن البحث أعم وأشمل من هذه الدراسة.

---

[1] أحمد عبد الرحمن المخادمة، **أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوْسَبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية**، قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2، 2007م، ص 253-297.

دراسة (إصلاح 2011م)[1]

تناولت هذه الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في صنع القرارات، وهدفت إلى دراسة وتحليل نظم المعلومات المحاسبية وتوضيح مدى إسهام هذه النظم في صنع وترشيد عملية اتخاذ القرار، ومحاولة التعرف على أوجه القصور التي تواجه الإدارات في مجال تطبيق الأنظمة الإلكترونية، وكذلك التعرف على الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية. تمثلت مشكلة الدراسة في الصعوبات التي تواجه الإدارات المختلفة في مجال اتخاذ القرارات مع عجز المحاسبة عن الوفاء باحتياجات الإدارة من المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب من خلال النظم التقليدية نسبة للتغيرات السريعة التي أصبحت تتصف بها بيئة الأعمال في الوقت الحاضر، وبالتالي زيادة درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرارات. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التغيرات السريعة التي أصبحت تتصف بها بيئة الأعمال في الوقت الحاضر قد أدت إلى صعوبة التنبؤ بالمستقبل وبالتالي زيادة درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرارات مما ولد الحاجة إلى المعلومات.

يختلف البحث عن هذه الدراسة من حيث تناوله لنظم المعلومات المحاسبية من ناحية محاسبية، ويظهر ذلك من خلال تناول البحث للنظام المحاسبي وأثره على الأداء المالي والتمويلي، أما في هذه الدراسة فقد تم تناول نظم المعلومات المحاسبية من ناحية إدارية ويظهر ذلك من خلال تناول تأثير النظام المحاسبي على عملية صنع القرارات، كما يختلف البحث عن هذه الدراسة في تناوُلِهِ لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين تناولت هذه الدراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة.

---

[1] إصلاح عمر حاج نور عمر، **دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في صنع القرارات (دراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم: جامعة النيلين، 2011م.

دراسة (كلبونة وآخرون، 2011م)[1]

تناولت هذه الدراسة أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على الأداء المالي بدراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، ومن أهم أهداف هذه الدراسة محاولة الكشف عن أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وتم صياغة مشكلة هذه الدراسة من لال التساؤل عن مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على أداء الشركات وأرباحها، حيث تُعتَبر هذه النظم من أصول الشركة. ومن أهم افتراضات الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متوسط العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق نظام المعلومات المحاسبية وبعد تطبيق نظام المعلومات المحاسبي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن توظيف تظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة لم يؤثر على العائد على حقوق الملكية، كما أن قدرة الإدارة على توليد الأرباح من خلال الأصول المتاحة لديها لم تتأثر عند استخدامها لنظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، مما يدل على عدم وجود تأثير لنظم المعلومات المحاسبية على أداء الشركات المالي، وقد كانت نتائج هذه الدراسة مغايرة لنتائج العديد من الدراسات السابقة، وبالتالي أوصى الباحثون بضرورة إجراء دراسات أخرى حول نفس الموضوع وباستخدام متغيرات أخرى لقياس أداء الشركات المالي ولفترات اختبار أطول.

يختلف البحث عن هذه الدراسة أولاً من حيث تناوله لحالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السودانية، بينما تناولت هذه الدراسة حالة الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، وثانياً من حيث تناوله أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على كفاءة الأداء المالي والتمويلي، بينما تناولت هذه الدراسة أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على رفع كفاءة الأداء المالي فقط.

---

[1] أحمد يوسف كلبونة، *قاسم محمد زريقات، عمر محمد زريقات، رأفت سلامة سلامة*، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوْسَبة على الأداء المالي (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية)**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو 2011م، ص1465–1447.

دراسة (محمد النور، 2011م)[1]

تناولت هذه الدراسة النظام المحاسبي ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. أهم أهداف هذه الدراسة هو إبراز أسس النظام المحاسبي ومقوماته ومجالاته في عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على واقع التطبيق المحاسبي. تمثلت مشكلة هذه الدراسة في الإجابة على عدة تساؤلات أهمها: هل يتوافر نظام محاسبي كُفء يستوعب متطلبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟، ومن أهم فرضيات هذه الدراسة أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يتناسب مع مطلوبات القواعد والاجراءات المحاسبية المتعارف عليها. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم تناسب النظام المحاسبي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المطلوبات من القواعد والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها.

يختلف البحث عن هذه الدراسة أولاً من خلال قيامه بتغطية الجوانب المتعلقة بأثر إدخال الحاسوب في النظم المحاسبية وبيان أثره هذه النظم المُحَوسَبة على رفع كفاءة الأداء المالي والتمويلي، بينما اكتفت هذه الدراسة باستعراض النظم المحاسبية التقليدية ولم تتطرق إلى الجوانب المتعلقة بالنظم المُحَوسَبة، وثانياً من حيث تناوله لحالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السودانية، بينما تناولت هذه الدراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية.

دراسة (راشد شعلي 2011م)[2]

تناولت هذه الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في رفع كفاءة الأداء المالي بدراسة حالة وزارة الداخلية. ومن أهم أهداف هذه الدراسة معرفة دور نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في رفع كفاءة الأداء المالي لوزارة الداخلية ومواكبة التطور التقني، وتمثلت مشكلة

---

[1] محمد النور بابكر محمد، **النظام المحاسبي ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية – بنك أمدرمان الوطني ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بالسودان 2007–2010م)**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011م

[2] راشد الأمين عبدالله شلعي، **دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة الأداء المالي (دراسة حالة وزارة الداخلية السودانية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، 2011م.

هذه الدراسة في عدة تساؤلات أهمها: هل أدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية إلى تقليل التكلفة وتوفير الوقت والجهد؟، هل تم استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في العمل المالي بكفاءة عالية في وزارة الداخلية؟، ومن أهم فرضيات هذه الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة تؤثر علي كفاءة الأداء المالي. توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة ساعد في تحسين نوعية مخرجات النظام المحاسبي (التقارير المالية) في الشئون المالية بوزارة الداخلية.

يختلف البحث عن هذه الدراسة أولاً من حيث تناوله لحالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السودانية، بينما تناولت هذه الدراسة حالة وزارة الداخلية، وثانياً من حيث تناوله أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على كفاءة الأداء المالي والتمويلي، بينما تناولت هذه الدراسة أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على رفع كفاءة الأداء المالي فقط.

دراسة (محمد الرضي، 2011م)[1]

تناولت هذه الدراسة نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وتأثيرها على ترشيد واتخاذ القرارات الإدارية بدراسة حالة الإدارة العامة للجمارك السودانية. هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها منع الغش والتزوير والتقليل من الأخطاء عن طريق حوسبة نظم المعلومات المحاسبية، وتمت صياغة مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات أهمها: إلى أي مدى تساعد النظم المحاسبية المُحَوسَبة في توفير البيانات الأساسية والأدوات التحليلية اللازمة للتخطيط والتنفيذ والرقابة المالية على العمليات المحاسبية؟. توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها أن المعلومات المحاسبية النابعة من صميم الاستخدام لنظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب تُمكِّن من قياس نجاح المنشأة، وتأن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يُسهِّل وتساهم في عملية المراجعة الداخلية للمنشأة، وأن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَبة يتطلب تأهيل وتطوير البرامج المستخدمة في المنشأة لمواكبة التطور التكنولوجي.

---

[1] محمد أحمد الرضي بابكر، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتأثيرها على ترشيد واتخاذ القرارات الإدارية (دراسة حالة الإدارة العامة للجمارك السودانية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية،2011م.

يختلف البحث عن هذه الدراسة من حيث تناوله لنظم المعلومات المحاسبية من ناحية محاسبية، ويظهر ذلك من خلال تناول النظام المحاسبي المُحَوسَب من حيث تأثيره على الأداء المالي والتمويلي، أما في هذه الدراسة فقد تم تناول نظم المعلومات المحاسبية من ناحية إدارية ويظهر ذلك من خلال تناول تأثير النظام المحاسبي المُحَوسَب على ترشيد واتخاذ القرارات الإدارية، كما يختلف البحث عن هذه الدراسة في تناوله لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين قامت هذه الدراسة بدراسة حالة الإدارة العامة للجمارك السودانية.

دراسة (رمزي، 2012م)[1]

تناولت هذه الدراسة أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على كفاءة وفعالية اتخاذ القرار في الشركات التجارية بالمملكة الأردنية الهاشمية. أهم أهداف الدراسة هو تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثره على كفاءة وفعالية اتخاذ القرارات في الشركات التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية. وتمثلت مشكلة الدراسة في تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على كفاءة فعالية اتخاذ القرارات وعلى الأداء الإداري، ومن أهم فرضيات هده الدراسة استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يزيد من فاعلية أداء الشركات التجارية بالمملكة الأردنية الهاشمية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تساهم في توفير المعلومات اللازمة للإدارة بالتوقيت المناسب لتلبية متطلبات العمل في شركة نُقُل إخوان.

يختلف البحث عن هذه الدراسة من حيث تناوله لنظم المعلومات المحاسبية من ناحية محاسبية، ويظهر ذلك من خلال تناول النظام المحاسبي المُحَوسَب من حيث تأثيره على الأداء المالي والتمويلي، أما في هذه الدراسة فقد تم تناول نظم المعلومات المحاسبية من ناحية إدارية ويظهر ذلك من خلال تناول تأثير النظام المحاسبي المُحَوسَب على كفاءة وفعالية اتخاذ القرار، كما

---

[1] رمزي سعيد عبد المجيد ابوالعينين، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على كفاءة وفعالية اتخاذ القرار في الشركات التجارية بالمملكة الأردنية الهاشمية (دراسة حالة شركة نقل اخوان)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2012م.

يختلف البحث عن هذه الدراسة في تناوله لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان، بينما قامت هذه الدراسة بدراسة حالة الشركات التجارية بالمملكة الأردنية الهاشمية.

دراسة (حسام، 2013م)[1]

تناولت هذه الدراسة أثر تطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية، أهم أهداف هذه الدراسة هو معرفة دور وأهمية تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في المنشآت الفندقية فئة الخمس نجوم. تمثلت مشكلة هذه الدراسة من خلال التساؤل عن إذا ما كان يوجد أثر ذو دلالـه إحصائية لتطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية؟، ومن أهم افتراضات هذه الدراسة أنه لا يوجد أثر ذو دلالـه إحصـائية لتطـوير الأنظمـة المحاسـبية علـى الأداء المـالي فـي المنشآت الفندقية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية.

يختلف البحث عن هذه الدراسة أولاً من حيث تناوله لدراسة حالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السودانية، بينما تناولت هذه الدراسة حالة المنشآت الفندقية في الأردن، وثانياً من حيث تناوله أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على الأداء المالي والتمويلي، بينما تناولت هذه الدراسة أثر هذه النظم على الأداء المالي فقط دون التطرق للأداء التمويلي، كما أن البحث تناول أنظمة المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، بينما تناولت هذه الدراسة أنظمة المعلومات المحاسبية التقليدية، وبالتالي فإن البحث أعم وأشمل من هذه الدراسة.

---

[1] حسام عيسى عبدالرحمن حمدان، **أثر تطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية (دراسة ميدانية على سلسلة فنادق فئة الخمس نجوم في الأردن)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم المحاسبة والتمويل– كلية الأعمال، الفصل الدراسي الثاني 2013/2014م.

دراسة (حنان، 2013م)[1]

تناولت هذه الدراسة فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، من أهم أهداف هذه الدراسة هو التعرف على مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في توفير معلومات محاسبية تساهم في تحسين الأداء المالي، وتم صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة من خلال التساؤل عن مدى مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟. من أهم افتراضات هذه الدراسة أن نظام المعلومات المحاسبية له دور فعّال في إنتاج وتقديم معلومات محاسبية بخصائص نوعية تساهم في تقييم وتحسين الأداء المالي. توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها أن لنظام المعلومات المحاسبية دور فعّال في إنتاج وتقديم معلومات محاسبية بخصائص نوعية تساهم في تقييم وتحسين الأداء المالي.

يختلف البحث عن هذه الدراسة أولاً من حيث تناوله لدراسة حالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما تناولت هذه الدراسة حالة مؤسسة الأنابيب، وثانياً من حيث تناوله أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على الأداء المالي والتمويلي، بينما تناولت هذه الدراسة أثر هذه النظم على الأداء المالي فقط دون التطرق للأداء التمويلي، وثالثاً من حيث تناول البحث لأنظمة المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، بينما تناولت هذه الدراسة أنظمة المعلومات المحاسبية التقليدية دون التطرق للأنظمة المُحَوسَبة، وبالتالي فإن البحث أعم وأشمل من هذه الدراسة.

دراسة (عاطف ومنير، 2014م)[2]

تناولت هذه الدراسة أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية، أهم أهداف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في قطاع النفط في

---

[1] حنان عجيلة، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – حالة مؤسسة الأنابيب ALFAPIPE وحدة غرداية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013م.

[2] عاطف عقيل البواب و منير عبده العليمي، **أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوْسَبة وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية "دراسة ميدانية"**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر – العدد الثاني، ص 131–145، 2014م.

الجمهورية اليمنية، وتم صياغة مشكلة هذه الدراسة في مجموعة من التساؤلات أهمها: هل تُستخدَم نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة من قِبَل المحاسب اليمني في قطاع النفط لتنفيذ مهامه المتعددة؟. ومن أهم افتراضات هذه الدراسة توفر قواعد بيانات، وتوفر شبكات اتصالات سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى الفروع. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها توفُّر استخدام جزئي لبعض الأنظمة المحاسبية الفرعية بدرجات متفاوتة في الوحدات ذات الطابع الاقتصادي، مع عدم توفر تلك الأنظمة في الوحدات ذات الطابع الإداري.

يختلف البحث عن هذه الدراسة أولاً من حيث تناوله لدراسة حالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السودانية، بينما تناولت هذه الدراسة حالة شركات النفط اليمنية، وثانياً من حيث تناوله أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على الأداء المالي والتمويلي، بينما تناولت هذه الدراسة أثر هذه النظم على جودة المعلومات المحاسبية والتي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي، وبالتالي فإن البحث أعم وأشمل من هذه الدراسة.

دراسة (عصام، 2014م)[1]

تناولت هذه الدراسة واقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، من أهم أهداف هذه الدراسة تحديد واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم في فلسطين والعوامل التي تؤثر على درجة الاستخدام، وتم صياغة مشكلة هذه الدراسة من خلال عدة تساؤلات عن ماهية واقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وماهية العوامل التي تؤثر على استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. ومن أهم فرضيات الدراسة أن أغلب مشروعات الأعمال الصغيرة و المتوسطة في فلسطين لا تستخدم نظم معلومات محاسبية متكاملة، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم في فلسطين هي ضعيفة للغاية.

---

[1] عصام محمد البحيصي، **واقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين – دراسة استطلاعية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، ص175–ص195، يناير 2014م.

رغم الإتفاق على تناول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن البحث اختلف عن هذه الدراسة من حيث تناوله نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، بينما انصب تركيز هذه الدراسة على النظم التقليدية فقط ولم تتطرق إلى النظم المُحَوسَبة، كما أن البحث تناول دور هذه النظم المحاسبية المُحَوسَبة وأثر تطبيقها على الأداء المالي والتمويلي في هذا القطاع من المؤسسات في السودان، بينما اكتفت هذه الدراسة بتناول واقع هذه النظم في فلسطين.

دراسة (محمد، 2015م)[1]

تناولت هذه الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني، من أهم أهدافها استعراض دور نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين على خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي. تم صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي عن مدى قدرة نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على توفير البيانات المالية التي تتوفر بها خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي والتي هي جوهر عملية المحاسبة. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الملائمة، وذلك من خلال الاعتماد على إنتاج معلومات تتوفر بها الملائمة من حيث الوقت المناسب وقدرة التنبؤية وإمكانية التحقق، كما أن نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الثقة من حيث الموضوعية وصدق التمثيل عن هذه المعلومات بحيث يمكن قراءة التقارير بطريقة أقرب ما يكون للواقع، بالإضافة إلى أن حجم الشركة من حيث عدد العاملين وحجم رأس المال وحجم الإيرادات له أثر كبير على استخدام الشركة لنظم معلومات محاسبية مُحَوْسَبة توفر خصائص الجودة لمخرجاتها.

---

[1] محمد منصور التتر، **دور نظم المعلومات المحاسبية المُحَوْسَبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015م.

يختلف البحث عن هذه الدراسة أولاً من حيث تناوله لدراسة حالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السودانية، بينما تناولت هذه الدراسة حالة شركات التأمين التعاوني بفلسطين، وثانياً من حيث تناوله أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على الأداء المالي والتمويلي، بينما تناولت هذه الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي، وبالتالي فإن البحث أعم وأشمل من هذه الدراسة.

دراسة (الأمين، 2015م)[1]

تناولت هذه الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في تقويم الأداء المالي بالمؤسسات الحكومية. هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى إعتماد الإدارة على المعلومات المحاسبية في تقويم الأداء والافصاح الكامل عن السياسات المحاسبية وعن المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة التي توفرها التقارير المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل عن مدى تأثير العوامل والمتغيرات التنظيمية والتشريعية والتقنية والسلوكية على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة.ومن أهم الفرضيات أن للمعلومات المحاسبية دور كبير في في تطوير الأداء وتحسين كفاءة الأداء. من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن النظم المحاسبية الإلكترونية أكثر دقة في تقويم الأداء المالي وذات فعالية وتساهم في كسب الوقت عكس النظم التقليدية.

يختلف البحث عن هذه الدراسة أولاً من حيث تناوله لحالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السودانية، بينما تناولت هذه الدراسة حالة المؤسسات الحكومية، وثانياً من حيث تناوله أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على الأداء المالي والتمويلي، بينما تناولت هذه الدراسة أثر جودة المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على الأداء المالي فقط، كما أن البحث أعم وأشمل من هذه الدراسة لأنها ركزت بصورة أكبر على المعلومات المحاسبية والتي تعتبر مخرجات للنظم المحاسبية المُحَوسَبة.

---

[1] الأمين سالم الطيب عجب الداني، **دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تقويم الأداء المالي بالمؤسسات الحكومية**، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م.

دراسة (نجم الدين، 2015م)[1]

تناولت هذه الدراسة نظم المعلومات المحاسبية ودورها في زيادة كفاءة وفعالية الأداء المالي بدراسة تحليلية ميدانية على مجموعة من المنشآت في مكة المكرمة، هدفت الدراسة إلى تحديد إطار مفاهيمي يتعلق بنظم المعلومات المحاسبية ودورها في زيادة كفاءة وفعالية الأداء المالي وذلك من خلال توضيح مفهومها ومبادئها معاييرها لتمثل دليل عملي للمنشآت تعتمده في رفع الكفاءة لتحقيق أداء جيد وكفاءة إدارية فاعلة في معالجة المشكلات الناتجة عن الممارسات الخاطئة من قِبَل الإدارة. تمثلت مشكلة هذه الدراسة في سؤال رئيسي: هل لنظم المعلومات المحاسبية القدرة والأثر على زيادة كفاءة الأداء المالي والتمويلي في المنشآت محل الدراسة؟، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك شبه إجماع على استخدام نظم المعلومات المحاسبية يزيد من كفاءة وفعالية الأداء المالي.

يختلف البحث عن هذه الدراسة في ما يختص بالمتغير التابع فقد تناول البحث كفاءة الأداء المالي والتمويلي، بينما تناولت هذه الدراسة كفاءة الأداء المالي فقط دون التطرق للأداء التمويلي. كما يختلف البحث عن هذه الدراسة في كونه دراسة ميدانية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين كانت هذه الدراسة ميدانية على مجموعة من المنشآت في مكة المكرمة.

دراسة (منذر، 2016م)[2]

تناولت هذه الدراسة تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية. من أهم أهداف هذه الدراسة إلى تقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية وقدرتها على تلبية احتياجات الإدارة المالية من معلومات بغرض تحسين الأداء المالي. تمثلت مشكلة هذه الدراسة في

---

[1] نجم الدين محمد أحمد فضل السيد، **نظم المعلومات المحاسبية ودورها في زيادة كفاءة وفعالية الأداء المالي (دراسة تحليلية ميدانية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أمدرمان الإسلامية، معهد دراسات وبحوث العالم الإسلامي، 2015م.

[2] منذر صبحي عبدالله السقا، **تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية (دراسة تطبيقية)**، الجامعة الإسلامية غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016م.

الإجابة على التساؤل الرئيسي عن مدى توفر جودة المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية. أهم فرضيات الدراسة تمثلت في أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توفر خاصية الثقة في نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وبين تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية. من أهم نتائج الدراسة توفر خصائص جودة المعلومات ومبادئ موثوقية النظم في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في وزارة المالية الفلسطينية بنسب متفاوتة، مع وجود علاقة بينهما وتحسين أدائها المالي.

يختلف البحث عن هذه الدراسة أولاً من حيث تناوله لحالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السودانية، بينما تناولت هذه الدراسة حالة وزارة المالية الفلسطينية، وثانياً من حيث تناوله أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على الأداء المالي والتمويلي، بينما تناولت هذه الدراسة أثر جودة المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على الأداء المالي وكما هو معلوم فإن المعلومات المحاسبية هي مخرجات النظم المحاسبية المُحَوسَبة وبالتالي فإن البحث أعم وأشمل من هذه الدراسة.

دراسة (عبد الرحمن وآخرون، 2016م)[1]

تناولت هذه الدراسة موضوع تصميم نظام محاسبي لتخطيط موارد المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة في إطار بطاقة الأداء المتوازن. هدفت هذه الورقة البحثية إلى تصميم نظام معلومات محاسبي يتوافق مع طبيعة وحاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للمعلومات لتخطيط مواردها لضمان استدامتها، وتمت صياغة مشكلة هذه الورقة البحثية من خلال محاولة الإجابة على عدة أسئلة عن ماهية طبيعة الأنظمة المحاسبية التي تتعامل بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهل تلبي تلك الأنظمة حاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟. توصّلت هذه الورقة البحثية إلى عدة نتائج منها قلة استخدام المنشآت الصغيرة والمتوسطة لنظم المعلومات

[1] عبد الرحمن موسى علي محمد, الزين عمر الزين, ضرار الماحي, يوسف الشبل، **تصميم نظام محاسبي لتخطيط موارد المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة في اطار بطاقة الأداء المتوازن**، ورقة بحثية منشورة، أماراباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السابع، العدد الحادي والعشرون، 2016م، ص 77-100.

المحاسبية، وعدم ملائمة غالبية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة بتلك المنشآت وعجزها عن توفير العديد من المؤشرات اللازمة والمفيدة لتخطيط مواردها، واقترحت هذه الورقة البحثية نظام معلومات محاسبي بالاعتماد على نظام قاعدة البيانات انطلاقًا من نموذج قياس الأداء المتوازن.

يبدأ البحث من حيث تنتهي هذه الدراسة؛ حيث تناول البحث أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي والذي يُعتبَر مرحلة لاحقة لتصميم النظام الأمر الذي تناولته هذه الدراسة، كما ركَّز البحث بصورة أساسية على النظم المحاسبية المُحَوسَبة، بينما تناولت هذه الدراسة النظم المحاسبية بصورة عامة في إطار بطاقة الأداء المتوازن من أجل التغلب على قصور النظام المحاسبي التقليدي، بالإضافة إلى أن البحث في ما يختص بالمتغير التابع تناول أثر هذه النظم على الأداء المالي والتمويلي، بينما اهتمت هذه الدراسة فقط بتصميم النظام المحاسبي.

دراسة (الهادي، 2017م)[1]

تناولت هذه الدراسة أثر نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية، ومن أهم أهدافها التعرف على الأساس النظري والفكري لنظم المعلومات المحاسبية وإرتباطها بتطوير وترشيد الأداء الإداري ورسم السياسات. تمثلت مشكلة هذه الدراسة في أن كثير من المنشآت الصناعية لا تهتم بنظام المعلومات المحاسبية رغم الحجم الكبير من البيانات المالية وشدة المنافسة، مما يؤدي الي عدم قدرة هذه المنشآت على توفير بيانات مالية ذات جودة عالية وفورية تمكنها من اتخاذ القرارات الإدارية. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن استخدام نظام المعلومات المحاسبية يؤدي إلي تخفيض درجة المخاطرة في عملية إتخاذ القرار الإداري ويجعل القرار الإداري أكثر ملائمة ومقبول إلي كافة الجهات ذات العلاقة، ويساعد نظام المعلومات المحاسبية في التوقيت السليم للقرار الإداري، ويخفض التكلفة في ترشيد إتخاذ القرار الإداري ويجعله أكثر إقتصادية، ويساهم في مرونة عملية إتخاذ القرار الإداري.

---

[1] الهادي عبدالله جاد المولى، **أثر نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد إتخاذ القرارات الإدارية (دراسة ميدانية: شركة سكر كنانة المحدودة)**، جامعة الإمام المهدي كلية الدراسات العليا، بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، 2017م.

يختلف البحث عن هذه الدراسة من حيث تناوله لنظم المعلومات المحاسبية من ناحية تقنية محاسبية، ويظهر ذلك من خلال تناول النظام الالكتروني أوالمُحَوسَب من حيث تأثيره على الأداء المالي والتمويلي، أما في هذه الدراسة فقد تم تناول نظم المعلومات المحاسبية التقليدية من ناحية إدارية ويظهر ذلك من خلال تناول تأثير النظام المحاسبي على ترشيد عملية اتخاذ القرار الإداري وتقييم المستويات الإدارية المختلفة. كما يختلف البحث عن هذه الدراسة في تناوله لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين تناولت هذه الدراسة قطاع المؤسسات الصناعية.

دراسة (مجيد وآخرون 2017)[1]

تناولت هذه الورقة البحثية مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. ومن أهم أهدافها التعرف على مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تمثلت مشكلة هذه الدراسة من خلال عدة تساؤلات عن مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي المطبق مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات مهما كان حجمها، وهل تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل في تطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي المالي؟. تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهما أن النظام المحاسبي المالي خطوة هامة وإجبارية ولكن مدى نجاعته يبقى رهن الظروف وطبيعة بيئة المؤسسات، وأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يُعَدُّ مهماً في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي والذي يعتبر خطوة ضرورية نحو تطوير المحاسبة حتى تستجيب لاحتياجات المستخدمين.

يختلف البحث عن هذه الورقة البحثية في ما يختص بالمتغير التابع؛ حيث تناول البحث أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على كفاءة الأداء المالي والتمويلي في المؤسسات الصغيرة

---

[1] مجيد شعباني و محمد السعيد السعيداني و عياش دوار، **مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، ورقة بحثية منشورة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 6 & 7 ديسمبر 2017م.

والمتوسطة السودانية، بينما لا يوجد متغير تابع في هذه الورقة البحثية حيث اكتفت بتناول مدى فعالية أداء النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

دراسة (مريم 2018)[1]

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية بدارسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية. أهم أهداف هذه الدراسة هو تحديد العوامل التي تؤثر على رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية، واقتراح نموذج محاسبي ملائم للبيئة السورية. وكذلك التعرف على مدى فعالية وأداء النظم المستخدمة، وبالتالي تمت صياغة مشكلة هذه الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل عن ماهية العوامل التي تؤثر على رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية. تم التوصل لمجموعة من النتائج أهمها وجود رغبة لدى 62% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم معلومات محاسبية متطورة تلبي احتياجات المشروع والسوق في آنٍ واحد في حين 38% من هذه المشروعات لا ترى حاجة لتطبيق هذه النظم.

يختلف البحث عن هذه الدراسة في أنه يبدأ من حيث تنتهي الأخيرة؛ فبينما يناقش البحث أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، فإن المؤسسة تكون حتماً قد تجاوزت مرحلة اتخاذ القرار فيما يخص استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة من عدمه، وحينئذٍ تكون كل العوامل التي تؤثر على رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم المعلومات المُحَوسَبة قد انحازت لقرار استخدام وتطبيق هذه النظم.

---

[1] مريم حمود، **العوامل المؤثرة على رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية (دارسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية)**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (04) العدد (06)، 2018م.

دراسة (إيمان 2018)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة عملية اتخاذ القرارات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن وذلك من خلال التعرف على مدى مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة وظيفة التخطيط وتحسين وظيفة الرقابة وتحسين كفاءة عملية المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. تمثلت مشكلة هذه الدراسة في البحث عن إجابة على التساؤل عن مدى مساهمة المعلومات المالية في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات المالية والإدارية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن وذلك من حيث مساهمتها في تحسين كفاءة وظيفة التخطيط وتحسين وظيفة الرقابة وتحسين كفاءة عملية المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأمثل. وتمثلت أهم الفرضيات في أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات المحاسبية وتحسين كفاءة وظيفة التخطيط في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن. من أهم النتائج أن المعلومات المحاسبية تساعد في إعداد المعايير الكمية التي تعتمد عليها الإدارة في تخطيطها لأدائها حيث تساهم في إعداد الخُطط والسياسات المستقبلية التفصيلية وكذلك التنسيق على مستوى الإدارات.

يختلف البحث عن هذه الدراسة؛ حيث أن المعلومات المحاسبية هي مخرجات للنظام المحاسبي، وبذلك فإن البحث أعم وأشمل. وفي ما يختص بالمتغير التابع يختلف البحث عن هذه الدراسة في تناوله أثر النظم المحاسبية المُحَوسَبة على كفاءة الأداء المالي والتمويلي، بينما تناولت هذه الدراسة الأثر على كفاءة اتخاذ القرارات؛ وفيما يخص القرارات فقد قام البحث بالتركيز على القرارات المالية والتمويلية والتي هي مصدر كل القرارات في هذا القطاع من المنشآت.

---

[1] إيمان أحمد الهنيني، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات في في المنشآت الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن)**، جامعة البلقاء التطبيقية، عمّان، الأردن، ورقة بحثية منشورة بمجلة رماح للبحوث والدراسات الاقتصادية والعلوم الإدارية، مركز رماح للبحوث والدراسات وتطوير الموارد البشرية، العدد 26، ص 121-141، 2018م.

دراسة (رانيا، 2018م)[1]

تناولت هذه الدراسة مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وأثرها على كفاءة الأداء المالي بالتطبيق على المنشآت الخدمية، تمثلت أهم أهداف هذه الدراسة في إختبار مدى إدخال البيانات في نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَبة على كفاءة الأداء المالي، وبيان التهديدات والمخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها أمن نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وما ينجم من خسائر جسيمة. ظهرت طبيعة مشكلة هذه الدراسة من عدة تساؤلات منها: هل أدى إدخال البيانات ومعالجتها بصورة سليمة ودقيقة في نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَبة إلى رفع كفاءة الأداء المالي في المصارف؟، وهل تعتمد كفاءة الأداء المالي في المصارف على جودة المعلومات المحاسبية؟. ومن أهم الفرضيات أن إدخال البيانات ومعالجتها بصورة سليمة ودقيقة في نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة يساعد في رفع كفاءة الاداء المالي في المنشآت الخدمية.

يختلف البحث عن هذه الدراسة في ما يختص بالمتغيرين المستقل والتابع؛ ففيما يختص بالمتغير المستقل فقد تناول البحث نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، بينما تناولت هذه الدراسة مخاطر هذه النظم المُحَوسَبة، وفيما يختص بالمتغير التابع فقد تناول البحث كفاءة الأداء المالي والتمويلي، بينما تناولت هذه الدراسة كفاءة الأداء المالي فقط دون التطرق للأداء التمويلي. كما يختلف البحث عن هذه الدراسة في كونه دراسة ميدانية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين كانت هذه الدراسة ميدانية على المؤسسات التي تعمل في مجال الخدمات المصرفية.

---

[1] رانيا يوسف يحيي محمد، **مخاطر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على كفاءة الأداء المالي (دراسة ميدانية على بنك ام درمان الوطني)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2018م.

دراسة (مزهر، 2019م)[1]

تناولت هذه الدراسة أثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم العامة لنظم المعلومات المحاسبية التقليدية منها والالكترونية، ودور هذه النظم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية. تم صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال: ما مدى امكانية نظم المعلومات الإلكترونية في رفع كفاءة الأداء المالي عن طريق التركيز في عمليتي ترشيد نفقات المؤسسة وزيادة إيراداتها؟. ومن أهم الفرضيات أنه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية والأداء المالي للمؤسسة. توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة ارتباط وعلاقة تأثير قوية ذات دلالة معنوية عالية بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية من خلال عمليتي ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات، وكذلك وجود دور أساسي لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومقدرة عالية في اكتشاف الأخطاء وكذلك قدرته على مواكبة التطورات والتحديثات، وإمكانيته العالية في توفير المعلومات والتقارير اللازمة في الوقت المناسب، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن لنظم المعلومات الممحاسبية الإلكترونية دور كبير في الأداء المالي للمؤسسة وبمستوى عالي مما يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة المرجوة.

يُعتَبر البحث أشمل من هذه الدراسة لأنه تطرق لأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحوسَبة على الأداء المالي والتمويلي وذلك من خلال دراسة كل المتغيرات التي تؤثر على الأداء المالي والأداء التمويلي بينما اكتفت هذه الدراسة بأثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على الأداء المالي فقط من خلال التركيز على عمليتي ترشيد نفقات المؤسسة وزيادة إيراداتها، كما يختلف البحث عن هذه الدراسة في تناوله لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان في حين تناولت هذه الدراسة قطاع المؤسسات الصناعية في العراق.

---

[1] أحمد مزهر عبد، **أثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية**، جامعة الواسط، كلية الادارة والاقتصاد، العراق: بغداد، ورقة بحثية منشورة بمجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 34، ص 204، ديسمبر 2019م.

دراسة (AbdiSalam وآخرون 2019م)[1]

تناولت هذه الدراسة استخدام نظام المعلومات المحاسبية المحوسب وأثره على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصومال وذلك من منظور بطاقة الأداء المتوازن. تم تصميم الدراسة لفهم المستوى الحالي لاستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة (CAIS) للشركات الصغيرة والمتوسطة في الصومال كهدف بحث رئيسي. نشأت مشكلة الدراسة من حيث أنه لا تزال الأمة الأفريقية والصومال على وجه الخصوص تواجهان بعض التحديات لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك فيما يتعلق بالاهتمام بالتوافر وإمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف في بيئة الأعمال حيث تتنافس الشركات في السوق الهش للغاية، وتم صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل؛ هل يُعَد تحديث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع العمليات التجارية بما في ذلك المحاسبة أداة حاسمة للتحسين المستمر نحو الخدمات التنافسية المقدمة للعملاء؟. افترضت الدراسة أن تنفيذ وتكييف أنظمة المحاسبة المحوسبة (CAIS) لأي منظمة مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة سيمكِّن الإدارة والملاك من تحسين عملية صنع القرار والضوابط الداخلية والمعلومات المالية، فضلاً عن تمكين إعداد التقارير المالية ومعالجتها على أساس وشكل موحد وفي الوقت المناسب. أظهرت نتائج الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات تجعل التقارير المالية أفضل وأكثر دقة وقابلية للاستخدام.

يختلف البحث عن هذه الدراسة في أنه تناول دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة الأداء المالي والتمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان، بينما تناولت هذه الدراسة تأثير نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة على الشركات الصغيرة والمتوسطة في مقديشو (الصومال) من منظور بطاقة الأداء المتوازن.

---

[1] AbdiSalam Salad Abdulle, Zaini Zainol, Hawa Ahmad– **Impact Of Computerized Accounting Information System On Small And Medium Enterprises In Mogadishu, Somalia: The Balance Scorecard Perspectives-** Published By: Blue Eyes Intelligence Engineering & Sciences Publication, International Journal of Engineering and Advanced Technology (IJEAT), ISSN: 2249 – 8958, Volume-8 Issue-5C, May 2019.

دراسة (Kamwesiga، 2019م)[1]

تناولت هذه الدراسة دور النظام المحاسبي المحوسب في إعداد التقارير المالية دراسة حالة الحكومة المحلية لمنطقة كابشوروا في دولة يوغندا، وهدفت إلى معرفة الدور الذي يقوم به النظام المحوسب في إعداد التقارير المالية. تم صياغة مشكلة هذه الدراسة من خلال عدة أسئلة أهمها: ما هي الأسباب التي دفعت الحكومة المحلية لمنطقة كابشوروا إلى حوسبة أنظمة المحاسبة الخاصة بها؟ وكيف ساعدت أنظمة المحاسبة المحوسبة على تحسين جودة التقارير المالية؟. افترضت الدراسة أن النظام المحاسبي المحوسب له تأثير كبير على جودة التقارير المالية وأن العديد من القوائم المالية ذات خصائص الجودة يتم إنشاؤها من خلال النظام المحاسبي المحوسب. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرات مما يعني أن نظام المحاسبة المحوسب والتقارير المالية في الحكومة المحلية لمنطقة كابشوروا مرتبطان ارتباطًا وثيقاً، كما أثبتت هذه الدراسة أيضاً أنه على الرغم من أن معظم الأدبيات ركزت على التحول الكلي من النظام اليدوي إلى النظام المحوسب نظراً للمخاطر والعيوب المرتبطة بالأنظمة المحوسبة إلا أن هناك حاجة لاستخدام النظامين جنباً إلى جنب.

يختلف البحث عن هذه الدراسة حيث تناول البحث دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة الأداء المالي والتمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان، بينما تناولت هذه الدراسة دور نظام المحاسبة المحوسب في إعداد التقارير المالية في الحكومة المحلية منطقة كابشوروا في دولة يوغندا، وبذلك فإن البحث أعم وأشمل من هذه الدراسة.

[1] Kamwesiga Deus, **The Role Of Computerized Accounting System In Financial Reporting; A Case Of Kapchorwa District Local Government,** Business Administration Of Kampala International University, 2019.

دراسة (Simon وآخرون، 2020م)[1]

تناولت هذه الدراسة أثر أنظمة المحاسبة المحوسبة على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي في غانا. أهم أهداف هذه الدراسة هو تقييم وتحليل تأثير أنظمة المحاسبة المحوسبة على البنوك من واقع التقارير المالية التي ينتجها النظام المحاسبي المحوسب. تم صياغة مشكلة هذه الدراسة من خلال التساؤل؛ كيف يمكن للمؤسسة استخدام أنظمة المحاسبة المحوسبة كآلية استراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية في الصناعة. من أهم افتراضات هذه الدراسة أن جودة النظم المحاسبية المحوسبة تؤثر على جودة التقارير المالية للبنوك إلى حد كبير من حيث التوقيت والسرعة والدقة والجودة. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك جودة في التقارير المالية، كما أن المعلومات الواردة في التقارير دقيقة وتساعد في المساءلة، كما أظهرت الدراسة تحسن جودة التقارير المالية في البنك والتقارير ذات الصلة.

يختلف البحث عن هذه الدراسة أولاً في أنه تناول قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان ، بينما تناولت هذه الدراسة حالة القطاع المصرفي في غانا، وثانياً من حيث تناول البحث تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي والمالي بينما تناولت هذه الدراسة تأثير أنظمة المحاسبة المحوسبة على جودة التقارير المالية، وبذلك فإن البحث أعم وأشمل من هذه الدراسة.

---

[1] Simon Akumbo Eugene Mbilla- Joseph Dery Nyeadi- David Amoah Akolgo- Maxwell Awineyesema Abiire, **Impact of Computerized Accounting Systems on the Quality of Financial Reports in the Banking Sector of Ghana,** European Journal of Business and Management, ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online),Vol.12, No.17, 2020, website: www.iiste.org (visited on 27 March 2021).

الفصل الأول

الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة

تناول الباحث في هذا الفصل مفهوم وأهداف وأهمية وخصائص ومقومات ومبادئ وأساليب وأنواع نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة والعوامل المؤثرة على تطبيقها وعلى جودتها، وذلك من خلال المباحث التالية:-

المبحث الأول: مفهوم وأهداف وأهمية وخصائص نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة.
المبحث الثاني: مقومات ومبادئ وأساليب وأنواع نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة.
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودتها.

المبحث الأول

مفهوم وأهداف وأهمية وخصائص نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة

يتناول الباحث من خلال هذا المبحث مفهوم وأهداف وأهمية وخصائص نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، وذلك كما يلي:

أولاً: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة:

من أجل التوصُّل لمفهوم نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة لا بد لنا من التعرُّف أولاً على عدة مفاهيم هي: مفهوم البيانات والمعلومات، مفهوم النظام، مفهوم نظام المعلومات، مفهوم نظام المعلومات المحاسبي، ومن ثم يمكننا تحديد مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، وذلك كما يلي:

1. مفهوم البيانات والمعلومات:

تعتبر البيانات المواد الخام التي يعتمد عليها النظام، أما المعلومات فهي المخرجات الرئيسية للنظام، أما من حيث التعريف والمفهوم فقد تعددت تعريفات البيانات والمعلومات كما يلي:

أ. مفهوم البيانات

تعرَّف بأنها "حقائق أولية وأرقام إذا ما جُمِعت معاً فإنها تمثل المدخلات لنظام المعلومات"[(1)].

كما تعرَّف بأنها: "مجموعة من الحقائق أوالمشاهدات أوالتقديرات غير المنظمة، قد تكون أرقاماً أو كلمات أو رموزاً أو حروفاً"[(2)].

[(1)] كمال الدين الدهراوي، محمد سمير، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2000م، ص16.

[(2)] نجم عبد الله الحميدي، عبد الرحمن الأحمد العبيد وسلوى أمين السامرائي، **نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009م، ص 3.

و تعرَّف بأنها عبارة عن "حقائق وأرقام مشوشة وغير مرتبة ومزدحمة بحيث لا يمكن استخراج أي حكمة أو قاعدة منها قبل أن يتم معالجتها بالصورة الصحيحة"[1].

كما تعرَّف كالآتي: "البيانات Data هي عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمُكِّن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قِبَل الإنسان أوالأجهزة لتتحول إلى النتائج"[2].

أما الراوي فيُعرِّف "البيانات Data كونها الأرقام أوالأعداد غير المفسَّرة أوالمحلَّلَة أوالمعالَجة أو كونها الأرقام المطلوب معالجتها بواسطة النظام"[3].

وتمثل الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة الأساس في الحصول على البيانات المحاسبية التي يمكن أن تصنف تبعاً إلى تلك الأحداث إلى الصنفين الرئيسين التاليين[4]:

i. **البيانات المالية:** وهي التي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة ويتبعها أثر مالي، بحيث يمكن قياسها أوالتعبير عنها بصورة مالية. وهي تشكل كافة الأحداث الرئيسية الآتية:

- الأحداث التمويلية المتعلقة بكيفية الحصول على الأموال لممارسة المؤسسة نشاطها الاقتصادي سواءً من قبل أصحاب الملكية أو عن طريق الاقتراض (قصير أو طويل الأجل).
- الأحداث الرأسمالية المتعلقة بكيفية الحصول على الموجودات الثابتة و اندثارها أو مجالات التصرف فيها (البيع أوالاستبدال).

---

[1] تنتوش محمود، **نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية (دور الحاسوب في الإدارة والتشغيل)**، دار الجيل، بيروت، ط1، 1998م، ص125.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، "**نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003م، ص١٥.

[3] حكمة أحمد الراوي، **تنظيم المعلومات المحاسبية والمنظمة: نظرية مع الدراسة التطبيقية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 1999م، ص 40.

[4] كريم إبراهيم الحيياتي، زياد يحي السكاح، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص 26-27

– الأحداث الإيرادية المتعلقة بكيفية تحقيق العمليات الجارية.

ii. **البيانات غير المالية:** وهي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تتحقق في المؤسسة ولا يتبعها أثر مالي، وهي على نوعين:

– **البيانات الكمية:** هي تلك البيانات التي يمكن التعبير عنها بصورة كمية مثل أعداد العاملين، عدد ساعات العمل، عدد الوحدات المباعة... الخ.

– **البيانات غير الكمية:** هي تلك البيانات التي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية ويتم التعبير عنها بصورة وصفية نظراً لصعوبة قياسها بصورة كمية مثل أذواق المستهلكين.

مصادر البيانات:

يمكن تصنيف مصادر البيانات بصفة عامة إلى[1]:

i. **البيانات ذات المصدر الداخلي:**

يقصد بها البيانات المتجمعة من الإدارات المختلفة والأقسام والعاملين في مختلف جوانب النشاط في المؤسسة مثل الفواتير وأوامر الشراء والشيكات الواردة أوالصادرة وأرقام المبيعات وهذه البيانات تدون على شكل تقارير أو قد تكون ملاحظات ومناقشات مسجلة.

ii. **البيانات ذات المصدر الخارجي:**

وهي تلك البيانات التي تأتي من الزبائن والموردين ومن مختلف المؤسسات ذات العلاقة مع المؤسسة المدروسة ومن السوق ومن آلية العرض والطلب السائدة في السوق ومن ردود أفعال المستهلكين ومن مندوبي المبيعات ولجان الشراء ومن النشرات والدوريات المتخصصة والاتحادات وغيره.

ب. **مفهوم المعلومات**

[1] نجم عبد الله الحميدي، عبد الرحمان الأحمد العبيد وسلوى أمين السامرائي، **مرجع سابق**، ص 36

عُرِّفت المعلومات حسب (Stome) بأنها عبارة عن: " معرفة مشتقة من تنظيم وتحليل البيانات أي أنها بيانات ذات منفعة في تحقيق أهداف المؤسسة"[1].

كما عُرِّفت بأنها: "البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل تمكِّن من استخدمها في العمليات الجارية والمستقبلية من اتخاذ القرارات"[2].

وتُعرَّف أيضا على أنها: "بيانات تمت معالجتها بوسائل ماهرة لتصبح في شكل أكثر نفعاً لمستخدميها حالياً ومستقبلاً، وذلك لإزالة الغموض عنها"[3].

وتُعرَّف المعلومات بأنها عبارة عن "بيانات معالَجة بصورة أعطتنا معلومات مفيدة"[4].

"كما أن المعلومات تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة، وبالتالي فإن المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف"[5].

وحسب Armand Dayan فإن المعلومات هي مصدر يستحق الاستعمال – مع ضرورة الاحتياط – ولها العديد من الأهداف منها:

- أداة تدعم عملية التنسيق في المؤسسة.
- أداة اتصال داخل المؤسسة
- أداة لربط المؤسسة مع البيئة المحيطة بها[6].

وتُعرَّف أيضاً على أنها: "بيانات تمت معالجتها بوسائل ماهرة لتصبح في شكل أكثر نفعاً لمستخدميها حالياً ومستقبلاً، وذلك لإزالة الغموض عنها"[1].

---

[1] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة النشر غير موجودة، ص 33.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، **مرجع سابق**، ص 15.

[3] فايز جمعة النجار، **نظم المعلومات الإدارية**، دار مكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2006، ص 19.

[4] تنتوش محمود، **مرجع سابق**، ص125.

[5] الدهراوي ومحمد، **مرجع سابق**، ص 15.

[6] Armand Dayan, **Manuel de gestion**, Ellipses, Edition, Paris, 2004, p 962.

كما عُرِّفت بأنها عبارة عن: "بيانات تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن استخدامه في العمليات الحالية والمستقبلية من اجل إتخاذ القرارات"[2].

أو هي "البيانات التي تعطي معنى وأكثر من ذلك كونها ذات قيمة والتي تحقق هدفاً معيناً"[3].

ويعرّفها عوض بأنها: "عبارة عن مجموعة الحقائق والبيانات المعرفة والمسجلة في صورة مفردات أو مسموعة بها أو مرئية حيث يمكن اتخاذ القرارات الإدارية عليها"[4].

ويعرَّفها قاسم بشكل أشمل بأنها: "عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً يُمَكِّن من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات"[5].

ويمكن التمييز بين البيانات والمعلومات من خلال ما يلي[6]:

1. البيانات هي تجميع للحقائق التي تسجِّل حدثاً تمَّ أو سيتم، أما المعلومات فهي حقائق ذات قيمة لغرض محدد، حيث أن المعلومة هي الأساس الذي ترتكز عليه التصرفات الرشيدة بمعنى أنها تؤثر على سلوك مستقبِلِها، وعندئذ لا تصبح هذه البيانات معلومات إلا إذا توفر فيها عنصر التأثير.
2. البيانات تعبر عن حقائق موجودة، بينما المعلومات هي ما يفهمها الشخص المستخدم لهذه البيانات، أي المعنى المتضمن فيها وبالتالي تؤدي إلى زيادة المعرفة المستخدمة.
3. ترتبط البيانات بالخصائص الذاتية وما تشتمل عليه من حقائق، بينما المعلومات ترتبط باستخدام معين أو مشكلة معينة.

---

(1) عبد الرحمان الصباح، **نظم المعلومات الإدارية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 187.

(2) Nufyl Hadid, **l'informatique de gestion de l'approche objet**, article revue de sience economique et de gestion, université d'alger, 2003, P 46.

(3) الراوي، **مرجع سابق**، ص ٤٠.

(4) عوض منصور، "**مقدمة في تحليل النظم**"، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1989م، ص40.

(5) عبد الرزاق محمد قاسم، **مرجع سابق**، ص 15.

(6) حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 168-169.

4. وُيفرِّق كاتب آخر بين البيانات والمعلومات حيث يرى أن البيانات هي مجموعة من الحقائق تتضمن أرقام وأشكال ورموز والتي تعبر عن حقائق معينة، ويتم بإعداد البيانات ومعالجتها الوصول إلى معلومات ذات معنى تساعد في اتخاذ القرارات الحكيمة[1].
5. ويرى كاتب آخر أن البيانات مجموعة من المواد الخام ولا يمكن استخدامها على حالتها لحل مشاكل معينة أو اتخاذ قرار معين، مما يعني ضرورة تحويلها من صورتها الخام غير المرتبة إلى صورة يمكن الاستفادة منها، أما المعلومات فهي نتاج لتشغيل البيانات، وإذا كانت البيانات تمثل حقائق خام غير مرتبة فترتيب تلك الحقائق وإجراء عمليات التشغيل المختلفة عليها يحولها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها وتوظيفها في أوجه النشاط المختلفة أو في مختلف مجالات اتخاذ القرارات[2].
6. ويُفرِّق كاتب آخر بين البيانات والمعلومات على أساس أن البيانات يتم تجميعها بشكل متكرر ووفقاً لإجراءات ومستندات محددة ويمكن الاستفادة من البيانات فوراً أو يتم تخزينها للإستفادة منها في المستقبل، أما المعلومات فإنها ترتبط بالمواقف غير المتكررة والتي يصعب برمجتها، ومن ثم فإنه يجب الاستفادة من المعلومات فور الحصول عليها لأنها ترتبط بالموقف الذي تم إعدادها من اجله، وإذا تم تخزينها فإنها تفقد قيمتها لأن الموقف قد يتغير[3].
7. ويُعرِّف كاتب آخر البيانات بأنها اللغة أوالرياضيات أوالرموز البديلة التي عليها اتفاق عام على أنها تمثل الناس، الأهداف، الأحداث، والمفاهيم، أما المعلومات فهي نتائج عمليات النماذج، التكوين، التنظيم، أو تحويل البيانات بطريقة تؤدي إلى زيادة مستوى المعرفة

---

[1] رمضان عبدالمعطي، **الحاسبات الالكترونية لخدمة الإدارة**، الجزء الأول (تجهيز البيانات)، العدد 166، اصدار المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، مركز البحوث الإدارية، يوليو 1974م، ص 9.

[2] عادل طه فايد، **نظم المعلومات المحاسبية**، القاهرة، مكتبة عين شمس، 2000م، ص 10.

[3] عبدالمنعم عوض الله، **المحاسبة الإدارية في مجالات الرقابة والتخطيط**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1978م، ص 15.

للمستقبِل، ذلك أن قيمة المعلومات تُقاس بطريقة نسبية وِفقاً لمدى مساهمتها في الإضافة لمستوى المعرفة[1].

ويمكن توضيح العلاقة بين البيانات والمعلومات في الشكل رقم (1/1/1) أدناه:

الشكل (1/1/1): العلاقة بين البيانات والمعلومات

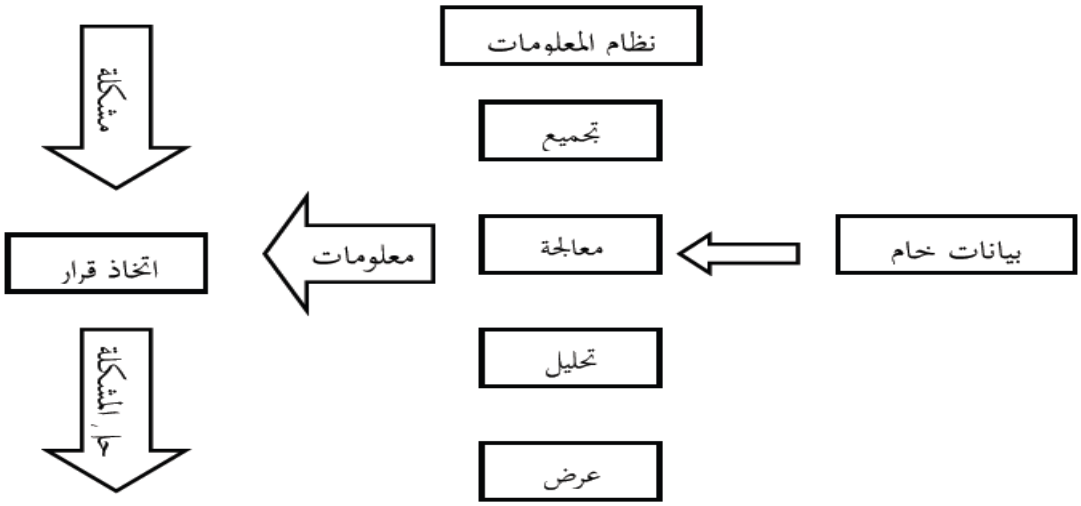

المصدر: بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008م، ص 29.

يُلاحَظ من خلال الشكل رقم (1/1/1) أعلاه أن البيانات هي مدخلات لنظام المعلومات يتم تجميعها ومعالجتها وتحليلها وعرضها بطرق مناسبة في شكل مخرجات النظام والمتمثلة في المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وحل المشكلات.

خلص الباحث من خلال ما سبق ومن خلال عرض أدبيات البيانات والمعلومات إلى أن البيانات عبارة عن حقائق وأرقام خام غيرمُفسَّرة وغير ذات معنى لقارئها، أي أنها غير مُعَدَّة للاستخدام بشكلها الحالي، أما المعلومات فهي عبارة عن بيانات تمت معالجتها وأصبحت معلومة مفيدة لقارئها وصالحة للاستخدام في مجال اتخاذ القرارات ويمكن تقديمها للأطراف المهتمة للاستفادة منها.

[1] سونيا محمد البكري، **نظم المعلومات الإدارية**، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع، دار الإشعاع للنشر والتوزيع، 1997م، ص16.

كما أن البيانات تمثل مرحلة أساسية وهامة من مراحل النظام، وتمثل في شكلها الخام هذا مدخلات لنظام المعلومات والتي ينبغي أن تكون سليمة وواضحة، فلو كانت البيانات المدخلة إلى النظام غير صحيحة أو غير سليمة فإنها تؤدي للوصول إلى نتائج غير سليمة والتي يعبر عنها بالمعلومات والتي تمثل مرحلة المخرجات بالنسبة للنظام تمت معالجتها، مثلها في ذلك مثل عمليات التصنيع التي تُجرَى على المواد الخام لتصبح منتجات تامة الصنع.

1- تصنيف المعلومات حسب وظيفتها بالمؤسسة

تقسم المعلومات حسب وظيفتها في المؤسسة إلى:

i. معلومات التشغيل.
ii. معلومات التأثير.
iii. المعلومات التقديرية أوالتوقعية.
iv. المعلومات الإستراتيجية.
v. المعلومات المحاسبية.

ويتم تناولها بالتفصيل كما يلي:

i. **معلومة التشغيل:** وهي مجموعة المعلومات الضرورية لأداء الوظائف اليومية للمؤسسة وهي مرتبطة بالمهام المتكررة واليومية وبدونها لا يمكن إنجاز هذه المهام أو مراقبتها، وينقسم هذا النوع بدوره إلى معلومة الطلب للقيام بنشاط معين ومعلومة الرقابة لمراقبة نتائج هذا النشاط أوالعملية.
ii. **معلومة التأثير:** وهذا النوع يهدف إلى التأثير على سلوك المتعاملين مع المؤسسة سواءً الداخليين أوالخارجيين للاستفادة منهم أقصى ما يمكن، وتعمل على جعل المؤسسة تعمل كتنظيم متكامل ومتماسك؛ حيث تفيد في التنسيق بين مختلف نشاطاتها وتحفيز وتنشيط الأفراد فيها وكذا دعم الاتصالات بينهم، ومن أمثلتها تلك التي تتساءل عن مهمة المؤسسة،

أهدافها، موضع الجهود أمام هذه الأخيرة أهم المحفزات المركز الوظيفي المرتقب إذا تحققت الأهداف.

iii. **المعلومة التقديرية أوالتوقعية:** وهي المعلومة التي تسمح للمؤسسة بتوقع بعض التعقيدات والتطورات (التي يمكن أن تحصل في المحيط) مسبقاً، وتهدف لاستغلالها لتفادي أي تهديد في المحيط أوالاستفادة من نقاط قوة المؤسسة وتقليص نقاط ضعفها، وتهتم أو تتعلق بالمهام الأقل تكراراً والمرتبطة بحالات عدم التأكد حيث نجد تطبيقها في عملية الإعداد للإستراتيجية[1].

iv. **المعلومة الإستراتيجية:** إن المؤسسة أصبحت أكثر من أي وقت مضى متفتحة على المحيط الخارجي، والمعلومة تُشكِّل بالنسبة لها أهمية كبيرة والوسيلة الوحيدة للبقاء، وهذه نتيجة للتحول من اقتصاد الإنتاج والتطور الهائل في علاقات الشراكة والتبعية والتطور التكنولوجي، وبالتالي أصبحت المعلومة أصلاً معنوياً ومورداً استراتيجياً لدعم القرار في ظل التحولات البيئية، كما تساهم في التنسيق الداخلي والخارجي للمؤسسة.

v. **المعلومات المحاسبية:** وهي تشمل المعلومات الكمية الخاصة بالقيم الاقتصادية التي يتم تحريرها وعرضها من نظم المعلومات في القوائم المالية الخارجية وخطط تقارير التشغيل[2].

2- مفهوم المعلومات المحاسبية:

إن المعلومات المحاسبية هي التي تقدم بها المؤسسات وصفها المالي وأدائها ونفقاتها النقدية[3]. وقد عُرِّفت بأنها: "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً"[1].

---

[1] صليحة بوصوردى، **دور تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تحسين أنظمة المعلومات الإستراتيجية**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير فرع تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2004/2003، ص 4-6.

[2] محمد شوقي بشادي، **دراسات في النظم المحاسبية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، تاريخ النشر غير مذكور، ص 36.

[3] أحمد لعماري، **طبيعة و أهمية نظم المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2001، ص 54.

وعُرِّفت أيضاً على أنها: "كل المعلومات الكمية والوصفية التي تهتم بالقيم الاقتصادية والتي تم تشغيلها وعرضها عن طريق نظام للمعلومات في القوائم المالية الخارجية وفي خطط وتقارير التشغيل الداخلية".[2]

وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، حيث أن[3]:

- المعلومات المحاسبية تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمامه.
- المعلومات المحاسبية تزيد من معرفة متخذ القرار، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

وتعرَّف المعلومات المحاسبية أيضاً بأنها: "نتاج نظام المعلومات المحاسبية الذي تم تغذيته بالبيانات وتسجيلها وإخراجها في شكل تقارير مالية تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفر هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة"[4].

يُعرِّف الباحث المعلومات المحاسبية بناءً على ما سبق بأنها "هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في شكل تقارير مالية تلبي احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة منها سواءً داخل المؤسسة أو خارجها".

---

[1] زغدار أحمد، سفير محمد، **مقومات عرض المعلومات في ظل معايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2009، ص 6.

[2] محمد شوقي بشارة، **نظم المعلومات المحاسبية**، القاهرة، دار الثقافة العربية، 1989م، ص 43.

[3] كريم إبراهيم الحيباتي، زياد يحي السكاح، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص 28.

[4] ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سابق**، ص 24.

3- أنواع المعلومات المحاسبة

يمكن تصنيف أنواع المعلومات المحاسبية إلى[1]:

أ. **معلومات تاريخية مالية:** وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

ونلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها ومما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت إضافة إلى أنها تركز على الاستخدام الخارجي بصورة أكبر، إضافةً إلى ذلك فإن المعلومات التاريخية تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة وأخرى وكذلك في اكتشاف الانحرافات التي يمكن أن تحدث عن طريق مقارنتها بمعلومات التخطيط المحددة مسبقاً.

ب. **معلومات عن التخطيط والرقابة:** وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للمؤسسة في لحظة زمنية مستقبلية، فضلاً عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى. يلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية، كما أنها تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التخطيط والرقابة حيث أنها تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من خلال مساعدتها في تجهيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط الجاري بأرقام

[1] كريم إبراهيم الحيياتي، زياد يحي السكاح، **مرجع سابق**، ص 29-31.

الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها والبحث في أسبابها وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

ويمكن أن يقدم هذا النوع من المعلومات كل من[1]:

- نظام محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية.
- نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التخطيطية.
- نظام الرقابة الداخلية.

ج. **معلومات لحل المشاكل:** وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية. وعادةً ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة أو إضافة أواستبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلاً من المستهلكة وغيرها من القرارات. ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأساس.

كما يمكن تصنيف المعلومات المحاسبية إلى[2]:

- **معلومات محاسبية إجبارية:** وهي معلومات تلزمها طبيعة العمل في المؤسسة في مجال الأعمال مثل المعلومات المحاسبية عن الأجور والمرتبات والعملاء والموردين...
- **معلومات محاسبية اختيارية:** مثل أنظمة الموازنات وأنظمة محاسبة المسؤولية والتقارير الداخلية الخاصة بالإدارة.

---

[1] كريم إبراهيم الحيباتي، زياد يحي السكاح، **مرجع سابق**، ص 29-31.

[2] جمال سالمي، **أثر الأساليب الكمية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية**، ورقة بحثية على الموقع العلمي:

http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=6905

وفيما يتعلق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقيودها فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم (2) سنة 1980م بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" أوضح من خلاله مجموعة من الخصائص النوعية التي تميز المعلومات الأكثر نفعاً والمعلومات الأقل نفعاً لأغراض اتخاذ القرارات، إضافة إلى ذلك فقد وضع المجلس عدداً من المحددات (القيود) للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية[1].

والشكل رقم (2/1/1) أدناه يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقيودها:

شكل رقم (2/1/1): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

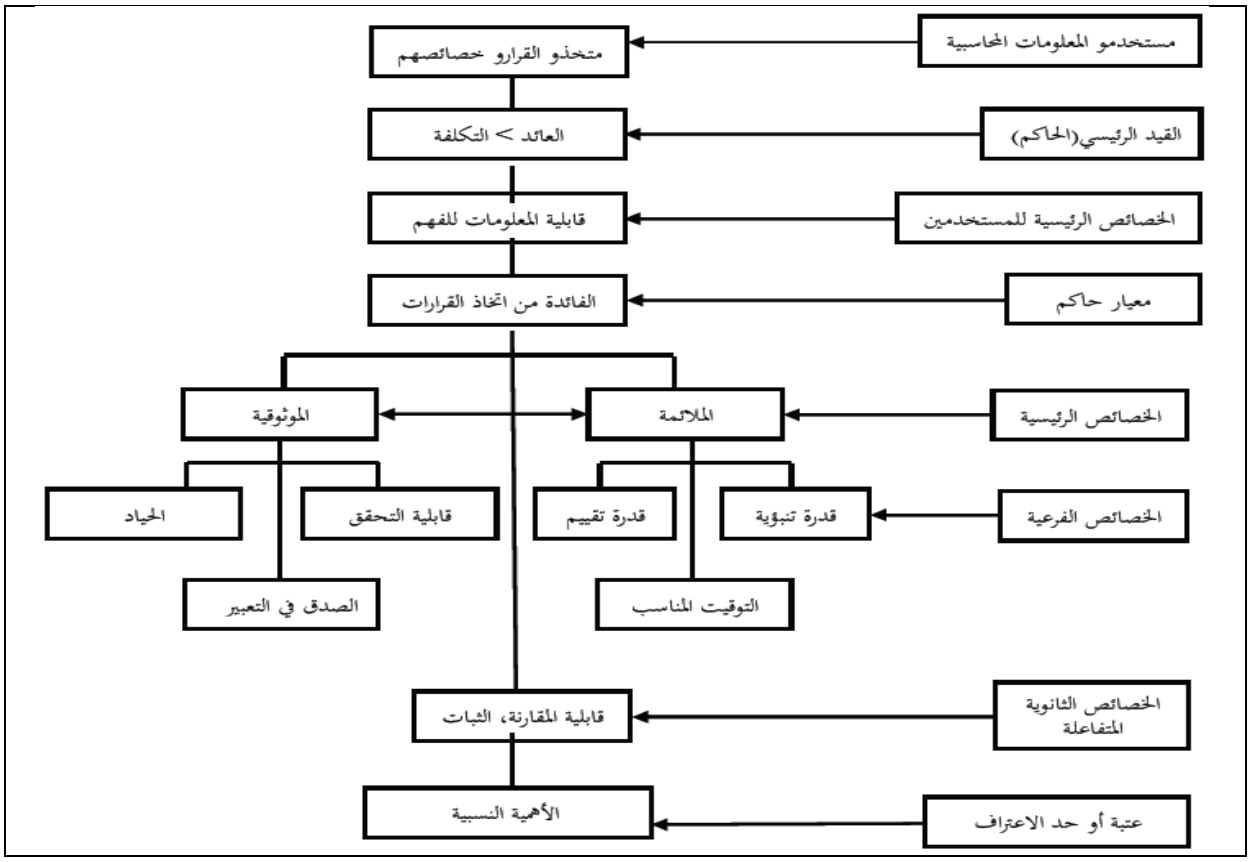

المصدر: رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة،** ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006م، ص 193.

[1] رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة،** ط 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006م، ص 193.

يُلاحَظ من الشكل رقم (2/1/1) أعلاه أن مستخدمي المعلومات المحاسبية يعتمدون على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم المختلفة، ولكي يكون الحكم عادلاً على هذه المعلومات فإن هناك مجموعة من الصفات يجب أن تتوفر في متخذي القرارات هي:

- قدرة هؤلاء على فهم واستيعاب محتوى المعلومات.
- قدرة هؤلاء على الاستخدام السليم لهذه المعلومات واتخاذ قرارات مفيدة بناءاً عليها.
- كيفية تعاملهم مع المعلومات المحاسبية السابقة.

كما يُظهِر الشكل رقم (2/1/1) أعلاه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومحدداتها والتي سيتم تناولها بالتفصيل على النحوالتالي:

الفرع الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الخصائص النوعية هي الصفات التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية المقيدة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة للمستخدمين عند اتخاذ قراراتهم. وانطلاقاً من الشكل (2/1/1) أعلاه نجدها تُصنِّف إلى خصائص رئيسية وأخرى ثانوية.

1/ الخصائص الرئيسية:

الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار وكما ورد في بيان FASB رقم (2) فإن الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملائمة والمصداقية مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة عنهما:

أ. الملائمة:

يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المُستمَدَّة من المحاسبة والأغراض التي تُعَد من أجلها، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ قرار أو أكثر من القرارات التي يتخذها من يستخدمون تلك المعلومات، أي وجود ارتباط

منطقي بين المعلومة وبين القرار موضوع الدراسة. فالمعلومة الملائمة هي تلك المعلومة القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار[1]، فإن لم يكن للمعلومات أي تأثير على قرار معين فإنها تكون غير ملائمة لهذا القرار[2].

يمكن تعريف الملائمة بأنها: "قدرة المعلومات على إحداث اختلاف في القرار سواءً بالمساعدة على تكوين التنبؤ أو تأكيد التوقعات الصحيحة"[3].

وعليه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال الآتي[4]:

- **التوقيت الزمني المناسب:** أي أنه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة، يمكن تحديدها بالفترة اللازمة لاتخاذ القرار من قبل مستخدميها لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.
- **القيمة التنبؤية:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.
- **القيمة الرقابية:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية Feed Back وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية... الخ.

---

[1] تيجاني بالرقي، **مرجع سابق**، ص 56.

[2] محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة وأحمد محمد كامل، **المحاسبة المتوسطة (الإطار الفكري والعلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004م، ص 71.

[3] محمود السيد الناغي، **الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة**، المكتبة العصرية بالمنصورة، 2007م، ص 89.

[4] كزيم إبراهيم الحيياتي، زياد يحي السكاح، **مرجع سابق**، ص 35-36.

ب. الموضوعية (الموثوقية):

تُعَد الموثوقية (الموضوعية) الخاصية الثانية بحيث أنها:

- تتمثل في "خلو المعلومات من الأخطاء المؤثرة والتحيز وإذا كان بإمكان مستخدمي القوائم المالية الاعتماد عليها كمعلومات تعبر عن ما يُقصَد التعبير عنه أو من المتوقع التعبير عنه"[1].
- كما تشير الموثوقية إلى الخاصية التي تدفع المستخدمين للثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات أو تكون الأحكام على أساس رسوخ اعتقادهم بصدقها في التعبير عما تدَّعي أنها تمثله وخلوّها من التحيز في الدفع لصالح اختيار بديل يحقق نتائج مستهدفة تم تحديدها مسبقاً وقابليتها للإثبات أوالتحقق أي بمعنى موضوعيتها[2].

والموثوقية حسب البيان رقم (2) الصادر عن FASB "هي خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله"[3].

ولتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات لابد من توفر الخصائص الفرعية التالية:

ا. الصدق في التعبير:

الصدق في التعبير يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) والظواهر المراد التقرير عنها، بعبارة أخرى إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر – صدق

---

[1] يحي محمد أبو طالب، **المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة**، طبعة جديدة، دار النشر غبر موجودة، القاهرة، 2001م، ص 113.

[2] حيدر علوان كاظم الشمري، **دور المعلومات المحاسبية في صنع قرارات تسعير عقود المقاولات**، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم التجارية جامعة المسيلة، 14-15 أبريل 2009م.

[3] شارف خوجة الطيب، **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة :المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 21-22 نوفمبر 2007م، ص 19.

تمثيل الظواهر والأحداث – فالعبرة هنا بصدق التعبير الجوهر وليس الشكل[1] ولكي تكون المعلومات معبر عنها بصدق ينبغي مراعاة نوعين من أنواع التحيُّز وهما[2]:

– **تحيز في عملية القياس:** أي طريقة القياس سواءً كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.

– **تحيز القائم بعملية القياس:** وهذا النوع ينقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود.

إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال، أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

II. **القابلية للتحقق:** القابلية للتحقق تعني وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس أساليب القياس حيث أنهم يتوصلون إلى نفس النتائج، فإذا توصلت أطراف خارجية (مدقق خارجي) إلى نفس النتائج هذا يعني أن المعلومات الواردة في التقارير المالية قابلة للتحقق وبالتالي يمكن الاعتماد عليها وإقامة الدليل على صحتها[3].

كما يتم اشتقاق خاصية القابلية للتحقق من فرض الموضوعية في المحاسبة التي تقضي أن تكون للبنود الواردة في التقارير المالية قابلة للتحقق يمكن أن تكون التقارير المالية قابلة للتحقق منها من قِبَل المحاسب أو من قِبَل شخص آخر ويمكن للمحاسب أو غيره من التأكد من الأرقام الواردة في التقارير المالية بالرجوع إلى نفس القياس الموضوعي الذي ينسجم مع واقع الحياة الاقتصادية[4].

III. **الحياد:** يعني الحياد الخلو من التحيز. ولا تعتبر المعلومات محايدة إلا إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر في صنع القرار أوالحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً[5].

---

[1] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ط1، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990م، ص 200.

[2] بالرقي تيجاني، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الأسواق المالية الناشئة**، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم التجارية جامعة المسيلة، 14–15 أبريل 2009م، ص 7.

[3] شارف خوجة الطيب، **مرجع سابق**، ص 27.

[4] ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سابق**، ص 54.

[5] أحمد محمد نور، شحاتة السيد، **مبادئ المحاسبية المالية (المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبق المعايير المحاسبية الدولية والمصرية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008م، ص 54.

ملاحظات حول ترابط مفهومي الملائمة والموثوقية:

لابد من الإشارة إلى قضية مهمة بالنسبة إلى التناقض الذي يمكن أن يصاحب المعلومات المحاسبية التي تدعو للالتزام بكلٍّ من خاصيتي الملائمة والموثوقية إذ أن الاهتمام بدرجة عالية من الملائمة سوف يكون على حساب قابلية التحقق والحياد أي على موثوقية المعلومات والعكس صحيح، لذلك على المحاسب أن يحقق موازنة وتجانس بين الخاصيتين بدرجة معقولة من التأكد للوصول إلى أعلى درجات الكفاءة والجودة في المعلومات بصيغتها النهائية وتتسم بالمنفعة في اتخاذ القرار[1].

2/ الخصائص النوعية الثانوية:

ورد في بيان مجلس معايير المحاسبة المالية FASB رقم (2) خصائص نوعية ثانوية لابد من توفرها في المعلومات المحاسبية إلى جانب الخصائص الرئيسية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وهي:

أ. **القابلية للمقارنة:** تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون المعلومات المحاسبية من التعرف على الأوجه الحقيقة للتشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال فترة زمنية معينة. والجدير بالملاحظة أن أوجه التشابه والاختلاف الحقيقة لا تنبع من تشابه أو اختلاف أساليب القياس وطرق الإفصاح ومن ثم فان المعلومات المحاسبية تصبح ذات فائدة أكبر كلما استخدمت أساليب مماثلة في القياس والإفصاح. وكما ورد في المعيار الدولي رقم (1) بأنه "يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية مع مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية المختلفة من أجل التقييم النسبي لمركزها المالي والأداء والمتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة

[1] شارف خوجة الطيب، **مرجع سابق**، ص 27.

والأحداث الأخرى يجب أن يتم على أساس ثابت ضمن مؤسسة وعلى مرور الزمن لتلك المؤسسة وبطريقة ثابتة في مؤسسات[1].

ب. الثبات: ويقصد به الثبات والانتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى داخل المؤسسة وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج المؤسسة على مر الزمن ويحول دون ظهور تغيرات تنتج عن تغير الأساليب والقواعد المحاسبية. ولا يعني الثبات عدم تغير الطرق المحاسبية فالمتغيرات البيئية قد تفرض على المؤسسة بعض الأساليب والقواعد المحاسبية تستخدمها مما تؤدي إلى توفير معلومات أفضل لأغراض اتخاذ القرارات ولكن مع ضرورة الإفصاح عن أي تغير وبيان أثره على الدخل في الفترة المحاسبية التي تم فيها هذا التغيير[2].

الفرع الثاني: قيود الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبة:

عند توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة قي اتخاذ القرارات فان هناك عدد من القيود التي يلتزم بها المحاسب عند إعداد وعرض المعلومات المحاسبة.

كما تم الإشارة سابقاً من خلال الشكل **(2/1/1)** فان هناك قيدين أساسين يجب أخذهما في عين الاعتبار عند إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية هما:

أ. علاقة التكلفة / المنفعة:

- قيد المنفعة (أكبر من التكلفة) هو قاعدة عامة تعني أننا يجب ألا ننتج ونوزع المعلومات المحاسبية ما لم تكن منفعتها تزيد عن تكلفتها[3].

---

[1] حسين عبد الجليل الغزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010م، ص 38-39.

[2] سليمة نشنش، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي**، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم التجارية، جامعة المسيلة، 14-15 أبريل 2009م.

[3] شارف خوجة الطيب، **مرجع سابق**، ص 27.

- باعتبار أن الطلب على المعلومات المحاسبية من جانب المستخدمين هو طلب غير محدود، الأمر الذي يعكسه النموالكبير في مقدار المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، إلا أن إنتاجها والإفصاح عنها ليس بلا تكلفة[1].
- بالنسبة للوحدات المحاسبية المنتجة والموزعة للمعلومات المحاسبية تشمل التكاليف عناصر متعددة منها: تكاليف تجميع وتشكيل واستخراج المعلومات، تكاليف التحقيق لإكساب المعلومات المقدمة ثقة ومصداقية، تكاليف غير مباشرة بالإفصاح عن الوضع التنافسي للمؤسسة تجاه منافسين آخرين.
- بالنسبة لمستخدمي المعلومات فإن أهم عناصر التكلفة هي العبء الذي يمكن أن يزيحه مُعِدُّو القوائم المالية ويحمِّلُونه على المستخدمين كتكلفة استشارات خبراء التحليل المالي والاستثمارات.
- بالنسبة للمنافع فإنها تتحقق بالنسبة لمعدي المعلومات في صورة مزيد من الرقابة الإدارية والقدرة على التمويل والاقتراض وإخلاء مسؤولية الإدارة باعتبارها وكيلة تجاه موكليها المساهمين، كذلك بالنسبة للمستخدمين الخارجيين تكون المنافع في صورة تخصيص أكثر كفاءة للموارد والاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية كجزء من السياسة الاقتصادية الحكومية وفرض ضرائب تتناسب والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

إلا أن المعلومات المحاسبية تختلف عن السلعة أوالخدمة التي يتم إنتاجها، فبالنسبة للسلع والخدمات عامّةً يمكن قياس المنافع والتكاليف المرتبطة بها، أما بالنسبة للمعلومات المحاسبية فانه توجد صعوبة في تحديد التكاليف والمنافع الخاصة لها[2].

---

[1] محمد سليم وهبة، **البيانات المالية و معايير المحاسبة الدولية**، مقالات المحاسب المجاز، الفصل الثالث، العدد 23، (مكان الإصدار غير موجود)، 2005م، ص 21.

[2] محمد سليم وهبة، **مرجع اسابق**، ص 22

ب. الأهمية النسبية:

يصف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الأهمية النسبية بأنها صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية، بمعنى وضع عتبة الاعتراف تقيس وتقسم المعلومات المحاسبية إلى هامة نسبياً وغير هامة نسبياً[1]:

- المعلومات المحاسبية الهامة نسبياً هي التي تتجاوز حد الاعتراف ويلزم بالتالي إدراجها ومعالجتها محاسبياً بطريقة صحيحة وبدقة لأنها تؤثر في قرار المستخدم فهي معلومة ملائمة.
- المعلومات المحاسبية غير الهامة نسبياً فهي التي لا تتجاوز حد الاعتراف وبالتالي لا داعي إلى إدراجها ومعالجتها محاسبياً بطريقة صحيحة وبدقة لأنها لا تؤثر في قرار المستخدم فهي معلومة غير ملائمة.

وبصورة عامة فان البند أوالعنصر المؤثر هوالذي يكون مهماً نسبياً ويجب الإفصاح عنه في القوائم المالية لأنه يقدم معلومات مفيدة في اتخاذ القرار وإلا فلن تكون حاجة للإفصاح عنه.

والواضح بان هناك ارتباط وثيق بين خاصية الملائمة وبين الأهمية النسبية حيث أن المعلومات التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التقارير المالية لا تعتبر مهمة وبالتالي لا داعي للإفصاح عنها، كما أن هناك ارتباط بين إمكانية الاعتماد على المعلومات (الموضوعية) وبين الأهمية النسبية لها وذلك لأن أخطاء القياس غير المهمة لا تؤثر على أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها[2].

مما سبق نجد أن عملية تحديد الأهمية النسبية بالنسبة للمعلومات المحاسبية تستدعي الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية[3]:

---

[1] شارف خوجة الطيب، **مرجع سابق**، ص 27.

[2] عباس مهدي الشيرازي، **مرجع سابق**، ص 207.

[3] ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سابق**، ص 63.

- البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية.
- حدود التجميع أوالتفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية.
- الخصائص الواجب الإفصاح عنها بعبارات وجمل وصفية.
- البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة وتكفي لإدراجها في القوائم المالية.
- العلاقات الخاصة بين المؤسسة والأفراد والجماعات المعنية والتي تؤثر على حقوق ومصالح أشخاص آخرين أو جماعات أخرى.
- الخطط والتوقعات الملائمة للإدارة.

4- جودة المعلومات المحاسبيّة

تُعَدُّ المعلومات المحاسبية نتائج نهائيّة من البيانات التي أُخضعت للمعالجة بطريقة معيّنة، حتّى تعطي معنىً كاملاً يُستخدم في العمليات الحاليّة والمستقبليّة لاتخاذ القرارات، وتعتبر المعلومات المحاسبيّة هي تلك المعلومات ذات المصادر المختلفة، والتي تمثّل المادة الحيّة التي تسجل ويمكن التعامل معها تحليلاً، وتفسيراً، وشرحاً، ووصفاً، بهدف معالجتها وإخراجها على شكل معلومات تمثّل المعطيات وعلى شكل قوائم ماليّة التي تفيد في عملية اتخاذ القرار، والمعلومات المحاسبيّة تلعب دوراً مهمّاً في تنمية الاقتصاد الوطنيّ، وتنمية الاستثمارات، كما أنّها أحد العناصر الأساسيّة التي يعتمد عليها سوق المال، أما جودة المعلومات المحاسبيّة فهيَ مجموعة من الوسائل التي قد تكون على شكل برنامج، تهدف لزيادة التشديد على المخرجات النهائيّة لنظام المعلومات المحاسبي، للحد من العيوب في الأداء والوصول للشيء المراد تحقيقه[1].

5- معايير جودة المعلومات المحاسبيّة

إنّ المعلومات التي تقدمها الأنظمة المحاسبيّة تشمل بعض المعايير التي تقيس وتحدد مدى جودة هذه المعلومات، إذ تُعَدُّ أهم المعايير العامة التي تتخذها المؤسسات هي الدقة التي

---

[1] فوزية هلالي، خديجة عمران، نادية طيبي، **جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي الماليSCF** ، الجزائر: جامعة الدكتور مولاي طاهر، 2016م، صفحة 13.

تتصف بها المعلومات، والتي تتناسب طرديّا مع جودة وقيمة المعلومات التي تعبّر عن التوقعات المستقبليّة والأحداث التاريخيّة، وتقاس جودة المعلومات بمدى منفعتها سواءً أكانت شكليّة أي تتطابق بشكلها ومحتواها مع المتطلبات اللازمة لصنع القرار، أو زمنيّة أي يسهل الوصول إليها عند الحاجة لها، أو تقييميّة أي تقيّم نتائج تنفيذ القرار وتحدد انحرافاتها وتصححها[1].

ويمكننا في الجدول رقم (1/1/1) أدناه تلخيص أهم معايير جودة التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية حتى تؤدي الوظيفية التي أنتجت من أجلها:

جدول (1/1/1): خصائص المعلومات المفيدة

الخواص	البيان
الملائمة	المعلومات تكون ملائمة إذا عملت على تخفيض عدم التأكد لدى متخذي القرار
الثقة	المعلومات تكون ذات ثقة إذا كانت متحررة من الأخطاء والتحيز
التكامل	المعلومات تكون متكاملة إذا لم تحذف أي تأثيرات مهمة للأحداث أو الأنشطة القابلة للقياس
الوقت الملائم	المعلومات ذات الوقت المناسب هي التي تتوفر في الوقت الملائم ليتمكن متخذ القرار من استعمالها في الوقت المحدد
القابلية للفهم	المعلومات تكون مفهومة إذا قدمت بشكل مفيد
القابلية للتحقق	هي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا استخدموا نفس الأساليب في قياس المعلومات المحاسبية

المصدر: إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 15 – 16.

[1] علي حامدي، بشير بن عيشي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011م، ص 99-102.

يتضح من الجدول رقم (1/1/1) أعلاه أنه ولكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل مستخدميها، فإن هناك مجموعة من الخواص (السمات أوالصفات) التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة من المعلومات المحاسبية. هذه الخصائص تتمثل في الملائمة، الثقة، التكامل، التوقيت الملائم، القابلية للفهم والقابلية للتحقق.

6- أهمية الحصول على المعلومات المحاسبية:

يعتبر الحصول على المعلومات المحاسبية أساس لاتخاذ القرارات وتحسين الأداء من خلال مقارنة أداء المؤسسة، سواءً كان ذلك داخل المؤسسة أو ضمن المؤسسات المماثلة، باعتبار أن المؤسسة تنشط في محيط تنافسي.

إضافةً إلى ذلك فهي[1]:

- تمثل المنتج الذي يرفع من درجة اليقين في نوعية القرارات ومستوى تحقيق النتائج المنتظرة.
- تؤدي المعلومات المحاسبية وظيفة رفع الوعي لمعرفة الفرص المتاحة والبديلة لمتخذي القرار قبل اختيارهم لفرصة واحدة.
- تؤدي المعلومات المحاسبية وظيفة تقييمية لمستوى الأداء.
- تؤدي وظيفة الاتصال عن طريق ضمان التنسيق بين مختلف الأطراف داخل أو خارج المؤسسة من خلال تبادل المعلومات عن أداء المؤسسة[2].

---

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر،. 2008-2009، ص 22.

(2) تيجاني بالرقي، **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2005-2006، ص 7.

خلص الباحث إلى أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل المُلَّاك، والمستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون، والدائنون وغيرهم، وكذلك تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية، إذ تُعتَبَر هذه الخصائص أساساً لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية. ونظراً لأهمية المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الجوهرية، وبما أن فاعلية القرار تعتمد بشكل كبير على مدى جودة المعلومات المحاسبية التي يُتَّخَذ على أساسها، فإنه إذا كانت هذه المعلومات غير ملائمة أو خاطئة أو غير دقيقة، فمن الطبيعي توقُّع صدور قرار غير سليم، كما أنه كلما تحسنت جودة المعلومات كلما ازدادت فاعلية القرار. وبنفس القدر فأنه كلما كانت هذه المعلومات ذات جودة منخفضة فإنها لا تكون مناسبة لمقارنة الأداء سواءً بالأداء السابق أو بأداء المؤسسات المماثلة.

7- مفهوم النظام

إن مصطلح النظام system تبلور –كمفهوم علمي– حديثاً في نهاية الأربعينيات منذ هذا القرن وهو مصطلح مشتق أساسا من كلمة systeme اليونانية التي تعني عدد من الأجزاء[1]. ونظرا لأهمية و دور النظم في الحياة، خاصةً في عصرنا الحديث، فقد أدى ذلك لانتشار مصطلح النظام حيث تناولته العديد من الكتابات.

وبالنسبة لتعريف النظام فهناك العديد من التعريفات لهذا المفهوم، حيث تطرق البعض إلى تعريف النظام حسب مدخلين وهما مدخل النظم والمدخل التحليلي.

فقد عرَّف سكودربك شارلز وآخرون النظام حسب مدخل النظم بأنه[2]: "مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها ومع البيئة المحيطة وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام".

---

[1] محمد عبد المحسن آل فرج الطائي، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 17.

[2] Schoderbk, charles and other "**Management Systems**",(Business Publication, Dallas, 1980

وحسب المدخل التحليلي بأنه: "مجموعة من الأجزاء المستقلة عن بعضها البعض".

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن التعريف الثاني يركز على استقلالية أجزاء النظام عن بعضها البعض وهذا ما يعيب هذا التعريف حيث لا يمكن دراسة أي نظام بجزئيات مستقلة دون الربط بين تلك الجزئيات، بل يجب أن تكون تلك الجزئيات مترابطة ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض.

ويعرِّف الدهراوي ومحمد النظام بأنه[1]: "عبارة عن إطار عام متكامل يحقق عدة أهداف، فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، وهذه الموارد تتراوح من المواد إلى الآلات وعناصر الطاقة الإنتاجية وذلك حسب نوع النظام".

وعرَّفه (Cashing, B, 1974) بأنه[2]: "عبارة عن مجموعة من المركبات والوحدات ذات العلاقة، أو هو مجموعة أغراض ذات علاقة بعضها مع البعض الآخر مع خصائصها".

وكذلك عُرِّف النظام على أنه[3]: "مجموعة من الطرق والإجراءات المترابطة والمتناسقة الموجهة للقيام بوظيفة محددة أو تحقيق هدف معين".

كما يُعرَّف النظام بأنه: "مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع البيئة ومع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول المدخلات وإنتاج المخرجات من خلال إجراء تحويلي منظم"[4].

أما جمعة وآخرون فقد عرَّفوا النظام بشكل عام بأنه[5]: "شبكة من الإجراءات ذات العلاقات المترابطة ببعضها البعض، والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة بغرض أداء نشاط معين، ويحتوي

---

[1] الدهراوي ومحمد، **مرجع سابق**، ص 16.

[2] الراوي، **مرجع سابق**، ص 2.

[3] Patrick Hubert, **Système d'information de gestion (manuel complet applications et corriges)**, Gualino , 2009, P 51.

[4] عماد عبد الوهاب الصباغ، **نظم المعلومات (ماهيتها و مكوناتها)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 13.

[5] جمعة أحمد، العربيد عصام، الزعبي زياد، " **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007م، ص15.

النظام المحاسبي على شبكة من التعليمات والإجراءات المحاسبية، والتي تمثل سلسلة من العمليات الكتابية والحسابية والتي يقوم بها عدد من الأفراد المؤهلين، وتتم في عدد من الأقسام داخل الوحدة الاقتصادية".

ويعرِّف طه النظام بأنه[1]: "مجموعة من المكوِّنات ذات علاقات متداخلة مع بعضها تعمل على نحو متكامل داخل حدود معينة لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة في بيئة ما، وفي سبيل ذلك تقبل مدخلات وتقوم بعمليات وتنتج مخرجات، وتسمح باستقبال مدخلات مرتدة (تغذية عكسية)".

ويعرِّف قاسم النظام على أنه[2]: "مجموعة من العناصر التي ترتبط مع بعضها بسلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف، فالنظام عبارة عن مجموعة من العناصر التي تشكل ما يدعى بمكونات النظام التي تكون إما عبارة عن مكونات مادية مثل الحواسيب أوالشاشات أو خطوط الاتصال أوالورق أدوات الكتابة والطباعة أو مكونات معنوية مثل البرامج والملفات والأنظمة والقوانين والتعليمات، والعلاقات هي كل ما يعمل على ربط مكونات النظام مع بعضها بحيث تشكل هذه العناصر منظومة نافعة تؤدي وظيفة معينة أو مجموعة من الوظائف".

بينما يرى السيد أن النظام هو: "مجموعة من المكوِّنات المرتبطة ببعضها البعض والتي تخدم غرضاً مشتركاً ويمكن أن يحتوي النظام على مجموعة من الأدوات والآلات والإجراءات والمستخدمين"[3].

عرَّفه Optener على أنه: "مجموعة الأجزاء التي ترتبط مع بعضها البعض"، أما BEERS فعرَّفه على أنه: "مجموعة من العناصر ذات العلاقات المحددة بين تلك العناصر وأجزائها"[1].

---

[1] طه طارق، "**مقدمة في نظم المعلومات الادارية والحاسبات الآلية**"، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000م، ص23

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، **مرجع سابق**، ص 17.

[3] السيد، سيد عطا الله، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2006م، ص 9.

ويُعرَّف أيضاً بأنه: "وحدة (Entity) مكونة من أنظمة فرعية (Subsystems) متداخلة تهدف جميعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف"[2].

ويُعرَّف على أنه: "مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والمتفاعلة مع بعضها بسلسلة من العلاقات من أجل أداء وظيفة محددة أو تحقيق هدف معين. فالنظام عبارة عن مجموعة من العناصر التي تشكل ما يدعى بمكونات النظام التي تكون، أما عبارة عن مكونات مادية مثل الحواسيب أوالشاشات أو خطوط الاتصال أوالورق أو أدوات الكتابة والطابعة أو مكونات معنوية مثل الخطط والبرامج والملفات والأنظمة والقوانين والتعليمات"[3].

ويُعرَّف أيضاً بأنه: "مجموعة من المكوِّنات أوالعناصر التي تتعلق ببعضها وتتجه نحو تحقيق هدف مشترك، ويجب أن تكون هذه المكونات أوالعناصر كلٌّ على حده، فالعلاقة بين عناصر النظام هي الرابطة التي تربطها معا نحو تحقيق هدفها المشترك"[4].

كما عُرِّف النظام على أنه: "مجموعة العناصر والمكونات التي يحدها إطار معين، والمتفاعلة بعضها مع بعض طبقا لمجموعة من القواعد والإجراءات من اجل تحقيق أهداف معينة"[5].

كذلك يُعرَّف النظام على أنه: "مجموعة من الأجزاء المهيأة بطريقة مرتبة ومهيكلة تهدف إلى تحقيق نتيجة موحدة"[6].

---

[1] الطيب الوافي، **جدوى أتمتة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة العربي تبسة، 2004م، ص 6.

[2] سلطان المحمد السلطان، **نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2005م، ص 21.

[3] عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص14.

[4] علا أحمد عبد الهادي الزعانين، **أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007م، مأخوذة من موقع الظاهر القشي، ص 13.

[5] ياسر مطيع وآخرون، **نظام المعلومات المحاسبية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007م، ص 15

[6] Georgion sarrard, **et les autres**, **l'entrepris**, 2eme edition gaetan morin 2000, p3.

أي أن النظام هو ذلك الكل المنظم الذي يجمع بين مكوناته تركيباً موحداً ويرتب مكوناته في علاقات تبادلية منطقية وفيزيائية ولا يمكن عزل واحدة منها عن الأُخَر فكل مكون يحتفظ بخصوصيته، إلا أنها تشكل جزءاً من كلٍّ متكامل[1].

8- شروط النظام

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنباط شروط النظام كما يلي[2]:

أ. النظام مجموعة من الأجزاء أوالعناصر أوالمقومات التي من الممكن أن تكون مادية أو بشرية أو كليهما، و ذلك تبعاً لطبيعة النظام.

ب. يسعي النظام لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة ومعلومة، حيث يمثل هدف النظام الركيزة الأساسية التي يتم على أساسها تحديد الأجزاء والعلاقات مع بعضها البعض.

ت. التناسق والترابط بين هذه الأجزاء أوالعناصر أوالمقومات بصورة متبادلة بحيث تخدم بعضها البعض بصورة أو بأخرى وفق علاقة منطقية.

9- مكونات النظام:

يتكون النظام من العناصر الأساسية التالية:

أ. المدخلات Inputs

ب. التشغيل Processing

ج. المخرجات Outputs

د. التغذية العكسية Feedback

وتم تناولها بالتفصيل كما يلي:

---

(1) علاء عبد الرزاق السالمي، **نظم إدارة المعلومات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 23.

(2) طرابلسي سليم، **تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج خيضر، باتنة، 2009م، ص 4.

أ. **المدخلات Inputs:** حيث تتمثل المدخلات في المواد والأرقام الخام التي يتم تحديدها وتجميعها وإدخالها إلى النظام ليقوم بعملية معالجتها وتشغيلها من أجل الحصول على المعلومات، وتعتبر المدخلات" القوة الدافعة والوقود اللازم لتشغيل النظام. وهذه المدخلات ممثلة في مواد أولية، عمالة، رأس مال، معلومات أو أي شيء يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة ومن نظم أخرى[1].

ب. **التشغيل Processing:** وهي عملية معالجة البيانات التي تم إدخالها إلى النظام للحصول على المعلومات المفيدة. وتتمثل تلك البيانات في المدخلات التي يتم تشغيلها ومعالجتها ليتم تحويلها إلى مخرجات.

وتمثل مرحلة التشغيل "الجانب الفني من النظام والذي يقوم بإجراء العديد من العمليات في نفس المرحلة، والتشغيل بهذا يمثل تفاعل كل العوامل داخل النظام مثل عوامل الإنتاج في الوحدة الاقتصادية في صورة نشاط ينتج عنه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية، ويتم تحويل البيانات في نظم المعلومات إلى معلومات بطرق التشغيل المختلفة من تسجيل، تلخيص، حساب، مقارنة ..الخ"[2].

ج. **المخرجات Outputs:** وهي النتيجة النهائية التي يتم التوصل إليها بعد عملية التشغيل على المدخلات للوصول إلى الناتج النهائي وتقديمه للفئات المستفيدة لمساعدتها في اتخاذ القرارات المناسبة سواءً كانت تلك الفئات داخلية أو خارجية.

"حيث أن المخرجات هي الناتج النهائي من النظام والذي يذهب إلى البيئة المحيطة أو إلى نظم أخرى، وقد تكون هذه المخرجات في صورة منتج نهائي أو وسيط، خدمة للمستهلك أو معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية، أو تستخدم كبيانات لنظام معلومات آخر"[3].

د. **التغذية العكسية Feedback:** وهي عبارة عن مخرجات يتم إرجاعها لأشخاص مناسبين في المؤسسة لتساعدهم في تقييم وتصحيح مرحلة الإدخال[1].

---

[1] الدهراوي ومحمد، **مرجع سابق**، ص ٥.

[2] **المرجع السابق**، ص 7.

[3] **المرجع السابق**، ص 7.

10- بيئة النظام

من خلال ما سبق تم التوصل إلى أن النظام عبارة عن إطار شامل لمجموعة من الأجزاء والعناصر المترابطة فيما بينها والمتصلة بالبيئة المحيطة بها، ولذلك فإن كل نظام لا بد وأن يعمل داخل بيئة محيطة به تقع خارج حدوده تؤثر به وتتأثر به وذلك من خلال العمليات التبادلية التي تحدث بينهما.

البيئة المحيطة بالنظام تتمثل في جميع المتغيرات التي لا تخضع تماماً لسيطرة النظام، أي أنها تقع خارج حدود النظام ولا بد للنظام بأن يتفاعل معها ويتكيف مع متغيراتها[2].

ويذكر الدهراوي ومحمد أن: "بيئة النظام تتمثل في كل العناصر والعوامل المؤثرة في النظام والتي لا تخضع لسيطرة أو رقابة النظام"[3].

أما الراوي فقد عرف مفهوم البيئة بأنه: "مجموعة المحددات أوالإطار المحيط بذلك الشيء"، ويقسم الراوي بيئة النظام إلى قسمين:

- البيئة الخارجية للنظام External Environment وتتمثل في الزبائن والمجهزين وحاملي الأسهم والعاملين والمقرضين والحكومة.. الخ.
- البيئة الداخلية للنظام Internal Environment وتتمثل في مجموعة الإجراءات الداخلية للنظام.

---

[1] Laudon K. C. and Laudon J. P. (2006), "**Management Information Systems**", 9th ed., Prentice Hall, p19.

[2] طه، **مرجع سابق**، ص ٣٥.

[3] الدهراوي ومحمد، **مرجع سابق**، ص ٩.

شكل (3/1/1): بيئة المنشأة وأهم الأنظمة الداخلية والخارجية

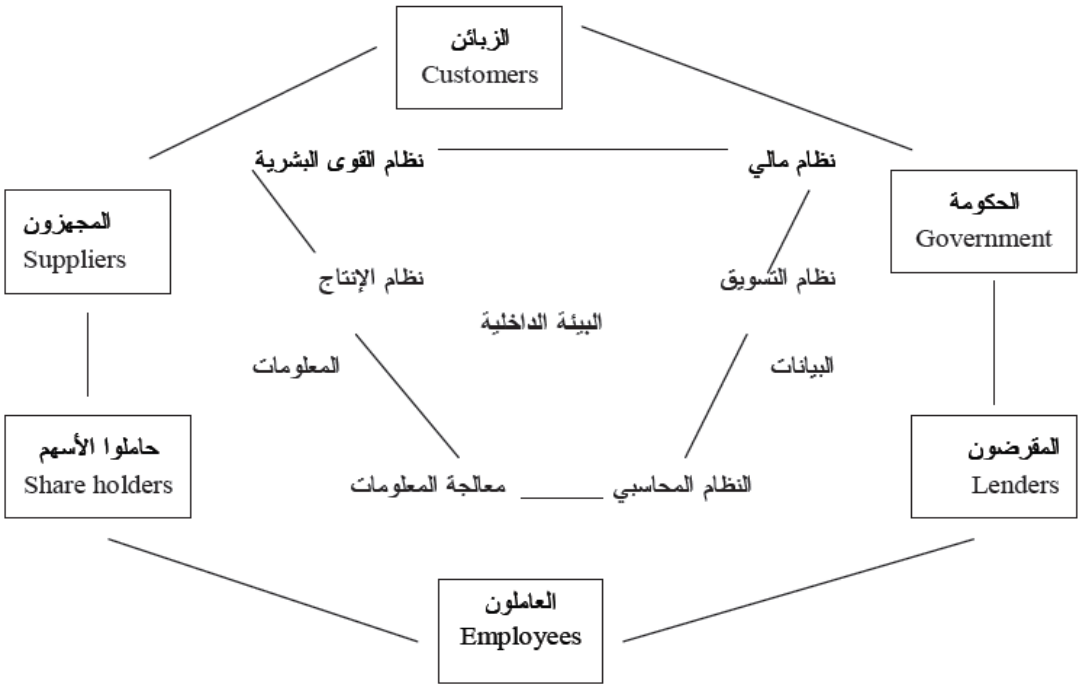

المصدر: حكمة أحمد الراوي، **تنظيم المعلومات المحاسبية والمنظمة: نظرية مع الدراسة التطبيقية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ١٩٩٩م، ص 26.

يتضح من الشكل رقم (3/1/1) أعلاه أن البيئة الخارجية للنظام تتمثل في الزبائن والمجهزين وحاملي الأسهم والعاملين والمقرضين والحكومة.. الخ، أما البيئة الداخلية للنظام فتتمثل في مجموعة الإجراءات الداخلية للنظام.

خلص الباحث من خلال ما سبق إلى أن النظام يتميز بما يلي:

أ. يتكون من مجموعة من العناصر والأجزاء.

ب. هذه العناصر والأجزاء تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف مشترك.

ج. التفاعل بين العناصر المكونة له يكون وفق علاقات منطقية وقواعد محددة.

د. إن قيمة وفعالية النظام ككل تكون أكبر من مجموع قيم أو فعاليات مكوناته كلٌّ على حدة وذلك بمقدار قيمة التجاوب المتبادل فيما بين هذه المكونات.

كما عرَّف الباحث النظام من خلال ما سبق بأنه عبارة عن إطار شامل لمجموعة من الأجزاء والعناصر المترابطة والمتصلة بالبيئة المحيطة والتي تتفاعل فيما بينها من أجل تحقيق أهداف معينة تفيد الأطراف المستفيدة.

11- نظام المعلومات Information System

من خلال التعرض إلى مفهوم كل من النظام والمعلومات يمكن القول أن مصطلح "نظام المعلومات" سوف يشير إلى كافة الأساليب (البشرية والمادية) التي يمكن أن تستخدم في معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات من قبل متخذيها.

ويعتبر نظام المعلومات –بهذا المفهوم– وسيلة مساعدة في عملية اتخاذ القرارات وليس هدفًا لها، حيث أن مهمته تقتصر على توفير المعلومات للجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات، وبما يعني انه نظام خدمة يعمل على تأمين العلاقة بين مصادر المعلومات ومستخدميها بالصيغة التي تساعدهم في اتخاذ القرارات المختلفة.

وعليه، فإن تطبيق فكرة نظام المعلومات في مجال المحاسبة يهدف بالدرجة الأساس إلى تسهيل وتحسين فهم مستخدمي المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية عن الوحدة الاقتصادية ككل وبما يساعدهم في اتخاذ القرارات الخاصة بها.

أ. تعريف نظم المعلومات

تعتبر نظم المعلومات المصدر الرئيسي للإدارة لتزويدها بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة التي تساعدها على أداء وظائفها بالطريقة الصحيحة والمثلى والوصول إلى الأهداف المطلوبة بأفضل الطرق وأمثلها، فبدون هذه المعلومات يصعب اتخاذ القرارات الفعالة. وظهرت عدة تعريفات لنظم المعلومات نذكر منها الآتي:

عرَّف أوبرن نظام المعلومات بأنه: "مجموعة من الأفراد والإجراءات والبيانات تقوم بجمع وتشغيل (تحويل) ونشر المعلومات داخل المنظمة"[1].

ونلاحظ بأن تعريف أوبرن ركَّز على المكونات البسيطة لنظم المعلومات ووظيفتها المبدئية والتي تشمل عملية جمع وتشغيل البيانات ونشر للمعلومات.

ولكن الصباغ عرَّف نظام المعلومات بأنه: "عبارة عن مجموعة من الإجراءات والبرامج والمعدات والأساليب التي تعالج البيانات وتجعلها متاحة للإدارة لصناعة القرارات"[2].

وبهذا نجد أن الصباغ توسَّع قليلاً في التعريف ليضيف إلى المكونات السابقة لنظم المعلومات مكونات أساسية وهي المعدات والأساليب التي تستخدم في عملية معالجة البيانات.

وعرَّفت البكري نظام المعلومات بأنه: "مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم"[3].

وعلى الرغم من أن البكري أضافت شيء جديد للتعريفات السابقة وهو توضيح الهدف من نظم المعلومات، مع ذلك نجد أن جميع التعريفات السابقة ركزت على الناحية الفنية لنظم المعلومات.

وعرَّفه Armand بأنه: "مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بجمع البيانات و معالجتها و نقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة و إيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم على أداء الوظائف المسندة إليهم"[4].

ويعرِّف Laudon نظم المعلومات بصورة أدق وأوسع بأنها: "مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها البعض والتي تقوم بجمع (أواسترجاع) ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات بغرض

---

[1] Obrien, J, Management Information Systems: **Managing Information Technology in the Network Enterprise**, Northern Arizona University, 1996.

[2] الصباغ عماد، ٢٠٠٠، **مدخل لتحليل وتصميم نظم معلومات الأعمال**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص 8.

(3) سونيا محمد البكري، " **نظم المعلومات الإدارية**، المفاهيم الأساسية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤م، ص 14.

[4] Armand Dayan et autres, **Manuel de gestion**,**volume 1**, ellipses, edition, Paris, 1999, P949.

دعم صناعة القرار والتنسيق والتحكم بالمؤسسة، بالإضافة إلى مساعدة المدراء والعاملين في حل المشاكل وتصور الموضوعات الصعبة، وإنشاء أصناف جديدة"[1].

نجد أن تعريف لاودن أشمل من التعريفات السابقة ولكن مع ذلك فإن جميع التعريفات السابقة لم تتطرق إلى الدور التقني لنظم المعلومات.

ولكن (Jessup & Valacich) عرَّفوا نظم المعلومات بأنها: "مجموعة من القطع المادية والبرمجيات وشبكات الاتصال والتي يقوم الناس ببنائها واستخدامها لجمع وخلق وتوزيع البيانات المفيدة عملياً بما يتناسب مع إعدادات المؤسسة"[2].

وعرَّف Robert Reix نظام المعلومات بأنه: "مجموعة منظمة من الموارد (موارد، برامج، أفراد، بيانات وإجراءات) المُسَاعِدَة على (اكتساب، معالجة، تخزين وتوصيل) المعلومات (شكل بيانات، نصوص، صور، أصوات) في المؤسسات"[3].

كما يعرف بأنه عبارة عن مجموعة من الطرق التقنية والأدوات لاستغلال تقنية الإعلام الآلي في أداء المؤسسة لوظائفها[4].

كما عُرِّف أيضاً كالآتي: "يُعرف تقنياً نظام المعلومات كمجوعة أجزاء مترابطة والتي تستقبل أو تسترجع المعلومة، تعالجها، تخزنها، تنشرها بهدف المساعدة على اتخاذ القرار بالتنسيق، والمراقبة على مستوى المنظمة"[1].

---

[1] Laudon K. C. and Laudon J. P. (2006), "**Management Information Systems**", 9th ed., Prentice Hall, p 13

[2] Jessup Leonard and Valacich, Joseph (2003), "**Information Systems Today**", Isted., Prentice hall, P4

[3] Robert Reix , **Systèmes d'information et Management de organisation**, 4 eme Edition , paris , vribert, 2002, p75.

[4] David Autissier, Valérie Delage, **Mesurer la perfonance de système d'information**, edition d'organisation groupe Eyrolle, paris, 2008, p49.

ويعرِّف طه نظم المعلومات المبنية على الحاسبات الآلية بأنها: "مجموعة مترابطة ومنظمة من المكونات المادية للحاسبات الآلية Hardware وغير المادية Software والأفراد والبيانات والإجراءات التي تعمل بطريقة متكاملة في تجميع وتخزين ثم تحويل (معالجة) البيانات المدخلة لها إلى معلومات قابلة للاستخدام تفيد عملية اتخاذ القرارات في أنشطة الأعمال المختلفة"[2].

كما حدد هنري لوكاس نظام المعلومات بأنه: "إجراءات منظمة والتي تزود الإدارة بمعلومات لدعم الرقابة أو وضع القرار في المؤسسة"[3].

وقد ركزت التعريفات السابقة على نظم المعلومات كونها قطع مادية وبرمجيات وقطع غير مادية وأفراد وبيانات وإجراءات.

ويُعرَّف على أنه: "مجموعة الإجراءات التي يتم من خلالها تجميع واسترجاع، تخزين، ونشر المعلومات بغرض دعم عمليات صنع القرار وتحقيق الرقابة على المؤسسة"[4].

و يُعَّرف أيضاً على أنه: "عبارة عن مجموعة من العناصر المتداخلة أوالمتفاعلة مع بعضها البعض والتي تعمل على جمع مختلف أنواع البيانات والعمل على معالجتها و تخزينها و بثها و توزيعها على المستفيدين بغرض دعم صناعة القرارات و تأمين التنسيق والتحكم في الجهة المستفيدة، إضافةً إلى أن نظام المعلومات يقوم بتحليل المشكلات وتأمين النظرة المتفحصة على المواضيع المعقدة، ويشمل نظام المعلومات عادةً بيانات وافية عن الأفراد الأساسيين والأماكن والنشاطات التي تخص المؤسسة والبيئة المحيطة بها"[5].

---

[1] Kemeth landon, Jame landon, **Eric fimhel de systemes d'information**,9 eme edition, person, France, 2006, P13

[2] طه، ٢٠٠٠، **مرجع سابق**، ص 51

[3] نواف محمد عباس الرماحي، **تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها**، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص35.

[4] علي عبد الهادي مسلم **مذكرات في نظم المعلومات الإدارية**، مراكز التنمية الإدارية، مصر، 2001، ص 17.

[5] عامر ابراهيم قندلجي، علاء الدين عبد القادر الجناني، " **نظم المعلومات الإدارية و تكنولوجيا المعلومات**"، الطبعة الثالثة، دار الميسرة، الأردن، 2009، ص 27.

توصل الباحث من خلال التعريفات السابقة إلى تعريف شامل لنظم المعلومات بأنها عبارة عن: "إطار شامل لمجموعة من المكونات (سواء كانت مكونات بشرية أو مادية) والتي تشتمل على العناصر والإجراءات التي تعمل مع بعضها البعض بشكل مترابط ومتكامل من خلال تطبيق وظائف النظام من إدخال وتشغيل للبيانات ثم استخراج النتائج وإيصالها إلى الفئات المستفيدة لمساعدتها في اتخاذ القرارات اللازمة لأداء وظائفها في الوقت المناسب".

ب. مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

حتى تتمكن المحاسبة من تحقيق أهدافها والقيام بوظائفها فإنه لابد من وجود نظام معلومات محاسبية يسمح بإنتاج معلومات مفيدة. وقبل تعريف نظام المعلومات المحاسبي كنظام فرعي، لا بد من تعريف النظام الكلي ممثلاً في نظام المعلومات الإدارية الذي يعرف على أنه مجموعة الأجزاء المترابطة التي تعمل مع بعضها البعض بصورة متفاعلة، لتحويل البيانات إلى معلومات يمكن استخدامها لمساندة الوظائف الإدارية (تخطيط، رقابة، تنسيق واتخاذ قرارات) والأنشطة التشغيلية في المؤسسة[1].

نظام المعلومات المحاسبي يُعرف بأنه:

- ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإدارية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج المؤسسة ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات داخل وخارج المؤسسة[2].
- وقد عُرِّف النظام المحاسبي من قِبَل Kohler بأنه: "يقوم بتسجيل العمليات المالية وإعداد تقرير عنها"[3].

---

[1] جمال سالمي، **مرجع السابق**.

[2] أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية/ النظام اليدوي/ تحليل وتصميم النظم/ نظام الحاسوب)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008م، ص 47.

[3] Kohler, E "**A dictionary for Accountants**", Englewood Cliff, N.J: Prentice Hall, Inc, 1975, P8.

أما جمعة وآخرون فقد عرفوا النظام المحاسبي بأنه": أحد أهم نظم المعلومات في الوقت الحاضر بل يعتبر من أقدم نظم المعلومات التي عرفها الإنسان، حيث يهتم بتسجيل العمليات المالية وإعداد تقرير عنها وتقديمها إلى مختلف الجهات الداخلية والخارجية"[1].

كما ويُعرَّف النظام المحاسبي بأنه: "أحد مكونات نظام المعلومات الإداري والذي يهتم بجمع وتصنيف ومعالجة العمليات المالية وتحويلها إلى معلومات وتوصيلها إلى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من أجل ترشيد قراراتها"[2].

كما عُرِّف نظام المعلومات المحاسبية من قبل ماسكوف وآخرون بأنه: "أحد عناصر المنظمة الذي يقوم بجمع وتصنيف ومعالجة وتحليل والاتصال المالي الموجه، واتخاذ القرارات وتوفير المعلومات للجهات الخارجية بالشركة (مثل المستثمرون، الدائنون، وكالات الضريبة) وللجهات الداخلية (للإدارة بشكل أولي)"[3].

من خلال ما سبق نلاحظ أن التعريفات السابقة ركزت على أهداف النظام المحاسبي دون التطرق إلى مكونات النظام المحاسبي.

وقد عرَّف الرزق النظام المحاسبي بشكل أشمل بأنه: "مجموعة من الأوراق الثبوتية والمستندات والدفاتر المحاسبية والسجلات والإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص العمليات المالية وتقرير البيانات المالية وعرضها في شكل التقارير المعبرة عن البيانات المطلوبة من قبل الإدارة لتحقيق الرقابة على أنشطة المشروع ولتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال المشروع"[4].

---

(1) جمعة أحمد، العربيد عصام، الزعبي زياد، (٢٠٠٣) ، **مرجع سابق**، ص 15.

(2) العيسى ياسين، **أصول المحاسبة الحديثة (الجزء الأول)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠٠٣م، ص 20.

(3) Moscovo & et. Al., "**Core Concepts of Accounting Information Systems**", Johnwiley and sons Inc, 1997, P299.

(4) الرزق صالح، آل آدم يوحنا، (٢٠٠٠)، "**مبادئ المحاسبة (أسس وأصول علمية وعملية)**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ص 19.

وأوضح د. بيان النقاط التي تهتم نظم المعلومات المحاسبية بدراستها حيث قال بأن: "دراسة نظم المعلومات المحاسبية تهتم بتحليل كيفية تسجيل وتلخيص وتقرير الأحداث المتباينة التي يمكن أن يكون لها تأثير على مسلك وحياة المنظمة أيَّاً كان نوعها، فهذه الأحداث يتم تسجيلها باستخدام الأساليب والطرق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأخيراً صياغة النتائج النهائية في صورة تقارير معلومات تقدم للمهتمين بالمنظمة سواءً كانوا داخل إطار المنظمة أو خارجها"[(1)].

ويوضح عيسى مكونات النظام المحاسبي من خلال الشكل رقم (4/1/1) أدناه:

شكل (4/1/1): مكونات النظام المحاسبي

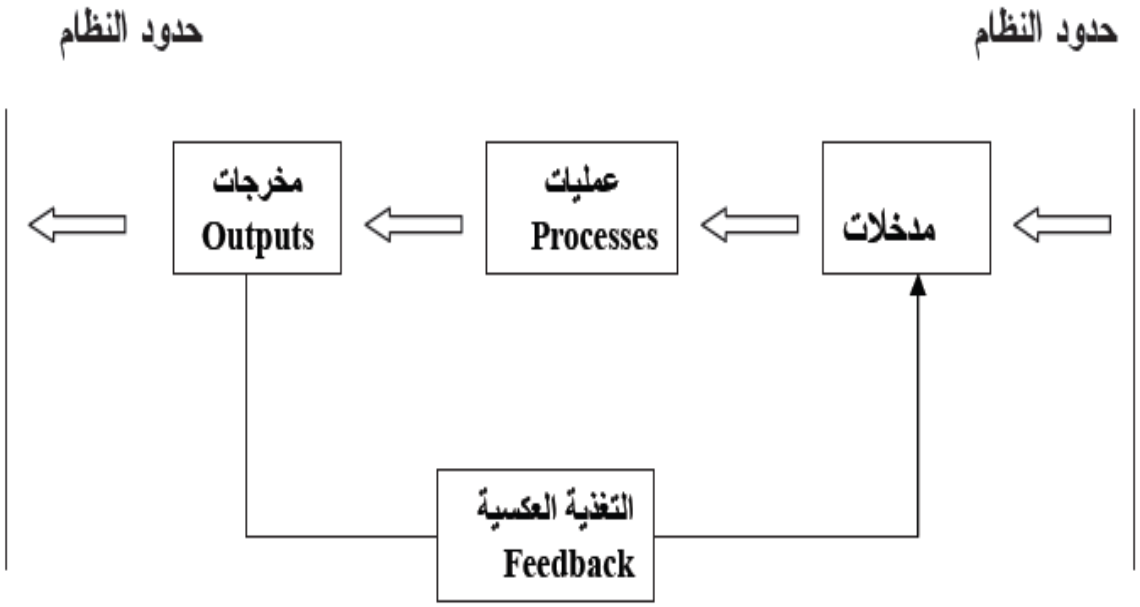

المصدر: العيسى ياسين، **أصول المحاسبة الحديثة (الجزء الأول)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠٠٣م، ص20.

وبناءً على الشكل رقم (1/1/4) أعلاه فإن كل نظام يتكون من أربعة مكونات هي المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية العكسية أوالتغذية الراجعة. المدخلات تشمل جمع وتنظيم البيانات، أما مرحلة معالجة هذه البيانات فتمثل المكون الثاني وهي العمليات، في حين تمثل

(1) بيان عبد المقصود، "**مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997م، ص 2.

عمليتي انتاج واستخدام البيانات المكون الثالث وهو إخراج المعلومات، وأخيراً تمثل عملية التطبيق المكون الأخير من مكونات النظام وهي التغذية الراجعة.

عرَّف الباحث من خلال ما سبق النظام المحاسبي بأنه عبارة عن مجموعة من العناصر والإجراءات والوسائل التي تقوم بعمليات تسجيل وتلخيص وتقرير العمليات المالية بهدف مساعدة الجهات المستفيدة بأداء وظائفها وفي اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

ج. نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات

مع تقدم العلوم وظهور الحاسوب أصبح من الضروري أن تتأقلم جميع العلوم مع التطور الحديث في علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات. والمحاسبة كغيرها من العلوم كانت رائدة في تبنِّي هذا التطور، حيث أن استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية ذلّل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي فقد جعل آلية تسجيل المعلومات ومعالجتها بصورة سريعة جداً وبدقة، بل مكَّن المؤسسات من الحصول على مخرجات في أي وقت[1].

نظراً للتطورات المتواكبة التي حدثت في العديد من المجالات والمنظمات من حيث كبر حجمها واتساع نشاطاتها الاقتصادية وما يترتب على ذلك من أنتاج كم هائل من البيانات المختلفة، فقد نشأت الحاجة إلى استخدام الحاسب الالكتروني بهدف التمكن من تشغيل البيانات وانتاج المعلومات بغرض الاستفادة من القدرات الهائلة والمتعددة التي تمتاز بها تلك االحواسيب الالكترونية[2].

---

[1] ظاهر شاهر يوسف القشي، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتركيبية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2003، ص 39.

[2] دهمان، أسامة كمال، " **فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية**"، دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الإسلامية، 2012م.

وتُعرَّف نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة بأنها:

أحد أنظمة المعلومات المُحَوسَبة في منشآت الأعمال، يهدف هذا النظام إلى تخزين المعلومات المحاسبية التي يتم التوصل لها بعد معالجة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من البيئة الداخلية والخارجية"[1].

ويعرّفها كاتب آخر على أنها عبارة عن: "منظومات حسابية ذات بيئة شبكية من أجهزة كمبيوتر تُبنى على أساس نظم المعالجة الموزعة وقواعد البيانات الموزعة في معظم الأحيان"[2]. لكن المهم في كل هذا التطور في نظم المعلومات المحاسبية هو تعاظم دور الكمبيوتر في بناء وعمل نظم المعلومات المحاسبية الحديثة.

يعتبر استخدام الحاسوب في المحاسبة ذا أثر كبير على شكل وطبيعة ومقومات نظام المعلومات المحاسبي كما ذكرنا أعلاه، حيث تم الانتقال من الشكل التقليدي اليدوي للنظام إلى الشكل الآلي للنظام، فقد كان الاعتماد في السابق على التسجيل اليدوي في دفاتر اليومية والأستاذ وإعداد تقارير بشكل يدوي ولكن مع تطور الحاسوب تم الانتقال من التسجيل اليدوي إلى التسجيل الآلي وأصبحت البيانات تسجل وتخزن في الكمبيوتر بدلاً من تسجيلها في دفاتر وسجلات يدوية مع سرعة الحصول عليها في حالة طلبها.

وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية والحاسوب نظامين مكملين لبعضهما البعض حيث أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية يتم من خلال الحاسوب ولذلك فإن هناك علاقة قوية تربط بين هذين النظامين وتتمثل تلك العلاقة في النقاط التالية[3]:

- تعتمد فكرة الحاسوب على فكرة نظم المعلومات والتي لا تخرج عن فلسفة النظام.
- يتكون النظام من ثلاث أجزاء رئيسية (مدخلات، تشغيل، مخرجات) وهي نفسها الأجزاء المكونة لجهاز الحاسوب.

---

[1] حفناوي محمد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص 66.

[2] سعد غالب ياسين، **تحليل وتصميم نظم المعلومات**، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000م، ص 22.

[3] الراوي، **مرجع سابق**، ص ٨٠.

- تعتبر فلسفة النظام المحاسبي أقدم وأشمل من فكرة الحاسوب.
- يعتبر الحاسوب أداة تنفيذية وتخطيطية للنظام المحاسبي يقوم بتطبيق فكر نظم المعلومات.
- يعتمد تقدم تكنولوجيا الحاسوب على فلسفة النظام والسلوك البشري المساعد في عملية التطور.
- الترابط بين النظام المحاسبي والحاسوب أدى إلى التكامل بين فكرة النظام وفكرة الحاسوب.
- الحاجة البشرية إلى المعرفة الدقيقة والسريعة والمكونة والمتخصصة والبحث عن الجزئيات.

تمكن الباحث من خلال ما سبق وضع مفهوم شامل لنظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة بأنها عبارة عن مجموعة من النظم والإجراءات والأجهزة الإلكترونية والأفراد التي تعمل داخل المؤسسة بهدف تجهيز البيانات وتوفير المعلومات التي تحتاجها الإدارة والجهات الأخرى في شأن اتخاذ القرار.

ثانياً: أهداف نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة

يرى الدكتور محمد عباس بدوي أن جوهر الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَبة يدور حول توفير معلومات تفيد مستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية[1].

ولعل أهم أهداف نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة ما يلي[2]:

1- إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع سواءً مالية أو بيانية وإحصائية أو تقارير التشغيل اليومية والأسبوعية.

2- توفير تقارير تحتوي على درجة من الدقة في الإعداد والنتائج.

3- تقديم التقارير في الوقت المناسب لتساعد الإدارة والجهات المختلفة في اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب.

---

[1] محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي، **المحاسبة المالية (مدخل نظم المعلومات)** الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 13-14.

[2] بيان عبدالمقصود، **مرجع سابق**، ص 286،287.

4- تحقيق النظام المحاسبي لشروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع ورفع كفاءة أدائها من خلال توفير وسائل الرقابة الداخلية في النظام.

وبالإضافة للأهداف السابقة فقد أضاف الدكتور عبدالمقصود هدفاً آخر لنظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة تمثل في تناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة منها بما يحقق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه[1].

وقد وضَّح الدهراوي مجموعة من الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب[2]، وذلك كما هو مُبيَّن في الجدول رقم الشكل رقم (5/1/1) أدناه:

شكل (5/1/1): الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب

1. <u>تشغيل البيانات:</u>
أ. تسجيل العمليات طبقاً للمستندات الملائمة.
ب. تسجيل العمليات بواسطة الأفراد المختصين.
ج. تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة.
د. إرفاق المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة.
2. <u>توصيل المعلومات:</u>
أ. توصيل المعلومات للأطراف المهتمة بها.
ب. توصيل المعلومات في الوقت المناسب.
3. <u>تحقيق الثقة بالبيانات:</u>
أ. التحق من أن كل العمليات تم تسجيلها.
ب. التحق من تسجيل العمليات في فترات دورية.
ج. الترحيل على فترات دورية.
د. التأكد من صحة الأرصدة.
4. <u>تحقيق الحماية للأصول:</u>
هـ. تحقيق المحاسبة عن الأصول عند نقاط الانتقال والحيازة لها.
و. فصل مهمتي مسك الدفاتر وحيازة الأصول.

المصدر: كمال الدين الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، طبع ونشر وتوزيع الإسكندرية، 1988م، ص 31.

---

[1] بيان عبد المقصود، **مرجع سابق**، ص 286،287.

[2] كمال الدين الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، طبع ونشر وتوزيع الإسكندرية، 1988م، ص 331.

يوضح الشكل رقم (5/1/1) أعلاه الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب والتي تتمثل في تشغيل البيانات، توصيل المعلومات، تحقيق الثقة بالبيانات وتحقيق الحماية للأصول.

خلص الباحث من خلال ما سبق إلى أن الهدف العام لنظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يتمثل في تسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية للأطراف الخارجية، ولا بُد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك لتحقيق الثقة بالتقارير المحاسبية، ومن الأهداف العامة للنظام المحاسبي المُحَوسَب كذلك تحقيق الحماية لأصول المؤسسة.

ثالثاً: أهمية نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة

تم تناولها من خلال إيضاح الأسباب التي أدَّت إلى زيادة أهمية المعلومات وبالتالي الحوجة إلى نظام للمعلومات، وأهمية استخدام الحاسبات الإلكترونية في عمل نظم المعلومات المحاسبية وذلك كما يلي:

1-أهمية المعلومات في المؤسسات

أن أهمية المعلومات قد ازدادت في العصر الحالي نتيجة المنافسة الدولية وأتمتة* الأنظمة الإدارية والإنتاجية، حيث أصبحت المعلومة أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها، ومع تزايد حجم المؤسسات أصبحت أكثر تأثراً بتكنولوجيا المعلومات التي تمثل حلقة وصل بين متطلبات السوق وتصميم نظام المؤسسة ككل.

إن ازدياد حجم غالبية الوحدات – من حيث ازدياد وتنوع العمليات التي تحدث فيها – قد أدى إلى حدوث نمو واضح في: عدد العاملين الذين يعملون فيها، عدد العملاء الذين يتعاملون معها، ازدياد رؤوس الأموال المستثمرة فيها، تعدد الجهات ذات المصلحة المشتركة فيها، الأمر

* الأتمتة أوالمكننة أوالتشغيل الآلي (بالانجليزية Automation): هو مصطلح مُستحدث يطلق على كل شيء يعمل ذاتياً بدون تدخل بشري، فيمكن تسمية الصناعة الآلية بالأتمتة الصناعية مثلاً، وهي تُعنَى حتى في أتمتة الأعمال الإدارية وأتمتة البث التلفزيوني..

الذي يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات وتقريرها بصورة مستمرة ودائمة[1]. وأي مؤسسة في حاجة دائمة ومستمرة إلى المعلومات لكي تضمن البقاء والاستمرار في مزاولة نشاطاتها وتحقيق الأهداف التي تنشدها. وقد ازدادت أهمية المعلومات في الوقت الحاضر بحيث أصبحت تُشكِّل ركناً أساسياً ومهماً من أركان المؤسسة، وبات تدفقها يوصَف بأنه يعادل في أهميته تدفق الدم في الجسم الإنساني.

ويمكن إجمال العوامل التي أدت إلى زيادة أهمية المعلومات في المؤسسات فيما يلي:

أ. ازدياد قنوات الاتصال في المؤسسة

إن تعدد وتعقد العمليات التي أصبحت تمارسها غالبية الوحدات في الوقت الحاضر أدت إلى ضرورة تقسيم العمل فيها ضمن اختصاصات معينة يتعلق كل منها بمستوى إداري محدد، الأمر الذي أدى إلى ضرورة وجود وازدياد قنوات الاتصال بين بعضها البعض لأغراض التنسيق بين مختلف الأعمال الضرورية، وبما يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية وتبادلها مع بعضها البعض.

ب. تعدد أهداف المؤسسة

لم يَعُد هدف المؤسسة محصوراً في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح، بل تعددت أهدافها لتشمل خفض التكاليف ومنع الإسراف وتحسين الإنتاجية وغيرها من الأهداف.

ج. التأثر بالبيئة الخارجية

من الواضح أن المؤسسة تتأثر بالبيئة التي تعمل في نطاقها وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة في الوقت الحاضر نتيجة لكثرة التغيرات التي يمكن أن تحدث في البيئة والناتجة عن تغير الظروف التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة، وما يحدث بينها من تغيرات تؤثر في القرارات والسياسات التي تتبعها الوحدة الاقتصادية، وعلى إدارة الوحدة أن

---

[1] قاسم محسن الحبيطي– زياد يحي الصاكة، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعية، الموصل– العراق، 2003م، ص 5.

تكون على دراية كافية بهذه الظروف وما يحدث فيها من تغيرات حتى يمكن أن تتخذ الخطوات الضرورية لملائمة عملياتها ونظامها لتتماشى مع هذه التغيرات وتلك الظروف. ولاشك أن ذلك يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات التي يجب أن تتوافر عنها.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن وجود المعلومات في أي مؤسسة قد أصبح أمراً ضرورياً ولكنه حتماً ليس كافياً لحل جميع المشكلات التي تواجهها المؤسسة إن لم تُوضَع تلك المعلومات في "نظام" يمكن من خلاله الحصول على أية معلومات لازمة وضرورية في الوقت المناسب وبالقدر المناسب، حيث أن وجود نظام للمعلومات سوف يحدد جودة المعلومات (الجيد والسيئ منها) لكي تستفيد المؤسسة من المعلومات الجيدة عندما يُمكِّن النظام طالب المعلومات (المستفيد منها) من استرجاعها فور الحصول عليها، الأمر الذي لا يؤدي إلى ضياع خبرات المؤسسة وتجاربها.

وتحتل المعلومات المحاسبية موقعاً هاماًوأساسياً في أي مؤسسة، ولذلك توصف بأنها "العينين التي ترى بهما" حيث إنها تبين – في أي وقت – أين تقف المؤسسة وفي أي اتجاه تسير، كما يجب أن تعطي صورة واضحة ودقيقة وتفصيلية عن الموقف الاقتصادي للمؤسسة.

كما أن المعلومات المحاسبية تمثل عاملاً هاماًمن عوامل نجاح متخذ القرار من حيث أنها تؤثر في توقعاته بالنسبة للأحداث القادمة وتوضيح رؤيته وتحسين أو تنمية إدراكه بالقوى التي تؤثر في موقف معين، إضافة إلى أنها تؤدي إلى زيادة فاعلية تحركه لكي يكون قادراً على عملية الاختيار بين البدائل (اتخاذ القرار).

ونظراً لأهمية المعلومات المحاسبية في المؤسسة، فإن الأمر يتطلب أن يصمم نظاماً يقوم بإنتاجها وتحديد الجيد منها لتقديمه إلى الجهات التي يمكن أن تستفيد منها وبالكمية المطلوبة، وفي الوقت المناسب وبما يتلاءم مع الاحتياجات المختلفة، حيث أن الذاكرة البشرية تكون قاصرة عن الاحتفاظ بالكمية الهائلة من البيانات والمعلومات التي تحدث وتُنتَج في المؤسسة واسترجاعها في الوقت المناسب.

وعليه فإنه إذا ما تم تصميم نظام للمعلومات المحاسبية في المؤسسة فإنه سوف يؤمن العلاقة بين كل من مراكز القرارات في المؤسسة ومراكز التنفيذ، وذلك عن طريق الحصول على البيانات من الأقسام التشغيلية المختلفة وتشغيلها بما يتلاءم مع حاجة متخذي القرارات، وبالتالي تشغيل القرارات الإدارية المُتَّخذة (كمدخلات جديدة) وإنتاج المعلومات التي يمكن أن تستفيد منها كافة الجهات (الداخلية والخارجية).

إضافة إلى ذلك فإن تصميم نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة سوف يعمل على تحقيق الآتي:

- تشغيل البيانات التي تنتج عن الأحداث الاقتصادية في المؤسسة لإنتاج المعلومات اللازمة للجهات التي يهمها أمر تلك الوحدة، على أن يتم ذلك في ظل تحقيق أقل تكلفة وأكبر منفعة ممكنة.
- تحقيق الرقابة الداخلية على جميع العناصر المادية في الوحدة.
- إنتاج وتقديم التقارير والقوائم المالية اللازمة لكافة المستفيدين، بالدقة المطلوبة وفي الوقت المناسب وبالكمية المناسبة.
- تحديث البيانات أولاً بأول عن طريق خزنها وتصنيفها حسب الحاجة إليها.

2-أهمية استخدام الحواسيب الإلكترونية في عمل نظم المعلومات المحاسبية

نظراً للخصائص والمميزات التي تتسم بها الحاسبات الالكترونية، فإن النظم الحديثة للمعلومات ما كان لها أن تتطور بدون استخدام هذه الحاسبات باعتبارها جزءاً أساسياً في هذه النظم، نظراً للمقدرة الهائلة لهذه الحاسبات في تشغيل البيانات وتحويلها إلى معلومات، بحيث لم يعد في هناك في بعض النظم المتطورة وبعض الأنواع من العمليات فاصل زمني ما بين وقوع حدث معين (المدخلات في البيانات) والتقرير عنه (المخرجات في المعلومات)[1]، وبالتالي فإن لاستخدام الحاسوب أثراً لا يستهان به في نظام المعلومات المحاسبية إذ:

[1] أحمد نور وآخرون، **المحاسبة والحاسبات الآلية**، الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية، 1993م، ص 49.

- أن له دوراً في معالجة البيانات المُدخلة لأنظمته، والتي تُستَمَد من المستندات والدفاتر المحاسبية، ثم تعمل بعدها على تحويل هذه البيانات إلى معلومات يتمكن من خلالها المستخدمون من وضع البرامج والخطط وإجراء الدراسات ووضع التوجيهات والتوصيات المناسبة اعتماداً على المعلومات الناتجة عن المعالجة.
- ساهمت أنظمة الحواسيب كذلك في توفير الوقت والجهد المبذول من قِبَل مختصي الأنظمة المحاسبية ومكنتهم من إجراء الحسابات على نحو من الدقة والسرعة والكفاءة، كما مكنتهم من تخزين هذه البيانات بعد معالجتها ليتمكنوا من الوصول إليها واستخدامها عند الحاجة لذلك واستدعائها في حالة اتخاذ القرارات المتعلقة بسير ومجريات الأعمال في المؤسسة.
- سهلت الحواسيب من طرق التواصل بين أفراد ومنشآت المؤسسة المحلية والإقليمية كما وأتاحت للمؤسسة فرصة التواصل مع المؤسسات الأخرى في هذا النطاق وكذلك على نطاق دولي.
- نظراً لما توفره الحواسيب من إمكانية نقل البيانات وتخزينها في إطار عمل المؤسسة، فإن الحاجة إلى استخدام المستندات الورقية لتخزين المعلومات وحفظها لم تعد بالضرورة المسبقة التي تستوجب تخزين المعلومات في سجلات وتقارير ضمن المؤسسة والرجوع إليها كلما دعت إليها الضرورة.

لخَّص الباحث من خلال ما سبق أن أهمية نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة تبرز من خلال دور هذه النظم الهام والبارز وبشكل واضح بشان تشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات المحاسبية وتوفير المعلومات والنتائج اللازمة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة بخصوص أوجه النشاط المختلفة فى الوحدة الاقتصادية. وإضافة لما ذُكر، فإن للحواسيب دور في إيصال الخدمات المحاسبية إلى المنتفعين بها بصورة شمولية، وتقليل الوقت المستغرق لذلك، وفي بعضها تتمكن من تجاوز البعد المكاني للأشخاص وإيصال خدمات المؤسسة إليهم باستخدام وسائل التواصل الإلكترونية المتاحة في أنظمة المعلومات الحاسوبية.

رابعاً: خصائص نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة

تم تناولها من خلال الخصائص التي يجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَبة والخصائص التي تحققها نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وذلك كما يلي:

1. الخصائص الواجب توافرها في نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة

أهم الخصائص التي يجب توافرها في نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة ذكرها الدكتور سليمان الدلاهمة فيما يلي[1]:

أ. نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يجب أن تحاول الاستفادة بقدر الإمكان من التكنولوجيا الحديثة وأحدث أنواع الكمبيوتر لإنتاج المعلومات.

ب. **الوضوح:** بمعني أن يكون النظام واضحا متضمناً على التعليمات التوضيحية التي تساعد على فهم النظام وعدم وجود مصطلحات قد تعيق فهم النظام.

ج. **السهولة:** بمعني إمكانية تطبيق وتنفيذ عمليات النظام بسهولة ودون أي صعوبات.

د. **المرونة:** ويقصد بها أن يكون النظام قادراً على مواجهة أي تغيير في النظام وإمكانية تعديل الإجراءات بما يتناسب وظروف عمل المنشأة.

هـ. **الاقتصادية:** ويقصد بها أن يكون النظام ذو تكلفة اقتصادية ملائمة تتناسب مع التكلفة المرجوة من النظام.

و. **الملائمة:** أي ملائمة المعلومات التي يمكن الحصول عليها من النظام مع الهدف الذي أعدت من أجله.

ز. **الواقعية:** هي عبارة عن تحقيق الملاءمة بين كلٍّ من نُظُم المعلومات المُحاسبيّة والبيئة المُحيطة بها؛ حيث يجب أن يكون النظام المُحاسبيّ المُطبق ملائماً للبيئة التي وجد فيها؛

---

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة، **أثر نظم المعلومات المحاسبية في تخفيض تكلفة الخدمة في فنادق خمس نجوم في الأردن (دراسة ميدانية)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية – مجلة علمية محكمة نصف سنوية المجلد 2 ع (5) حزيران 2016.

من خلال الاعتماد على حجمه وطبيعة نشاطه؛ لذلك من الواجب على الشخص الذي يُصمم نظام المعلومات المُحاسبيّ أن يهتمّ بالظروف التي سيعمل بها مستخدمو هذا النظام؛ ممّا يُساعد على تقديم النوعية المناسبة من المعلومات، والمطابقة للأهداف الخاصة بالأشخاص الذين يستخدمونها.

ح. **الترابط:** أي أن ترتبط بالهيكل التنظيمي للمؤسسة وبالتالي تحقيق النُظُم للتكامل مع النُظُم الفرعيّة الأُخرى؛ من خلال ربط مجموعة من النُظُم الفرعيّة معاً؛ حيث تُقدّم لها خدمات بالاعتماد على مجموعة من البيانات، ومن ثمّ تستخدم مخرجات بعض منها كمُدخلاتٍ لبعضها الآخر.

ط. **العلميّة:** هي اعتماد نُظُم المعلومات المُحاسبيّة على أساسٍ علميٍّ؛ عن طريق استخدام أساليب كمية تساهم في توفير معلومات مناسبة للإدارة؛ من أجل المقارنة بين مجموعة من البدائل لتفعيل دور الرقابة.

2. الخصائص التي يحققها نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَبة

يرى الدكتور فياض رملي أن نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة تتميز بعدة خصائص إذا ما توافرت تجعل منها نظماً معلوماتية حيوية في المؤسسة المتواجدة بها، حيث تكون مؤدية لوظائفها التي طُوِّرت لأجلها بكفاءة في المؤسسة.

ومن هذه الخصائص ما يلي[1]:

أ. يجب أن تستجيب هذه النظم لطلب المعلومات بصفة مستمرة، من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة إليها كنتيجة لوجود بنك للبيانات متطور يحتفظ بالبيانات إلى حين الحاجة إليها، على أن يتم تحديث هذه البيانات بصفة مستمرة طبقاً للتغيرفي الظروف المحيطة بالنظام.

---

[1] فياض حمزة محمد رملي، كتاب "**نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة" – مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، الخرطوم، الأباي للنشر والتوزيع، شركة مطابع السودان للعملة، 2011م.

ب. يجب أن توفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَبة قنوات اتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المؤسسة، وإجراء مواءمة بين نظم المعلومات والبيئة المحيطة، حتى يتم توفير المعلومات وفقاً لظروف مستخدمي المعلومات.

ج. يجب أن تراعي هذه النظم تحقيق التوازن والموضوعية في درجة الدقة والإجمال والتفصيل والتلخيص في التقارير المحاسبية، والفترات الزمنية اللازمة والمناسبة لإعداد التقارير.

د. يجب أن تتضمن جهاز للرقابة على عملياتها، أي شمول هذه النظم لمقومات الرقابة بنوعيها الرقابة التنظيمية (الادارية) ورقابة المعايير.

هـ. أن تكون قادرة على توفير احتياجات الجهات الخارجية من المعلومات.

و. أن تستخدم المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلومات الفرعية لخدمة إدارات مختلفة داخل المنشأة مثل: إدارة الإنتاج، التسويق، التمويل، الأفراد، على أن يتم التدقيق دون تكرار لتجميع هذه البيانات وتشغيلها مرة أخرى، كما يجب أن تكون قادرة دائماً على التفاعل مع هذه الأنظمة الأخرى.

ز. أن تساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية أوالأساليب الإحصائية إذ أنها توفر معلومات ملائمة تُعَد من أركان الأساسية لنجاح تلك النظم.

ح. ينبغي أن يتم تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في ضوء فروض ومبادئ الفكر المحاسبي، حتى تكون هذه النظم تطبيقاً سليماً لما يحدده الفكر المحاسبي من فروض ومبادئ، وتحقيقاً للهدف من وراء تطبيق النظم على أُسس علمية سليمة.

وقد ذكر الأستاذ مندر الدابة أن نظام المعلومات المحاسبية يتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت تجعله نظاماً معلوماتياً حيوياً في المؤسسة بحيث يكون مؤدياً للوظيفة التي طُوِّر لأجلها، ومن أهم تلك الخصائص ما يلي[1]:

---

[1] مندر يحي الدابة، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 32.

أ. يحقق نظام المعلومات المحاسبية درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها إلى معلومات محاسبية.

ب. يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.

ج. يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة وتفسير أنشطة المؤسسة الاقتصادية.

د. يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المؤسسة المستقبلية.

هـ. أن يكون سريعاً ودقيقاً قي استرجاع المعلومات الكمية والوظيفة المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.

تم في هذا المبحث تناول مفهوم وأهداف وأهمية وخصائص نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، حيث تم أولاً تناول مفهوم البيانات والتي تعتبر المواد الخام التي يتم تشغيلها في نظام المعلومات، والمعلومات والتي تعتبر نتاج تشغيل البينات التي تمت معالجتها بحيث يمكن الاستفادة منها وتوظيفها في اتخاذ القرارات المختلفة، كما تم توضيح مفهوم المعلومات المحاسبية وأن لها خصائص نوعية يجب توافرها حتى تصبح مفيدة وذات قيمة، هذه الخصائص تم تصنيفها إلى خصائص نوعية رئيسية مثل الملائمة، التوقيت والموضوعية، وخصائص نوعية ثانوية مثل الثبات والقابلية للمقارنة. كما تم تناول مفهوم النظام والذي يتميز بأنه يتكون من سلسلة من العناصر والإجراءات تبدأ بالمدخلات ثم المعالجات المختلفة وانتهاءً بالمخرجات ومن ثم التغذية العكسية، هذه العناصر تعمل معاً من خلال علاقات متبادلة ومترابطة حسب قواعد واجراءات محدودة لتحقيق اهداف معينة. وتم تناول مفهوم نظام المعلومات ومفهوم نظام المعلومات المحاسبي، ومن خلال ذلك تم التوصل إلى مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة والذي يعني باختصار استخدام الحاسوب في نظام المعلومات المحاسبي والذي كان نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي وتطور العلوم.

كما تم تناول أهم أهداف نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة والتي تتمثل في تشغيل البيانات وتوصيل المعلومات الموثوقة من خلال تقديم التقارير في الوقت المناسب لتساعد الإدارة والأطراف الأخرى في اتخاذ القرارات السليمة وترشيدها، أما أهمية هذه النظم المُحَوسَبة فقد تم تناولها أولاً من خلال أهمية المعلومات التي تنتجها هذه النظم لأن القرار يُتَّخَذ بناءً على ما تُفضي به تلك المعلومات من حقائق ودلائل تمكِّن من إعطاء نتائج أفضل للمستخدم، وثانياً من خلال أهمية استخدام الحاسبات الإلكترونية والتي تتضح جليًّاً في ما تتميز به من مميزات تتمثل في السرعة والدقة.

كما أن نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة تتميز بمجموعة من الخصائص تم تناولها أولاً من خلال الخصائص التي يحققها نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَبة مثل الوضوح، السهولة، الدقة، الواقعية، وثانياً من خلال الخصائص الواجب توافرها في نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة مثل أن لا تزيد تكلفتها عن منافعها، وأن تتسم بالمرونة وأن تكون مترابطة مع بقية النظم في المؤسسة.

المبحث الثاني

مقومات ومبادئ وأساليب وأنواع نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة

نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة كأي نظم أخرى تتكون من مجموعة من العناصر التي تعمل مجتمعة لتحقيق أهداف النظام ككل وِفق مبادئ وأساليب يجب الالتزام بها، وتناول الباحث هذا المبحث من خلال مقومات نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، مبادئ نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، أساليب نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، أنواع نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، وذلك كما يلي:

أولاً: مقومات نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة

تم تناولها من خلال عناصر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وتأثير الحاسوب على نظم المعلومات المحاسبية وذلك كما يلي:

1. عناصر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة

هناك مجموعة من العناصر والأجزاء البشرية والمادية التي يمكن أن يتكون منها نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية والتي تعمل مع بعضها البعض بصورة متناسقة ومترابطة ومتكاملة في سبيل تحقيق الأهداف العامة والفرعية التي يسعى النظام إلى تحقيقها. وتتمثل الأجزاء البشرية بمجموعة الأفراد الذين يعملون في إدارة نظام المعلومات المحاسبية ويقومون بتشغيل وإدارة الأجزاء المادية التي يمكن أن تتمثل في كل من الحاسبات الإلكترونية، برامج التشغيل، قاعدة البيانات، ويتم ذلك بواسطة اجراءات مختلفة وباستخدام تقنيات الاتصال. وعليه فإن مكونات نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية سوف تشتمل على الآتي[1]:

[1] قاسم محسن الحبيطي– زياد يحي الصاكة، **مرجع سابق**، ص 13.

أ. مجموعة الأفراد. **ب.** الحاسبات الإلكترونية. **ج.** برامج التشغيل.
د. قاعدة البيانات. **هـ.** الإجراءات. **و.** تقنيات الأتصالات.

ويتم تناول هذه المكونات بشكل مُفصَّل كالآتي:

أ. مجموعة الأفراد:

يشكل الأفراد أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية، حيث يقع على عاتقهم إدارة النظام من حيث إعداده وتصميمه ومن ثم تشغيله واستخراج المعلومات المطلوب تقديمها إلى الجهات التي يمكن أن تستفيد منها. ويلاحظ انه لا يمكن الاستغناء عن وجود مجموعة الأفراد ضمن عمل نظم المعلومات –بصورة عامة– ونظم المعلومات المحاسبية بصورة خاصة حتى عند استخدام الحاسبات الالكترونية، فرغم المزايا العديدة التي تتميز بها الحاسبات الإلكترونية فنحن نستطيع أداء أنواع متعددة من الواجبات والتغير من واجب إلى آخر ببساطة، ونستطيع أن ندرك العلاقات غير المحتملة والمشاكل المتوقعة المتعلقة بالحقائق غير المنطقية، والتمييز بين النماذج المتشابكة، ونصور الحلول، وان قوة شخصيتنا تمكننا من التفاعل بكفاءة مع غيرنا من بني الإنسان كالعملاء والمجهزين، وان الحاسبات في الناحية الأخرى، غير ذكية وغير مرنة، فهي تعمل فقط في الواجب المعين المكلفة به، وهي تتطلب أمراً واضحاً وبيانات منظمة بعناية، وهي تصبح عديمة الفائدة عندما تواجه ظروفاً غير متوقعة (أي لم يُخطَّط لها ضمن البرامج). وكذلك، فإن الإنسان له مزايا اقتصادية أكيدة.

ونظراً لأهمية عنصر الأفراد ضمن إدارة عمل نظم المعلومات الحاسبة فإن نظام المعلومات الحاسبة يمكن أن يشمل مجموعة من الأفراد تضم كلاً من[1]:

[1] أحمد جمال جميل، **دور نظم المعلومات المحاسبية في تطور التجارة الإلكترونية**، جامعة القادسية، كلية الإدارة والإقتصاد, قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق، 2018م، ص 12.

i. المحاسبين بكافة درجاتهم الوظيفية (مديري حسابات، محاسبي، معاوني محاسبية، كُتّاب حسابات)، والذين يقع على عاتقهم القيام بكافة الأعمال المحاسبية من تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض للبيانات المحاسبية والمساعدة على برمجتها على المحاسبية الإلكترونية والتأكد من دقة ذلك بصورة دورية مستمرة.
ii. محللو ومصممو نظام المعلومات المحاسبية، الذين يقع على عاتقهم القيام بعمليات تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية أو أي من نُظُمِهِ الفرعية عندما يستدعي الأمر ذلك.
iii. المحللون الماليون، الذين يقع على عاتقهم تحليل القوائم المالية الأساسية والإضافية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية، أو تحليل أي بيانات أخرى لها علاقة بعمل نظام المعلومات المحاسبية.
iv. المبرمجون، الذين يقع على عاتقهم القيام بعمليات البرمجة التي يستلزمها عمل الحاسبات الإلكترونية.
v. أي أفراد آخرين ضمن جهات لها علاقة بعمل نظام المعلومات المحاسبية في سبيل تبادل المعرفة ومحاولة الاستفادة منها بصورة متبادلة بين نظام المعلومات المحاسبية وأي نظم معلومات أخرى يمكن أن تتواجد ضمن الوحدة الاقتصادية أو خارجها.

ويُلاحظ من خلال مجموعة الأفراد أعلاه، انه لا يمكن الاستغناء عن وجود الأفراد ضمن مكونات نظام المعلومات المحاسبية حتى وان تم استخدام الحاسبات الإلكترونية، حيث يلاحظ انه لا يمكن للحاسبة الإلكترونية –كآلة– القيام بالعديد من الأعمال دون مساعدة مجموعة من الأفراد، فهم الذين يقومون بتغذية الحاسبة الإلكترونية بالبيانات اللازمة ومن ثم برمجتها بالبرامج اللازمة للتشغيل وكذلك تحديد نوعية المخرجات من حيث الشكل والمحتوى أيضاً.

ب. الحاسبات الإلكترونية:

تعرف الحاسبة الإلكترونية بأنها آلة أو مجموع آلات الكترونية لها القابلية على التفاعل مع البيانات من حيث تلقيها وخزنها ومعالجتها وإظهار نتائجها وذلك من خلال مجموعة من المكونات المادية والبرمجيات software& Hard ware.

وقد تطورت الحاسبات الإلكترونية خلال مراحل مختلفة والتي يمكن تلخيصها كالآتي[1]:

i. في عام 1462م قام باسكال Pascal باختراع آلة حاسبة ميكانيكية باستخدام منظومة من التروس لعمليات الجمع والطرح، غير أن افتقار هذه الآلة للدقة المطلوبة في التنفيذ قد ساعد على اندثارها.
ii. في عام 1822م اختراع شارلز ببج Charles Babbage آلة تحليلية لحساب وطبع الجداول الرياضية، ولذلك يُشار إليه بأنه مؤسس الحاسبات الرقمية الحديثة، حيث أنه أول من أشار إلى مبدأ البرنامج المخزون والذي يعني إدخال الأرقام والتعليمات قبل إجراء العمليات الحسابية والتي كانت تتم بدون تدخل بشري، لكن هذه الآلة لم تتطور إلى مجال التطبيق العملي.
iii. في عام 1906م اخترع لي دي فورست Lee De Forest الصمام الثلاثي الإلكتروني والذي فتح المجال أمام تنفيذ العمليات الحسابية الكترونيًا بدلاً من التنفيذ الميكانيكي، وقد أسهم ذلك في تحقيق أزمنة معالجة البيانات من ثوان إلى ميللي ثانية.
iv. في عام 1949م قام جون فون تيومان John Von Tioman بتطويع فكرة البرنامج المخزون التي اقترحها Bubbage في اختراع أول حاسب ذو برنامج مخزون في ذاكرته وأطلق عليهEDSAC، حيث تم برمجة الحاسبة باستخدام لغة الآلة (الواحد والصفر)، إلا أن حجم الحاسبة كان كبيراً جداً وقدرته على المعالجة والتخزين ضئيلة للغاية.

[1] قاسم محسن الحبيطي– زياد يحي الصاكة، **مرجع سابق**، ج6، ص 15.

v. في عام 1954م أُنتجت أول حاسبة الكترونية تعمل بالترانسستور ليحل محل الصمامات، وقد ساعد ذلك على تقليل حجم الحاسبات بدرجة كبيرة وأُطلق على تلك الحاسبة اسم. Tradic

vi. في عام 1964م تم استخدام الدوائر المتكاملة التي تضم مجوع من الترانسستورات والتي ساهمت في تقليل حجم الحاسبات بدرجة أكبر وزيادة السرعة حتى وصلت إلى نصف مليون عملية في الثانية، كما أُنتج في هذه الفترة أيضاً أول حاسبة تختص بالتطبيقات العملية والتجارية.

vii. في عام 1970م تم تطوير كثافة الدوائر المتكاملة مما أسهَم في تصنيع حاسبات صغيرة بتكلفة قليلة تتناسب مع التطبيقات البسيطة. Micro computer

viii. منذ عام 1980م والى وقتنا الحاضر تم تصنيع حاسبات عملاقة Super computer وتطويرها لكي تُلائِم التطبيقات الأكثر تعقيداً وتم فيها استخدام نظام المحاكاة (الذكاء الصناعي).

مكونات الحاسبة الإلكترونية

تتكون الحاسبة الإلكترونية من عنصرين أساسيين هما:

أ. المكونات المادية Hard ware

ب. البرمجيات Soft ware

ويتم تناول العنصرين بالتفصيل كما يلي[1]:

أ. **المكونات المادية**

يمكن توضيح المكونات المادية للحاسبة الإلكترونية من خلال الشكل رقم (1/2/1):

[1] قاسم محسن الحبيطي– زياد يحي الصاكة، **مرجع سابق**، ص 19.

شكل (1/2/1): المكونات المادية للحاسبة الإلكترونية

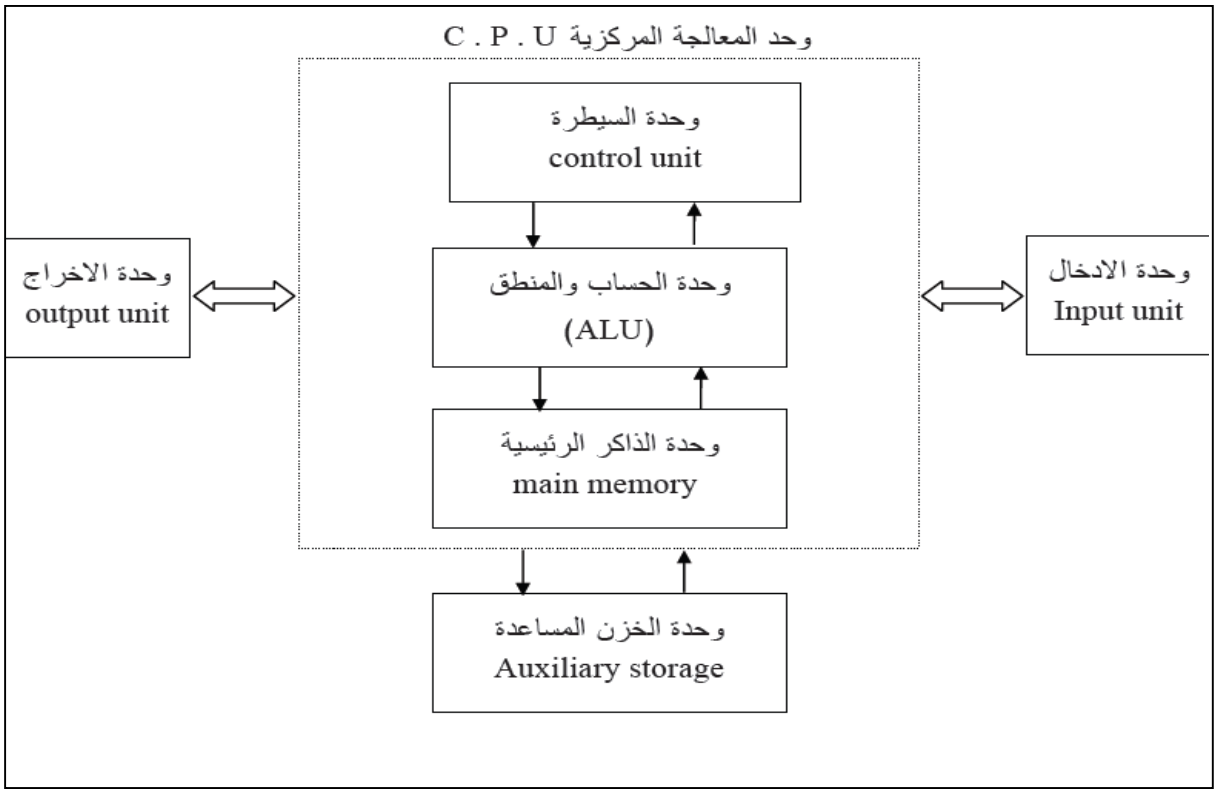

المصدر: كريم ابراهيم الحيباتي، زياد يحي السكاح، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعية، الموصل– العراق، 2003م، ص 13.

يتضح من الشكل رقم (1/2/1) أعلاه أن المكونات المادية للحاسبة الإلكترونية تمثل مجموع الأجهزة الأساسية التي تتكون منها الحاسبة وهي:

وحدات الإدخال Input Units

وهي مجموعة الوحدات التي يمكن أن تُستخدم في إدخال البيانات والبرامج والأوامر للحاسبة.

ويمكن تقسيم وحدات الإدخال إلى وسائل إدخال مباشرة ووسائل إدخال غير مباشرة، حيث تمثل وسائل الإدخال المباشرة بالوسائل المرتبطة بجهاز الحاسبة مباشرةً ومن أمثلتها: لوحة المفاتيح Key board والقلم الضوئي List pen، أما وسائل الإدخال غير المباشرة فهي الوسائل غير المرتبطة مباشرة بجهاز الحاسبة ولكنها تمثل وحدة تخزين منفصلة (ذاكرة ثانوية) ومن أمثلتها: الأقراص المرنة Floppy disks والأقراص المضغوطة Compact Disks وهما يُعتبران

ضمن الوسائل الحديثة، أما الوسائل القديمة فتتمثل في البطاقات المُثقَّبة والأشرطة الورقية المُثقَّبة والشريط المغناطيسي والكاسيت الخ...

وحدة المعالجة المركزية Central Processing Unit وهي تشمل:

I. **وحدة الحساب والمنطق Arithmetic & Logic Unit**

وهي تختص بتنظيم العلاقة بين جميع وحدات الحاسبة من خلال توجيه تنفيذ تدفق البيانات ومعالجتها وإخراجها.

II. **وحدة الذاكرة الرئيسية Main Memory**

وهي تختص بحفظ البيانات الجاري معالجتها تمهيداً لتجهيزها إلى وحدة الحساب والمنطق لإجراء العمليات المطلوبة، كما نقوم باستقبال النتائج أيضاً وتجهيزها إلى وحدة الإخراج.

وحدات الإخراج Output Units

وهي مجموعة الوحدات التي يمكن من خلالها الاطلاع على النتائج المستخرجة نتيجة للعمليات التي أُجريت على البيانات، وتتعدد وحدات الإخراج حسب رغبة من يستخدمها.

وحدات الاخراج الشائعة هي: وسيلة العرض المرئي (الشاشات) والطابعة Printer إضافةً إلى وسائل أخرى عديدة.

وحدة التخزين المساعدة (الذاكرة الثانوية) Auxiliary Storage

وهي تستخدم لحفظ البيانات أوالنتائج خارج الحاسبة لفترة طويلة من الزمن، ومن أمثلتها الأشرطة المغناطيسية والأقراص المغناطيسية والأقراص المضغوطة.

ب. البرمجيات Software

وهي مجموعة البرامج التي تتعامل معها الحاسبة الإلكترونية، حيث يمثل البرنامج مجموعة من الأواصر والإيعازات المتسلسلة والمقدمة إلى الحاسبة بلغة وصيغة محددة. ويمكن التفرقة بين نوعين أساسيين من البرامجيات وهي برامج النظام وبرامج التطبيقات،[1] ومن أمثلة البرمجيات ما يلي[2]:

- البرامج التي ينفذها الحاسب (البرامج المعيارية).
- البرامج الجاهزة (التطبيقات الجاهزة).
- البرامج المساعدة.
- البرامج المترجمة.
- أنظمة تشغيل الأقراص.

برامج التشغيل (البرامج التطبيقية)

تمثل برامج التشغيل كافة البرامج التي يمكن الاستعانة بها في عمل نظام معلومات الحاسبة في الوحدة الاقتصادية، والتي يتم من خلالها تنفيذ مجموعة من الأواصر والتعليمات التي يتم تغذية الحاسب بها لكي تتمكن من استقبال البيانات المختلفة وتوجيهها حسب العمليات اللازمة بهدف استخراج المعلومات المطلوبة.

تشمل برامج التشغيل – التي يمكن استخدامها في مجالات عمل نظام المعلومات للحاسبة بدرجة أساسية – كافة البرامج التطبيقية للحاسبة التي يمكن الاستعانة بها دون الحاجة إلى مبرمج لبرمجة عمليات الحاسبة واستخراج نتائجها، وهناك العديد من البرامج التطبيقية في مجال نظم المعلومات المحاسبية والتي تستخدم بشكل واسع وبكثرة.

---

[1] محمد عبد الفتاح محمد و طارق عبد العال حماد، **التطبيقات المحاسبية باستخدام الحاسب**، الدار الجامعية، الأسكندرية، 2000، ص 30.

[2] زياد هاشم يحيى و قاسم محسن الحبيطي، **مرجع سابق**، ص 174.

ويشهد ميدان البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية الآن عدداً كبيراً من موردي هذه البرامج، وقد ترتب على ذلك زيادة في عدد موردي البرنامج خلال السنوات الأخيرة من حيث الكم والكيف، وقد أدى تعدد أنواع البرامج واختلاف جودتها إلى صعوبة الاختيار بين هذا العدد الكبير من البدائل، ولكن المتتبع لهذه البرامج يجد أن تكلفة البرنامج هي المحدد الوحيد لاختيار البرامج الجاهزة، لذلك فإنه عند اختيار أحد البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية يجب مراعاة مدى وفاء البرنامج باحتياجات المنشأة ومدى الاتساق بين الأجهزة والبرامج المطروحة لاستخدام أساليب الرقابة والحماية المتوافرة للبرنامج وقابلية البرنامج للتطوير أوالتعديل وخدمات الصيانة. وعند مراعاة هذه الأمور في البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية فإن ذلك يجعلها تتمتع بخصائص من أهمها سهولة استخدام البرنامج الجاهز في التشغيل والتعامل مع الإدارة، خدمة العملاء في الوقت اللازم لدورة المدخلات، عدد المدخلات اللازمة لكل عمل وسهولة تعديل أو تطوير البرنامج من حيث (الاتساق مع تقارير المنشأة، خدمات الأعمال، التعامل مع البرامج الأخرى) والخدمات التي يقدمها موردي البرنامج[1].

قاعدة البيانات المحاسبية

تمثل قاعدة البيانات المحاسبية مجموعة من الملفات المرتبطة مع بعضها البعض بصورة منطقية ومخزونة بطريقة منظمة تسهل وصول البرامج التطبيقية إليها بهدف معالجة البيانات. ويمثل وجود قاعدة البيانات ضمن مكونات نظام المعلومات المحاسبية أمراً هاماً، حيث أن ذلك يساعد على تحقيق الفوائد الآتية[2]:

- تحتوي قاعدة البيانات المحاسبية على كافة البيانات التي لها علاقة بكافة أنشطة الوحدة الاقتصادية التي تقوم بها الإدارات والأقسام المختلفة فيها، مما يؤدي إلى سهولة الوصول إلى أي بيانات ينبغي معالجتها بصورة مباشرة وسريعة.

---

[1] جمعة احمد حلمي وآخرون، **مرجع سابق**.

[2] زياد هاشم يحيى – قاسم محسن الحبيطي، **مرجع سابق**، ص 180.

- إن وجود البيانات ضمن قاعدة البيانات بصورة موحدة (مركزية) سوف يؤدي إلى تقليل تكرار عملية حفظ البيانات (في حالة تعدد وجودها ضمن ملفات مستقلة)، الأمر الذي يساهم أيضاً في تخفيض تكاليف حفظ البيانات نظراً لعدم الحاجة إلى تكرار الملفات ذات البيانات المتشابهة.
- المساهمة في تحقيق حالة التكامل بين النظم الفرعية للمعلومات في الوحدة الاقتصادية من خلال إمكانية إمداد وتبادل البيانات فيما بينها من خلال مصدر موحد متمثل بقاعدة البيانات، الأمر الذي يساهم في تقليل الوقت والجهد المبذول في ذلك.
- سهولة تجميع البيانات ومعالجتها من قبل المستخدمين (وخاصة من داخل الوحدة الاقتصادية) الأمر الذي يساهم في تقديم المعلومات (المخرجات) بسرعة، وبالتالي زيادة كفاءة القرارات التي يمكن أن تُتَّخَذ بناءً عليها.

وهناك عدة طرق تُستخدم لتنظيم قاعدة البيانات تُعتبر جميعها في غاية الأهمية بالنسبة لنظم المعلومات المحاسبية، حيث أنها تؤثر على طريقة تنظيم السجلات المحاسبية على ملفات الحاسبة الإلكترونية، ومن ثمَّ على كيفية استخدام بيانات هذه الملفات في إعداد التقارير المالية، وحيث أن قاعدة البيانات ليست إلا ملفات الحاسبة الإلكترونية والتي تقلل من تكرار البيانات إلى أدنى حد ممكن والتي يمكن الوصول إليها بواسطة شخص محدد أو أكثر فانه يمكن إتباع أي تنظيم للملفات التي تستخدم في إنشاء قاعدة البيانات.

الإجراءات

ويُقصد بها مجموعة السياسات والأساليب التي ينبغي اتباعها عند استخدام وتشغيل والتعامل مع نظام المعلومات، فعلى سبيل المثال تتمثل الإجراءات التي يجب اتباعها لتشغيل برنامج الرواتب في تحديد موعد تشغيل البرنامج (نهاية الشهر، منتصف الشهر، ...الخ)، ومن له سلطة تشغيل البرنامج، ومن له حق الاطلاع على مخرجات هذا النظام من كشوفات الرواتب

وإشعارات الاضافة وغيره[1].

تقنيات الأتصالات

يُقصد بها كافة الأنشطة والوسائل المتعلقة بالنقل الإلكتروني للمعلومات والبيانات من موقع لآخر باستخدام الأجهزة والبرامج والوسائط أوالقنوات التي تربط بين الحاسبات وبعضها أو بين الحاسبات وبعض الوحدات الآلية الأخرى[2].

وتتخذ عملية الربط شكل شبكة يُطلق عليها "شبكة الحاسبات" التي تعرف بأنها مجموعة حاسبات مرتبطة مع بعضها البعض أو مع بعض الوحدات الآلية الأخرى (كالشاشات والطابعات وغيرها) بمواقع متقاربة أو متباعدة مكانياً من خلال وسائط او قنوات اتصال بحيث يمكن لأي وحدة داخل الشبكة أن تتبادل البيانات وتستخدم الموارد المادية وغير المادية لباقي أعضاء الشبكة مع احتفاظها بقدراتها التشغيلية الخاصة بها.

وشبكات الاتصال تكون على نوعين[3]:

i. **الشبكات ذات النطاق المحدود (المحلية):** وهي الشبكات التي تغطي مواقع متقاربة مكانياً كالتي تربط بين الحاسبات داخل الشركة.
ii. **الشبكات ذات النطاق المتسع:** وهي الشبكات التي تغطي مواقع متباعدة مكانياً كالتي تربط بين الحاسبات لفروع المؤسسة المختلفة داخل الدولة، أو تربط بين حاسوب الشركة والحاسوب بمركزها الرئيسي في دولة اخرى.

ولاستخدام تلك الشبكات بصورة أكثر فاعلية تعتمد الشركات على ما يُعرَف بالبرامج الجماعية التي تتيح نمط تفاعلي سريع بين مستخدمي الشبكة من خلال عرض المستندات التي يتم التعامل معها على أكثر من شاشة في وقت واحد، وهو ما يتيح لموظفي المؤسسة التعرف على

---

[1]. طارق طه، **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية**، الحرمين للكومبيوتر، الأسكندرية، 2000م، ص 509.

[2]. أحمد جمال جميل، **مرجع سابق**، ص 18.

[3]. طارق طه، **مرجع سابق**، ص ص 509-511.

المتغيرات التي تطرأ على كل مستند لحظة بلحظة.

وتتم خطوط الإتصال ذات النطاق المتسع عادةً عبر خطوط لنقل الإتصالات، وتختلف تركيبة الرموز المُستعملة في إرسال البيانات عبر هذه الخطوط عن خصائص رموز البيانات الموجودة في الحاسوب، ويعني هذا وجوب ترجمة أسلوب الترميز من الحاسوب إلى خطوط نقل الاتصالات ومن ثمَّ إعادة ترجمته عند موقع الحاسوب التالي، ويتم ذلك بواسطة أجهزة خاصة من أهمها أجهزة المحولات وأجهزة التحويل المتعدد. وتتم عمليات الإتصال من خلال قنوات عديدة أهمها الخطوط الأرضية وأنظمة الإرسال اللاسلكية والأقمار الصناعية الخاصة بالإتصالات[1].

2. تأثير الحاسوب على مقومات نظم المعلومات المحاسبية

يعتمد نظام المعلومات المحاسبية – في أي مؤسسة – على مجموعة من المقومات الرئيسة التي يتم العمل المحاسبي بواسطتها وهي تشمل كلاً من : المجموعة المستندية، المجموعة الدفترية، دليل الحسابات، مجموعة التقارير والقوائم المالية. وتشكل هذه المقومات مرتكزات أساسية لا يمكن الأستغناء عن أي منها مهما كانت طريقة تشغيل البيانات المتبعة . يدوية أم إلكترونية .، ونظراً لاعتماد نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَبة على التشغيل الالكتروني للبيانات، فإن هناك تأثيراً مباشراً على مقومات النظام يمكن توضيحها كما يلي[2]:

أ. **الأثر على المجموعة المستندية:** إن الأعتماد على التشغيل الالكتروني للبيانات يتطلب ضرورة تعديل شكل وطبيعة هذه المستندات أواستخدام مجموعة مستندية جديدة تشتمل على البيانات

---

[1] اتحاد المصارف العربية، **التدقيق والأمان والرقابة في ظل إستخدام الحاسبات الألكترونية**، مطابع أمير قيو، بيروت، 1989م، ص 373.

[2] لمزيد من الأطلاع يمكن الرجوع إلى :.

- أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الحديث للحسابات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999. ص ص 164-165.
- إنعام محسن حسن زويلف، **أثر إستخدام الحاسوب في الأداء المحاسبي**. دراسة تطبيقية في عينة من المنشآت الصناعية العراقية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الأدارة والأقتصاد . الجامعة المستنصرية، 1996م، ص 13.
- إخلاص هزاع كريم العبدلي، مصدر سابق، ص ص 19-22.

الموجودة في المستندات الأصلية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الإلكتروني الذي يطبق في المؤسسة، وكذلك نظام الترميز المتبع للوصول إلى البيانات التي تم حفظها بواسطة الشريط الممغنط أوالأقراص الممغنطة.

ب. **الأثر على المجموعة الدفترية:** في ظل الطريقة المحاسبية التي تتبعها المؤسسات تتعدد الدفاتر المحاسبية ولكن عند الأعتماد على التشغيل الإلكتروني للبيانات تُعَد ذاكرة الحاسوب والأشرطة الممغنطة والأقراص الممغنطة بمثابة الدفاتر المحاسبية. وقد ترتب على تعدد برامج المحاسبة في الأسواق اعداد دفاتر إلكترونية متعددة ومتنوعة تناسب أعمال وأحجام الوحدات الاقتصادية المختلفة مما أدى إلى سهولة التعامل مع هذه الدفاتر وسرعة فائقة جداً في العمليات المختلفة عند التسجيل أوالتعديل أوالإلغاء أوالاستفسار.

ج. **الأثر على دليل الحسابات:** إن الأعتماد على التشغيل الإلكتروني للبيانات قد ساعد على تطوير طريقة الإعداد للدليل المحاسبي فضلاً عن المحافظة على سرية البيانات أوالحسابات المسجلة – إجماليةً كانت أم فرعية –، وكذلك دقة التصنيف للحسابات.

د. **الأثر على مجموعة التقارير والقوائم المالية:** أدى الاعتماد على التشغيل الإلكتروني للبيانات إلى دقة وسرعة الحصول على التقارير (اليومية – الأسبوعية – الشهرية – الفصلية – السنوية)، فضلاً عن إمكانية عرضها على شاشة العرض المرئي وبالتالي سرعة تغير المعلومات التي تضمها التقارير قبل طباعتها أو تخزينها.

خلص الباحث من خلال ما سبق أنه وفي ظل التشغيل اليدوي للبيانات فإن النظام يعتمد بصورة رئيسية على الكادر البشري إضافة إلى مجموعة من الوسائل البسيطة التي تساعد على القيام بالعمل المحاسبي، ولكن عند قيام المؤسسة بالعمل في ظل النظام الالكتروني فإن الأمر يتطلب ضرورة استخدام الوسائل الإلكترونية والتي يشكل الحاسوب أحد أهم هذه الوسائل، وبما يعني أن العديد من البيانات يجب أن تعتمد على التشغيل الالكتروني باستخدام الحاسبات وملحقاتها، الأمر الذي يتطلب من نظام المعلومات المحاسبية أن يعتمد على التشغيل الالكتروني للبيانات، وهو ما يدعوالى الحاجة لتطوير مكوناته بحيث تشمل كل الوسائل التي يتطلبها العمل في ظل

نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، كما أن العمل في ظل هذه النظم الحديثة سوف يؤثر على أساسيات النظام المعلومات المحاسبي اليدوي والمتمثلة بكل من المجموعة المستندية، المجموعة الدفترية، دليل الحسابات، مجموعة التقارير والقوائم المالية، الأمر الذي يتطلب ضرورة الأخذ بنظر الأعتبار هذه التأثيرات وآنعكاساتها على عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية.

ثانياً: مبادئ نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة

تقوم نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على مجموعة من المبادئ لتدعيم فعاليته، هذه المبادئ هي[1]:

1/ مبدأ التكلفة المناسبة: يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المؤسسة وإمكانياتها المالية.

2/ مبدأ الثبات في إعداد التقارير: إن مخرجات نظام المعلومات يجب أن تكون معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها.

3/ مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير: مادام أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة لأداء مهامهم.

4/ مبدأ الهيكلة: لتحقيق المؤسسة التدفق السليم للبيانات المطلوبة وفي الوقت المناسب وبأقل التكاليف لابد من ارتباط نظام المعلومات المحاسبية بتكامل وترابط عمليات المؤسسة وأقسامها.

---

[1] أحمد لعماري، **طبيعة و أهمية نظم المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد1 ، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر، 2001، ص 58-60.

5/ مبدأ الضبط والرقابة الداخلية: يجب أن يتوفر نظام المعلومات المحاسبية على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن دقة المعلومات وتمنع كل الأخطاء.

6/ مبدأ التوقيت المناسب: إن نتائج نظام المعلومات المحاسبية تُوجَّه إلى جهات مختلفة لتتخذ القرارات المناسبة، لذلك يجب أن يكون النظام المصمم قادر على توفير هذه النتائج في الوقت المناسب وبالنوعية الجيدة.

7/ مبدأ المرونة: لابد أن يتصف نظام المعلومات المحاسبية بالمرونة لكي يستجيب لمختلف التغييرات التي تحدث في المستقبل ولكن مع مراعاة مبدأ الثبات والاستمرار في عرض البيانات.

8/ مبدأ إعداد التقارير: تعتبر التقارير مخرجات نظام المعلومات المحاسبية لذا يجب على هذا الأخير أن يكون قادراً على إصدار تقارير داخلية وخارجية (والتي تعد وسيلة اتصال)، كما يجب أن تُعَد هذه المخرجات بشيء من الدقة ووفق معايير ومبادئ محاسبية متعارف عليها تؤهلها لأن تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات.

أما مبادئ تصميم نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة حسب ما نشر الأستاذ أحمد أمين فتتمثل في[1]:

أ. مبدأ تكامل و ترابط عمليات المؤسسة وأقسامها.

ب. مبدأ كتابة البيانات وتحرير المستندات مرة واحدة.

ينص المبدأ الأول بأنه يجب الاخذ بعين الاعتبار الهيكل التنظيمي للمؤسسة بأكمله بما يسهل من تدفق التقارير والبيانات بين أقسام وإدارة المؤسسة وبما يضمن الوفرة المناسبة وبالدقة المطلوبة، أما فيما يخص المبدأ الثاني فينعكس على طبيعة تسلسل اجراءات تسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية، والدقة والسرعة في اعدادها وتخفيض تكاليف تشغيل النظام.

---

[1] احمد امين، **نظم المعلومات المحاسبية (واجبات محلل النظم – ومصمم نظم المعلومات المحاسبية)** عبر الموقع العلمي: http://kenanaonline.com/users/esraaa/posts/112116

ثالثاً: أساليب نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة

وسيتم تناولها من خلال: مراحل عمل نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة مقارنةً بالنظم اليدوية، وأساليب استخدام الحاسبات الإلكترونية في عمل نظم المعلومات المحاسبية، وذلك كما يلي:

أ. مراحل عمل نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية

يمر عمل نظم المعلومات المحاسبية بمجموعة من المراحل في سبيل القيام بمهامه الوظيفية في المؤسسة التي يعمل فيها، وفي ظل استخدام النظام اليدوي لتشغيل البيانات فإن هذه المراحل تشمل كلاً من مرحلة التسجيل، مرحلة التبويب، مرحلة التلخيص، مرحلة عرض النتائج، أما في ظل استخدام الحاسب الإلكتروني فإن ذلك سوف يساهم في تقليل هذه المراحل حيث تصبح التسجيل والتبويب في مرحلة واحدة تسمى "مرحلة تسجيل البيانات" حيث يتم التسجيل في الحساب المختص بصورة مباشرة وبذلك يتم الاستغناء عن التسجيل في دفتر اليومية وعليه فإن عمل نظم المعلومات المحاسبية سوف يقتصر على مراحل هي[1]:

i. مرحلة تسجيل البيانات (مرحلتا التسجيل والتبويب).
ii. مرحلة التلخيص (تشغيل البيانات).
iii. مرحلة عرض النتائج (عرض المعلومات).

وفي ضوء التقليص الذي حصل في مراحل عمل نظام المعلومات المحاسبية والذي أدى إلى الاستغناء عن العديد من الأعمال الكتابية الروتينية التي كان ينشغل بها المحاسب فقد فسح له المجال لأداء أعمال أخرى أكثر أهمية تتعلق بتسهيل وتحسين العمل المحاسبي والقيام به بسرعة ودقة وكفاءة اكبر، كما يلي:

---

[1] قاسم محسن الحبيطي– زياد يحي الصاكة، **مرجع سابق**، ص 32.

i. مرحلة تسجيل البيانات

تعتبر عملية تسجيل البيانات نقطة بداية عمل نظام المعلومات المحاسبية ولا يمكن الاستغناء عن هذه العملية في التشغيل الإلكتروني للبيانات، كما يجب القيام بها من قبل المحاسب نفسه لأنه لا يمكن للآلة (الحاسب الإلكتروني) القيام بها دون تدخُّل من قِبَل المحاسب.

كما يمكن الحصول على بعض البيانات من خلال الوسائل التي تخزن فيها والتي تتمثل بكل من:

أ- وحدة التخزين الداخلية التي تُعَد إحدى مكونات وحدة التشغيل المركزية للحاسب حيث يمكن الوصول إلى أي بيان مُخزَّن داخل وحدة التخزين وذلك لان وسيلة التخزين متصلة مباشرة ودائماً مع وحدة التشغيل لأنها جزء منها.

ب-الأشرطة والاسطوانات الممغنطة التي تمثل إحدى وسائل التخزين الخارجي.

ii. مرحلة تشغيل البيانات

إن استخدام الحاسب الإلكتروني في هذه المرحلة قد ساهم مساهمة كبيرة في إجراء العمليات التشغيلية المختلفة من تجميع وترحيل.. الخ من العمليات المحاسبية التي كانت تُجرَي في الدفاتر والسجلات في حالة النظام اليدوي، حيث أمكن إنجاز هذه العمليات بسرعة ودقة كبيرتين، ولا يمكن خلال هذه المرحلة الاستغناء عن المحاسب لان القيام بهذه العمليات يستلزم الأعداد المسبق والبرمجة اللازمة للحاسب لكي يتمكن من أداءها وهو ما يقوم به المحاسب وبمساعدة الأفراد المبرمجين والمصممين في أداء التشغيل الإلكتروني للبيانات.

وعليه فإنه إذا ما أراد المحاسب أن يبقى دوره قائماً ومهماً فانه لابد من إلمامه بكيفية برمجة وتشغيل الحاسب لكي يتمكن من أجراء العمليات اللازمة والمطلوبة على البيانات (المدخلات) بالشكل والصيغة التي تساهم في إنتاج المعلومات المطلوبة وبما يعني أيضاً ضرورة عدم الاعتماد على الموظفين الفنيين في برمجة وأجراء العمليات التشغيلية (المحاسبية) وإنما يقوم بها المحاسب نفسه.

iii. مرحلة عرض المعلومات

أن استخدام الحاسب الإلكتروني في هذه المرحلة قد سهّل عمل المحاسب في سبيل تقديم المعلومات المطلوبة بالتوقيت المناسب والشكل المطلوب والسرعة المناسبة من خلال الاستفادة من قدرات الحاسب الإلكتروني حيث أصبح بإمكان المستفيد أن يطّلع على المعلومات بصورة مباشرة من خلال العرض المرئي، إضافة إلى إمكانية الحصول على الشكل والمحتوى الذي يرغب به من المعلومات التي يرغب الحصول عليها سواءً كانت تقارير دورية أو غير دورية أو أية قوائم مالية أخرى.

ويُلاحَظ أن دور المحاسب في هذه المرحلة يكمن في تحديد المحتوى والشكل الذي يمكن أن تظهر به التقارير والقوائم المرغوب الحصول عليها وخلال الفترة الزمنية المطلوب عنها أعداد وتقديم تلك التقارير والقوائم.

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن دور المحاسب ما زال قائماً ومطلوباً في جميع مراحل عمل نظم المعلومات المحاسبية بدءاً من تسجيل البيانات ثم تشغيلها وانتهاءً بالحصول على المعلومات اللازمة وإيصالها إلى الجهات المختلفة التي يمكن أن تستفيد منها.

ب. أساليب استخدام الحاسبات الإلكترونية في عمل نظم المعلومات المحاسبية

هناك العديد من المجالات التي يمكن فيها استخدام الحاسب الإلكتروني والتي يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة على اعتبار أن الحاسب الإلكتروني هو آلة مُساعِدة للمحاسب في أداء عمله الذي يتمثل في الحصول على البيانات من مصادرها المختلفة أو من الممكن أن تستفيد منها في سبيل اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة، وهو ما يؤكده البعض بقوله انه يجب أن ننظر إلى الحاسب الإلكتروني على انه أداة جاءت لتخلص المحاسب من عناء وجهد التشغيل الروتيني المتكرر بالبيانات المحاسبية المصحوبة عادة بالملل والتعب والتأخير، أي أنه يجب اعتبار الحاسب على أنه أداة محاسبية وليست بديلاً للمحاسب،

كما أنه باستخدام الحاسب أصبح للمحاسب القدرة على إظهار خبرته وبراعته في تخطيط ورقابة الوحدة الاقتصادية وقياس عوامل كفايتها.

وفي سبيل توضيح الدور الذي يمكن أن يؤديه المحاسب في المؤسسات التي تستخدم الحاسبات الإلكترونية في مجال عمل نظم المعلومات المحاسبية سوف نقوم بتوضيح أهم المجالات التي يمكن أن يساهم فيهاالحاسب الإلكتروني في الأعمال التي كان يقوم بها المحاسب قبل استخدام الحاسب الإلكتروني ومن ثم توضيح الدور الجديد الذي يجب على المحاسب أن يؤديه في سبيل القيام بواجباته بما يجعل الحاجة قائمة للاستفادة منه في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية في الوحدات الاقتصادية التي يعمل فيها[1]:

i. اتخاذ القرارات

تُعَد عملية اتخاذ القرارات أحد الوظائف الإدارية الأساسية في كل الوظائف الإدارية التي تُمارَس في أي وحدة اقتصادية، وبهدف القيام بهذه الوظيفية لابد من توفير تكاملIntegration بين الحاسبة الإلكترونية وعملية اتخاذ القرارات.

ويمكن تحديد دور نظم المعلومات المحاسبية بالنسبة لنوعين من نماذج اتخاذ القرارات وهما:

- نماذج القرارات المبرمجة.
- نماذج القرارات غير المبرمجة.

وذلك كما يلي:

- **نماذج القرارات المبرمجة:** وهي القرارات التي يمكن اتخاذها آلياً عن طريق برنامج تشغيل على الحاسب الإلكتروني، حيث يعبر البرنامج عن سلسلة واضحة ومحددة بدقة تبين خطوات حل مشكلة ما أو اتخاذ القرار بطريقة آلية، وهو يُعَد باستخدام مجموعة من القواعد اللازمة لاتخاذ القرار.

[1] قاسم محسن الحبيطي– زياد يحي الصاكة، **مرجع سابق**، ص 35.

ومن أمثلة القرارات المبرمجة هي ما يظهر في لوائح المشتريات والشؤون المالية وشؤون العاملين[1].

وتتميز القرارات التي يمكن برمجتها بما يلي:

- التكرار والروتينية وتُتَّخذ بواسطة إتباع مجموعة من القواعد الروتينية.
- لا يحتاج اتخاذ مثل هذه القرارات إلى التقدير والتفكير والحكم الشخصي لمتخذي القرارات وإنما تُتَّخذ بناءً على إجراءات وقواعد محددة. ويرى البعض أن90% من القرارات التي تُتَّخذ في الوحدة الاقتصادية تتميز بالتكرار والاعتماد على قواعد روتينية، وبذلك تبدوالحاجة ماسة وضرورية لاتخاذ هذه القرارات آلياً بواسطة نظام المعلومات المحاسبية الذي يستخدم الحاسب الإلكتروني في عمله، فإذا تمت صياغة مشكلة معينة بدقة من خلال أعداد نموذج لحلها وحصل أن تكررت ذات المشكلة فإنه يمكن تطبيق ذات النموذج في حلها، حيث يمكن برمجة هذا النموذج على الحاسب الإلكتروني الذي يتولى اتخاذ القرارات بشكل أوتوماتيكي، ومن الأمثلة على هذه القرارات نموذج السيطرة على المخزون حيث يتحكم الحاسب بالكمية.

مما تقدم يتضح انه يمكن استخدام الحاسب الإلكتروني لأغراض اتخاذ القرارات واعتماداً على المعلومات التي يتم برمجتها إليه مسبقاً مع ملاحظة انه لا يمكن الاستغناء عن دور المحاسب متى ما تم ذلك في أية وحدة اقتصادية وإنما يمكن للمحاسب أن يقوم بالآتي:

- أن جهد المحاسب يجب أن يتركز في محاولة استنباط الطرق التي يمكن بها زيادة عدد القرارات المبرمجة الأمر يؤدي إلى التخفيف عن كاهل الإدارة بتخليصها من عبء اتخاذ القرارات الروتينية لكي تتفرغ الإدارة لمهام التخطيط الاستراتيجي.
- أن تشغيل البيانات وبرمجتها وتصميم نماذج مثل هذه القرارات لا يمكن أن يتم إلا إذا قام المحاسب بصياغة وترتيب القواعد والإجراءات المحاسبية السليمة لغرض اتخاذ مثل هذه القرارات

[1] أحمد ماهر، **مبادئ الإدارة بين العلم والمهارة**، الدار الجامعية – الإسكندرية، 2013م، ص 161.

- على المحاسب البحث عن تعظيم القرارات المبرمجة التي لا يمكن أن تتخذ بشكل تلقائي من قِبل الحاسب الإلكتروني في سبيل تقليل أو إزالة الحاجة إلى اتخاذ قرارات غير مبرمجة، وإذا ما أراد المحاسب تحقيق ذلك فيجب عليه امتلاك المعرفة في مجال نظرية القرار ونماذج إضافة إلى معرفة الأمور المتعلقة باستخدام الحاسب الإلكتروني وتطبيقاته في نظم المعلومات المحاسبية لكي لا يتمكن من برمجة إجراءات هذه القرارات إلى لغة الحاسب من حيث تحديد المدخلات والمخرجات الملائمة لنماذج القرارات المطلوبة.

- **نماذج القرارات غير المبرمجة:** وهي تلك القرارات التي لا تتميز بالتكرار أوالروتينية، ومن هنا تتطلب أيضاً من متخذي القرارات ممارسة قدر كبير من الحكم والتقدير الشخصي وبالتالي فإن هناك صعوبة في وضع قواعد لاتخاذ هذه القرارات بطريقة آلية، ومن أمثلة هذه القرارات قرارات التخطيط الاستراتيجي التي تتطلب استخدام معلومات عن البيئة والمستقبل.

ويرى الدكتور أحمد ماهر أن القرارات غير المبرمجة تتصف بأنها غير مخططة وغير محددة سلفاً، كما أنها تتناول مشاكل غير معروفة بصورة مسبقة ومشاكل جديدة، ولا يمكن اتباع أساليب روتينية ولائحية في علاجها[1].

وعليه فإن دور المحاسب سوف يظل قائماً بل وتزداد الحاجة إليه في حالة توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات التي لا تتميز بالتكرار أوالروتينية وفي كافة مراحل عملية اتخاذ القرارات التي تتطلب توفير معلومات عنها.

ii. التحليل المالي

تقوم عملية التحليل المالي للقوائم المالية التي يمكن أن ينتجها نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية على أساس مهم في استخدام الطرق الكمية اللازمة ربما يمكن أن يساهم في زيادة فاعلية البيانات والمعلومات التي تحويها تلك القوائم.

---

[1] أحمد ماهر، **مرجع سابق**، ص 161.

وتتم العملية التحليل المالي باستخدام الكثير من الطرق الرياضية والإحصائية مثل: استخدام طريقة المربعات الصغرى في التنبؤات، استخدام معادلة صافي القيمة الحالية لقياس التدفقات النقدية ك أسلوب لتحديد إنتاجية رأس المال المستثمر، استخدام نظرية الاحتمالات والبرمجة الخطية والمصفوفات ونظرية المسار الحرج في تقييم أنشطة الوحدة الاقتصادية وإعداد الخطط والموازنات إضافة إلى استخدام نظرية المباريات وأسلوب المحاكاة ودراسة النماذج في ترشيد وتدريب الكوادر الإدارية في عملية صنع واتخاذ القرارات. وعليه فان استخدام الحاسب الإلكتروني في احتساب وتطبيق المعادلات الرياضية في مجال نظم المعلومات المحاسبية قد أعطى دعماً غير محدود للمحاسب لكي يتبوأ أعلى المناصب في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية وإشعار الأخريين بأهمية الدور الذي يلعبه في حياة الوحدة. حيث أصبح بإمكان المحاسب أن يقدم التحليلات المالية اللازمة وإعطاء التفسيرات الدقيقة لكل منها بصورة أسرع وأدق إلى كافة الجهات التي تحتاجها وبما يساهم في المساعدة على توجيههم التوجه الصحيح واتخاذ القرارات اللازمة بصورة أكثر فاعلية. ومن خلال الاستفادة من أساليب التحليل المالي للبيانات والمعلومات التي يمكن أن يقدمها نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية فان دور المحاسب سوف يكون هاماً من خلال معاونة القائمين على دراسة الجدوى الاقتصادية المبدئية والنهائية كتقديم البيانات المالية والكمية اللازمة لإعداد هذه الدراسة.

iii. تقييم نظم الرقابة الداخلية وتدقيق الحسابات

تمثل الرقابة الداخلية عناصر نظام المعلومات المحاسبية من خلال التغذية العكسية التي تتم على العناصر الأخرى (المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات) بهدف تقييمها وتوجيهها التوجيه الصحيح وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي يرمى النظام تحقيقها خدمة للوحدة الاقتصادية ككل.

وفي ظل استخدام الحاسب الإلكتروني في عمل نظم المعلومات المحاسبية فقد أخذت إجراءات الرقابة تؤدي بصورة أكثر فاعلية من خلال الاستفادة من قدرات الحاسب الإلكتروني وخاصة فيما يتعلق بالدقة والتقليل من الأخطاء التي يمكن أن تحدث في أي عنصر من عناصر النظام

أو أي أجراء من إجراءاته التي تحدث أثناء عمليات التشغيل، حيث يتمتع الحاسب الإلكتروني بوحدة رقابة داخلية مبرمجة يتم بموجبها تدقيق العمليات التي تحدث على البيانات بصورة ذاتية، الآمر الذي أدى إلى مساهمة الحاسب الإلكتروني في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وتدقيق الحسابات، من اجل التعرف على مواطن القوة والضعف فيها وبالتالي اتخاذ الخطوات المصححة لأية انحرافات يمكن أن تحدث.

ويلاحظ أن أهمية الحاسب الإلكتروني تأتي من خلال رقابته على العمليات التي تجري داخل الحاسب الإلكتروني نفسه ووفق البرامج التي يتم تغذيته به وبما يعني معه أن دور المحاسب في تقييم نظم الرقابة الداخلية وتدقيق الحسابات في ظل استخدام الحاسب الإلكتروني ما زال قائمًا ومطلوبًا من خلال الآتي[1]:

أ. التأكد من صحة ودقة البيانات التي تغذي الحاسب الإلكتروني من كافة النواحي الحسابية والموضوعية والقانونية.

ب. القيام بعمليات التدقيق على العمليات التشغيلية المبرمجة في الحاسب الإلكتروني بين فترة وأخرى للتأكد من صحتها ودقتها.

ج. التأكد من صحة ودقة العمليات الناتجة بعد أجراء العلميات التشغيلية عليها تكون هي المعلومات المطلوبة فعلاً.

د. أن عمل المحاسب يجب أن يمتد إلى نقطة أبعد من قيامه بعمليات الرقابة والتدقيق على النواحي الحسابية فقط وإنما هناك ضرورة لان يشمل قيامه ببعض الأعمال الأخرى مثل قيامه بتحديد اقتصاديات المعلومات (من حيث تحديد كميتها وكلفتها وقيمتها الإضافية)، واتخاذ قرار المناسب بشأنها باعتباره المسئول الأول عن صحة ودقة المعلومات في الوحدة الاقتصادية، وكذلك مساهمته في إعداد بعض النماذج العلمية الحديثة (مثل خريطة طلب التحرك) التي يمكن أن تستخدم في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية التي يعمل فيها من حيث جوانبها الإدارية إضافة إلى المالية.

---

[1] قاسم محسن الحبيطي– زياد يحي الصاكة، **مرجع سابق**، ص 39.

هـ. أن غياب دول المحاسب يمكن أن يؤدي إلى فقدان الرقابة الموضوعية التي لا يمكن أن تتحقق إلا بوجوده كمتخصص في مجال المعلومات الإدارية والمالية.

iv. تحليل وتصميم نظم المعلومات

إن استخدام الحاسب الإلكتروني قد ساعد كثيراً في تسهيل عملية تحليل نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية وذلك من خلال عمليات التكامل والترابط التي يتمتع بها الحاسب الإلكتروني بين كافة الأجزاء والنظم الفرعية المطلوب ة تحليلها والتعرف على المعوقات التي تعترض أي منها ومن ثم إمكانية تحديد الخطوات المصححة المثلى اللازمة لمعالجتها في ضوء علاقات التكامل والترابط التي تجمع بين تلك الأجزاء والنظم الفرعية مع بعضها البعض.

وإذا كانت عملية تحليل نظم المعلومات المحاسبية يمكن إن يتم بواسطة الحاسب الإلكتروني فان عملية تصميم النظام يجب أن يقوم بها المحاسب بنفسه، حيث تتطلب عملية التصميم وضع خطة وتصور كامل الطرق الحصول على البيانات وتحديد ويلاحظ أن تحديد طرق الحصول على البيانات خاصة الخارجية منها لا يمكن أن يتم دون القيام بالعديد من الأنشطة من قبل مجموعة من الأفراد ومن ضمنهم المحاسب بهدف تجميعها وتغذيتها إلى الحاسب الإلكتروني إضافة إلى تغذيتها بالبرامج اللازمة لتشغيلها وإنتاجها كمعلومات وفق الشكل والمحتوى الذي يرغب به المستفيد والذي يجب أن يحدده المحاسب سلفاً وبما يتناسب مع تلك الاحتياجات حيث يلاحظ أن دور المحاسب الإلكتروني في هذه الحالة في تسهيل إنجاز العمليات اللازم أجرائها على البيانات التي يغذي بها ومن ثم إخراجها كمعلومات صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب والتكلفة المناسبة أيضاً.

رابعاً: أنواع نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة

يمكن التمييز بين عدة أنواع من النظم المحاسبية المُحَوسَبة بحسب المعيار المُستخدَم في تصنيف النظام. ومن أهم المعايير المستخدمة في تصنيف هذه النظم ما يلي:

1. **من حيث العلاقات المتبادلة مع البيئة المحيطة تنقسم إلى[1]:**
   أ. النظام المفتوح Open Systems
   ب. النظام المغلق Closed System

أ. **النظام المفتوح Open Syste:** ويطلق مصطلح النظام المفتوح على النظام الذي يمكن لأجزائه أن تتفاعل مع بعضها البعض ومع البيئة المحيطة به خارج حدود النظام.

"ويحصل هذا النظام على مدخلاته من البيئة المحيطة به ليقوم بتأدية وظائفه المهمة ومن ثم إمداد البيئة بالمخرجات المطلوبة ليتم الاستفادة منها والتعليق عليها إن لزم الأمر، ومن الممكن أن تعود تلك المخرجات لتكون مدخلات مرة أخرى أي حدوث التغذية العكسية".

ويتضح النظام المفتوح من خلال الشكل رقم (2/2/1) أدناه:

شكل (2/2/1): النظام المفتوح

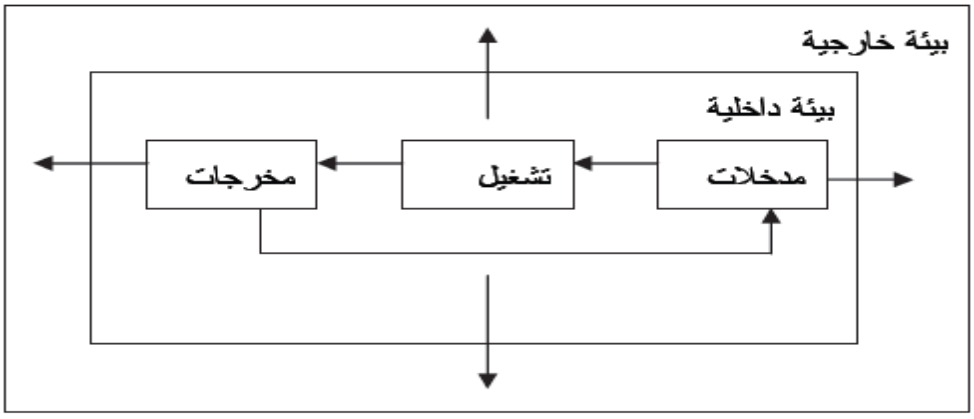

المصدر: حكمة أحمد الراوي، **تنظيم المعلومات المحاسبية والمنظمة: نظرية مع الدراسة التطبيقية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ١٩٩٩م، ص ٣٩.

يتضح من خلال الشكل رقم (2/2/1) أعلاه أن النظام المفتوح هو ذلك النظام الذي يتفاعل مع البيئة فيؤثر فيها ويتأثر بها تأثيراً فاعلاً، فهو يستمد مدخلاته الأساسية اللازمة لاستمراره وقيامه بتأدية وظائفه.

(1) حكمت الراوي، **مرجع سابق** ص ٨.

النظام المغلق Closed System

وهذا النوع من الأنظمة لا تتفاعل أجزاؤه مع عناصر البيئة الخارجية المحيطة به وإنما هو مغلق على نفسه حيث أن أجزاؤه الداخلية تتفاعل مع بعضها البعض،كما أنه لا يستمد أي مدخلات من البيئة الخارجية ولا يقدم لها أي مخرجات يتم التوصل لها وإنما مدخلاته من البيئة الداخلية له.

"حيث أن التغذية العكسية من الممكن أن تحدث داخل النظام نفسه ومتصلة بالرقابة ولا يمكن أن تخترق حدود النظام"[1].

ويتضح النظام المغلق من خلال الشكل رقم (3/2/1) أدناه:

شكل (3/2/1): النظام المغلق

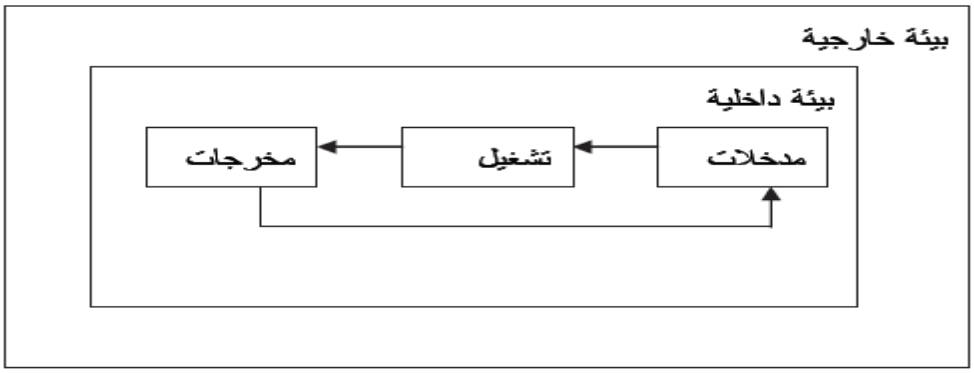

المصدر: حكمة أحمد الراوي، **تنظيم المعلومات المحاسبية والمنظمة: نظرية مع الدراسة التطبيقية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ١٩٩٩م، ص ٣٩.

يتضح من خلال الشكل رقم (3/2/1) أعلاه أن النظام المغلق هوالنظام الذي لا يتفاعل مع البيئة فلا يؤثر فيها ولا يتأثر بها ومن ثم فليس له مخرجات إليها أو مدخلات منها أي أنه يعمل مستقلاً عن بيئته، ويعتبر هذا النظام غير ناجح.

---

[1] طه، **مرجع سابق**، ص ٣٤.

ومن خلال ما سبق يمكن اعتبار النظام المحاسبي بأنه نظام مفتوح حيث يتعامل مع البيئة الداخلية والخارجية للنظام وذلك من خلال قيامه بإمداد البيئة الخارجية بالمعلومات التي تتمثل في التقارير والقوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

2. **من حيث حجم النظام تنقسم إلى[1]:**

أ. **نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة الكبيرة:** يتم استخدامها في تشغيل بيانات شركات حجم نشاطها كبير، حيث تتميز هذه النظم بقدرة كبيرة على تخزين وتشغيل البيانات، وذلك من خلال تخزين البيانات على الأشرطة الممغنطة والاسطوانات الثابتة واسطوانات الليزر، علاوة على ذلك فإنها تتمتع بوسائل أمان ذاتية، إلا أن نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة الكبيرة تحتاج إلى قواعد بيانات عامة، وتحتاج أفراداً من ذوي الخبرة المتميزة.

ب. **نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة الصغيرة:** هذا النوع من النظم يستخدم الحاسبات الإلكترونية الصغيرة في تشغيل بيانات شركات صغيرة، وتُعَد هذه النظم أكثر مرونة من النظم الكبيرة، وتمكن الحاسبات الإلكترونية من إجراء عملية الفرز والتبويب لبيانات المدخلات وطبع تقارير المخرجات، ومن السهل تتبُّع العمليات والحصول على أدلة المراجعة.

3. **من حيث أجل النظام تنقسم إلى:**

أ. **النظم الثابتة:** وهي تتصف بالثبات والاستمرار والدوام.

ب. **النظم المؤقتة:** وهي قصيرة الأجل ويتم تصميمها لكي تعمل لفتره زمنيه قصيرة.

4. **من حيث درجة تعقيد الهيكل الأساسي تنقسم إلى[2]:**

أ. النظم البسيطة.

ب. النظم المعقدة.

---

[1] أبراهيم علي أبوشيبة– محمد مفتاح الفطيمي، **مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية** (دراسة ميدانية على المصارف التجارية في بلدية مصراتة)، ورقة بحثية منشورة بمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد (5)، مارس 2017م.

[2] أحمد حسين على، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، الدار الجامعية، ط 1، 2004، ص 21.

تتوقف درجة بساطة أو تعقيد النظام على عدد النظم الفرعية التي يتضمنها وعلى درجة تنوع وتعدد العلاقات بين هذه النظم الفرعية. فكلما كثر عدد النظم الفرعية والعلاقات بينها كلما زادت درجة تعقيد النظام الأساسي ككل.

5. من حيث درجة التأكد تنقسم إلى[1]:

أ. النظم الاحتمالية.

ب. النظم المحددة.

يعرف النظام الاحتمالي بأنه ذلك النظام الذي لا يمكن التنبؤ بالحالات التي سيكون عليها إلا باستخدام نظرية الاحتمالات، بمعنى أنه لا يمكن أن يعرف على وجه التحديد ما سيكون عليه رد فعل النظام أو مخرجاته نتيجة لحدوث ظروف معينة، ومن ناحية أخرى يكون النظام محددا إذا أمكن معرفة على وجه التحديد ما ستكون عليه حالة النظام ومخرجاته استجابة لمجموعة محددة من المدخلات. وتعتبر النظم الآلية أفضل الأمثلة على النظم المحددة حيث يمكن تحديد ما ستكون عليه المخرجات بناءً على المدخلات المستخدمة.

6. من حيث وظائف النظام تنقسم إلى:

أ. نظم عامة.

ب. نظم تشغيلية.

أ. **نظم عامة:** هي النظم التي تعمل على متابعة وحل مشاكل معينة، وبالتالي فإن النظام يقوم على أساس تحليل المشكلة المطروحة والوصول إلى البدائل الممكنة لحل المشكلة المطروحة ثم القيام من خلال مجموعة من الإجراءات باختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة.

ب. **نظم تشغيلية:** هي عبارة عن النظم التي تعمل على انجاز عمل محدد وبالتالي فهي عبارة عن وسيلة لتنفيذ عمل معين لذلك يمكن النظر إليها على أنها مجموعة من الإجراءات التي تستخدم من أجل إنجاز مجموعة من الأعمال.

---

[1] أحمد حسين على، **مرجع سابق**، ص21.

تناول هذا المبحث مقومات، مبادئ، أساليب، وأنواع نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة. تم تناول مقومات نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَبة من خلال تصميم نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، ومكونات نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة. بالنسبة لتصميم نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة فقد تعددت المناهج المُتَّبعة في تصميم نظم المعلومات المحاسبية على مستوى المؤسسة اعتماداً على عدة عوامل أهمها حجم الوحدة الاقتصادية وطبيعة العلاقات التنظيمية السائدة في المؤسسة. وهناك عدة مناهج لتصميم هذه النظم هي المناهج التقليدية والتي تتكون من منهج وظائف الوحدة الاقتصادية، منهج المستويات الإدارية، منهج تجميع البيانات، والمنهج الحديث أو منهج النظم والذي إذا ما تم استخدامه في تصميم نظام المعلومات المحاسبية فإن هناك عدة متطلبات رئيسية يستلزمها أهمها تحديد الهدف العام النظام وتحديد العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين النظم الفرعية، أما بالنسبة لمكونات نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب فهي مجموعة الأفراد، الحاسبات الإلكترونية، برامج التشغيل وقواعد البيانات. كما تم تناول مجموعة من المبادئ لتدعيم فعالية نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة مثل مبدأ التكلفة المناسبة، مبدأ الثبات في إعداد التقارير، مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير، مبدأ الهيكلة، مبدأ الضبط والرقابة الداخلية، مبدأ التوقيت المناسب، مبدأ المرونة ومبدأ إعداد التقارير، أما بالنسبة لأساليب نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة فقد تم تناول أساليب عمل نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة مقارنةً بالنظم اليدوية إذ أن استخدام النظم الحديثة أدى إلى الاستغناء عن العديد من الأعمال الكتابية الروتينية التي كان يقوم بها المحاسب، وأساليب استخدام الحاسبات الإلكترونية في عمل نظم المعلومات المحاسبية حيث أنه وباستخدام الحاسب أصبح للمحاسب القدرة على إظهار خبرته وبراعته في تخطيط ورقابة الوحدة الاقتصادية وقياس عوامل كفايتها. كما تم تناول أنواع نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، وتم التمييز بين عدة أنواع من النظم المحاسبية المُحَوسَبة بحسب المعيار المُستخدَم في تصنيف النظام، فمن حيث العلاقات المتبادلة مع البيئة المحيطة فإنها تنقسم إلى النظم المفتوحة والنظم المغلقة، أما من حيث حجم النظام فتنقسم إلى نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة الكبيرة ونظم لمعلومات المحاسبية المُحَوسَبة الصغيرة، ومن حيث أجل النظام تنقسم إلى النظم الثابتة والنظم المؤقتة، ومن حيث درجة تعقيد الهيكل الأساسي تنقسم إلى النظم البسيطة والمعقدة، ومن حيث درجة التأكد تنقسم إلى النظم الاحتمالية والنظم المحددة، أما من حيث وظائف النظام تنقسم إلى النظم العامة والنظم التشغيلية.

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودتها

تناول الباحث من خلال هذا المبحث العوامل التي تؤثر على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، العوامل المؤثرة على جودة هذه النظم، والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إدخال نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، وذلك كما يلي:

أولاً: العوامل التي تؤثر على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة

تسعى الإدارة دائماً للحصول على المعلومات اللازمة والتي تفيدها في اتخاذ القرارات المناسبة. ولذلك ومع التطور التقني الذي تواجهه المؤسسات لا بد للمحاسب من الإلمام بكافة العوامل التي قد تؤثر على المعلومات التي يقدمها للإدارة، وبالتالي تؤثر على تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب.

وتنقسم العوامل التي تؤثر على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية وذلك كما يلي[1]:

1. العوامل الداخلية:

وتتمثل في كافة الإمكانيات والموارد المادية والبرمجية والبشرية المتوفرة في النظام فضلا عن البيانات المتاحة والإجراءات المستخدمة في تشغيل النظام. وهي عوامل تتصف بإمكانية التحكم بها والسيطرة عليها كونها تنتج عن القرارت الصادرة عن الإدارة. وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

---

[1] رجب أحمد عبدالعال، **المحاسب والحاسبات**، الدار الجامعية للنشر- الإسكندرية، 1993م، ص ص 19-20.

أ. العوامل السلوكية لمُعِدِّي ومستخدمي نظم المعلومات (التحليل السلوكي):

والتي تتمثل في الجوانب السلوكية لمُعِدِّي ومستخدمي نظم المعلومات والطريقة التي يتم بها تشغيل المعلومات، ومحاولة تفهمهم طبيعة إحتياجات الأطراف المختلفة من المعلومات، مثل تعارض مصالح الأفراد في إحتياجاتهم من المعلومات، ومشاركة الأفراد في إعداد وتطوير نظم المعلومات. والمقصود بالتحليل السلوكي هوالتعرف على العوامل السلوكية والنفسية التي يواجهها الأفراد أثناء قيامهم بأداء واجباتهم المهنية لدى الشركة وذلك لأن الوضع النفسي لدى الموظفين قد يؤثر على أدائهم لواجباتهم وقدرتهم على تحقيق أهداف المؤسسة التي يعملون بها، ولكن ليس هذا معناه أن يكون المحاسب أوالمدير محللاً نفسياً ولكن يكفي أن يكون مُلِمَّاً بأوضاع الموظفين وذو قدرة على التأثير عليهم وتشجيعهم على أداء واجباتهم المهنية وتحقيق أهداف المؤسسة[1].

وتعتبر العوامل النفسية والسلوكية لدى الموظفين من العوامل المؤثرة على أدائهم لعملهم، وبالتالي تُعَد تلك العوامل من ضمن الأسباب التي قد تؤدي إلى حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، حيث يقع على عاتق إدارة الشركة دراسة تلك المشاكل ومعالجتها حتى لا يؤثر ذلك على أداء الموظفين لعملهم[2].

كما أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه عند القيام بإجراء أي تعديل في عمل النظام المحاسبي لا بد من التأكد من أن تلك التعديلات يمكن تحقيقها من قبل الموظفين ولن تكون متعارضة مع قدرات الموظفين، ويتم ذلك من خلال مشاركة الموظفين في عمليات تطوير وتعديل النظام والمشاركة في تقديم مقترحاتهم فيما يتعلق باختصاصاتهم ومسئوليات عملهم وهذا يؤدي إلى تشجيعهم على تنفيذ خطوات التعديل والتطوير التي قاموا بإعدادها بسهولة ونشاط من أجل إثبات قدراتهم، وتحقيق الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها.

---

(1) موسكوف ستيفن، سيمكن مارك، "**نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات (مفاهيم وتطبيقات)**"، دار المريخ للنشر، ١٩٨٩م، ص 52.

(2) حرية شعبان محمد الشريف، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية** "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، الجامعة الاسلامية غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م، ص57.

ب. الأساليب الكمية

والمقصود بها مجموعة الطرق التحليلية التي يمكن أن تستخدمها الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة في عمليات دعم نظام المعلومات المحاسبي ورفع كفاءة المعلومات التي تزودها الإدارة. فقد تسعى الإدارة إلى القيام بمشاريع جديدة أو تطوير المشاريع التي تقوم على إدارتها ولذلك يجب أن يتوفر لها كافة المعلومات اللازمة لمساعدتها في اتخاذ القرار المناسب وهذا يجعلها تلجأ إلى استخدام العديد من الطرق التحليلية ومنها التحليل الإحصائي والبرمجة الخطية والمحاكاة ونظرية خطوط الانتظار وغيرها[1].

ج. البيئة التقنية الداخلية وتكنولوجيا المعلومات:

تتمثل في مجموعة الأدوات التي تساعدنا في إستقبال المعلومة ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وصياغتها ونقلها بشكل إلكتروني سواءً كانت على شكل نص أو صوت أو صورة باستخدام الحاسوب، ومن هذه الأدوات الحاسوب والطابعة والإنترنت والأقراص وتطبيقات تعدد الوسائط وغيرها. وفي هذا الصدد فقد كانت المؤسسات في السابق تقوم بأداء عملها بطريقة يدوية مما يستهلك الوقت والجهد الكبير ولكن مع التطور التكنولوجي الهائل ومواكبة تلك المؤسسات لهذا التطور انتقلت المؤسسات من الأداء اليدوي إلى الأداء التكنولوجي وأصبح الاعتماد بشكل كبير على الكمبيوتر في أداء العديد من مهام المؤسسة وهذا أدى إلى توفير الوقت اللازم لأداء المهمات والواجبات التي تقع على عاتق الموظفين، وقد ساهم هذا التطور في قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بسجلاتها المحاسبية من خلال الكمبيوتر، ولذلك لا بد للمحاسب أن يكون ملماً بطاقة وإمكانيات الكمبيوتر في معالجة البيانات التي يتم إدخالها بكفاءة وفعالية معقولة[2].

أما البيئة التقنية فيُقصَد بها توفر البيئة التقنية الداعمة لنظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب، وتتضمن الأجهزة ومكوناتها المادية والعناصر القادرة على جمع وتخزين البيانات ومعالجتها وتوصيل المعلومات اللازمة إلى مستخدميها.

---

[1] موسكوف وسيمكن، **مرجع سابق**، ص ٥٣.

[2] موسكوف وسيكمن، **مرجع سابق**، ص 53.

ويمكن قياس تأثير تلك الوسائل من خلال:

- مدى توفر الوسائل التقنية التي يرتكز عليها نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَبة واللازمة لتحقيق الرقابة على مكوناته المادية والبرمجية ومخرجاته المعلوماتية.
- مدى مساهمة الوسائل التقنية المستخدمة في تحقيق الترابط والتنسيق والتكامل اللازم بين أقسام المؤسسة المختلفة التي تدعم أنشطة وتوفر نظام فعال من المعلومات.
- مدى مساهمة الوسائل التقنية على تطوير وظائف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات وتوفر خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي يتعين توافرها في نظام المعلومات الفعال.

د. البيئة التنظيمية والإدارية الداخلية الداعمة للنظام

مثل الموارد البشرية الكفؤة والفعالة، وكذلك المستلزمات البرمجية المستخدمة في تشغيل وإدارة الأجهزة وتطبيقاتها والتي تلعب دوراً كبيراً في تشغيل واستغلال الحاسب والشبكات وتنظيم عمل وحداته[1]، بالإضافة إلى توفر الأجهزة والشبكات وما يرتبط بها من وسائل إدخال وإخراج ومعالجة وتخزين[2]، هذا فضلاً عن توفر الإطار التنظيمي الذي يشتمل على تحديد المستويات الإدارية والهياكل الوظيفية التابعة لها.

ويتم قياس فاعلية وكفاءة هذا الإطار من خلال المؤشرات التالية[3]:

- درجة توفر القواعد والمعايير التي تحكم أداء المؤسسة.
- درجة تفويض الصلاحيات والسلطات إلى المستويات الإدارية في المؤسسة.
- وجود وصف وظيفي مكتوب يحدد المهام والصلاحيات والإجراءات الواجب تطبيقها.

---

[1] الحسنية، سليم، **مبادئ نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002م.

[2] Alter, Steven. (1999), Information Systems Management Perspective, Third Edition, Addison-wesley, Educational Publisher, USA.

[3] السالم، مؤيد سعيد وملكاوي، نازم محمود، **أثر الخصائص الهيكلية في فاعلية نظم المعلومات دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية**، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، عمان، الأردن، العدد الأول، المجلد 7، 2004م.

- مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية على جميع المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة.
- درجة تحقيق التكامل بين الإدارات والأقسام وتجنب التعارض بين الأنشطة في الأقسام المختلفة.

2. **العوامل الخارجية:**

وهي عوامل يصعب أو لا يمكن التحكم بها والسيطرة عليها، وتنتج عن البيئة الخارجية التي تحيط بالنظام والتي يتم في إطارها ممارسة أنشطة وعمليات المؤسسة.

وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أ. **العوامل الاقتصادية:**

وهي تتمثل في طبيعة الوضع الإقتصادي السائد في الدولة وانعكاساته على أنشطة المؤسسة وكيفية ممارسة أعمالها وقوة وضعف وحجم المنافسة في السوق بالنسبة للمؤسسات، وكذلك الوعي لدى أفراد المجتمع لممارسات المؤسسات.

ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية[1]:

- مؤشرات الاستقرار والنموالاقتصادي.
- درجة تباين الأسواق التي تتعامل معها المؤسسات.
- درجة المنافسة القطاعية والقدرة على التنبؤ بتصرفات المنافسين.

ب. **البيئة القانونية والضوابط المهنية المطبقة:**

تنطوي نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على علاقة وثيقة بالأنظمة والتشريعات القانونية والمهنية حيث تحدد القوانين والتشريعات شكل ومضمون البيانات والمعلومات المالية والتمويلية للمؤسسة، ومتطلبات الإفصاح عن هذه البيانات المالية والتمويلية والتي يجب على إدارة المؤسسة الإلتزام بها. ويقع على عاتق الإدارة إتخاذ كافة الإجراءات

---

[1] صيام، وليد زكريا، **كفاءة نظم المعلومات في القطاع المصرفي في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة البنوك في الأردن، العدد 9، المجلد 21، 2002م.

التي تساعدها على الإيفاء بمسؤولياتها بمنع واكتشاف حالات عدم الإلتزام والتأكد من خلو عمليات النظام المحاسبي من الخطأ والتلاعب والتزوير وضمان سيرها بشكل مطابق لأحكام القانون والتشريعات المهنية والكشف عن مدى مطابقة تصرفات الإدارة وأفعالها بدقة مع المتطلبات القانونية والمعايير المهنية. ويتم قياس أثر هذه المتطلبات من خلال ما يلي[1]:

- تحديد أثر تطبيق الأنظمة والتشريعات القانونية ذات العلاقة بالمؤسسة على نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة سواء كان التأثير بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة.
- قياس أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وغيرها من القواعد والمعايير المهنية ذات العلاقة بأعمال المؤسسة على نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة.

ج. **العوامل الاجتماعية والثقافية:**

تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمؤسسة على نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، وتشمل الأنماط السلوكية والرضا الوظيفي للعاملين داخل المؤسسة والرضا من قِبَل مستخدمي مخرجات النظام، مما يستوجب مراعاة العديد من تلك العوامل مثل القيم الاجتماعية والأخلاقية والفنية السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى الإطار الثقافي والاتجاه الفكري نحوالتعامل مع المنتجات والتقنيات المتطورة، وبالتالي فإن هذه العوامل سيكون لها تأثيراً مباشراً على أداء المؤسسة ومن ثم على نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة.

ويمكن قياس مستوى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة من خلال درجة رضا المستخدم لهذه المعلومات والمنفعة التي تعود عليه وتلبية مطالبه، وسهولة استخدام النظام وقدرته على التعامل مع تطبيقاته والاستفادة منها.

---

[1] عبد الله، خالد أمين وقطناني، خالد، **البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية** (دراسة تحليلية على المصارف التجارية الأردنية)، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، العدد الأول، المجلد 10، 2007م.

يرى الباحث بعد التطرق للعوامل المؤثرة على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة أنه يجب على الشركة إجراء موازنة بين الآثار الإيجابية والآثار السلبية لهذه العوامل، حيث أنه لابُد من أخذها فى الاعتبار عند تصميم وتطوير النظام المحاسبى لما لها من أثر على تطبيق النظم المحاسبة الحديثة.

ثانياً: العوامل المؤثرة على جودة نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة

نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في العديد من الوحدات الاقتصادية من حيث كبر حجمها واتساع نشاطاتها الاقتصادية وما يترتب على ذلك من توليد كم هائل من البيانات المختلفة، فقد نشأت الحاجة إلى استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة بهدف التمكن من تشغيل تلك البيانات وإنتاج المعلومات منها بالاستفادة من القدرات الهائلة والمتعددة التي تمتاز بها الحاسبات الالكترونية[1].

وبما أن نظام المعلومات المحاسبية يتعامل مع العديد من البيانات التي تنشأ في المؤسسة ويتم الحصول عليها من خلال الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، وكذلك من خلال العلاقات المتعددة مع نظم المعلومات الفرعية الأخرى التي يمكن أن تتواجد في المؤسسة فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى استخدام الحاسبات الإلكترونية ومحاولة الاستفادة من الخصائص العديدة التي تتمتع بها الحاسبات الإلكترونية. عليه فإن العوامل التي تزيد من جودة نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة تتمثل فيما يلي:

1- **السرعة:** حيث تعالج الحاسبات الإلكترونية البيانات بسرعة هائلة جدًا بحيث تستطيع أن تنفذ ما يزيد عن مليون عملية حسابية أو منطقية في الثانية الواحدة. وتظهر سرعة الحاسبات الإلكترونية في إعداد المستندات وإجراء العمليات الحسابية، وتنفيذ الإجراءات المحاسبية مثل عمليات التسجيل، التبويب، التحليل، وحفظ المستندات، وهذا يؤدي بدوره

[1] قاسم محسن الحبيطي- زياد يحي الصاكة، **مرجع سابق**، ص 4.

إلي توفير الوقت والمجهود، وتقليل حجم الأخطاء الحسابية، وتخفيض تكاليف تشغيل العمليات الحسابية التي تقوم بها المنشأة.

2-**حجم الذاكرة الكبير:** حيث تمتلك الحاسبة ذاكرة قوية إذ تستطيع أن تخزن البيانات في الذاكرة الرئيسية أو ذاكرة ثانوية، كما يمكن استرجاعها من هذه الذاكرة في وقت زمني يقاس بأجزاء الثانية، وان خاصية التخزين والاسترجاع لكميات كبيرة من البيانات وفي فترات زمنية متناهية في الصغر تجعل من الحاسبة وسيلة غاية في الأهمية تميزها عن غيرها.

3-**الدقة وعدم الإجهاد:** من الصفات المعروفة للحاسبة الإلكترونية أنها يمكن أن تعمل بصورة متواصلة لأوقات طويلة من غير كلل أو ملل أو أي إجهاد يذكر، وتقوم بتكرار العمليات لأي عدد من المرات بدون أي خطأ أو تغيير وبدقة متناهية في معالجة البيانات في الحالات التي تكون البيانات والتعليمات المغذاة إليها صحيحة وسليمة، وعلى افتراض أن الأجهزة تكون خالية من أي عطب وان الصيانة متوفرة لها بشكل مستمر.

4-توفُّر المرونة الكاملة في تصميم نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، من خلال خزن واسترجاع المعلومات في الوقت المناسب، نظراً لاحتواء الحاسب على قاعدة بيانات متطورة، وهي أهم ما يميز الحاسبات في مجال الأعمال المحتسبة.

5-احكام الرقابة الداخلية والذاتية على تنفيذ العمليات، بحيث يمكن تلافي الأخطاء في مراحل التشغيل المختلفة أول بأول، مما يحقق الدقة في استخراج المعلومات والنتائج النهائية، وذلك نظراً لاحتواء الحاسوب على وسائل للضبط والرقابة والتحقق من النتائج، تمكن لإدارة من التثبت من صحة العمليات.

6-تحسين عملية حفظ الدفاتر والمستندات المحاسبية وتسهيل عمليات تجميعها وتخزينها واسترجاعها في شكل معلومات لإدارة المنشأة.

7-سرعة إنجاز العمليات المتشابهة في وقت واحد، وتسجيل عدد كبير من العمليات المحاسبية، واستخدام عدد أقل من الأفراد في وقت قصير.

8-يساعد استخدام الحاسوب في تطبيق وتزاوج أساليب المعرفة الأخرى مثل: أساليب بحوث العمليات، مما يساعد بدوره على إنشاء نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية، وفتح آفاق جديدة للأبحاث والدراسات العلمية والعملية.

9-زيادة الثقة في المعلومات الناتجة من التشغيل على الحاسب الالكتروني والمعروضة في التقارير، بحيث يمكن استخدامها من قبل متخذي القرارات، كأساس سليم و موثوق به لاتخاذ القرارات.

10- تحسين عمليات الرقابة واتخاذ القرارات، عن طريق زيادة كفاءة أنظمة الرقابة الإدارية وتقديم المعلومات والتقارير المناسبة، بالإضافة إلى سرعة توصيل معلومات التغذية العكسية الناتجة عن تطبيق القرارات.

إضافة لما تقدم يمكن القول أن استخدام الحاسبات الإلكترونية في مجالات عمل نظام المعلومات المحاسبية يمكن أن يساهم في زيادة فاعلية هذا النظام – بكافة نظمه الفرعية – إذا ما تم التعرف من قِبَل المحاسب على أهم التأثيرات والمجالات التي يمكن أن تستخدم فيها الحاسبات الإلكترونية، وبما من شأنه أن يسهل عمل المحاسب ويعطيه مجالاً أوسع للقيام بواجبات وأعمال يمكن أن تساهم في خدمة أهداف المؤسسةالتي يعمل ضمن نطاقها بصورة أكثر فاعلية.

كما يجب مراعاة أن مزايا نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وفوائدها المحققة عموماً أمر يعود إلي المستخدم أو إدارة المؤسسة، فهي الجهة الوحيدة القادرة على تحديد مدى ما يمنحه الحاسب من منافع من جراء تشغيل أنظمة المعلومات بصفة عامة، ونظم المعلومات المحاسبية بصفة خاصة، كما أنه لا بد من خلق موازنة ومفاضلة من خلال دراسة تقوم بها الإدارة وبمعاونة الخبراء في تحليل النظم ما بين الفوائد المتوقعة من استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وبين تكاليف تشغيلها حتى يمكن الوصول لاستخدام اقتصادي رشيد للحاسوب، بمعني أن تفوق المنافع الناتجة عنه تكاليفه. كما يجب مراعاة أن التكاليف يمكن قياسها بشيء من الدقة، إلا أن جانب الفوائد يصعب قياسه أوالتعبير عنه كمياً حيث يصعب

قياس الفائدة التي تعود على الإدارة من دقة المعلومات أو سرعة الحصول عليها، لذا فالقرار الخاص باستخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة من عدمه قرار شخصي يجب أن تتخذه الإدارة بنفسها بعد الإطلاع على الدراسات التمهيدية، التي يقوم بها الخبراء في ذلك، ومن ثم فإن الإدارة أقدر من غيرها على تقدير الفوائد والمزايا التي ستعود على المنشأة من جراء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة.

يرى الباحث بعد التطرق للعوامل المؤثرة على جودة نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة أنه يجب على الشركة أخذ هذه العوامل فى الاعتبار عند تصميم وتطوير النظام المحاسبى لما لها من أثر على جودة النظم المحاسبة الحديثة، فمعرفة هذه العوامل وطبيعة تأثيرها يساعد في تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف الأمر الذي يُسهِم في تفعيل دور نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب في توفير المعلومات الكافية، والصحيحة، والملائمة، والمناسبة لغرض اتخاذ القرارات المالية والتمويلية الداعمة لبقاء المؤسسة واستمرارها.

ثالثاً: الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إدخال نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة

يؤدي التخطيط الدقيق لعملية إدخال نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة داخل المنشأة إلى تجنب تضخم التكاليف، والتأكد من إتمام هذه البرامج في الوقت المطلوب، وتحقيق التحول المنتظم إلى النظام الجديد[1]. وبالرغم من الفوائد العديدة التي يمكن الحصول عليها في حالة استخدام الحاسبات الإلكترونية في عمل نظم المعلومات المحاسبية، إلا انه لا يمكن القول انه يجب على كافة الوحدات الاقتصادية إدخال الحاسبات الإلكترونية واستخدامها في عمل نظم المعلومات المحاسبية دون القيام بإجراء بعض الدراسات المتعلقة بتحقيق الجدوى من ذلك، وعليه فإن هناك مجموعة من دراسات الجدوى يمكن أن تقوم بها المؤسسة لاتخاذ قرار بإمكانية

[1] مشرف، فريد نصر، **برمجة التطبيقات المحاسبية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م، ص 65.

إدخال أو عدم إدخال الحاسبات الإلكترونية ضمن عمل نظام المعلومات المحاسبية أهمها الآتي[1]:

1-دراسة الجدوى المبدئية:

وهي خطوة هامة لتحديد حجم وطبيعة البيانات المطلوب تشغيلها وأيضاً طبيعة المعلومات الواجب توافرها للجهات المتعددة داخل المؤسسة أو خارجها. ويمكن أن نقرر – من الناحية المبدئية – إدخال نظام الحسابات الإلكترونية في الوحدة الاقتصادية في الحالات الآتية:

أ. كبر حجم البيانات المطلوب تشغيلها للحصول على المعلومات.

ب. زيادة حاجة الإدارة إلى المعلومات بصورة دورية متتابعة وعلى وجه السرعة وبدرجة كبيرة من التفصيل.

ج.الحاجة إلى معلومات دقيقة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وتحقيق الأهداف الموضوعة.

د. استخدام الأساليب العلمية الحديثة لحل المشاكل الإدارية والمحاسبية.

إن الحالات السابق عرضها تبرز من ناحية الدراسة المبدئية إدخال نظام الحاسبات الإلكترونية، لأن العائد في كل تلك الحالات –ولو أن جزءاً كبيراً منه غير ملموس ويصعب قياسه– يفوق تكلفة النظام.

2-دراسة الجدوى الاقتصادية:

الهدف من الجدوى الاقتصادية هو تسهيل عملية إتخاذ القرار الخاص بإحداث التقدير أو التغيير أو التبديل في النظام القائم أو تطوير نظام آخر جديد، فعلى الأقل يجب أن تكون المنافع مساوية للتكاليف[2]. وهذه الخطوة ضرورية لتقرير مدى الجدوى الفعلية لإدخال نظام الحاسب الإلكتروني مع تقرير أهمية استخدامه بالنسبة للمؤسسة، وتتضمن هذه الدراسة تحديد ما يلي:

---

[1] قاسم محسن الحبيطي– زياد يحي الصاكة، **مرجع سابق**، ص 42.

[2] عوض حاج علي، عوض الكريم محمد، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحوسبة**، الخرطوم: السودان، مطبعة جامعة النيلين للطباعة، 2007م، ص 53.

أ. التكلفة الاستثمارية للحسابات المطلوب استخدامها، وطرق تدبير الأموال اللازمة لهذه العملية، سواء كان النظام المقترح اقتناء الآلات ت بالشراء أوالاستئجار لكل أو بعضال وقت.

ب.تكلفة المباني والتجهيزات والوسائل الفنية المساعدة مثل: إنشاء وحدات مركزية أو وحدات صيانة دورية، أو وسائل اتصال معينة.

ج. تكاليف مستلزمات التشغيل المختلفة وطرق توفيرها.

د. دراسة الأثر الاقتصادي لإدخال نظام الحاسبات الإلكترونية على تخفيض عدد العاملين، ومن ثم على أجورهم، وكذلك تخفيض عدد المستندات والدفاتر المستخدمة، والإجراءات المختلفة، بالإضافة إلى رفع الكفاية الإنتاجية للعاملين بالأقسام الإدارية والإنتاجية المختلفة.

وتستخدم في هذه الدراسة عدة معايير خاصة بقياس الكفاءة والفعالية، ولكن تجدر الإشارة إلى أن معيار (العائد/التكلفة) هو المعيار المؤثر في إدخال نظام الحاسب الإلكتروني لتشغيل البيانات المحاسبية والإدارية.

3-دراسة الجدوى الفنية:

تشتمل هذه الدراسة على الجوانب والاعتبارات الفنية التي يجب مراعاتها لإدخال نظام الحاسب الإلكتروني ومنها[1]:

أ. مدى توافر الظروف البيئية والتنظيمية اللازمة لإدخال النظام، ومدى إمكانية تطوير النظام المحاسبي والإداري القائم ليتناسب مع استخدام الوسائل الإلكترونية، وتكاليف التحول إلى هذا النظام.

[1] قاسم محسن الحبيطي- زياد يحي الصاكة، **مرجع سابق**، ص 43.

ب.مدى توافر الأفراد الفنيين والمتخصصين، ووسائل تدريب العاملين الموجودين بالوحدة الاقتصادية، وحدود التغيرات المتوقعة في أساليب العمل ومدى تقبل العاملين لها، والوفر المحقق من ذلك.

ج. دراسة أسلوب التشغيل الذي سيتبع، ومناسبته لظروف الوحدة الاقتصادية، أو بمعنى آخر، هل المناسب استخدام نظام ا لتشغيل المباشر System One-Line Processing والذي يعمل على توليد المعلومات فور الانتهاء من عملية التشغيل أم نظام المشاركة الزمنية Timesharing System والذي يعمل على خدمة أكبر مجموعة في وقت واحد، أم نظام التشغيل الفوري Real Time Processing والذي يعمل على توكيد المعلومات أثناء عملية التشغيل؟. وتشمل هذه الخطوة تحديد نوع الحاسب المستخدم، وملائمته لأسلوب التشغيل.

د. دراسة إمكانية تطوير النظام المقترح للوفاء بالاحتياجات المستقبلة من المعلومات في ضوء ظروف التوسع المنتظر.

4-تقرير الجدوى النهائية:

بناءً على نتائج الدراسات السابقة، تقوم الإدارة بعمل دراسة مقارنة بين البدائل المتعددة التي يمكن استخدامها، بغرض الوصول إلى قرار الاختيار لأفضلها من ناحية الكفاءة والاقتصاد في النفقات وتحقيق الأهداف المراد تحقيقها.

ومن واقع الدراسات السابقة يمكن إعداد نموذج على شكل قائمة للمقارنة بين الأعباء والمنافع التي يمكن من خلالها قياس وتقييم كفاءة استخدام نظام الحاسبات الإلكترونية كما يلي[1]:

[1] قاسم محسن الحبيطي- زياد يحي الصاكة، **مرجع سابق**، ص 45.

جدول (1/3/1): قائمة الأعباء والمنافع لقياس وتقييم كفاءة استخدام نظام الحسابات الإلكترونية

أولاً أعباء إدخال النظام				
1. التكاليف الأولية				
- تكلفة تخطيط المشروع ودراسته		×		
- أتعاب تصميمات واستشارات		×		
- أتعاب تنفيذ التصميم الداخلي		×		
- أتعاب دراسات الجدوى والإختيار		×		
مجموع التكاليف الأولية	**(1)**		××	
2. التكاليف الرأسمالية				
- تكاليف اقتناء الحاسب (بما في ذلك الرسو		×		
- تكاليف تجهيز المباني والتركيبات		×		
- تكاليف إضافة الأجهزة المساعدة		×		
- مصروفات التدريب والأبحاث		×		
مجموع التكاليف الرأسمالية	**(2)**		××	
3. أعباء أخرى				
- خسائر التحول من النظام القديم		×		
- تكلفة الآلات والتجهيزات المستغنى منها مطروحاً		×		
- قيمة الأنقاض للآلات القديمة		×		
مجموع الأعباء الأخرى	**(3)**		××	
مجموع أعباء إدخال النظام	**(1+2+3)**			×××
ثانياً: المنافع السنوية				
1. منافع ملموسة				
- الوفر الكلي في تكلفة العمالة		×		
- الوفر الكلي في عناصر النظام المحاسبي		×		
- زيادة الكفاءة الإنتاجية في العمليات		×		
- الوفر الكلي في الوقت المتاح		×		
مجموع المنافع الملموسة	**(1)**		××	
2. منافع غير ملموسة (يتم تقديرها)				
- كفاءة اتخاذ القرارات الاستراتيجية		×		
- الأثر النفسي للعاملين ورفع الكفاءة الإنتاجية		×		
مجموع المنافع غير الملموسة	**(2)**		××	
مجموع المنافع السنوية	**(1+2)**			×××
ثالثاً: نفقات التشغيل السنوية				
- إيجار الحاسوب سنوياً (في حالة الإستئجار)			×	
- الأجور السنوية للعاملين والفنيين والمختصين			×	
- إندثار الآلات والتجهيزات			×	
- إندثار المباني والمعدات المساعدة			×	
- مصاريف الصيانة الدورية			×	
- إندثار القوى المحركة ومصاريف الكهرباء			×	
- تكلفة المواد ومستلزمات التشغيل			×	
- مصروفات ونفقات أخرى			×	
مجموع نفقات التشغيل السنوية				×××

المصدر: قاسم محسن الحبيطي & زياد يحي الصاكة، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر – كلية الحدباء الجامعية، الموصل– العراق، 2003م، ص 45.

يوضح الجدول رقم (1/3/1) أعلاه قائمة للمقارنة بين الأعباء والمنافع لقياس وتقييم كفاءة استخدام نظام الحسابات الإلكترونية، وفي ضوء البيانات الواردة في القائمة السابقة يمكن اتخاذ

قرار توصية بإدخال أو عدم إدخال نظام الحاسبات الإلكترونية ضمن عمل نظام المعلومات المحاسبية.

ومع ذلك قد تتخذ بعض الإدارات قرارات جريئة باستخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة مع علمها بأنها قد تشكل نوعاً ما عبئاً مالياً عليها، ولكن قد تجد الإدارة المبرر لتحمل هذه الزيادة في تكاليف التشغيل السنوية عند إتباع نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة نتيجة لتوافر بعض المزايا الإضافية التي يحققها الحاسوب في مجال أعمالها المحاسبية ومن ثم استخدامه. وعليه فإنه ينبغي دائماً مراعاة المزايا الإضافية المترتبة على استخدام نظام الحاسوب في إدارة نظم المعلومات المحاسبية عند إجراء الدراسات التمهيدية.

من خلال ما سبق، فإن الدراسات التمهيدية لإقرار استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة من عدمه تتوقف عادةً على ثلاثة خطوات رئيسية هي[1]:

i. تحديد تكاليف تأدية العمليات المحاسبية عند إتباع النظام اليدوي.
ii. تحديد تكاليف تأدية العمليات المحاسبية عند إتباع نظام الحاسب الالكتروني.
iii. مقارنة تكاليف تأدية العمليات المحاسبية عند إتباع النظام اليدوي بتكاليف تأديتها عند إتباع النظام الإلكتروني واستخلاص نتائج المقارنة بين النظامين.

وبناء على نتيجة المقارنة يتم استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة إذا تبين أنها تؤدي إلي خلق وفورات في تكاليف تشغيل العمليات، وإلا فعدم استخدامها إن لم تحقق وفورات.

---

[1] منير محمود سالم، **المنهج العلمي لدراسة امكانية استخدام الوسائل الآلية المحاسبية**، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد الثاني، (الرياض: جامعة الملك عبدالعزيز، محرم 1396هـ)، ص 136.

تم من خلال هذا المبحث تناول العوامل المؤثرة على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، أولاً تم تناول العوامل التي تؤثر على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة، وتنقسم إلى عوامل داخلية مثل العوامل السلوكية لمُعِدِّي ومستخدمي نظم المعلومات، الأساليب الكمية، العوامل التقنية وتكنولوجيا المعلومات، والعوامل التنظيمية والإدارية الداخلية الداعمة للنظام، وعوامل خارجية مثل العوامل الاقتصادية، العوامل القانونية والتشريعات المهنية والعوامل الاجتماعية والثقافية. وتمثل هذه العوامل مجتمعةً "قوة دافعة" كبيرة تحدد المسار الاستراتيجي للمؤسسة. ثانياً تم تناول العوامل المؤثرة على جودة هذه النظم، حيث تمثلت أهم العوامل التي تزيد من جودة نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في السرعة، حجم الذاكرة الكبير، الدقة وعدم الإجهاد، توفُّر المرونة الكاملة في تصميمها، توفُّر احكام الرقابة الداخلية والذاتية على تنفيذ العمليات، زيادة الثقة في المعلومات الناتجة من التشغيل على الحاسب الالكتروني، تحسين عمليات الرقابة واتخاذ القرارات. وأخيراً تم تناول الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إدخال نظم المعلومات المحاسبية، حيث أن هناك مجموعة من الدراسات التي يجب أن تقوم بها المؤسسة لاتخاذ قرار بإمكانية إدخال أو عدم إدخال الحاسبات الإلكترونية ضمن عمل نظام المعلومات المحاسبية. أول هذه الدراسات هي الدراسة المبدئية والتي تهدف إلى التعرف على حجم وطبيعة البيانات المطلوب تشغيلها وأيضاً طبيعة المعلومات الواجب توافرها للجهات المتعددة داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها، ثم بعد ذلك دراسة الجدوى الاقتصادية لتقرير ما إذا ما كانت منافع نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة تفوق تكاليفها، ثم دراسة الجدوى الفنية والتي تركز على معرفة الجوانب والاعتبارات الفنية التي يجب مراعاتها لإدخال نظام الحاسب الإلكتروني مثل مدى توافر الظروف البيئية والتنظيمية اللازمة لإدخال النظام، ومدى توافر الأفراد الفنيين والمتخصصين وكذلك دراسة أسلوب التشغيل الذي سيتم اتباعه، وأخيراً تقوم المؤسسة بإعداد تقرير الجدوى النهائية والذي تقوم فيه الإدارة بعمل دراسة مقارنة بين البدائل المتعددة التي يمكن استخدامها، بغرض الوصول إلى قرار الاختيار لأفضلها من ناحية الكفاءة والاقتصاد في النفقات وتحقيق الأهداف المراد تحقيقها، وعلى ضوء ما سبق يمكنها اتخاذ قرار إدخال أو عدم إدخال نظام الحاسبات الإلكترونية ضمن عمل نظام المعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للأداء المالي والتمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تناول الباحث في هذا الفصل مفهوم وأهمية وخصائص الأداء المالي والتمويلي، مبادئ وقواعد ومؤشرات تقويم الأداء المالي والتمويلي بالإضافة للعوامل المؤثرة على الأداء المالي والتمويلي للمؤسسات، وذلك من خلال المباحث التالية:-

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وخصائص الأداء المالي والتمويلي.

المبحث الثاني: مبادئ وقواعد ومؤشرات تقويم الأداء المالي والتمويلي للمؤسسات.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على تقويم الأداء المالي والتمويلي وكفائتها في المؤسسات.

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وخصائص الأداء المالي والتمويلي

تناول الباحث هذا المبحث من خلال تناول مفهوم الأداء المالي والتمويلي، أهداف الأداء المالي والتمويلي، أهمية الأداء المالي والتمويلي بالإضافة إلى خصائص الأداء المالي والتمويلي وذلك كما يلي:

أولاً: مفهوم الأداء المالي والتمويلي

حيث تم تناول مفهوم الأداء من حيث تعريفه وأبعاده، مفهوم تقويم الأداء من حيث تعريفه وأهميته، مفهوم الإدارة المالية من حيث تعريفها وأهميتها ووظائفها وخصائصها، مفهوم الأداء المالي والتمويلي للمؤسسة الاقتصادية بالإضافة إلى مفهوم تقويم الأداء المالي والتمويلي والأطراف المستفيدة من تقويم الأداء المالي والتمويلي وذلك كما يلي:

(1) مفهوم الأداء

تم تناول مفهوم الأداء من حيث تعريف الأداء وأبعاد الأداء وذلك كما يلي:

أ. تعريف الأداء

إن تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يُعَد من الأهداف التي يصعب تحقيقها وخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن بين المصطلحات التي لم تلقَ تعريفاً وحيداً وشاملاً مصطلح الأداء، بل هناك من يستخدم مصطلحات عدة كالكفاءة، الفعالية، والإنتاجية لتُعتَبر كمرادفات له، ولكن هذا غير صحيح في علوم التسيير والاقتصاد، فإعطاء تعريفاً وحيداً والاقتصار عليه يُعَد غير كافٍ للوصول إلى مفهوم الأداء، بل يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم الذي يناسب البحث. وقبل التطرق إلى مختلف التعاريف

التي تناولته نشير إلى أن معنى الأداء بالنسبة للمسير يختلف عنه بالنسبة لرجل الاقتصاد، فضلاً عن هذا فالاختلاف قائم حتى داخل المؤسسة*.

يعكس مصطلح الأداء أبعاد ومفاهيم مختلفة لتعدد أراء واتجاهات المفكرين والكُتَّاب بتعدد واختلاف وجهات نظرهم في هذا المجال وكذلك تباين أهدافهم من هذا المصطلح.

"الأداء لغوياً يقابل اللفظة اللاتينية Performare التي تعني إعطاء كامل الشكل لشيء معين، والتي اشتُقَّ منها اللفظ الإنجليزي Performance والذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل أوالكيفية التي يُوصَل بها إلى الأهداف، حيث يتعلق أداء المؤسسة بدايةً بقدرة المسير المبدع على التحكم في وسائل التمويل، إلى إمكانية التعامل مع الأحكام التشريعية إضافةً إلى نجاح المؤسسة في إعلاناتها التجارية انتهاءً بالقدرة على تحقيق البقاء واستمرارية المؤسسة في ظل المنافسة"[(1)].

ويُعرَّف الأداء أنه: "تعبير عن مستوى تحقيق الأهداف"[(2)].

كما يُعرَّف الأداء بأنه: "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة"[(3)].

ويُعرَّف أيضاً بأنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستخدامها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[(4)].

---

* رجل الاقتصاد ينظر إلى أداء المؤسسة في قدرتها على تحقيق قيمة مضافة معتبرة تُساهم بنسبة جيدة في الدخل الوطني وتحريك الاقتصاد، أما الموظف ينظر إليه في قدرته على تأمين قدرة شرائية مرتفعة، الأمن، حياة مهنية جيدة...

(1) Mavor Michel Agbodan, Fubbert Gero Amoussouga, **Les Facteurs de performance de l'entreprise**, Edition, John Libbeyx, Paris , 1995, P19.

(2) A. Bulaud ET Autres, **Dictionnaire de Gestion**, Edition Foucher, Paris, 1995, P271.

(3) عباسي عصام، **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012م، ص 61.

(4) الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، عدد07 ، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص 217.

كما يُعرَّف الأداء بأنه: "النتيجة المتحصَّل عليها في أي ميدان عمل، كالنتائج التي تحققها لدى ممارستها عمل ما والمعبَّر عنها بوحدات قياس معينة"[1].

ويرى بعض الباحثين في الأداء على أنه: "مستوى تحقيق الأهداف"[2]. وهذا المستوى يقاس باستخدام المؤشرات.

هذا التعريف يحصر الأداء في نسبة إنجاز الأهداف أي أن الأداء هوالفعالية، هذا صحيح لكن غير كاف، لأنه لا يمكن الحكم على المؤسسة بأنها تحقق أداء جيد بمجرد تحقيقها للأهداف المُناطة بها، فالمؤسسة قد تتمكن من ذلك ولكن بالاستغلال المفرط للموارد، فأين الأداء في مثل هذه الحالة؟!

ومن الباحثين من ينظر إلى الأداء على أنه "علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة"[3].

هذا التعريف يحاول ربط نتائج المؤسسة بالموارد المستخدمة في تحقيقها، فهوالى حد كبير يشبه التعريف السابق لأنه يحصر الأداء في أحد شقيه وهذا غير كاف لأنه أهمل نسبة إنجاز الأهداف. فما فائدة الاقتصاد في التكاليف أو تدنيتها إلى أدني المستويات دون بلوغ الأهداف.

خلص الباحث من خلال ما سبق إلى أن الأداء مفهوم شامل يعني ذلك الفعل الذي يؤدي بالمؤسسة إلى تحقيق النتائج والأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية ضماناً لاستمرارها وبقائها.

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء يتبين ضرورة تحديد مفاهيم بعض المصطلحات التي لها صلة شديدة بمفهوم الأداء. وهذه المصطلحات هي: الهدف، موارد المؤسسة[4].

---

[1] فؤاد أحمد محمد العقيري، **تقييم الأداء المحاسبي واستراتجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2006، ص 43.

[2] A. Burlaud, J.Y Eglem, P Mykita, **Dictionnaire de gestion**, Editions Foucher, Paris, 1995, P.271.

[3] R. Brosquet, **fondement de la performance humaine dans l'entreprise**, les éditions d'organisation, Paris,1989, p.11.

[4] عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006م، ص 56.

i. **الهدف:** هو وضعية مستقبلية تريد المؤسسة الوصول إليها، والهدف له مجموعة من الخصائص هي:

- **الوضوح:** الهدف الواضح هوالهدف الذي له نفس تصور الأفراد.
- **قابل للقياس:** يجب أو من المفضل أن يكون في شكل رقمي أي قابل للقياس، يُسهِّل عملية الرقابة.
- **الواقعية:** تعني قابلية التحقيق.
- **المرونة:** الهدف المرن هوالهدف الذي يستجيب للتغيرات التي تحدث في المحيط.
- أن يكون الهدف مقصود أي التعمُّد في تحقيقه.

هذه الخصائص الخمس هي خصائص الهدف في حد ذاتها أما الخصائص الثلاثة التالية فهي خصائص مجمل الأهداف:

- أن تكون الأهداف متكاملة لا متناقضة.
- أن تكون الأهداف مرتبة ومتسلسلة.
- أن تشكل الأهداف فيما بينها شبكة.

ii. **الموارد:** يمكن تقسيم موارد المؤسسة إلى ثلاث عناصر: الموارد البشرية، الموارد المالية، الموارد المادية كما يلي[1]:

الموارد المالية: هي الأموال الضرورية لسير نشاط المؤسسة.
الموارد البشرية: تمثل في الأفراد ومهاراتهم في القيام بالأعمال المُناطَة بهم.
الموارد المادية: تتمثل في الآلات، المعدات، الأراضي...

وهناك العديد من المصطلحات التي تقترب في مضمونها من مفهوم الأداء وهذا ما أدى إلى وجود تجانس بينها وبين مصطلح الأداء، نجد منها:

---

[1] تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي أكلي محند أولحاج البويرة، 2011-2012م، ص 4.

1/ الكفاءة:

تعرف الكفاءة بأنها: "انجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة سواءً كانت بشرية أو مادية أومالية، بالإضافة إلى العمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية"[1].

كما تعرف أيضا على أنها: "القدرة على تدنية التكاليف ومستويات استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطَّرة"[2].

يقصد بالكفاءة أيضاً "الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة للمؤسسة، وترتبط بالدرجة الأولى بعنصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات"[3].

وتعرف الكفاءة أيضاً "بالوسيلة التي أتُبِعَت في الوصول إلى النتائج، أي أنها تمثل القدرة على تقليص مستويات استخدام الموارد دون الإخلال بالأهداف، وتقاس بالعلاقة (النتائج ÷ الموارد المستخدمة)[4].

2/ الفعالية:

تعرف الفعالية على أنها: "درجة تحقيق الأهداف بمعنى آخر درجة التطابق بين الأهداف الموضوعة والنتائج المُحصَّلة"[1].

---

[1] قريشي محمد الجموعي، **قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 8.

[2] عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية : مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001، ص 87.

[3] برحومة عبد الحميد و زغبة طلال، **بطاقة الأداء المتوازن كإطار التحسين أداء وفعالية المؤسسة**، الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 10-11 نوفمبر 2009، ص 5.

[4] بن بريكة عبد الوهاب، بن التركي زينب، **دور التكنولوجيا في زيادة فعالية أداء المنظمة**، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة، الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي10-11 نوفمبر 2009، ص 2.

ويقصد بالفعالية "مدى بلوغ الأهداف، وتقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة"[2].

وتعرف الفعالية أيضاً عن "مدى تحقيق الأهداف، وتقاس بالعلاقة (النتائج المحققة ÷ الأهداف المرسومة)، أي أنها استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأهداف المحددة، فهي بذلك تهتم ببلوغ النتائج"[3].

إذن يعبر مصطلح الفعالية عن مدى تحقيق الأهداف انطلاقاً من مقارنة النتائج المحققة مع الأهداف المخططة.

ومن أجل توضيح الفرق بين الكفاءة والفعالية نورد الشكل رقم (1/2/2) أدناه:

شكل (1/2/2): الفرق بين الكفاءة والفعالية

	تهتم	تعالج	تحلل	معايير القياس
الكفاءة	بالوسيلة	الموارد	كيفية الوصول	المدخلات هي:العمل،المعلومات، الموارد، المعدات ...الخ
الفعالية	بالهدف	النتيجة	نقطة الوصول	المخرجات مثل :الأرباح، العائد، رقم الأعمال ..الخ

المصدر: أبو بكر صيتي، **الأداء الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية (دراسة حالة بالمجمع الصناعي صيدال، فرع فرمال مصنع الدار البيضاء)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر، 2010م، ص 78.

---

[1] عبد الوهاب سويسي، **الفعالية التنظيمية تحديد المحتوى والقياس باستعمال لوحة القيادة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر بالجزائر، 2003-2004، ص 01.

[2] عبد المليك مزهود، **المقاربة الإستراتجية للأداء مفهوماً وقياساً**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005، ص 486.

[3] بن بريكة عبد الوهاب، بن التركي زينب، **مرجع سابق**، ص 2.

يوضح الشكل رقم (1/2/2) أعلاه الفرق بين الكفاءة والفعالية، حيث أن الكفاءة علاقة بين كمية المدخلات وكمية المخرجات، أي أنها نسبة ما بين الموارد المستخدمة والنتائج المنجزة، بمعنى أن الكفاءة تزيد كلما كانت الموارد التي تم استعمالها أقل، أما الفعالية فهي القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الإمكانات المستخدمة في ذلك، فهي تمثل العلاقة بين الأهداف المحققة والأهداف المحددة.

إن مفهوم الأداء مرتبط بالكفاءة وهي تخفيض عوامل الإنتاج عند تحقيق النتائج، وبالفعالية وهي تعظيم النتائج المحققة بحيث أن مجموع هذين المصطلحين يعطينا مفهوم الأداء، وبذلك يعرف الأداء (انطلاقاً من البعدين الكفاءة والفعالية معاً) بأنه: "العلاقة بين النتيجة والمجهود، وهو معلومة كمية في أغلب الأحيان تبين حالة أو درجة بلوغ الغايات والأهداف والمعايير والخطط المتبعة من طرف المؤسسة"[1].

وفي ضوء التطورات المستمرة والمتسارعة التي تحدث في نظم المعلومات وتأثيراتها الإيجابية على الأداء المالي لمنشآت الأعمال فقد أصبحت كفاءة وفاعلية تلك النظم من الأمور التي تستوجب الاهتمام بها على أن يكون استخدامها معاً[2]، ويرى الباحث أن المنظمة قد تكون فعالة ولكنها ليست كفؤة أي أنها تحقق أهدافها بخسارة، وبالتالي فإن عدم كفاءة المنظمة يؤثر سلباً على فعاليتها مما يُوجِب أخذ كلاهما في الاعتبار ضمن مقاييس نجاح نظام المعلومات.

ب. أبعاد الأداء

يمكن تصنيف الأداء حسب عدة معايير كما يلي:

- حسب معيار المصدر إلى الأداء الداخلي والأداء الخارجي.
- حسب وظائف المؤسسة مثلاً أداء الوظيفة المالية، أداء الوظيفة التسويقية.. الخ.

---

[1] بن بريكة عبد الوهاب، بن التركي زينب، **مرجع سابق**، ص 2.

[2] Nicolaou, Andreas, and Bhattacharya. **Organizational Performance Effects of ERP Systems Usage**, The Impact of Post-Implementation Changes. International Journal of Accounting Information system, 2006.

- كما يمكن تصنيف الأداء حسب معيار الشمولية إلى أداء كلي وأداء جزئي إلى غير ذلك من الأنواع[1].

(2) مفهوم تقويم الأداء

تعمل المؤسسات باستمرار على تقويم أدائها وذلك بهدف تطويره وتحسينه والوقوف على الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية. وقد تم تناول مفهوم تقييم الأداء من خلال تعريف تقويم الأداء، أهمية تقويم الأداء وأهداف تقويم الأداء وذلك كما يلي:

أ- تعريف تقويم الأداء

يعرف تقويم الأداء بأنه:

الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المؤسسة بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات، وغالباً ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلاً وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية غالباً ما تكون سنة"[2].

ويعرف تقيوم الأداء كذلك على أنه "إحدى الحلقات المهمة في العملية الإدارية الشاملة، تعتمد على استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس لفحص مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها الموضوعة، وتحديد الانحرافات الايجابية والسلبية، ومعرفة أسبابها واقتراح المعالجة المناسبة لها"[3].

---

[1] لمزيد من التفصيل: قرين ربيع و عطاالله ياسين، فعالية بطاقة الأداء المتوازن في المنظمة، **الملتقي العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 10-11 نوفمبر 2009، ص 4.

[2] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 31.

[3] سحر طلال إبراهيم، **تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون، 2013م، ص 348.

كما يعرف كذلك بأنه: " مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المُحقَّقة للنشاط مع أهدافه المُخطَّط لها، بهدف تبيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن الأداء قد تم بدرجة عالية من الكفاءة"[1].

كما يعرف أيضا على أنه: "هو عملية تحديد درجة انطباق عدد من المعايير الأدائية والإدارية على شخص أو مجموعة من خلال نظام علمي مُمَنْهَج يشمل وضع أسس وقواعد خاصة تراعي مختلف التخصصات والخبرات وطبيعة العمل، وحوصلة هذه العملية تكون الإطار الإستراتيجي العام للمنظمة والأهداف طويلة المدى، التي تعكس التوجه المستقبلي للمؤسسة".[2]

ويعرف أيضا بأنه: "قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أوالممكن الوصول إليها حتى تتكون صورة حية لما حدث ولما يحدث فعلاً ومدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها وتنفيذ الخطط الموضوعة بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء"[3].

خلص الباحث من خلال ما سبق إلى أن تقويم الأداء عملية ضرورية تسعى المؤسسة من خلالها إلى مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط واكتشاف الانحرافات وتصحيحها بهدف تحسين أدائها.

أسباب تباين مفهوم الأداء

يأتي هذا الوضع في ظل غياب مفهوم تام للأداء ومحدداته، كل طرف يفسره حسب ما يخدم مصالحه، فالمساهم يسعى لتعظيم ثروته، والمؤسسة تسعى نحوالاستمرار والنمو والبقاء،

---

[1] عبادي محمد و سليم حمود، **استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 10-11 نوفمبر 2009م، ص 04.

[2] طارق أحمد عواد، **تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطنية**، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005م، ص 71.

[3] توفيق محمد عبدالمحسن، **تقييم الأداء (مداخل جديدة..لعالم جديد)**، دارالفكر / دار النهضة العربية للتوزيع، الزقازيق، 2002، ص5.

والموظف يعزف على وتر الأجور والحوافز، أما الدولة فتهدف إلى إنماء حصيلة الجباية، والمجتمع يرغب في الرخاء ورفاهية الأفراد والوصول إلى العدالة الاجتماعية. ويتضح عمق الفجوات والتباعد عند هؤلاء وهؤلاء والاختلاط في الأدوار وعملية التقييم والتحكيم[1].

ب- أهمية تقويم الأداء

ويمكن إيجاز أهمية تقويم الأداء بالجوانب الآتية[2]:

i. يوفر تقويم الأداء مقياساً لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.

ii. يوفر نظام تقويم الأداء لمختَلف المستويات الإدارية في المؤسسة معلومات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية، فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى خارج المنظمة.

iii. يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة، وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين مستوى أدائها.

iv. يؤدي إلى الكشف عن عناصر كفاءة ووضعها في المواقع الأكثر إنتاجية، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير من أجل النهوض بأدائها إلى مستوى الأداء المطلوب والاستغناء على العناصر غير الكُفؤة.

v. توضح عملية تقويم الأداء المركز الإستراتيجي للمؤسسات ضمن إطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها، وبالتالي تحدد الآليات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي لها.

---

[1] دادن عبد الغني، **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية (حالة بورصتي الجزائر وباريس)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص 38.

[2] سهام شيهاني، سيد أحمد حاج عيسى، **الرقابة الإستراتيجية و دورها في تحسين أداء المنظمات**، الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 10-11 نوفمبر، 2009م.

إضافةً لما سبق، فإن أهمية عملية تقويم الأداء تتضح من خلال قرارات أخرى تنتج عن عملية التقويم. ومن هذه القرارات ما يلي[1]:

- **قرار المكافأة:** بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون فإن المؤسسة تكافئ المصلحة أوالفرد الذي كانت أو كان عاملاً في تحقيق الانحراف الإيجابي، أي قدَّم أكثر مما هو مطلوب منه. ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جوالمنافسة بين مختلف العاملين والمصالح، فهو أداة للتحفيز إلى العمل وتحسين النتائج داخل المؤسسة.
- **تخطيط تعداد الأفراد:** إن عملية تقويم أداء الأفراد تسمح للمؤسسة بمعرفة عدد الموظفين الحاليين وخصائصهم (المهارات) التي تستخدمها المؤسسة كمعلومات تساعد في تخطيط الأفراد.
- **التأهيل:** إن تطبيق برنامج تأهيل الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التأهيل، هذه الأخيرة تشتمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء، فتقييم الأداء يساعد إلى حد كبير في عملية تكوين الأفراد.
- **قرارات التحرك الداخلي:** إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموماً في الترقية، التحويل، تخفيض الرتبة، التسريح قليلاً ما تتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات الواعية وخاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات .ففي أغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تتم في المؤسسة، فعملية تقييم الأداء تبدو مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل...[2].
- **التدريب:** إن قياس الأداء وتحليل الانحراف يُمكِّن من تحديد أوجه القصور في الأداء والجوانب التي تحتاج إلى تحسين. ولتقويم القصور وتحسين الأداء تلجأ المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سبباً في حدوث الانحرافات السلبية، ومن المستحسن للمؤسسة أن تجري قياس لأداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق (قبل التدريب) لنفس

---

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة)**، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر– بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م، ص 21.

[2] **Laurent Belanger et al,op. cit, P.P.173.174.**

العمل وتحليل النتائج لاستخدامها في تحسين طرق التدريب نفسها بالإضافة إلى استخدامها في تقييم المتدربين[1].

(3) مفهوم الإدارة المالية

الإدارة المالية هي تلك الإدارة المختصة بالأداء المالي والتمويلي في المؤسسة، وتقوم بنشاطات مالية متنوعة وذلك من خلال تنفيذها لوظائف متخصصة كالتحليل المالي، وتقييم المشروعات، وإعداد وتفسير القوائم والتقارير المالية، الموازنات التقديرية، الاندماج، إعادة التنظيم، التوجيه، الرقابة، ولكن بصيغة مالية، وبإنجاز الوظائف بكفاءة تستطيع تحقيق الأهداف المحددة لها وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة[2]، وتُعَد الوظيفة المالية من الوظائف الأساسية للإدارة، فرأس مال المؤسسة من أهم عناصر الإنتاج وبالتالي فإن الوظيفة المالية في المؤسسة لا تقتصر على تأسيس البنية التحتية للمؤسسة، وإنما تحافظ على استمراريتها وتطويرها، ومن ثمّ تطوير القيمة المالية للمؤسسة وزيادتها، والمحافظة على السيولة لتحقيق أعلى نسبة من الأرباح أو حمايتها من خطر الإفلاس أوالتصفية[3].

ولقد تطور مفهوم التمويل في القرن العشرين، وأخذ معنى جديداً، حيث حلت كلمة "الإدارة المالية" بدلاً من كلمة " تمويل"، والتمويل كعلم منفصل عن الاقتصاد بدأ يظهر في بداية القرن العشرين، وقد كان التركيز في الواقع على كيفية الحصول على الأموال، ومن هنا جاءت كلمة تمويل، ولقد شملت دراسة التمويل الأساليب الفنية في الحصول على الأموال، كما شملت المؤسسات المالية وأسواق رأس المال وكان التركيز على الترويج وعلى عمليات إصدار الأسهم العادية والممتازة[4].

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **مرجع سابق**، ص 235.

[2] كامل المغربي وآخرون، **أساسيات في الإدارة**، .دار الفكر، ط 1، عمان، 1995م، ص 317.

[3] زياد رمضان، **أساسيات الإدارة المالية**. دار صفاء، ط1، عمان، 1996م، ص 12.

[4] سيد الهواري، **الإدارة المالية**، مكتبة عين شمس، ط6، القاهرة، 1996، ص 9.

وتم تناول مفهوم الإدارة المالية من خلال تعريفها وأهميتها ووظائفها وخصائصها وأهدافها كما يلي:

أ- تعريف الإدارة المالية

تعددت تعريفات الإدارة المالية بحسب اختلاف وجهات النظر. وفيما يلي بعض التعريفات للإدارة المالية من خلال آراء بعض الكُتَّاب:

يمكن التعرف على الإدارة المالية في المؤسسات عن طريق القرارات المالية، الاستراتيجيات والخطط، الأهداف، السياسات المالية وأيضا بمواجهة المصاعب والعقبات المالية[1].

هي الإدارة التي تهتم بالنشاطات المالية للمؤسسة وتختص الإدارة المالية بالقرارات المتعلقة بحيازة الأصول والأنشطة التي ستقوم المؤسسة بممارستها، كما تختص بإدارة النقد وتوفير التمويل اللازم لتمكينها من القيام بأنشطتها وتحقيق أهدافها[2].

إن الإدارة المالية ترتبط بمختلف الإدارات المكوِّنة للمؤسسة حيث أن أي قرار في جوانبه هو قرار مالي بما في ذلك المحاسبة وتتمثل العلاقة بينهما في أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تعتبر المصدر الأساسي للبيانات والمعلومات التي تستعملها الإدارة المالية في التحليل وقياس الأداء والرقابة والتخطيط المالي واتخاذ القرار إذ تهتم المحاسبة بعملية جمع البيانات وإعداد القوائم المالية، بينما ينصب اهتمام الإدارة المالية على استخدام هذه المخرجات وتحويل البيانات والعناصر المحاسبية إلى معلومات تعد أساس لتقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرار[3].

---

[1] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص 29.

[2] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 15.

[3] دريد كامل ال شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المس يرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 36.

ب- أهمية الإدارة المالية:

هناك عدة وظائف تقوم بها أي مؤسسة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية. ويختلف عدد هذه الوظائف باختلاف حجم المؤسسة وأهدافها والظروف الاقتصادية والطريقة التي تعمل بها، الوظائف الإنتاجية والتسويقية والمالية تُعتبَر الدعامة الأساسية التي يعتمد عليها نشاط الأعمال لتحقيق أهدافه، وتُمارَس هذه الوظائف من خلال إدارات معينة لكل منها[1].

وتعتبر الوظيفة المالية من أهم هذه الوظائف وذلك لأن معظم الأهداف والسياسات والقرارات والعمليات الإنتاجية والتسويقية يستحيل النظر إليها بمعزل عن الاعتبارات المالية. إلا أنه بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه الوظيفة المالية في إدارة المشروعات إلا أنها لم تلقَ في السابق نفس الاهتمام الذي كانت تلقاه كل من وظيفتي الإنتاج والتسويق، و لكن نتيجة للتغييرات المختلفة التي حدثت في النشاط الاقتصادي فإن وظيفتي التخطيط المالي والرقابة على الموارد المالية أصبحتا تحتلان مركز أكثر أهمية عما كان عليه الحال في الماضي. ولذلك أصبح عامل المنافسة بين الشركات كبير وخاصةً على النواحي المالية من حيث إيجاد التمويل المناسب وإدارة رأس المال والمحافظة على الموارد المالية المتاحة وحمايتها من كل احتمالات الإسراف أوالضياع[2].

ج- وظائف الإدارة المالية

تمارس الإدارة المالية في المؤسسة وظيفتين؛ إدارية وتنفيذية على النحوالتالي[3]:

i. **الوظيفة الإدارية و تتضمن:**

- تحديد سياسة إدارة الأصول.
- تحديد مصادر التمويل و كمياته ومواعيده.
- التخطيط المالي وإدارة السيولة.

---

[1] رضوان وليد العمار، **الإدارة المالية**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 1997م، ص 21.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي** (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار الصفاء، الطبعة الأولى،الأردن: عمّان، 2000م، ص 15.

[3] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 1995م، ص24.

- الرقابة على الأداء المالي.
- تحديد سياسة توزيع الأرباح.

ii. **الوظيفة المالية التنفيذية و تتضمن:**

- الإشراف على الإيرادات والمدفوعات وإدارة النقد.
- الإشراف على الأوراق المالية ومتابعتها.
- الاهتمام بتفاصيل التمويل الخارجي وخدمته.
- مسك الدفاتر وإعداد التقارير المالية.

تلعب وظائف الإدارة المالية دوراً مهماً في تسيير الشؤون المالية والتمويلية للمؤسسة ويمكن أن تكون هذه الوظائف وفقاً لما يلي[1]:

1/ التخطيط المالي:

. التخطيط كما عرَّفه هنري فايول هو "محاولة للتنبؤ بالمستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل"، أما التخطيط المالي فهو عبارة عن "عملية حساب للمستقبل ومحاولة التنبؤ به ووضع الخطوط العريضة لمستقبل مالي مأمون".

ويُعرَّف بأنه دراسة المستقبل والتوقع له، واتخاذ الإجراءات والخطوات لمعالجة المستجدَّات المحتملة بما يخدم أهداف المنشأة. ويتصل التخطيط بدراسة المتطلبات المالية اللازمة لتحريك النشاطات وطرائق المحافظة عليها في ظل التغيرات المستقبلية، وأيضاً تخطيط الاحتياجات المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويساعد التخطيط المالي للمستقبل على تقدير صرف الأموال مثل تقدير المبيعات والمصاريف التشغيلية والمدفوعات الرأسمالية[2].

يُعتبر وضع الخطة المالية من أول مهام المدير المالي، ففي عالم الأعمال الديناميكي تحتاج المؤسسة إلى الأموال للتشغيل والتوسع، وفي كلا الحالتين لن تتعرف على احتياجاتها المالية إلا بالتخطيط من خلال إعداد الموزونات التقديرية. وتتضمن الخطة الرئيسية حساب الدخل

---

[1] دريد كامل آل شبيب، **مرجع سابق**، ص 44-45.

[2] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر، ط 1، عمان، 2000م، ص 23.

والمصاريف والتدفق النقدي ورأس المال العامل والموازنة النقدية والموازنة الرأسمالية مما يحدد مسبقاً حجم الأموال المطلوبة ومدتها.

ولا بد أن تتوفر في الخطة المالية درجة المرونة وذلك تحسُّباً للاحتمالات المستقبلية بسبب اعتماد الخطة أساساً على التنبؤات[1].

2/ الرقابة والتنظيم المالي:

ينبغي على المدير المالي أن يقوم بتصميم نظام للرقابة المالية الذي يتضمن إجراءات رقابية فعالة على تنفيذ الخطط وتحديد الانحرافات بعد وضع المعايير المناسبة وتصحيح الانحرافات واستخدام أسلوب التحليل المالي الذي يعني دراسة البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات مفيدة في معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية وتقييم كفاءة التنفيذ المالي والتشغيلي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة. وتساعد عملية التحليل في متابعة اتجاه أنشطة المؤسسة بكفاءة عالية[2].

ويمثل التنظيم تحديداً للأنشطة التي يقوم بها المشروع لبلوغ أهدافه بكفاءة ثم توزيع وتجميع هذه الأنشطة للأفراد والعاملين وفق أسس معينة تمثل التخصص الوظيفي في العمل وبالتالي توضيح الصلاحيات والمسؤوليات من حق شرعي في اتخاذ القرارات، توجيه الأوامر والتعليمات، ودرجة المركزية واللامركزية المطلوبة في العمل[3].

وتتضح هنا كذلك أهمية الدور الذي تلعبه الإدارة المالية والمدير المالي، لذا فهي تمثل مكانة متقدمة ضمن إطار الهيكل التنظيمي للمشروع، حيث تقع في المستوى الإداري الأول بعد موقع المدير العام[4].

ويساعد وجود الإدارة المالية في هذا الموقع على إبراز دورها فيما يتعلق باستثمار الأموال وحركتها داخل المشروع وعلاقتها المالية الخارجية، هذا ويغلب طابع التجميع الوظيفي في

---

[1] Ernest W.Walker and Wiliam H.Baugher, **Financial planning and policy**, harder row, third Edition, New York, 1984, P.37.

[2] عدنان تاية النعيمي و آخرون، **الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)**، ط 2، دار المسيرة النشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص 23.

[3] عدنان هاشم السامرائي، **الإدارة المالية – منهج تحليلي شامل**، الجامعة المفتوحة، ط 2، طربلس ليبيا، 1997م، ص 31.

[4] عاطف محمد عبيد، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974م، ص 17.

تنظيم الوظيفة المالية وذلك لما تتميز به هذه الوظيفة من تخصص نوعي، بالإضافة إلى فوائد تخصص العمل في هذه الإدارة والمتمثل بسلامة التخطيط والرقابة الماليين، وأهمية القرارات المالية المُتَّخذة ثم طبيعة العمل ومتطلباته. ويختلف الهيكل التنظيمي للإدارة المالية من مؤسسة اقتصادية إلى أخرى تبعاً لنوع وحجم القطاع الذي يعمل فيه وطبيعة نشاطه ودرجة تعقيده[1].

3/ تحديد هيكل الأصول للمؤسسة:

تهدف الإدارة المالية من خلال هذه الوظيفة إلى تحديد طبيعة ومكونات الأصول وتوزيع هيكل الاستثمار بين الأصول قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، وتحديد الحجم الأمثل للاستثمار في الأصول المتداولة والثابتة والتي تؤثر بنتائجها على مستقبل المؤسسة، إضافةً إلى أهمية متابعة تقادم الأصول الثابتة وما الحاجة لاستبدالها وتجديدها ومتابعة العمر الاقتصادي للمؤسسة، ويكون ذلك عن طريق معرفة ما حدث للأصول وما يمكن أن يحدث في استخدامها في تحقيق النتائج والإنتاجية التي تحقق أهداف المؤسسة.

4/ تحديد الهيكل المالي للمؤسسة:

أي تحديد العناصر التي يتكون منها الهيكل المالي من خلال دراسة أهمية تشكيل الهيكل المالي وتحديد نسبة الديون وحقوق الملكية في المركز المالي وتقييم وتحديد تكلفة اختيار مصادر التمويل المتاحة، وللمدير المالي دور مهم في تحديد المزيج الملائم للتمويل ويعد هذا التحديد من أهم العمليات التي تؤثر على قوة المركز المالي والائتماني للمؤسسة.

5/ مواجهة مشكلات خاصة:

إن الوظائف الأربعة السابقة هي وظائف دورية متكررة ودائمة للإدارة المالية، ولكن قد يواجه المدير المالي من وقت لآخر مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة وغير اعتيادية ومن هذه

---

[1] عدنان هاشم السامرائي، **مرجع سابق**، ص 31-32.

المشاكل نجد الإفلاس، العسر المالي، الاندماج، التصفية، الانفصال وغيرها، وعليه أن يتصرف تجاهها بحكمة وعقلانية[1].

د- خصائص الإدارة المالية

تتمثل خصائص الإدارة المالية فيما يلي[2]:

- أنها تتغلغل في جميع أوجه نشاطات المؤسسة، فأي نشاط لا يكون بمعزل عن النواحي المالية.
- القرارات المالية قرارات ملزِمة للمؤسسة في أغلب الأحيان ولذلك يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.
- أن بعض القرارات المالية مصيرية للمؤسسة، يتوقف عليها نجاح المؤسسة أو فشلها.
- أن نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعاً وهذا يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.

(4) مفهوم الأداء المالي والتمويلي للمؤسسة الاقتصادية

من خلال قيام الإدارة المالية بوظائفها وأدائها لمهامها تسعى لتحقيق أهدافها المتكاملة مع أهداف الإدارة العليا للمؤسسة كتعظيم الثروة والربحية وذلك يعكس أدائها بصفة عامة والأداء المالي والتمويلي للمؤسسة بصفة خاصة. فما المقصود بالأداء المالي والتمويلي؟

- يعرف محمد محمود الخطيب الأداء المالي والتمويلي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي والتمويلي عن أداء المؤسسة حيث أنه هوالداعم الأساسي للأنشطة المختلفة

---

[1] عدنان تاية النعيمي و آخرون، **مرجع سابق**، ص 25-26.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، **مرجع سابق**، ص 14.

التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة[1].

- يعرف الأداء المالي والتمويلي بمقدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة[2].
- ويُشير مفهوم الأداء المالي والتمويلي أيضاً إلى مفهوم تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل[3].
- ويعرف الأداء المالي والتمويلي على أنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أوالفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية والتمويلية بأقل التكاليف المالية"[4].
- كما يعرف كذلك على أنه "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة[5].
- ويتمثل كذلك في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية والتمويلية وبأقل تكلفة ممكنة، أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها من التزامات وتحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة[6].
- كما يشير مفهوم الأداء المالي والتمويلي إلى وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات،

---

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2010، ص 45.

[2] دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005، ص 304.

[3] إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، **التسيير المالي : الإدارة المالية**، ط 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص 40.

[4] عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2006-2011م**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد السابع، العدد الثاني، 2014م، ص 24.

[5] عباسي عصام، **مرجع سابق**، ص 61.

[6] تالي رزيقة، **مرجع سابق**، ص 8.

الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة، وقد يُقاس أداء المؤسسة باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المؤسسات من أنشطة مختلفة[1].

- ويعرف الأداء المالي والتمويلي أيضاً بأنه: "تعبير عن نشاطات إدارة الأعمال باستخدام مقاييس مالية معينة وأنه الأداة الرئيسة الداعمة لجميع أنشطة المؤسسة المختلفة"[2].
- كما يعرف الأداء المالي والتمويلي أيضاً بتسليط الضوء على العوامل التالية[3]:
  - العوامل المؤثرة في المردودية.
  - أثر السياسات المالية والتمويلية المتبنَّاة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
  - مدى مساهمة معدل نموالمؤسسة في إنجاح السياسة المالية والتمويلية وتحقيق فوائض وأرباح.
  - مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

وهناك من يعرف الأداء المالي والتمويلي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية وهذا ما يتوقف على السياسة المالية والتمويلية التي تنتهجها المؤسسة والتي تظهر جلياً من خلال[4]:

- تركيبة ميزانيتها المالية من أصول وخصوم ومدى قدرتها على تمويل استثماراتها، إذ أن عدم قدرتها على تمويل هذه الأخيرة سيؤثر دون شك على أدائها المالي والتمويلي.
- درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في ظل

---

[1] علاء فرحات طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي**، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 68.

[2] ناظم حسين عبد السيد، **محاسبة الجودة (مدخل تحليلي)**، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأ ردن، 2009، ص 134.

[3] دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، عدد 04، جامعة ورقلة، 2004، ص 41.

[4] قلو رفيق، دراسة **أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص 133.

معدل دوران بطئ لدورة الاستغلال سيؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل ينتج عنها انخفاض مستوى الأداء المالي والتمويلي.

- حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزاً فهذا يؤدي إلى زيادة ديونها مما ينتج عنه انخفاض في الأداء، أما في حالة توفرها على فائض مع قدرتها على استغلاله أحسن استغلال من خلال توظيفه لتحقيق فرص ربح إضافية تسمح برفع مستوى الأداء المالي والتمويلي.

خلص الباحث من خلال ما سبق إلى أن الأداء المالي والتمويلي عبارة عن مجموعة من المؤشرات والمقاييس التي تقيس قدرة المؤسسة على خلق الفوائض والأرباح، ويختلف مفهوم الأداء باختلاف وجهات النظر فكل طرف يفسره وفقاً لما يخدم أهدافه ومصالحه.

(5) مفهوم تقويم الأداء المالي والتمويلي

تم تناول مفهوم تقييم الأداء المالي والتمويلي من خلال تعريف تقويم الأداء المالي والتمويلي والأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي والتمويلي وذلك كما يلي:

أ- تعريف تقويم الأداء المالي والتمويلي

- يعرف تقويم الأداء المالي والتمويلي بأنه تقديم حُكْم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة بهدف إشباع رغبات أطرافها المختلفة. ويعني تقويم الأداء المالي للمؤسسة قياس النتائج المحققة أوالمنتظرة في ظل معايير محددة مسبقاً[1].
- كما تم تعريفه بأنه: "هو إصدار حكم على النتيجة المالية المُتَحَصَّل عليها للمؤسسة خلال دورة مالية معينة باستخدام مقاييس معينة"[2].

---

[1] السعيد فرحات جمعة، **مرجع سابق**، ص 38.

[2] فتيحة حجاج، **تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014م، ص 4.

- وتم تعريفه بأنه: "جزء من العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتأكد من أن الموارد المتاحة تُستَخدم بكفاءة وفعالية وطبقاً للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة"[1].
- كما يُقصَد بتقويم الأداء المالي والتمويلي استخدام المؤشرات المالية التي يُفتَرض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إل عناية واهتمام أكبر[2].

وحيث أن بعض الكُتّاب يرى أن الأداء المالي والتمويلى هو مدى تمتُّع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان عن حالة العسر المالي وظاهرة الإفلاس أو بمعنى آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية[3] فإنه يمكن أن نوضح أهم الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي والتمويلي كما يلي[4]:

- مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية والمالية المتاحة.
- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول و ذلك يتضمن إقرار حجم و نوع الاستثمار المناسب، وتحديد الحجم المناسب من رأس المال والديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.
- مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها أي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري لأي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن و بالتالي تحقيق النمو والاستمرارية؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

---

(1) MICHEL GERVAIS, "**Contrôle de gestion**", Paris: Edition Economico, 1997, p 104.

(2) بنية حيزية، **أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص 70.

(3) دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سابق**، ص 41.

(4) وضياف سامية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات خلال 2005-2008**، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، 2009، ص ص 62-63.

- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

خلص الباحث إلى أن تقويم الأداء المالي والتمويلي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة فهو يُظهِر تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة وكذا ترشيد استخدام الموارد المتاحة، وحتى تتمكن المؤسسة من الحكم على كفاءة استخدام الموارد المتاحة لها وإعداد الخطط للفترات المالية المستقبلية لابد من تقييم الموقف المالي والتمويلي للفترات السابقة ومقارنة الانجاز الفعلي بما هو مستهدف، ويتوقف ذلك على جملة من المؤشرات المالية المستمدة من القوائم المالية.

ب- الأطراف المستفيدة من تقويم الأداء المالي والتمويلي

هناك مجموعة من الأطراف تستفيد من تقويم الأداء المالي والتمويلي وذلك لاستعماله في أغراض مختلفة ولاتخاذ قرارات مختلفة مبنية على تلك المعلومات. ومن هذه الأطراف تتمثل في ما يلي[1]:

1/ المستثمرون: يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية كثيراً بالعائد على رأس المال المستثمر والمخاطر المتعلقة بالإستثمار في المؤسسة. ومن خلال تقييم تلك الجوانب يتخذ قراره بشأن الاحتفاظ أوالتخلي عن الأسهم التي يملكها.

2/ إدارة المؤسسة: يعتبر تقويم الأداء المالي والتمويلي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نشاط المؤسسة والتوصل إلى نتائج الأعمال ومن ثم اتخاذ القرارات وِفقاً لنتائج التقويم. كما أن هذا التقويم يتم عرضه على أصحاب حقوق الملكية أوالجمعية العمومية، بحيث يُظهِر هذا التقويم مدى كفاءة الإدارة في إجادة وظيفتها.

3/ الدائنون: الدائن هوالشخص المكتتب في سندات المؤسسة أوالمحتمل شراؤه للسندات المُصدَرة أوالاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض المؤسسة، وقد يكون بنكاً أو مؤسسة مالية. وتختلف وجهة نظر الدائنين باختلاف مدة القرض.

---

[1] خضار عبدالرحمن، "**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وآفاق تطويره**"، دراسة حالة مؤسسة بلاست أفريك غرداية، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012م، ص 49-51.

ومن هنا فإن اهتمامهم بتقويم الأداء المالي والتمويلي سيركز على معرفة القيمة الحالية للأصول الثابتة، الربحية، كفايتها في تغطية الفوائد السنوية، أي أن اهتمامهم بالأداء المالي والتمويلي سيركز على رأس المال العامل والمركز تالنقدي والسيولة في المؤسسة.

4/ الموردون: يمنح الموردون آجالاً لاستيفاء حقوقهم من عملائهم، ولكن قبل ذلك يتم التأكد من استقرار الأوضاع المالية وسلامة المركز المالي عندهم. ويتم قرار المنح من عدمه أوالتخفيض فيه على ضوء ذلك، ويستفيد الموردون من البيانات التي ينشرها العملاء في التحقق ما إذا كانت الآجال التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون الآخرون.

5/ العملاء: يتطلع العملاء للحصول على أفضل الشروط لأداء التزاماتهم تجاه الموردين، ومن خلال المعلومات التي ينشرها المورد يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الآجال التي حصل عليها مماثلة أو أفضل من ما يحصل عليه الآخرون، ويتم معرفة ذلك من خلال حساب متوسط فترة آجال الموردين باستخدام القوائم المالية.

6/ الهيئات الحكومية: تقوم الهيئات الحكومية ممثلة في إدارة الضرائب والمصالح الأخرى بمراقبة النشاط الاقتصادي وتحصيل الضرائب المفروضة المؤسسات الاقتصادية، لذلك يمكن القول أن اهتمام الهيئات الحكومية بتقييم الأداء المالي والتمويلي ذو دواعي رقابية وضريبية بالإضافة إلى أهداف أخرى مراقبة الأسعار، إحصاء النشاطات... الخ.

7/ جهات أخرى: هناك جهات أخرى مهتمة بتقويم الأداء المالي والتمويلي للمؤسسة مثل الأفراد والجهات المتعاملة في سوق الأوراق المالية حيث تقوم بدراسة وتحليل التغيرات السريعة في الأسعار من أجل متابعة توظيفاتها في السوق المالية.

ثانياً: أهداف تقويم الأداء المالي والتمويلي

تم تناول أهداف الأداء المالي والتمويلي من خلال أهداف الإدارة المالية، أهداف تقويم الأداء المالي والتمويلي للمؤسسات وذلك كما يلي:

(1) أهداف الإدارة المالية

تستمد الإدارة المالية أهدافها من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، فالأهداف الأساسية لأي مؤسسة هي البقاء والنمو والاستمرار والازدهار، وكي تتحقق هذه الأهداف تعمل الإدارة المالية على تحقيق جملة من الأهداف المساندة وهذه الأهداف هي:

أ. تعظيم الربحية:

إن الهدف الأساسي لجميع المؤسسات يتمثل في الربحية بحيث تعتبر أمر ضروري لبقاء واستمرار المؤسسة وغاية يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضاً أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها، لذا نجد أن جهداً كبيراً من الإدارة المالية في المؤسسة يُوجَّه بالدرجة الأولى نحوالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها[1].

تعتبر الربحية مقياسا للحكم على كفاءة الأداء الاقتصادي لأنها تعبر عن مدى الاستغلال الاقتصادي لموجودات المؤسسة، إلا أن هناك بعض العيوب باعتبار تعظيم الأرباح هدف أساسي للمؤسسة، ومن هنا فإن تعظيم الربح يعاني من صعوبات ومشاكل منها[2]:

-إن مفهوم الأرباح مفهوم غامض وواسع فهناك الربح من وجهة نظر الاقتصاد والذي يعني الفائض، وهناك الربح من وجهة نظر المحاسبة وهو زيادة الإيرادات عن التدفقات اللازمة للحصول على هذه الإيرادات، وهناك صافي التدفق النقدي والذي يعني صافي الربح بعد الضريبة مضافا إليه الإهلاك، أيضاً الأرباح على المدى القصير أو على المدى الطويل إلى غير ذلك. ومن هنا فعند الحديث عن مفهوم تعظيم الأرباح يجب معرفة أي الأرباح المطلوب تعظيمها.

---

[1] دريد كامل آل شبيب، **مرجع سابق**، ص 37.

[2] عدنان تاية النعيمي و آخرون، **مرجع سابق**، ص 32.

-إهمال مفهوم تعظيم الأرباح لعامل الزمن أي أن هدف تعظيم الأرباح يتغاضى عن القيمة الزمنية للنقود بحيث أنه يهمل توقيت الحصول على التدفقات النقدية المتولدة عن أنشطة المؤسسة.

-هدف تعظيم الأرباح يتجاهل المخاطر المصاحبة للتدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة المؤسسة. وتعني المخاطرة التباين بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة, وتزداد المخاطرة كلما زاد هذا التذبذب أوالتباين.

ب. تحقيق السيولة الملائمة:

تقيس السيولة قدرة المؤسسة على توفير الأموال بتكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها، كما تعني القدرة على تحويل بعض الموجودات التي نقدية جاهزة خلال فترة قصيرة دون خسائر مهمة[1].

والسيولة الملائمة تولد عنصر الأمان والحماية للمؤسسة وتبعدها عن خطر التوقف عن الدفع والإفلاس وتعزز ثقة المتعاملين معها سواءً كانوا عملاء أو ممولين، وتجنب المؤسسة تحمل تكاليف إضافية نتيجة الاضطرار إلى تسييل بعض الأصول بصورة سريعة[2].

إن الهدف الأساسي للإدارة المالية هو تعظيم القيمة السوقية لها وللتوصل إلى ذلك لابد من تحقيق هدفين فرعيين هما: السيولة والربحية حيث يقع على عاتق المدير المالي مسؤولية توفير سيولة كافية وملائمة للمشروع لمقابلة الالتزامات المالية التي على المؤسسة حتى لا تتعرض إلى عسر مالي. ولكن هناك تعارض بين السيولة والربحية لذلك على الإدارة المالية تحقيق نوع من التوازن بين السيولة والربحية، فالانتباه إلى الربحية العالية قد يقضي على السيولة مما يربك المؤسسة في سداد التزاماتها، أما إذا

---

[1] عدنان تاية النعيمي و آخرون، **مرجع سابق**، ص 33.

[2] دريد كامل آل شبيب، **مرجع سابق**، ص 39.

اهتمت بالسيولة على حساب الربحية فإن ذلك يقلل من القدرة على اغتنام الفرص الاستثمارية وزيادة الأرباح، لذلك وجب التوفيق بين الهدفين المتعارضين[1].

ج. هدف تعظيم الثروة:

والمقصود به هو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة وقيمتها في السوق المالي، وهي إستراتجية بعيدة الأجل تعمل على تعظيم القيمة المالية لها وديمومة نشاطها، ويعد معيار للأداء ومقياس لكفاءة الإدارة.

كما أن القيمة السوقية للمؤسسة هي الوجه الآخر لهدف تعظيم الربح وتعكس وجهة نظر جميع المشتركين في السوق المالي حيث أن تقييم المؤسسة في السوق يأخذ بعين الاعتبار الأرباح المتحققة فعلاً والأرباح المتوقع الحصول عليها والقيمة الزمنية للنقود إضافة إلى تقدير إجراءات المؤسسة ودرجة الخطر التي تتعرض لها وسياسة توزيع الأرباح ومعدل العائد على الاستثمار والأرباح المتوقعة وعائد السهم، وكل ذلك ينعكس على تقييم سعر السهم في السوق مع الإشارة إلى أن قيمة السهم في السوق تخضع لتقديرات واختيارات وجهات النظر من وجهات مختلفة ومتعددة ومتضاربة المصالح أحيانا وتأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- حجم الإيرادات وتوقيت الحصول عليها ونسبة الأرباح منها ومعدلات الخصم المعتمدة لخصم الإيرادات المستقبلية بهدف الحصول على القيمة الحالية للإيرادات المتوقع تحققيها انطلاقاً من أهمية حساب قيمة النقود.
- طبيعة الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة ودرجة هذه الأخطار والتي تتوقف على طبيعة الاستثمارات وهيكل رأس المال ومصادر التمويل ونسبة المديونية في هيكل رأس المال ومقدار مساهمة عناصر التمويل الداخلية والخارجية.
- سياسة توزيع الأرباح المعتمدة في المؤسسة ومدى استقرارها واستمرار التوزيع، وحجم الأرباح المحتجزة، ونوعية الاستثمارات المختارة، ومعدلات النموالتي تحققها المؤسسة.

---

[1] عدنان تاية النعيمي و آخرون، **مرجع سابق**، ص 32.

- العلاقة بين الربحية والسيولة؛ أي ضرورة تحقيق التوازن بينها. وهذه العلاقة تفرض على المؤسسة سياسة محددة في مجال اختيار وسائل التمويل والاستثمار.
- كفاءة إدارة المؤسسة وسمعتها المالية والملف الأخلاقي للمدراء ومعدلات النموالسابقة والمحتملة.
- أسعار الفائدة ومدى تأثيرها على المؤسسة.

إن الإدارة المالية تسعى لتحقيق هذه الجملة من الأهداف وذلك للرفع من أداء المؤسسة بصفة عامة وأدائها المالي بصفة خاصة لأن ذلك سوف ينعكس بالإيجاب عليها ويعزز ويقوي وضعيتها في السوق[1].

(2) أهداف تقويم الأداء المالي والتمويلي للمؤسسات:

يهدف تقويم الأداء المالي والتمويلي إلى ما يلي[2]:

أ. الوقوف على مستوى انجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المالية والتمويلية المُدرَجة في خطتها الانتاجية.

ب. تنشيط الاجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الاداء وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب.

ج. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة.

د. الكشف عن اماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة واجراء تحليل شامل لها، وبيان مسببات الخلل وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها لتصحيحها[3].

---

[1] دريد كامل آل شبيب، **مرجع سابق**، ص 39-40.

[2] موسى محمد أبو حطب، **فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين (حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية)**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009م، ص 18.

[3] سارة باحو، "**تقييم الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منظور جدول تدفقات الخزينة**"، دراسة حالة شركة رمال بلاستيك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010م، ص 17.

هـ. اتخاذ القرارات حول الاستثمار، أوالتمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال[1].

كما إن تقويم الأداء المالي والتمويلي يمكن أن يحقق لإدارة المؤسسة الأهداف التالية:

و. يعتبر تقويم الأداء المالى والتمويلي أهم الركائز التي تُبنَى عليها عملية الرقابة والضبط[2].

ز. مساعدة الإدارة العليا في توجيه إشرافها على أساس الأقسام التي تكون في حاجة لها، ووضع الخطط المستقبلية على أساس كفاءة أكبر[3].

كما أن تقويم الأداء المالي والتمويلي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية[4]:

ح. يمكن المستثمر متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية المحيطة، وتقدير تأثير أدوات الأداء المالي والتمويلي من ربحية وسيولة ونشاط على سعر السهم.

ط. يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية والتمويلية وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

خلص الباحث مما سبق إلى أن الهدف العام لعملية تقييم الأداء المالي والتمويلي يتمثل في التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطط الموضوعة، ويتم من خلاله الحصول على معلومات من خلال مؤشرات الأداء المالي والتمويلي تُستَخدَم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار القرار المالي والتمويلي الأفضل للمؤسسة لخدمة أطراف متعددة.

---

[1] ليندة غربة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية باستخدام نسب النشاط والربحية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص 5.

[2] سهير الشناوي، **تقييم الأداء في المنشأة الصناعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، مصلحة الكفاية الانتاجية، التدريب المهني، د.ت، ص 6.

[3] نضال محمد الكساسبة، **دور ديوان المحاسبة في تقييم أداء دائرة ضريبة الدخل في الأردن**، رسالة ماجستير في الإدارة غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2003م، ص 16.

[4] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2010، ص 47.

ثالثاً: أهمية تقويم الأداء المالي والتمويلي

يمكن تحديد أهمية تقويم الأداء المالي والتمويلي للمؤسسة فيما يلي[1]:

أ. المساعدة في متابعة ومعرفة النتائج المالية والتمويلية لنشاط المؤسسة وطبيعة تلك النتائج سواءً كانت ايجابية أم سلبية.

ب. المساعدة في متابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية سواءً كانت مزدهرة أم أن هناك ركود اقتصادي، فضلاً عن الأمور المالية والتمويلية المحيطة بالمؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

ج. المساعدة في إجراء عمليات التحليل والمقارنة للنتائج المالية والتمويلية للمؤسسة مع السنوات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة لها.

د. المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية والتمويلية من خلال التحليل العلمي لتلك البيانات.

هـ. تعتمد الرؤية المستقبلية للمؤسسة على العوائد المتوقع تحقيقها من أدائها المستقبلي وهذا يعني أهمية الاهتمام بالأداء المالي والتمويلي وطرق قياسه.

و. يساهم قياس الأداء المالي والتمويلي في تحديد مواقع القوة والضعف التي تعاني منها المؤسسة، وهذا يساعد كثيراً على اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة هذه الانحرافات.

ز. يساعد في معرفة درجة النموالتي تحققها الشركة باتجاه انجاز أهدافها بنوعيها القصيرة وبعيدة الأمد.

ح. إن استخدام التعددية في المقاييس المالية يعطي صورة واضحة عن الحالة المالية والتمويلية للمؤسسة مقارنةً بنتائج الأداء المالي والتمويلي للسنوات السابقة للمؤسسة نفسها أو مع مؤسسات عاملة في القطاع نفسه (المنافسين).

ط. يُعَد الأداء المالي والتمويلي الأداة المهمة للكشف عن الميزة التنافسية التي يمكن أن تعمل على أساسها المؤسسة.

---

[1] ناظم حسين عبد السيد، **مرجع سابق**، ص 139-140.

ي. معرفة مدى سلامات السياسات والإستراتيجيات خلال السنة المالية[1].

خلص الباحث من خلال ما سبق إلى أن تقويم الأداء المالي والتمويلي يعتبر من أهم الركائز التي تُبنى عليها عملية المراقبة والضبط، ويفيد بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة ويفيد كذلك في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة سواءً للتطوير أوالاستثمارات أو عند إجراء تغيرات جوهرية. ويعتبر تقويم الأداء المالي والتمويلي من أهم مصادر البيانات اللازمة للتخطيط، وهو كذلك من أهم دعائم رسم السياسات على مستوى المؤسسة.

رابعاً: خصائص تقويم الأداء المالي والتمويلي

إن نجاح عملية تقويم الأداء وتحقيق أهدافها تشترط توفر مجموعة من الخصائص والشروط، وتم تناول خصائص تقويم الأداء المالي والتمويلي من خلال خصائص التقويم الجيد للأداء المالي والتمويلي، وشروط التقويم الجيد للأداء المالي والتمويلي وذلك كما يلي[2]:

1.خصائص التقويم الجيد للأداء:

إن نظام التقويم الجيد للأداء يتميز بمجموعة من الخصائص الشديدة الارتباط بمؤشرات التقييم، وتتمثل بصفة عامة في الصدق أوالسلامة، الثبات، الحساسية والكفاية[3].

أ. **الصدق أوالسلامة:** تتمثل سلامة أداة القياس في تمكُّنها من إعطاء الحقيقة. والمؤشرات الموضوعية هي أدوات قياس صادقة عكس المؤشرات الذاتية، هذه الأخيرة توجد بكثرة عندما

---

[1] زينة قمري، **واقع استخدام الأساليب الكميّة في تقييم أداء الوظيفة الماليّة للمؤسّسة الميناائية بسكيكدة ودورها في اتّخاذ القرار**، كلّية العلوم الاقتصاديّة وعلوم التّسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 3.

[2] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة)**، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر– بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م، ص 32.

[3] Laurent Belanger et al, **G.R. H une approche globale et intégrée**, ed Gaetan Morin, 3 impression, Quebec, 1984, P.P.175.177.

يتعلق الأمر بقياس أداء الموارد البشرية لأن أداة التقويم هي الأفراد، إذن الصدق أوالسلامة محققة طالما كانت أدوات القياس موضوعية.

مما سبق ذكره يتبين أن التقويم الجيد يجب أن يرتكز بشكل كبير على المؤشرات الموضوعية.

ب. **الثبات أوالوفاء:** إن وفاء وسيلة القياس تعني بصفة عامة أنها دائما تقدم نفس النتائج عندما يتم استخدامها لعدة فترات لقياس نفس الشيء. هذه الخاصية دائماً مُحقَّقة عندما يكون المؤشر كمِّي عكس المؤشرات النوعية، فمثلا رأي العملاء –مؤشر نوعي– في جودة سلعة معينة بنفس الخصائص في فترتين مختلفتين ليس بالضرورة نفس الرأي، أما عن أنواع الوفاء فهي عديدة، نذكر منها الوفاء المتكافئ الذي يتحقق عندما يستعمل مسئولين نفس الاستمارة لقياس أداء نفس المجموعة من المستخدمين في وقت محدد ويخلصان إلى نفس النتائج. الوفاء المتجانس يشترط بأن تكون مجموعة أسئلة وسيلة القياس لقياس نفس الشيء تعطي فعلياً نفس النتائج.

ج.**الحساسية:** القدرة على تمييز عدة درجات من الأداء، هذا يعني إن وُجِد اختلاف بين أدائين فإن المؤشر يستطيع تدارك ذلك.

د. **الكفاية:** تتمثل في القدرة على تقويم جميع جوانب الأداء، مثل الأداء المالي، الأداء التجاري، الأداء الاجتماعي، الأداء الإنتاجي... الخ.

2. شروط التقييم الجيد للأداء:

من أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء من تحقيق أهدافها، يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من الشروط هي[1]:

- ✓ **توفر المعلومات الكافية:** كما سبق تناوله عملية التقويم تمر بعدة مراحل أولها جمع المعلومات فالمعلومات هي الأساس في التقويم، فيجب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها وذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها، ويُشترط أن تكون هذه المعلومات

[1] عادل عشي، **مرجع سابق**، ص 33.

كافية لتتُّبع الأداء وتطوره، ويجب أن تمس جميع أنشطة المؤسسة، وتحقيق كل ما سبق ذكره يفرض على المؤسسة إنشاء نظام للمعلومات.

- ✓ **تحديد معدلات الأداء المرغوب:** من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية للأداء تمكنها من تحديد نسبة إنجازاتها وتطورات أدائها، وتُمكِّن كذلك معدلات الأداء من تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة ومسؤولية الانحرافات السالبة، ومن المفضل أن تُحدَّد هذه المعدلات بمشاركة العاملين لإداراتهم لتكون تحفيزاً لهم لبلوغها.
- ✓ توفر وسائل نقل معلومات أو نتائج التقييم إلى مراكز اتخاذ القرارات المعنية للقيام بالإجراءات التصحيحية إن استلزم الأمر في الوقت المناسب[1].
- ✓ **استمرارية عملية التقويم:** ويعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة، بل يجب أن تُمارَس على طوال حياة المؤسسة وعلى فترات دورية قد تقصر وقد تطول وهذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه وتقييمه[2]. فمثلاً تقييم جودة المنتجات يكون يومياً، أما تقييم أداء رجال البيع فمن المستحسن أن يكون شهرياً.

---

[1] علي السلمي، **التخطيط والمتابعة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1987م، ص 32.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية**، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998م، ص 244.

تناول المبحث مفهوم وأهداف وأهمية وخصائص الأداء المالي والتمويلي، حيث تم تناول الأدبيات النظرية التي تتعلق بمفهوم الأداء وتقييم الأداء عموماً ومن ثمَّ تم التوصل إلى مفهوم تقييم الأداء المالي والتمويلي حيث أن عملية تقييم الأداء المالي والتمويلي تمثل أحد أهم الطرق التي تلجأ إليها الإدارة المالية في المؤسسة لتقييم قراراتها الإدارية والمالية والتمويلية المختلفة عن طريق الاعتماد على مجموعة من المؤشرات. كما تم تناول أهداف الأداء المالي والتمويلي، حيث تهدف عملية تقييم الأداء المالي والتمويلي إلى عدة أهداف أهمها الوقوف على مستوى انجاز المؤسسة مقارنةً بالأهداف المُدرجة في خطتها الانتاجية، وكذلك الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المُتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر باقل تكلفة. كما تم تناول أهمية عملية تقييم الأداء المالي والتمويلي حيث تم التوصل إلى أنها خطوة هامة وعملية بالغة الأهمية في المؤسسة تُمكِّن المؤسسة من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتشخيصها وتساعدها على إكتشاف نقاط القوة والضعف و كشف الإنحرافات ومحاولة علاجها، وتساعد المؤسسة في التعرف على مركزها المالي، كما أنها تخدم الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة. كما تم تناول خصائص الأداء المالي والتمويلي وتم التوصل إلى أن نجاح عملية تقويم الأداءالمالي والتمويلي ولتحقيق أهدافها تشترط توفر مجموعة من الخصائص والشروط. وتم تناول خصائص تقويم الأداء المالي والتمويلي من خلال خصائص التقويم الجيد للأداء المالي والتمويلي والتي تمثلت في الصدق والسلامة، الثبات، الحساسية والكفاية، وشروط التقويم الجيد للأداء المالي والتمويلي التي تمثلت في تفر المعلومات الكافية، تحديد معدلات الأداء المرغوب واستمرارية عملية التقويم.

المبحث الثاني

مبادئ وقواعد ومؤشرات تقويم الأداء المالي والتمويلي

تناول الباحث هذا المبحث من خلال مبادئ تقويم الأداء المالي والتمويلي، قواعد تقويم الأداء المالي والتمويلي بالإضافة إلى مؤشرات الأداء المالي والتمويلي وذلك كما يلي:

أولاً: مبادئ تقويم الأداء المالي والتمويلي

تم تناول مبادئ تقويم الأداء المالي والتمويلي من خلال المبادئ العامة لتقويم الأداء المالي والتمويلي، الأسس العامة لتقويم الأداء المالي والتمويلي وذلك كما يلي:

1) المبادئ العامة لتقويم الأداء المالي والتمويلي

لا تقوم عملية التقويم إلا إذا توفرت مبادئ عامة والتي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار. ومن هذه المبادئ ما يلي[1]:

أ. عملية التقويم لا بد أن تكون مفهومة بسيطة.

ب. استمرار عملية التقويم، بحيث لا يقتصر على فترة زمنية معينة بل لفترات متتالية من أجل إحداث مقارنات ومستخلصات تفيد المؤسسة مستقبلا.

ج. تقترن عملية التقويم بوجود أنظمة مساعدة للرقابة المالية والمحاسبية.

د. لابد أن ترتبط عملية تقويم الأداء بنظام الحوافز حيث حيث يكون دافع قوي للموظفين لزيادة نشاطهم ورفع كفائتهم على الأداء.

هـ. عند إجراء عملية التقويم لابد من عدم فصل الأنشطة المختلفة عن بعضها البعض لان المؤسسة وحدة متكاملة لا يمكن الفصل بين مصالحها وأنشطتها إلى أجزاء بل هناك تجانس وترابط في المصالح من أجل تحقيق هدفها.

---

[1] شراد محمد، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيصر، بسكرة، 2014م، ص 41.

و. التثبت من الترابط والتوازن والتكامل بين مختلف أنشطة المؤسسة وكذا تفاعلها فيما بينها.

2) الأسس العامة لتقييم الأداء المالي والتمويلي

تتركز عملية تقييم الأداء المالي والتمويلي على مجموعة من الأسس العامة أهمها[1]:

أ. تحديد مراكز المسؤولية:

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي والتمويلي ضرورة تحديد مراكز المسؤولية المختلفة والتي تتمثل في الوحدات التنظيمية المختصة بأداء نشاط معين، ولها اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وفي حدود الموارد الإنتاجية الموضوعة تحت تصرفها. وتتطلب عملية تقييم الأداء المالي والتمويلي إيضاح اختصاصات كل مراكز المسؤولية، نوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.

ب. تحديد معايير أداء للنشاط:

تعتبر خطوة تحديد المعايير التي على أساسها تقويم الأداء المالي والتمويلي للمؤسسة بأكملها أو تقويم الأداء على مستوى مراكز المسؤولية فيها من أهم الجوانب في عملية التقييم، وبالتالي تتعدد المعايير والمؤشرات المتاحة، لذا يجب انتقاء المعايير والمؤشرات المناسبة لمستوى الأداء.

ج. توفر جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ:

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي والتمويلي ضرورة وجود جهاز للرقابة يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي وتسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الإدارية، ويستمد جهاز الرقابة أهميته من الارتباط الوثيق بين فعالية الرقابة ومدى دقة البيانات المسجلة.

د. تصميم نظام معلومات لمتابعة وحصر البيانات المتعلقة بالأداء الفعلي:

مما لاشك فيه أن نجاح أي عمل يتطلب ضرورة توفر نظام معلومات به يؤدي انسياب المعلومات والبيانات. ولنجاح عملية تقييم الأداء المالي والتمويلي يتطلب الأمر وجود نظام

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**،الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2009م، ص125.

للمعلومات يعمل على تجميع البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ الفعلي حتى يمكن استخدامها كمدخلات للدراسة والتحليل لغرض الوصول إلى النتائج المتعلقة بتقييم أعمال المؤسسة وإدارة التقرير الخاص بذلك.

خلص الباحث من خلال ما سبق إلى أنه وحتى تستطيع المؤسسة تحقيق أهدافها من تقويم الأداء المالي والتمويلي فلا بد لها أن تتبع مبادئ وأُسس معينة تُمكِّنها من مقارنه الاداء الفعلى بالمخطط وفق المعايير الموضوعة، أو من خلال مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المماثلة. كما أن نجاح المؤسسات الاقتصادية يتوقف على وجود معايير عالية لتقييم الأداء وهذا يساعد على قياس نشاط المؤسسة وتحسين أدائها المالي والتمويلي.

ثانياً: قواعد تقويم الأداء المالي والتمويلي

يمكن القول إن عملية تقويم الأداء المالي والتمويلي لها قواعد محددة لابد من توافرها، ولها خطوات أيضاً محددة ترتكز عليها حتى يمكن تحقيق نتائج إيجابية من عملية التقييم. وفي هذا الصدد فإن عملية تقييم الأداء المالي والتمويلي ترتكز على الأركان الأساسية الآتية[1]:

1-وجود أهداف محددة مسبقاً (المعايير):

لا يمكن القيام بعملية التقييم إلا بوجود أهداف محددة مسبقاً ترتكز عليها وقد تكون في صورة خطط أو معايير أو سياسات، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط وكذلك التكاليف المعيارية ومعدلات الأداء المعيارية تعتبر أهداف محددة مسبقاً يتم على أساسها عملية تقييم الأداء المالي والتمويلي.

---

[1] أمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار)**، رسالة ماجيستير غير منشورة، الأردن، 2008م، ص 176.

2-**قياس الأداء الفعلي:**

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، حيث تُمكِّن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءتها وفاعليتها، وذلك من خلال اختيارها لمجموعة مؤشرات ومعايير، وعليه فإن قياس الأداء يهدف إلى التشخيص الذي يمكن أن يتبنى من خلاله الانحرافات إن وجدت[1].

بالارتكاز على ما توفره نظم المعلومات المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات يتم قياس الأداء الفعلي. ويجب توفر عمال مدربين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات الحديثة لسرعة عرض نتائج القياس واتخاذ القرارات الخاصة بها.

3-**مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:**

حتى تتمكن المؤسسة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مواجهة الأخطاء قبل وقوعها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة التي تحول دون وقوعها لابد من مقارنة الأداء الفعلي المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات، وأن وجود أنظمة معلومات محاسبية مُحَوسَبَة فعالة يؤدي إلى سرعة الكشف عن الانحرافات وتسهيل المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف المسطرة.

العقبة التي تواجه المؤسسة في هذه المرحلة هي المرجع الذي تستند إليه في عملية المقارنة، وبصفة عامة تحدد المؤسسة العناصر التالية كمراجع لمقارنة الأداء: الزمن، أداء الوحدات الأخرى، الأهداف، المعايير[2]:

أ. **الزمن:** حسب هذا المرجع فإن المسئولين يقومون بمقارنة قيم المؤشرات الحالية بقيم نفس المؤشرات في فترات سابقة، وتدعى هذه المقارنة بالمقارنة الأفقية، وتُمكِّن هذه المقارنة بدراسة التغيرات الحاصلة ومتابعة تطورات المؤشر.

ب. **أداء الوحدات الأخرى:** يمكن اعتبار أداء الوحدات الأخرى مرجعاً مهماً في عملية المقارنة، وحسب هذا المرجع تقوم المؤسسة بمقارنة قيم مؤشراتها بنظيراتها في المؤسسات الأخرى

---

[1] إدريس ثابت عبد الرحمان والمرسي جمال الدين محمد، **الإدارة الإستراتجية مفاهيم ونماذج تطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 487.

[2] Michel Gervais, **op.cit**, P 616.

بشرط تقارب أو تجانس النشاط، أو مقارنتها بقيم مؤشرات القطاع. هذا النوع من المقارنة يسمح للمؤسسة بمعرفة مكانتها بالنسبة للمنافسين.

ج. **الأهداف:** في بعض الحالات تقوم المؤسسة بمقارنة أدائها الفعلي بالأهداف المخططة لتحدد نسبة إنجاز أهدافها.

د. **المعايير:** المعايير هي وحدات تستخدم كمرجع للمقارنة كالتكلفة المعيارية للمادة الأولية واليد العاملة التي تقارن بالاستهلاكات الفعلية ومن ثمَّ تحديد الانحرافات ودراستها. هذا الأسلوب من المقارنة يسمح بمعرفة فعالية وكفاءة المؤسسة.

4-اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:

إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط هي: انحراف موجب، انحراف سلبي، انحراف معدوم. فالانحراف **الأول** في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح، ارتفاع حصة السوق انخفاض التكاليف...الخ، أما الانحراف **الثاني** فهو ضد المؤسسة كاستهلاك المواد الأولية بكميات تفوق المعيارية، انخفاض الإنتاجية... الخ، أما الانحراف **الثالث** فليس له تأثير على نتائج المؤسسة. والحكم على الأداء من خلال الانحراف الكلي يُعَد من الأحكام المضللة، بل يجب على المسئولين القيام بتحليل الانحراف الكلي سواءً كان موجباً، سالباً أو معدوماً إن أمكن إلى غاية الوقوف على الأسباب الفعلية للانحراف، لتشجيع ما هو إيجابي ومعالجة ما هو سلبي.

وفي حقيقة الأمر عملية التحليل تُمكِّن المؤسسة من معرفة مصدر أدائها، أهو أداء داخلي أو أداء خارجي، فالحكم الجيد على الأداء يجب أن يكون مبني على تحليل الأداء أوالظاهرة إلى غاية الوصول إلى أبعد مؤثراته. ومن الطرق الفعالة في عملية التحليل طريقة الإحلال المتسلسل التي تساعد على تحديد تأثير كل عنصر ينتمي إلى الظاهرة في الانحراف الكلي[1].

---

[1] عيسى حيرش، محاضرات **تحليل النشاط الاقتصادي**، طلبة ماجستير، كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة بسكرة، جوان، 2002م.

إن اتخاذ القرارات التصحيحية لأي انحراف وقع يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة سلفاً وقياس الأداء الفعلي وإجراء المقارنة بينهما، وبالتالي فإن تحليل الانحرافات والوقوف على أسبابها يساعد في اتخاذ القرارات التصحيحية الملائمة. وضمن هذا السياق، فإن عملية تقويم الأداء تمر بعدة مراحل يمكن توضيحها من خلال الشكل رقم (1/2/2)[1]:

شكل (2/2/2): مراحل عملية تقويم الأداء في المؤسسة

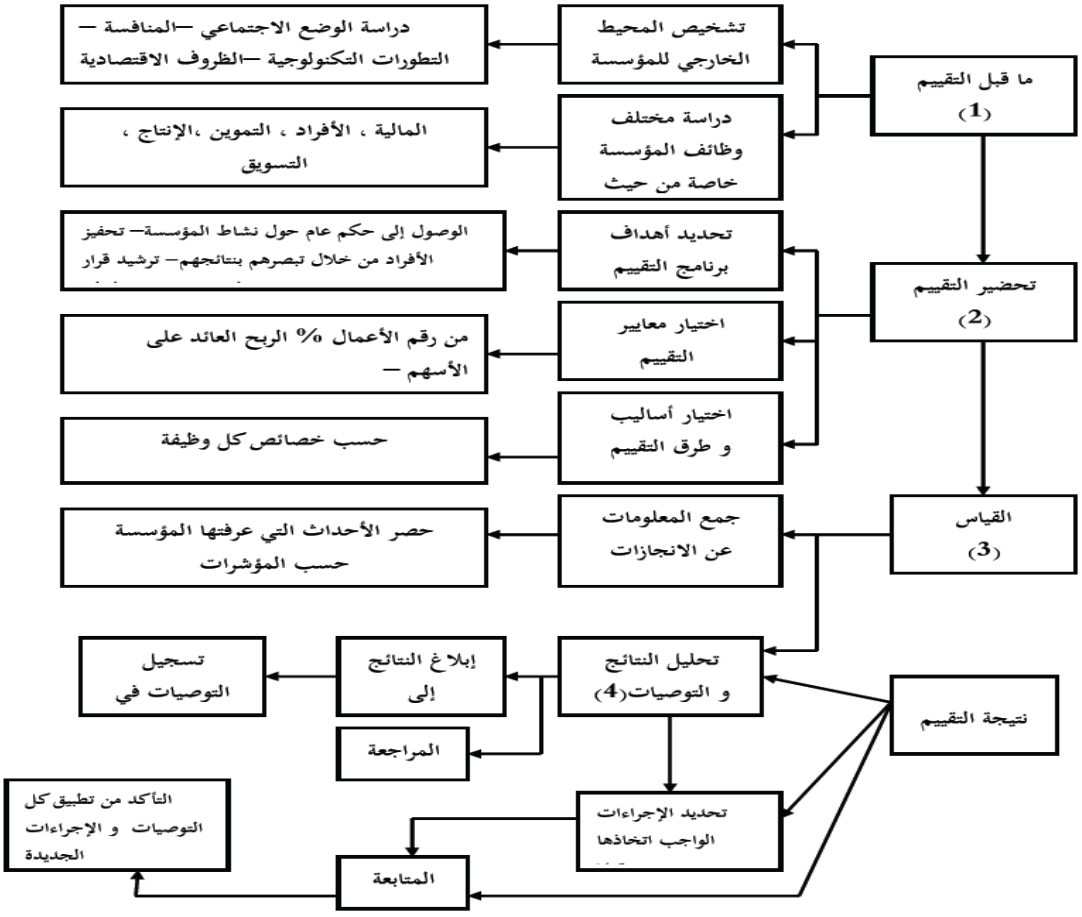

المصدر: نعيمة يحياوي، **أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق دراسة حالة قطاع صناعة الحليب**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2008–2009، ص 224.

[1] نعيمة يحياوي، **أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق دراسة حالة قطاع صناعة الحليب**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2008–2009، ص 224.

يتضح من الشكل (1/2/2) أعلاه أن عملية تقويم الأداء المالي والتمويلي تمر بأربع مراحل هي على التوالي:

أ. مرحلة ما قبل التقويم

ب.مرحلة تحضير التقويم

ج. مرحلة القياس

د. مرحلة تحليل النتائج

تتضمن المرحلة الأولى تشخيص المحيط الخارجي للمؤسسة وكذلك تشخيص المحيط الداخلي لها من خلال دراسة مختلف وظائفها، لتليها مرحلة تحضير التقويم وتتضمن تحديد أهداف برنامج تقويم الأداء المالي والتمويلي واختيار معايير التقييم ثم اختيار أساليب وطرق التقويم، ثم مرحلة القياس ويتم فيها جمع المعلومات عن الانجازات وحساب المؤشرات ومن تم الحصول على نتائج التقويم وتحليلها وإيصالها إلى الجهات المعنية وتحديد الإجراءات الواجب إتباعها ومتابعتها.

ثالثاً: مؤشرات تقويم الأداء المالي والتمويلي للمشروعات

تم تناول مؤشرات تقويم الأداء المالي والتمويلي للمشروعات من خلال مفهوم المؤشرات، خصائص المؤشرات، وأنواع المؤشرات، التحليل المالي وعلاقته بقياس وتقويم الأداء المالي والتمويلي، المؤشرات المالية والتمويلية، بالإضافة إلى محاذير استخدام المؤشرات المالية والتمويلية وذلك كما يلي:

(1) مفهوم المؤشر: المؤشر هو شيءٌ ما يقدم المعلومات، وهو كذلك أداة للقياس تقدم ملاحظات مفيدة"[1]، وهو "معلومة بصفة عامة تكون في شكل رقمي، تسمح بمتابعة التوقعات التي تنتج عن تسيير المؤسسة"[1].

---

[1] Robert le Duff et al, **Encyclopédie de la gestion et du management**, Editions Dalloz, Paris, 1999, P.472

خلص الباحث من التعريفين السابقين إلى أن المؤشر هو أداة لقياس الأداء، يكون عادةً في شكل رقمي ليسمح لمسئولي المؤسسة مقارنة نتائجها بالمعايير المرجعية.

(2) خصائص المؤشرات:

المؤشر الجيد الذي يسمح بأن تكون عملية قياس الأداء فعالة وجيدة يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص هي: معنوية المؤشر، الوضوح[2]، سرعة الحصول عليه، الشمولية[3]. ويمكن توضيحها كما يلي:

أ. **معنوية المؤشر:** ويقصد بها أن المعلومة التي يقدمها المؤشر تعكس بكيفية دقيقة الظاهرة أوالنتيجة التي نرغب في ملاحظتها.

ب. **الوضوح:** وضوح المؤشر يعني سهولة فهمه من طرف الجميع، فالشخص الذي يقرأ المؤشر يعرف ماذا يعنيه بالضبط وما لا يعنيه.

ج. **سرعة الحصول على المؤشر:** هذا ليضمن للمؤسسة القيام بالتصحيحات اللازمة وفي الوقت المناسب.

د. **الشمولية:** تعني أن المؤشرات تُغطِّي جميع جوانب المؤسسة، ومن المستحسن اعتماد المؤسسة على بعض المؤشرات الشاملة التي تسمح بتقديم صورة إجمالية عن نشاط المؤسسة ومثال ذلك بعض مؤشرات الأداء المالي كالقيمة الاقتصادية المضافة.

(3) أنواع المؤشرات:

هناك العديد من المؤشرات، تختلف حسب زاوية النظر أوالمعيار المُعتَمد، وسنحاول تقديم مجموعة منها:

---

(1) A. Burlaud, J.Y Eglem, P Mykita, **op.cit**, P 216.

(2) Doria Tremblay, Denis Cormier, «**Organisme à but non lucratif: pertinence du modèle comptable?**», la revue Economie et comptabilité, n°197, décembre 1996, IFEC, France, P.29.

(3) Brigitte Dariath, **Contrôle de gestion**. Dunod, paris, 2000, P.112.

أ- المؤشرات حسب المعيار المُعتَمَد

هناك العديد من المؤشرات، تختلف حسب زاوية النظر أوالمعيار المُعتَمد، وسنحاول تقديم مجموعة منها كما يلي:

i. **المؤشرات الشخصية والمؤشرات الموضوعية:** المؤشرات الشخصية هي التي ترتبط أو ترجع إلى تصورات وتقييمات الأفراد الذين هم في علاقة مع المؤسسة. فرأي العمال في ظروف العمل داخل المؤسسة يُعَد من المؤشرات الشخصية، أما المؤشرات الموضوعية هي التي لا يمكن أن تُولِّد تناقضاً لدى الأطراف المعنية، أي أنها تؤدي إلى نفس النتيجة مهما كان المقيِّم[1]، ومثال ذلك مؤشر الإنتاجية، عدد حوادث العمل داخل المؤسسة، معدل التغيب...الخ.

ii. **المؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية:** المؤشرات النوعية هي مؤشرات يصعب قياسها في أغلب الحالات ومن أمثلة ذلك: رضا العمال عن ظروف العمل، القدرة على الاتصال، رضا العملاء عن خدمات المؤسسة...الخ، أما المؤشرات الكمية فتسهُل عملية حسابها، وهي على نوعين: المؤشرات المالية (النقدية) والمؤشرات غير النقدية (العينية). النوع الأول يُعبَّر عنه في شكل تكاليف وموازنات...الخ، وهي تصلح للمستوى العلوي للتنظيم (الإدارات، الوظائف، المصالح) وهذا يرجع إلى طول مدة حساب التكاليف من جهة، وإلى طبيعة انشغال الإدارات العليا من جهة أخرى والذي لا يتمثل في معالجة الانحرافات فورياً بل التفكير في الإجراءات التي تمنعها مستقبلاً، أما المؤشرات العينية التي يتم الحصول عليها بسرعة، تتلاءم مع المستوى التشغيلي الذي يبحث عن التأقلم بسرعة[2].

ويمكن كذلك تقسيم المؤشرات العينية إلى مجموعة أخرى نذكر منها ما يلي:

i. **مؤشرات أداء اليد العاملة المباشرة:** الوقت المحقق والوقت المعياري.

---

(1) Doria Tremblay, Denis Cormier, **op.cit**, P. 28.

(2) Michel Gervais, **op.cit**, P.P 609.611.

ii. **مؤشرات الأمن:** عدد حوادث العمل، العدد المتوسط لأيام التوقف بسبب الحوادث...

iii. **مؤشرات أداء الآلات:** عدد القطع المصنوعة يومياً، عدد القطع المصنوعة في الوقت المحدد، عدد الأعطال...

iv. **المؤشرات الشاملة والمؤشرات الجزئية:** المؤشرات الشاملة حسابها يقدم نظرة كلية عن أداء المؤسسة (النظام الكلي)، أما المؤشرات الجزئية فتسمح بقياس كفاءة وفعالية الأنظمة التحتية[1].

(4) التحليل المالي وعلاقته بقياس وتقويم الأداء المالي والتمويلي

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي والتمويلي أحد الركائز التي تشكل محوراً أساسياً لمعرفة مدى نجاح وفشل قرارات وخطط المؤسسة، ويرتكز تقييم الأداء المالي والتمويلي على استخدام أدوات التحليل المالي[2].

أ.نبذة عن أهمية التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة، فهو منطلق العملية الإدارية ونقطة البداية فيها. فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية والتمويلية لابد من معرفة المركز المالي لمنشأته. ويمكن استخدام المعلومات التي توفرها الإدارة المالية والتي تمثل خلاصة واقعية للنشاط التشغيلي في المجالات التالية[3]:

i. اتخاذ القرارات الإدارية.

ii. التخطيط والرقابة والتقييم الداخلي لأداء المنظمة.

---

[1] جمال خنشور، **مرجع سابق**، ص 27.

[2] سارة قدوري، **دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** (دراسة حالة مؤسسة التسوية وأشغال الطرق بورقلة للفترة 2012-2014م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، 2015م، ص 02.

[3] David son, Sidney, et. al, **Managerial accounting: an introduction to concept, Methods and uses**, 2nd. Ed. Chicago, 1985, P.5.

iii. إصدار التقارير المالية وتقييم الأداء من قبل الجهات الخارجية (كالدائنين والمستثمرين).

إن تحليل الكشوفات المالية التي تُقدم للإدارة تعمل على توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها في تحديد نقاط القوة والضعف لفرص الاستثمار المتاحة وطرائق تمويلها، وتقديم معلومات للمستثمرين والدائنين بما يُمكِّنهم من تحديد القابلية الإدارية ومستويات الربحية لمنظمات الأعمال. كما أن الكشوفات المالية تمثل وسيلة المنظمة للتنبؤ بالأرباح والتغيرات التي تحصل في الخطط التشغيلية[1].

ويشير Geoffrey إلى أن القرارات الاستثمارية والتمويلية تعتبر عناصر حيوية للتخطيط ولتحقيق أهداف المنشأة، لذا فعلى المدير المالي أن يأخذ دوره في مراقبة الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المخطط، بالاعتماد على المعلومات التي تظهر في القوائم المالية[2].

كما تستفيد معظم المنشآت من عملية التحليل المالي في رسم سياساتها المستقبلية في الائتمان والاستثمار وفي الرقابة على كفاءة الإدارات الفرعية الأخرى ذات العلاقة بوظائف المنشأة الإنتاجية والتسويقية والبيعية والاستثمارية[3].

لذا يتجلى اهتمام المنظمات بالتحليل المالي نظراً للاستعمالات العديدة له وأهمها:

- لغايات منح الائتمان.
- لغايات تقييم الاستثمار في أسهم الشركات.
- لغايات الاندماج أوالشراء.
- لتقييم كفاءة التشغيل والأداء.
- لغرض التخطيط للمستقبل.

---

[1] Most, Kenneth, **Accounting Theory**, Columbus, Ohio, Grid Inc., 1977, P.111.

[2] Geoffrey Knott, **Financial Management,** Macmillan education Ltd, London, 1991, P. 14.

[3] الراوي، خالد وهيب، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000م، ص 15.

ب. أساليب وأدوات التحليل المالي:

يُعتبر التحليل المالي الوسيلة التي تُمكِّن رجل الأعمال أوالمنظمات والمؤسسات المعنية بالتحليل من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة المنشأة، حيث يقوم التحليل المالي أيَّاً كانت صورته على منهج المقارنة، لذا فإن أساليب التحليل المالي تتعدد على النحوالتالي[1]:

i. التحليل الرأسي:

يقوم على مقارنة القوائم المالية الخاصة بفترة محاسبية معينة، أي أنه بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة بصورة نسب مئوية.

يهدف هذا الأسلوب إلى إظهار الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية، ومعرفة ما قد يطرأ على تلك الأهمية من تغير من فترة إلى أخرى. ويستخدم لكل قائمة مالية أساس شامل تنسب إليه كل بنود القائمة لحساب الوزن النسبي لكل منها. بالنسبة لقائمة المركز المالي فإن بنود القائمة تُنسَب إلى إجمالي الأصول، أما بالنسبة لقائمة الدخل فإن كل بند من بنود القائمة ينسب إلى صافى المبيعات أو صافى الإيرادات.

ii. التحليل الأفقي/ تحليل الاتجاهات:

يقوم على مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغيرات في كل بند سواءً بالزيادة أوالنقصان مما يساعد في تحديد اتجاهات التغير في البنود ومن ثم بيان أثر ذلك على نشاط المنشأة. ويستخدم هذا النوع من التحليل على نطاق واسع في الحكم على تطور أداء الشركة.

---

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م، ص 24-30.

iii. تحليل المؤشرات المالية:

يعتبر هذا الأسلوب من التحليل الأكثر شيوعاً لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنشأة في مجالات السيولة والنشاط والرافعة المالية والربحية وكفاءة استخدام الأصول بها.

إن أدوات التحليل المالي ومعايير التقييم ليست قالباً جامداً ينبغي على أي مُحلِّل تطبيقها، بل هناك قدراً من المرونة فيها[1].

ج. معايير التحليل المالي:

هناك منهجين لإجراء التحليل المالي هما:

i. التحليل بطريقة من أعلى لأسفل Top Down Approach

ii. التحليل بطريقة من أسفل لأعلى Bottom Up Approach

ويعتمد الأول على تحليل للبيئة الاقتصادية للشركة أي الدولة التي تعمل بداخلها، ثم تحليل للقطاع الذي تعمل فيه، ثم تحليل أداء الشركة المالي عبر سلسلة زمنية متصلة وتوقُّع النتائج المالية لفترة قادمة، أما المنهج الثاني فيبدأ بتحليل أوضاع الشركة ثم القطاع الذي تعمل فيه وأخيراً البيئة الاقتصادية التي تعمل بها الشركة.

ويعتبر هذا التحليل ثلاثي الأوجه تحليلاً شاملاً لا يتطرق فقط إلى تحليل الشركة بعينها وإنما يتطرق إلى تحليل لأوضاع البيئة التي توجد فيها، الأمر الذي يعطي صورة كاملة عن موقف الشركة في ضوء بيئتها المحيطة، فعندما يتم عمل تقييم دولي لمنشأةٍ ما فانه يتم إعطاؤها درجة تقييم استثماري لا يجب أن تزيد على التقييم الاستثماري للدولة التي تعمل بها حتى لو كان أداؤها يفوق أداء الدولة الإجمالي، كما ينظر هذا التحليل إلى الشركة على اعتبار أنها كائن حي يتأثر بالبيئة المحيطة به كما يؤثر فيها بالتبعية.

---

[1] الحسني، صادق، **التحليل المالي والمحاسبي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998م، ص 177.

ويمكن تقييم الأداء المالي والتمويلي للمنشأة باستخدام النسب وفقاً للطرق التالية[1]:

i. مقارنة النسب المالية للمنشأة مع نسب القطاع الصناعي.
ii. مقارنة النسب المالية لنفس المنشأة لعدة فترات زمنية (المعيار التاريخي).
iii. مقارنة النسب المالية للمنشأة مع النسب المالية لقطاعات أخرى.

ويتفق الأستاذ عقل مع ما ذُكِر أعلاه، فيشير إلى أن احتساب النسب المالية وأي مقياس من مقاييس الأداء المختلفة بمفردها ستكون ذات فائدة محدودة، ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج عليه ومقارنتها به لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها. ويمكن القول أن ختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها[2].

استناداً لما ذُكِر فهناك العديد من المعايير المستخدمة للحكم على الأداء المالي والتمويلي، ومن أهمها:

- **المعايير المُطْلَقَة: Absolute Standards**: وهي تلك النسب أوالمعدلات التي أصبح استعمالها في حقل التحليل المالي متعارفاً عليها في جميع المجالات رغم اختلاف نوع الشركة وعملها ووقت التحليل، ومن أمثلتها نسبة التداول 2 : 1، ونسبة السيولة السريعة 1 : 1 وغيرها[3].
- **معيار الصناعة: Industry Standards**: وهو متوسط نسب مأخوذ لمجموعة كبيرة من الشركات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة، و يفيد هذا المعيار

---

[1] White, Sondhi, fried, **The Analysis and Use of financial Statement**, Bound and Malloy inc., U.S.A., 1994, P.198.

[2] مفلح محمد عقل، **مرجع سابق**، ص 123.

[3] الشماع، خليل، خالد أمين، **التحليل المالي في المصارف التجارية**، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1990م، ص 15.

عند مقارنة النسبة الخاصة بالشركة لمعرفة المركز النسبي للشركة ومدى التطابق أوالتباين مع معدل الصناعة فهي، أما تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى منه أو أقل.

- **المعيار التاريخي: Historical Standard**: يعتبر هذا المعيار أداة هامة لتقييم الأداء لمقارنة المؤشرات المالية للمؤسسة مع نفس المؤشرات للمؤسسة ذاتها ولكن لفترات زمنية سابقة، وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسة الزمنية، والكشف عن مدى التغير الحادث في الأداء[1].
- **المعيار المُخطَّط: Planned Standard**: المعيار المُخطَّط هو عبارة عن تصوُّر يبحث في الجوانب المختلفة للعمليات المستقبلية وتكون لفترة محددة. ومن أمثلة المعيار المخطط قيام إدارة المؤسسة بتحديد نسب مستهدفة لكل من العائد على الاستثمار والعائد على حقوق المساهمين قبل بداية السنة المالية، ثم تقوم الإدارة بعد انتهاء السنة المالية بالمقارنة بين المُخطَّط والُمتحقِّق فعلاً.
- **المعيار الوضعي: Positional Standard**: هو نسبة أو رقم تقوم بوضعه هيئة ذات اختصاص وتطلب من المعنيين الالتزام به، مثل النسب التي يطلب البنك المركزي من البنوك الالتزام بها مثل نسبة القروض إلى الودائع[2].

(5) المؤشرات المالية والتمويلية:

تهتم بقياس علاقة بين عدد من البنود المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وتعطى النسب المالية مؤشرات ودلالات معينة عن الوضع المالي للشركة من حيث جوانبه المختلفة، ويتم تنظيمها في مجموعات رئيسية كما يلي:

---

[1] غانم، مروان أحمد، **تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية** (1978–1998م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2000م، ص 44.

[2] رمضان، زياد، **أساسيات التحليل المالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1997م، ص 17.

أ. مؤشرات التوازن المالي.

ب. مؤشرات السيولة.

ج. مؤشرات كفاءة رأس المال العامل.

د. مؤشرات النشاط.

هـ. مؤشرات الربحية.

و. مؤشرات المديونية.

ز. مؤشرات كفاءة استخدام الأصول.

ح. مؤشرات التنبؤ بالعسر المالي.

ط. مؤشرات السهم.

ويجدر الإشارة إلى أن المقصود بالنسب المالية العلاقة القائمة بين عنصر او عدة عناصر والعنصر الآخر أو عناصر أخرى، وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل بسيط أو كسر عشري[1]، كما تعرف النسب المالية بأنها علاقة بين عنصرين من نفس القائمة المالية أو من قائمتين، تستعمل لتحليل الوضعية المالية وتحديد العلاقات بين عناصر القوائم المالية ذات الدلالة[2].

وكما ذكرنا سابقاً فإنه للحكم على جودة المؤشرات المالية والتمويلية لأي شركة يجب مقارنتها مع معيار الصناعة التي تعمل بها الشركة محل التقييم، وهو متوسط نسب مأخوذ لمجموعة كبيرة من الشركات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة، ويفيد هذا المعيار عند مقارنة النسبة الخاصة بالشركة لمعرفة المركز النسبي للشركة ومدى التطابق مع معدل الصناعة فهي أما تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى منه أو أقل. كذلك مقارنة المؤشر بنفسه لعدد من الفترات السابقة للوقوف على مدى التحسن أوالتدهور الذي طرأ عليه. وتعتبر

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فالح المطارنة، **تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2009م، ص 127.

[2] عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2009م، ص 52.

الاتجاهات التي اتخذها أداء الشركة في الماضي معياراً هاماً لقياس أدائها الحالي وتُستخدم لتوقُّع أدائها المستقبلي.

تجدر الإشارة إلى أن المجموعات السبعة الأولى تُستَخدم في تقييم الوضع المالي للشركة لأغراض القرارات المالية عامَّةً بما في ذلك قرارات المستثمرين المتعلقة بتداول الأسهم، المجموعة الثامنة تتعلق مباشرة بقرارات المستثمرين وقد تم تطويرها لخدمة القرار الاستثماري.

وتم تناول مؤشرات تقويم الأداء المالي التمويلي بالتفصيل كما يلي:

أ. مجموعة مؤشرات التوازن المالي

يمكن تعريف التوازنات المالية بأنها التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها[1].

ونعدد في ما يلي أهم النسب التي يمكن استخدامها لقياس مستويات التوازن المالي:

- **توازن رأس المال العامل**

يقصد برأس المال العامل حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأجل، أي الموجودات المتداولة أي الاستثمار في فقرات النقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي وغيرها من الفقرات المماثلة[2].

ويعرف رأس المال العامل أيضاً في المؤسسة بأنه الزيادة في الأصول الجارية على الالتزامات الجارية (المتداولة)[3].

---

[1] ناصر دادي عدون نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر، 1991م، ص 22.

[2] حمزة محمد الزبيدي، **أساسيات الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001م

[3] جيمس كاشين أ – جويل ج ليرنر، ترجمة محمد عبد العزيز أبو رمان، **ملخصات شوم نظريات ومسائل في أصول المحاسبة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992م، ص333.

وهناك عدة اعتبارات يجب اتخاذها عند حساب رأس المال العامل هي[1]:

i. مكونات الأصول المتداولة و درجة سيولتها.
ii. مكونات المخزون و مدة تحقيقه أو حركته.
iii. مكونات الخصوم والتناسب فيما بينها و خاصة الديون.

يعبر رأس المال العامل – أو كما يطلق عليه البعض رأس المال الصافي – عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة، وبالتالي من هذا المؤشر في الحكم على مقدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة المستحقة عليها، و يتم احتساب رأس المال العامل بالمعادلة[2]:

صافي رأس المال العامل = مجموع الأصول المتداولة – مجموع الالتزامات المتداولة

ويمكن التعرف على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وزيادة مبيعاتها واستغلال الفرص المالية المتاحة بتحديد مدى كفاية رأس مالها العامل، ويعتبر عدم كفاية رأس المال العامل مع عدم القدرة على تسييل الأصول المتداولة من الأسباب الشائعة لفشل الشركات، بينما يعتبر النموالسنوي لرأس المال العامل علامة ايجابية لنمو الشركة وازدهارها.

- **توازن احتياجات رأس المال العامل**

تشمل المؤسسة في كل دورة استغلالية على موارد دورية (وهي الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية)، وهذه الموارد تغطي بها مستلزمات أو احتياجات الدورة (مثل المخزنات والقيم القابلة للتحقيق)[3]، وبمقارنة قيمة العنصرين تحدد هل هذه المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية من غير موارد الدورة أم لا؟

---

[1] إلياس بن ساسي– يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الجزء 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011م، ص68.

[2] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية، 2009م، ص 13.

[3] ناصر دادي عدون – نواصر محمد فتحي، **مرجع سابق**، 25.

ويتم احتساب علاقة احتياجات رأس المال العامل كالآتي:

احتياجات رأس المال العامل = احتياج الدورة – موارد الدورة = {(قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)}

فإذا كان الفرق موجباً فان المؤسسة لم تغطِّ كل احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية بل لديها حاجة إلى وسائل مالية أخرى، و عليها أن تبحث عن موارد إضافية لمواجهة هذه الاحتياجات، بالتالي تلجأ إلى مواردها التي تزيد مدتها عن الدورة، أو تحتاج إلى رأس المال العامل. والعكس صحيح في حالة كان الفرق سلبياً[1].

- **توازن الخزينة**

تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، وهي عبارة عن الصافي بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل أي القيم السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال من رأس المال العامل من رأس المال العامل[2].

ويتم احتسابها كالآتي:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل

ب. مجموعة مؤشرات قياس السيولة:

وهي مؤشرات تُعنَي بالسيولة الموجودة بالمؤسسة والتي من خلالها تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير[2] (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية أو أصول أخرى يمكن

---

[1] ناصر دادي عدون – نواصر محمد فتحي، **مرجع سابق**، ص 25.

[2] المرجع السابق ص 25–26.

[3] Jean_ Michel Delaveau , **Guide de la gestion financiere des etablissements sociaux et medico _sociaux** , DUNOD, paris ,1999, page 101.

[2] زهراء لغزيل، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012–2013م، ص 05.

تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً (الأصول المتداولة). وتُعَد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة والمُلَّاك والمقرضين الذين يقدمون للمنشأة ائتمان قصير الأجل[1].

وعند احتساب هذه النسب يجب أخذ النقاط التالية في الإعتبار:

i. الأصول المتداولة المستخدمة في حساب هذه النسب هي الأصول التي تتحول إلى نقدية خلال السنة المالية فقط.
ii. يستخدم صافي الأصول المتداولة أي بعد خصم المخصصات.
iii. الخصوم المتداولة المستخدمة في حساب هذه النسب هي الإلتزامات التي يحل ميعاد سدادها خلال السنة المالية.

ونعدد في ما يلي أهم النسب التي يمكن استخدامها لقياس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل:

- **نسبة التداول:**

تختلف احتياجات الشركات من رأس المال العامل باختلاف أنشطتها، والقدر المناسب من رأس المال العامل هوالذي يوفر للشركة احتياجاتها التشغيلية ويغطي التزاماتها واجبة السداد خلال دورة تشغيل واحدة على الأقل. وتُستخدم عدة طرق لتحديد القدر المناسب لرأس المال العامل وتعتبر نسبة التداول أحد هذه الطرق. وبالتالي فإن نسبة التداول تستخدم أساساً لدراسة مقدرة المؤسسة على سداد ديونها عند استحقاقها وهي عبارة عن علاقة الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة[2]. ويتم احتسابها كالآتي:

نسبة التداول = (الأصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة).

[1] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003م، ص 74.

[2] وليد ناجي الحيالي، **مذكرات التحليل المالي في المنشأة التجارية**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007م، ص 176.

يرى البعض أن نسبة التداول النموذجية هي 1:2، غير أن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هي الواحد، فإذا انخفضت هذه النسبة عن الواحد فهذا يعني عدم مقدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل بدون أن تواجه مشاكل وصعوبات، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإنه إذا ازدادت نسبة التداول عن الواحد فمعناه أن صافي رأس مال العامل يظهر موجب والعكس صحيح، أما إذا كانت نسبة التداول تساوي الواحد فمعناه أن صافي رأس المال العامل يساوي الصفر[1].

وبصفة عامة فإن نسبة التداول المعيارية هي 2: 1 وهذا يعني أن كل جنيه من الالتزامات المتداولة يقابله جُنيهان من الأصول المتداولة.

- **نسبة السيولة السريعة:**

يُعاب على نسبة التداول أنها تفترض أن المخزون السلعي هو من الأصول المتداولة التي يسهل تحويلها إلى نقدية، وهذا الافتراض قد لا يكون مقبولاً من الدائنين، فالمخزون السلعي يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه، وهناك احتمال بأن يتم بيعه بخسارة، بل قد لا تتمكن المؤسسة من بيعه على الإطلاق، لذا فمن المقترح استبعاد المخزون السلعي من بسط نسبة التداول لنصل إلى نسبة جديدة لقياس السيولة هي نسبة التداول السريعة[2]، ويتم حساب نسبة السيولة السريعة عن طريق قسمة الأصول المتداولة سريعة التداول على الالتزامات المتداولة، أي أن:

نسبة السيولة السريعة = {(الأصول المتداولة – المخزون) ÷ (الالتزامات المتداولة)}

والشركة جيدة السيولة يكون لديها زيادة في الأصول سريعة التداول عن الالتزامات المتداولة وهذا يُظهِر قدرة الشركة الفورية على مواجهة التزاماتها. والنسبة المعيارية هي 1: 1.

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000م، ص 232.

[2] خديجة دزايت، **تقييم الأداءالمالي للمؤسسةالاقتصادية دراسةح الة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD بورقلة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2013م، ص 31.

- **نسبة النقدية وشبه النقدية:**

إذا كانت نسبة السيولة السريعة تفترض صعوبة تسييل المخزون خلال سنة، فإن نسبة النقدية وشبه النقدية تفترض أيضاً صعوبة تحصيل مستحقات المؤسسة لدى العملاء خلال سنة، وإذا كان الأمر كذلك فإن مصادر توفير السيولة سوف تنحصر في النقدية وما في حكمها مثل: الودائع المصرفية، وما تملكه المؤسسة من أذونات الخزينة، التي يسهل تحويلها إلى نقدية بسرعة، وعلى ذلك تقاس هذه النسبة على النحوالتالي[1]:

نسبة النقدية وشبه النقدية = {(النقدية + شبه النقدية) ÷ الخصوم المتداولة}

ومما يذكر أنه إذا كانت هذه النسبة مساوية أو تزيد عن الواحد الصحيح فقد يكون ذلك مؤشراً على إفراط المؤسسة في توفير السيولة، إذ يعني ذلك أن المؤسسة تحتفظ بأصول سائلة تساوي أو تزيد عما عليها من التزامات قصيرة رغم أن بعض تلك الالتزامات سوف يستحق في تواريخ لاحقة. مثل هذا التصرف هو في عداد التصرفات غير المرغوبة، فكون جانب كبير من أصول الشركة في صورة نقدية وهي أصول لا تدر عائد هي مسألة لابد وأن تترك بصماتها على مؤشرات الربحية وعلى ثروة الملاك بالتبعية[2].

ج. مجموعة مؤشرات النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقويم مدى نجاح إدارة المؤسسة للموجودات والمطلوبات؛ أي أنها تقيس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات[3]، أي أن نسب النشاط تقيس مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه، أو بمعنى آخر مدى كفاءة المشروع في استخدام أصوله

---

[1] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء "مدخل حوكمة الشركات"**، الطبعة الأولى الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2009م، ص 154.

[2] خديجة دزايت، **مرجع سابق**، ص 32.

[3] محمد مطر، **مرجع سابق**، ص 36.

المختلفة حيث توضح العلاقة بين المبيعات وبين الاستثمار في الأصول المختلفة "الثابتة والمتداولة". وتتضمن هذه المجموعة ما يلي:

- **معدل دوران المخزون:**

تبين هذه النسبة عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات وكلما كان هذا المعدل منخفضاً فإن ذلك قد يعني إلى أن المشروع يحتفظ بمخزون من البضاعة الراكدة وغير المطلوبة وخطورة هذا الأمر تكمن في أن زيادة رقم المخزون يؤدي إلى ارتفاع رقم الأصول المتداولة وهوالمؤشر العام لدرجة سيولة المشروع ويصبح في هذه الحالة مؤشراً مضللاً وقد يعكس انخفاض هذا المعدل حالة انعدام فاعلية أساليب الرقابة على المخزون بالمشروع.

ومن جهة أخرى فإن زيادة هذا المعدل تعني زيادة نشاط الشركة ولكن يجب أن يؤخذ هذا الأمر باحتراس خاصة إذا ما كان مرتفعاً بدرجة غير طبيعية عن متوسط معدل الصناعة وقد يكون مؤشراً لفقدان المشروع الكثير من فرص البيع نتيجة العجز في كمية المخزون وتحسب هذه النسبة كالآتي :

معدل دوران المخزون	=	صافي المبيعات متوسط المخزون

والنسبة النمطية له 9 مرة[1].

- **معدل دوران الذمم المدينة ومتوسط فترة التحصيل:**

إن الهدف من هذا المعدل هو قياس سيولة الذمم أي مقدرة المشروع على تحصيل ذممه من الحسابات المدينة وأوراق القبض، ومما لا شك فيه أن استخدام متوسط الأرصدة الشهرية للذمم بدلاً من رصيد آخر المدة يعتبر أفضل لأغراض التحليل المالي، حيث أنه

---

[1] وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، **سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2009م، ص 180.

يقلل من أثر التغيرات الموسمية على رصيد الذمم والذي قد يؤثر عليها زيادةً أو نقصاً، كما يجب استبعاد حصص الديون المشكوك فيها من الذمم حتى لا يُفسَّر ذلك بتحصيل جزء أكبر من الذمم. وتحسب هذه النسبة كالآتي:

معدل دوران الذمم =	المبيعات الآجلة / متوسط الذمم

انخفاض النسبة قياساً بالمعيار الصناعي يدلل على السياسة المتساهلة للشركة في منح الائتمان وتحصيل الديون[1]، وارتفاع هذا المعدل يعطي مؤشراً على سرعة دوران الذمم المدينة، أي سرعة تحولها إلى نقدية مما يدل على كفاءة قسم الائتمان بالمؤسسة ويعكس جودة وأهمية الذمم المدينة في الإيرادات[2].

أما متوسط فترة التحصيل فتحسب عن طريق قسمة عدد أيام السنة (360) على معدل دوران الذمم المدينة كالآتي:

متوسط فترة التحصيل = {360 ÷ (المبيعات الآجلة / متوسط الذمم)}

والنسبة النمطية لمتوسط فترة التحصيل هي 20 يوماً[3].

- **معدل دوران مجموع الأصول: Total Assets Turnover**

مؤشر شامل يدل على مدى كفاءة المشروع في استخدام أصوله ويوضح عدد المرات التي تتحول فيها أصول المشروع إلى مبيعات. ويتم استخراجه كالآتي:

معدل دوران مجموع الأصول = (صافي المبيعات السنوية ÷ مجموع الموجودات)

والنسبة النمطية لها هي 2 مرة.

---

[1] عقل مفلح، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الاردن، 2000م، ص 378.

[2] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000م، ص76.

[3] وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، **مرجع سابق**، ص 180.

ارتفاع النسبة يدلل على الاستخدام الكفوء للموجودات لتوليد المبيعات، أما أنخفاضها فيدلل على أن الشركة لا تنتج حجم مبيعات كافي بالمقارنة مع حجم الأستثمار (أي عدم استخدام المنشأة وانتفاعها بكامل أصولها + زيادة غير مستغلة في الأستثمار)، وبالتالي يتوجب على الشركة اتباع السياسات التي تؤدي الى زيادة المبيعات أوالعمل على تخفيض حجم الاستثمارات بالتخلص من بعض الموجودات أو أن تقوم بكليهما معاً[1].

- **معدل دوران الأصول العاملة:**

يعتبر هذا المعدل أفضل من سابقه في حالة وجود بعض الأصول التي لا تشترك في النشاط العادي للمشروع كامتلاك المشروع لمبنى يؤجره للغير ويشير هذا المعدل إلى مدى استغلال أصول المنشاة في نشاطها، وفي حالة عدم جود أصول لا تشترك في العمليات فإن معدل دوران الأصول العاملة يكون هو نفسه معدل دوران مجموع الأصول.

ويُحسب هذا المعدل كالآتي:

معدل دوران الأصول العاملة = (صافي المبيعات ÷ الأصول العاملة)

والنسبة النمطية لهذا المعدل هي 1,8 مرة.

- **معدل دوران الأصول الثابتة:**

هذا المعيار يوضح المبيعات التي يمكن تحقيقها من كل جنيه استثمار في شكل أصول ثابتة في حالة قيام المشروع باستئجار بعض الأصول الثابتة بدلاً من شرائها مثل المباني وبعض الآلات والمعدات فإن جزء كبير جداً من الأصول الثابتة لم تظهر في الميزانية وهذا يؤدي إلى أن تفقد هذه النسبة كثيراً من قيمتها ومدلولها.

---

[1] زهرة حسن العامري– السيد علي خلف الركابي، **أهمية النسب المالية في تقويم الاداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)**، ورقة بحثية منشورة بمجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستون، بغداد– العراق، 2007م، ص 120.

يحسب هذا المعدل كالآتي:

معدل دوران الأصول الثابتة = (صافي المبيعات ÷ صافي الأصول الثابتة)

والنسبة النمطية هي 5 مرة.

- **معدل دوران الأصول المتداولة:**

يعتبر هذا المعدل مكملاً للمعدلات الثلاثة السابقة ولكنه يركز على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات وتحسب هذه النسبة كالآتي:

معدل دوران الأصول المتداولة = (صافي المبيعات ÷ صافي الأصول المتداولة)

- **متوسط فترة السداد:**

يقيس هذا المعدل متوسط عدد أيام فترة سداد حسابات الدائنون والموردون للشركة، وكلما ارتفع هذا المؤشر كلما أشار إلى ارتفاع وجودة سمعة الشركة لدى مورديها وأنها لديها ميزة تنافسية جيدة تجعل دائنوها يعطوها فترة ائتمان طويلة. ويتم حساب هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

متوسط فترة السداد = {360 ÷ (تكلفة المبيعات / الحسابات الدائنة)}.

د. مجموعة مؤشرات الربحية:

وتقيس هذه النسب مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح من المبيعات والموجودات وحق الملكية[1]، فهي تقيس مدى ربحية الشركة وكفاءة الإدارة في استخدام موارد الشركة لتوليد أرباح، وتستخدم المؤشرات التالية لحسابها:

[1] خلدون ابراهيم الشديفات، **ادارة وتحليل مالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمّان– الأردن، 2001م، ص 130.

- **العائد على المبيعات:**

ويشير هذا المعدل إلى درجة الربحية بالشركة ويتم حسابه كالآتي:

العائد على المبيعات = (صافي الربح ÷ صافي المبيعات)

وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كانت إشارة إلى قدرة إدارة الشركة على التحكم في عناصر المصروفات وترشيدها، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر عام بعد الآخر كانت إشارة إلى النمو المطرد في ربحية الشركة.

- **العائد على حقوق المساهمين:**

ويستخدم هذا المؤشر في قياس العائد على حقوق المساهمين بالشركة وتحديد الربحية المحققة لكل درهم من حقوق المساهمين داخل الشركة ويتم حساب كالآتي:

العائد على حقوق المساهمين = (صافي الربح ÷ حقوق المساهمين)

- **العائد على رأس المال المستثمر:**

ويستخدم هذا المؤشر في قياس العائد على رأس المال المستثمر بالشركة والمتمثل في صافي رأس المال العامل والأصول طويلة الأجل ويحدد هذا المعدل الربحية المحققة لكل درهم مستثمر في أصول الشركة ويتم حساب هذا المعدل كالآتي:

العائد على رأس المال المستثمر= (صافي الربح ÷ رأس المال المستثمر)

هـ. مجموعة مؤشرات المديونية:

وهي تبين مدى اعتماد الشركة على الاقتراض لتمويل أنشطتها وقدرتها على مواجهة الالتزامات المترتبة على ذلك الاقتراض، كما توضح مدى ملاءة الهيكل التمويلي للشركة، وبشكل عام يعتبر تمويل نسبة كبيرة من أصول الشركة بالاقتراض هو مؤشر على احتمال مواجهتها لمشكلات عدم القدرة على سداد التزاماتها إذا ما حدث انخفاض في الطلب على منتجات الشركة. ومن ناحية أخرى إذا تحقق معدل عائد على رأس المال المستثمر أعلى من تكلفة

الاقتراض فمن المُفضَّل تمويلياً الاعتماد على القروض في الهيكل التمويلي للشركة حيث يؤدي استخدام القروض إلى زيادة الأرباح.

أي أن الإدارة المالية تلجأ إلى هذه المجموعة من النسب لتحقيق ثلاث غايات وهي[1]:

i. تعزيز نظرة الدائنين إلى حق الممكية، أوالأموال التي يوفرها الملاك، حيث أنها توفر لهم حد الأمان لتسديد ما بذمة المؤسسة عند الاستحقاق.
ii. عندما يزداد تمويل المؤسسة بالمديونية فإن الملاك يستطيعون السيطرة على الإدارة باستثمارات قليلة.
iii. إذ ما حققت المؤسسة أرباح تفوق كلفة المديونية ممثلة بالفوائد فإن العائد على حق الممكية (أو ربحية السهم) سوف يزداد.

وتستخدم المؤشرات التالية لحسابها:

- **الرافعة التمويلية أو نسبة التمويل بالديون:**

وهي توضح نسبة الأموال المقترضة في تمويل أصول الشركة. ويتم حسابها كالآتي:

الرافعة التمويلية أو نسبة التمويل بالديون	=	(إجمالي الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل ÷ إجمالي الأصول بالشركة)

وتُظهِر هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي[2].

- **نسبة التمويل بالقروض:**

وتوضح الأهمية النسبية لحجم التمويل بالاقتراض طويل الأجل، فكلما ارتفعت تلك النسبة كلما ارتفع معها حجم المخاطر المالية بالشركة. وتحسب هذه النسبة كالآتي:

نسبة التمويل بالقروض = قيمة التمويل بالقروض طويلة الأجل ÷ إجمالي الأصول

[1] حمزة محمد الزبيدي، **أساسيات الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001م، ص 92.

[2] منير شاكر وآخرون، **التحليل المالي**، مدخل صناعات القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005م، ص 54.

- **الاحتياطيات إلى رأس المال:**

وهي تقيس حجم ما تم احتجازه من احتياطيات بالمقارنة برأس المال المدفوع. وتحتسب هذه النسبة كالآتي:

نسبة الاحتياطيات إلى رأس المال = الاحتياطيات ÷ رأس المال

وكلما زادت هذه النسبة كلما ارتفعت درجة الأمان الاستثماري بالشركة.

- **معدل تغطية الفوائد:**

وتقيس قدرة الشركة على سداد أعباء الفوائد على القروض ويحدد هذا المعدل عدد مرات تغطية تلك الفوائد من أرباح الشركة، ويحدد كذلك هامش الأمان لاستمرارية الشركة، وكلما كان معدل التغطية أعلى كلما زاد هامش الأمان ويتم حساب هذا المعدل كالآتي:

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الضرائب والفوائد على الفوائد.

و. مجموعة مؤشرات كفاءة استخدام الأصول:

تقيس قدرة الشركة على إدارة أصولها بكفاءة وتستخدم المؤشرات التالية لحسابها:

- **الإهلاك / الأصول الثابتة:**

ويعبر عن نسبة استهلاك الأصول الثابتة الموجودة بالشركة ويتم حسابه كالآتي:

نسبة الإهلاك للأصول الثابتة = مجمع الإهلاك ÷ إجمالي الأصول الثابتة.

وكلما ارتفعت هذه النسبة كانت إشارة إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية للأصول الثابتة، وزيادة حجم الفاقد في العملية الإنتاجية وانخفاض جودة الإنتاج وبالتالي ارتفاع التكلفة.

- **معدل دوران الأصول:**

وهو مؤشر يعبر عن القيمة التي يولدها كل درهم من الأصول بشقيها الثابت والمتداول من إيرادات. وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما كان مؤشراً جيداً على كفاءة الشركة في إدارة أصولها، أي أن هذه النسبة تعكس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أوالاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات، و لذلك فكلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول وكلما دل على زيادة عدد مرات تحقيق العائد على الأصول خلال السنة[1].

ويتم حساب هذا المعدل كالآتي:

معدل دوران الأصول = المبيعات ÷ الأصول

ويمكن حساب معدل الدوران لكل من الأصول المتداولة والأصول الثابتة كل على حده بقسمة المبيعات على الأصول المعنية.

ز. مجموعة مؤشرات التنبؤ بالعسر المالي:

هي مؤشرات تستخدم التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لايجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل الشركات، وهناك عدة نماذج لهذا التحليل، لكن أشهرها نموذج التمان للتنبؤ بالعسر المالي، ويظهر النموذج حسب الصيغة التالية[2]:

$$Z= (1.2 * X1) + (1.4 * X2) + (3.3 * X3) + (0.999 * X4) + (0.6 * X5)$$

حيث أن :

1X = رأس المال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة

2X = الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول الملموسة

3X= الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة

4X = القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات

5X = صافي المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة

---

[1] كمال الدين الدهراوي، **مرجع سابق**، ص 211.

[2] وفاء شريف علي، **قراءة وتحليل القوائم المالية**، مجلة هيئة الأوراق المالية والسلع، إدارة البحوث والتطوير، أبوظبي– الإمارات العربية المتحدة، العدد الرابع، مايو 2010م، ص 15.

وكلما ارتفعت قيمة (Z) فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة، بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي، وبموجب هذا النموذج يمكن تصنيف الشركات إلى ثلاث فئات وفقاً لقدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي:

- فئة الشركات القادرة على الاستمرار، إذا كانت قيمة (Z) فيها (2.99) أو أكبر.
- فئة الشركات المهددة بخطر الفشل المالي، والتي يحتمل إفلاسها، إذا كانت قيمة(Z) فيها (1.81) وأقل.
- فئة الشركات التي يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها والتي تحتاج إلى دراسة تفصيلية، عندما تكون قيمة (Z) أكبر من (1.81)، وأقل من (2.99). ويطلق عليها المنطقة الرمادية.

ح. مجموعة مؤشرات السهم:

وهي تساعد المستثمرين على تقييم ما يمتلكونه وما تدره عليهم هذه الملكية من عوائد، وتسمى أيضاً مؤشرات القيمة السوقية، حيث تقارن بين القيمة المختلفة للسهم وتستخدم المؤشرات التالية[1]:

- **القيمة الاسمية للسهم:** وهي قيمة السهم الاسمية وتحتسب (رأس المال ÷ عدد الأسهم).
- **القيمة الدفترية للسهم:** وهي تعادل القيمة الاسمية مضافا إليها الاحتياطيات والأرباح المحتجزة أثناء حياة الشركة وتتغير من عام لآخر، وتحتسب عن طريق قسمة حقوق المساهمين على عدد الأسهم.
- **القيمة السوقية:** هي قيمة السهم المتداولة بالبورصة وتتغير كل يوم حسب ظروف العرض والطلب.
- **ربح السهم:** وهي تقيس الربحية المحققة للسهم الواحد ويتم حسابها عن طريق قسمة صافي الربح المحقق على عدد الأسهم.

[1] وفاء شريف علي، **مرجع سابق**، ص 36.

- **الكوبون الموزع:** وهو يقيس قيمة ما يتم توزيعه نقداً على المساهمين من الربح المحقق، ويتم حسابه بقسمة التوزيعات على عدد الأسهم.
- **نسبة التوزيع:** وهي توضح نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين إلى صافي أرباح الشركة ويتم حسابها بقسمة كوبون السهم على ربح السهم وضرب الناتج في 100%.
- **عائد التوزيعات:** وهوالعائد المحقق على السهم ويحتسب بقسمة كوبون السهم على القيمة السوقية للسهم بالسوق وضرب الناتج في 100% وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زاد طلب المستثمرين على السهم.
- **مضاعف الربحية:** يوضح هذا المعدل عدد أضعاف سعر السهم بالسوق بالنسبة لربحيته، ويتم حسابه بقسمة سعر السهم بالسوق على ربح السهم وكلما كان هذا المضاعف منخفضًا عن مضاعف السوق أو مضاعف القطاع الذي ينتمي إليه السهم كان ذلك السهم فرصة استثمارية جيدة.

سعر السهم هو محصلة عوامل متعددة ونتاج علاقات معقدة لا يمكن على وجه اليقين أن نحدد تأثير كل عامل منها على السعر، إلا أن هناك بعض الطرق العملية التي تستخدم في تقييم الشركات ومن ثَم تسعير أسهمها بالسعر العادل (النظري)، وتتدرج طرق تحديد سعر السهم من السهولة النسبية إلى الصعوبة والتعقيد النسبي بحسب عمق التحليل المالي والإحصائي المستخدم.

فرضيات تقييم الشركة:

يتم الاستناد في تقييم الشركة إلى بعض الافتراضات منها[1]:

- استمرارية الشركة.
- تحديد سنة أساس لعمل التقييم.
- استمرار النموالحالي لاقتصاد الدولة التي تعمل الشركة فيها.

[1] وفاء شريف علي، **مرجع سابق**، ص 37.

- أن الشركة قادرة على مواجهة أي ظروف تنافسية في المستقبل.
- أن سعر الفائدة على الإقراض والاقتراض لدى البنوك في الدولة التي تعمل بها الشركة سيبقى ثابتاً خلال فترة التحليل، وأن أي زيادة مستقبلية فيه لن يؤثر سلبياً على إيرادات الشركة وبالتالي نتائج أعمالها.

من أكثر طرق التقييم استخداماً ما يلي:

- **طريقة التدفقات النقدية الحرة المخصومة:** تقوم تلك الطريقة علي وضع فروض من خلالها يتم التنبؤ بالوضع المالي للشركة حتى نهاية أجل معين – قد يزيد علي 10 سنوات – يرتبط بالعمر الإنتاجي لأصول الشركة، وما يقترن بذلك من توقع نتائج أعمال الشركة والتدفقات النقدية المتوقعة لها ثم خصم صافي التدفقات النقدية المتوقعة للشركة بمعامل خصم يتم تقديره، ويراعي فيه معدلات الفرصة البديلة وتكلفة الاقتراض ومخاطر النشاط. وقد يتم الاكتفاء بتقدير عدد محدود من السنوات لا يرتبط بأجل القدرات الإنتاجية للأصول علي أن تحسب للشركة قيمة متبقية في آخر سنة من سنوات التقييم. هذه الطريقة هي أشهر وأكثر طرق التقييم استخداماً وأكثرها قبولاً في تقييم الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة حيث يتم النظر إلي الشركة بقدرات النموالمتوقعة لها علي أن يقاس هذا النمو بالقوة النقدية للشركة، ومع أهمية تلك الطريقة إلا ان عيوبها تتركز في ان مساحة الافتراض والتقدير شاسعة، ولا شك تؤثر علي موضوعية تلك الطريقة وخصوصاً مع طول فترة التقدير.

- **طريقة التقييم بمضاعف الربحية:** حيث يتم تقدير قيمة السهم باحتساب الربحية المتوقعة للسهم عن سنة قادمة وضرب هذه القيمة في مضاعف الربحية الساري للقطاع الخاضعة له الشركة.

هناك العديد من الأسباب التى تجعل مضاعف الربحية من أهم النسب استعمالاً فى عملية تقييم الأسهم منها[1]:

i. طبيعة هذه النسبة تعكس العلاقة بين السعر المدفوع فى السهم لأرباحه.
ii. سهولة الحساب لمعظم الأسهم فى السوق ويتم استخدامها بشكل موسع فى معظم أسواق العالم.
iii. يمكن استخدامها لقياس خصائص أخرى للشركات مثل معدلات المخاطر والنمو

وتتمثل عيوب هذه الطريقة في أنها تعتمد علي عائد متوقع لسنة واحدة وتهمِل قدرات النمو للشركة في السنوات القادمة، وتقوم علي ظروف السوق القائمة والتي قد لا تكون معبرة بكفاءة عن الأسعار، كما أنها تفترض كفاءة السوق أي أن الشركات المتداولة ممثلة عن قطاعها الإنتاجي.

- **طريقة التقييم بالتوزيعات المتوقعة أوالمخصومة:**

يتم فيها تقدير سعر السهم بالمعادلة التالية:

$$\text{سعر السهم} = \frac{\text{التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار في السهم}}{\text{معدل العائد المتوقع على الاستثمار في السهم}}$$

هذه العلاقة البسيطة لتحديد السعر النظري (العادل) للسهم تزداد تعقيداً بحسب كيفية تحديد القيمة المتوقعة للأرباح، وكذلك كيفية تقدير معدل العائد المطلوب على الاستثمار في السهم من فئة المخاطر التي ينتمي إليها الاستثمار في هذا السهم.

فبالنسبة للتدفقات النقدية للسهم فهناك مفهومين لها على النحوالتالي:

---

[1] سوزان عدلى عوض، **مبادىء التحليل الأساسى للشركة وطرق تقييم أسهمها، الجزء الثانى–الطرق المختلفة لتقييم الأسهم**، شركة كونكورد إنترناشيونال إنفستمنت، 2006م، ص 53.

أ. هي ربح السهم أو ما يعرف بنصيب السهم من الأرباح المتاحة لحملة الأسهم.

ب. هي نصيب السهم من التدفقات النقدية، حيث يتم تحويل صافي الربح إلى تدفقات نقدية باستخدام العلاقة الآتية:

التدفق النقدي = (صافي الربح + المصروفات غير النقدية – المصروفات الرأسمالية – التغير في رأس المال العامل + التغير في الديون طويلة الأجل).

والتدفق النقدي المتوقع قد يتم حسابه بطريقة مبسطة حيث تعتبر الأرباح المستقبلية امتداد للأرباح الحالية، فيتم أخذ متوسط لمعدل نمو ربحية السهم لسنوات سابقة واستخدامه في تقدير الربحية العام القادم، أواستخدام طريقة أكثر تعقيداً بحيث يتم توقع التدفقات النقدية لفترة زمنية أطول وخصم هذه التدفقات بمعدل العائد المطلوب على الاستثمارات.

(6) محاذير استخدام المؤشرات المالية والتمويلية

عند استخدام المؤشرات المالية والتمويلية يجب مراعاة الآتي[1]:

- ☒ لا يجب استخدام هذه النسب بشكل آلي دون أن يصاحب ذلك تفسيرات منطقية.
- ☒ لا يجب التسرع في الاحتكام لهذه المؤشرات باعتبارها جيدة أو سيئة إلا بعد تقييمها في ظل خصائص الصناعة أوالخدمة التي ينتمي إليها المشروع والاقتصاد الذي يعمل به وكذا تحليل اتجاه المؤشرات عبر الزمن مع مقارنتها بمتوسط الصناعة وأداء المنافسين.
- ☒ لا يجب اعتبار متوسط الصناعة رقم تلتزم به الشركات، فهناك شركات ناجحة تعمل في ظل نسب اقل أو أكثر من متوسطات الصناعة، ولكن في حالات التباين الشديد مع تلك المتوسطات فيجب دراسة وتحديد أسباب التباين.

[1] وفاء شريف علي، **مرجع سابق**، ص 29.

تم من خلال هذا المبحث تناول مبادئ وقواعد ومؤشرات تقويم الأداء المالي والتمويلي، حيث تم استعراض عدد من المبادئ التي تقوم عليها عملية تقويم الأداء المالي والتمويلي أهمها استمرار عملية التقويم، أن عملية التقويم لا بد أن تكون مفهومة بسيطة، أن تقترن عملية التقويم بوجود أنظمة مساعدة للرقابة المالية والمحاسبية وكذاك لابد أن ترتبط عملية تقويم الأداء بنظام الحوافز، أما الأسس العامة لتقويم الأداء المالي والتمويلي فتمثلت في تحديد مراكز المسئولية، تحديد معايير أداء النشاط، توفر جهاز للرقابة على التنفيذ وتصميم نظام معلوات لمتابعة وحصر البانات المتعلقة بالأداء الفعلي. كما تم تناول قواعد تقويم الأداء المالي والتمويلي والتي تمثل أهمها في وجود أهداف محددة مسبقاً مثل التكاليف المعيارية ومعدلات الأداء المعيارية التي يمكن أن تُعتبر أهداف محددة مسبقاً يتم على أساسها عملية تقييم الأداء المالي والتمويلي، ومن ثمّ قياس الأداء الفعلي بالارتكاز على ما توفره نظم المعلومات المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ومقارنة الأداء الفعلي بالمعايير حتى تتمكن المؤسسة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مواجهة الأخطاء قبل وقوعها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات ويجب على المسئولين القيام بتحليل الانحراف الكلي سواءً كان موجباً، سالباً أو معدوماً إن أمكن بغرض الوقوف على الأسباب الفعلية للانحراف، لتشجيع ما هو إيجابي ومعالجة ما هو سلبي. كما تم تناول مؤشرات تقويم الأداء المالي والتمويلي من حيث مفهوم المؤشرات، خصائص المؤشرات، أنواع المؤشرات، كما تم تناول التحليل المالي وعلاقته بقياس وتقييم الأداء المالي والتمويلي حيث تم تناول أهم النسب والمؤشرات المالية التي يركز عليها لتقييم الأداء المالي والتمويلي للمؤسسة الإقتصادية والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي، مؤشرات السيولة، مؤشرات كفاءة رأس المال العامل، مؤشرات النشاط، مؤشرات الربحية، مؤشرات المديونية، مؤشرات كفاءة استخدام الأصول، مؤشرات التنبؤ بالعسر المالي ومؤشرات السهم، وتم التطرق لمجموعة من المحاذير التي يجب مراعاتها عند استخدام المؤشرات المالية والتمويلية.

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة على تقويم الأداء المالي والتمويلي وكفائتها في المؤسسات

تم تناوُل المبحث من خلال تناول العوامل المؤثرة على أداء المؤسسة الاقتصادية بشقَّيها الخاضعة لتحكم المؤسسة والعوامل غير الخاضعة لتحكم المؤسسة، العوامل المؤثرة على الأداء المالي والتمويلي وكفائتها في المؤسسات، العوامل المؤثرة على نوع التمويل وضماناته بالإضافة إلى الصعوبات أوالأخطاء التي تواجه عملية تقويم الأداء المالي والتمويلي وذلك كما يلي:

أولاً: العوامل المؤثرة على أداء المؤسسة الاقتصادية

إن تعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الاقتصادية جعل مهمة تحديدها بدقة والاتفاق عليها من طرف الباحثين أمراً صعباً للغاية، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بتحديد مقدار التأثير وكثافته، وفضلاً عن كثافتها في التأثير في الأداء فهي مترابطة فيما بينها، أي أنها تشكل دوال فيما بينها، وكل التعقيدات السابقة تمخضت عنها عدة تصنيفات للعوامل المؤثرة في الأداء[1]:

- فقد تم صنيفها إلى مجموعتين هما: مجموعة العوامل التقنية والتكنولوجية ومجموعة العوامل البشرية المتمثلة أساساً في المعرفة، التعلم، الخبرة، التدريب، المهارة، القدرة الشخصية، التكوين النفسي، ظروف العمل، حاجات ورغبات الأفراد.
- كما تم تصنيف العوامل المؤثرة في الأداء إلى مجموعتين هما: مجموعة العوامل الموضوعية وتشمل العوامل الاجتماعية والعوامل الفنية، ومجموعة العوامل الذاتية المتمثلة في العوامل التنظيمية[2].

---

[1] مسعى عبدالحليم، **أثر خطر البلد على الأداء الاقتصادي للمؤسسة في الجزائر الفترة1988-2007**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أوت سكيكدة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013م، ص 14.

[2] جمال خنشور، **تقييم الأداء الاقتصادي** في وحدة ديدوش مراد، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الاقتصاد، جامعة باتنة، 1987م، ص 16.

- كما تم تصنيف العوامل الأساسية المؤثرة في الأداء بأنها: التحفيز، المهارات، مستوى العمل والممارسات[1].

ويصنف بعض الباحثين العوامل المؤثرة إلى عوامل خاضعة لتحكم المؤسسة تتمثل في العوامل التقنية والعوامل البشرية وعوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة والمتمثلة في متغيرات المحيط الخارجي للمؤسسة، موذلك كما يلي [2]:

(1) العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبياً:

إن تحكم المؤسسة في العوامل الداخلية هو تحكم نسبي، وهذا نظراً لترابط العوامل الداخلية فيما بينها، وتأثُّرها أيضاً بعوامل أو متغيرات المحيط الخارجي. فتحكم المؤسسة في عواملها الداخلية له حدوده إلا في بعض الحالات التي تتمكن المؤسسة من التحكم الكلي في بعض متغيراتها. ودورالمسير اتجاه هذه العوامل هو تعظيم تأثيراتها الإيجابية وتخفيف تأثيراتها السلبية.

وحصر هذه العوامل بدقة يُعَد من الأمور صعبة التحقيق، لذلك سوف يتم التعرض إلى أهمها أوالى التي تبدو أكثر ارتباطاً بالأداء المالي والتمويلي وتأثيراً فيه.

أ. **التحفيز:** يُعَد التحفيز العملية التي حظيت باهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، هذا ما ترتب عنه العديد من التفسيرات والنظريات، كنظرية تدرج الحاجات، نظرية العاملين، نظرية الحاجات لـClelland Mc، نظرية الانتظار... الخ، ومعظم أصحاب هذه النظريات هم علماء نفسانيين. ويُعرّف التحفيز في المؤسسة بأنه: "الحاجة أوالطاقة الداخلية التي تدفع الفرد إلى العمل في اتجاه موجه نحوالهدف"[3]. يتبين من التعريف أن

---

[1] Raymond-Alain Thietart, **la dynamique de l'homme au travail**, les editions. d'organisation, Paris, 1977, P.51.

[2] عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفاعلية: مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، 2001م، ص87.

[3] Georges Deppallens. Jean-Pierre Jobard, **gestion financière de l'entreprise**. Editions Sirey, ed, Paris, 1990, P 348.

تحفيز العمال يكون من خلال معرفة حاجتهم ومحاولة تلبيتها، أو بإشعارهم أو تنبيههم إلى طاقتهم التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم.

فالمؤسسة عن طريق التحفيز الجيد لمختلف العمال قد تتمكن من بلوغ أهدافها المالية والتمويلية ومن ثمة تحقيق الأداء المالي والتمويلي الجيد. ولا يمكن أن تتم عملية التحفيز إلا بتوفر الحوافز التي قد تكون مادية أو معنوية، دور المسير الجوهري في عملية التحفيز يكمن في معرفة كل حالة وتحديد الحوافز التي تتناسب معها، لتحقيق أوالحصول على أقصى ما يستطيع المحفز تقديمه للمؤسسة.

ب. المهارات: يمكن تنظيم المهارات في ثلاث مستويات[1]:

i. **مهارة التقليد:** وتُمكِّن من إنجاز أوالقيام بالنشاطات المتكررة حسب إجراءات محددة مسبقاً.

ii. **مهارة الإسقاط:** تسمح انطلاقاً من وضعية مُعطاة، بمواجهة وضعيات أخرى شبيهة إلى حد معين بالوضعية الأولى.

iii. **مهارة الإبداع:** وتمكن هذه المهارة من مواجهة مشكلة جديدة. فالفرد مجبر أن يعود إلى رصيده المعرفي ويستغله في إيجاد الحلول. فحسب هذه الحالة يجب على الفرد أن يكون مبدع في التصرف والتعامل مع حالات جديدة لم يسبق له مواجهتها.

الأنواع الثلاثة مهمة إلا أن مهارة الإبداع هي الأهم، وهذا لما يمكن لها أن تؤثر في أداء المؤسسة.

ج. التأهيل (التكوين): يُعَد التكوين نوع من الاستثمارات في العنصر البشري التي يمكن القيام بها لتحسين الأداء الكلي للمؤسسة. ويظهر دوره في تحسين الأداء عبر النقاط التالية:

i. رفع مستوى معارف الأفراد ونشرها وتحسين تقنيتهم في العمل.

ii. يسمح التكوين بتحسين التنظيم وتنسيق المهام.

iii. يسهل عملية الاتصال وتحرك المعلومات في كل الاتجاهات.

---

[1] Jaques Aubert et al, les notions de compétence dans les differrentes disciplines (www.e-rh.org).

(2) العوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة

تتمثل في مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، وهي تنتمي إلى المحيط الخارجي الذي هو مصدر للفُرَص التي تحاول المؤسسة استغلالها، ومصدر للمخاطر التي تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيض من حدتها، فالمحيط الخارجي له تأثير كبير في الأداء، والتخفيف من التأثير السلبي للمحيط في الأداء يكون بالتأقلم بسرعة. ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب معيار الطبيعة إلى عوامل اقتصادية، عوامل اجتماعية، عوامل تكنولوجية وعوامل سياسية قانونية[1]، وفي حقيقة الأمر هذا التقسيم يساعد على التوضيح لا أكثر لأن الفصل بين هذه العوامل على درجة عالية من التعقيد. ويمكننا توضيحها من خلال ما يلي:

أ. عوامل اقتصادية:

تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي، فالظرف الاقتصادي قد يتيح عناصر إيجابية للمؤسسة كحالة تلك التي يرتكز نشاطها على التصدير وتستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي، كذلك الأسواق والمنافسين[2].

ب. عوامل اجتماعية:

وهي "العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، وبالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات"[3].

من التعريف يتبين أن العوامل الاجتماعية شديدة الصلة بالعامل البشري، ومن هذه العوامل نذكر النموالديموغرافي، فئات العمر، الأقسام الاجتماعية. ودراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرسال منتج جديد واستهداف حصة من السوق.

---

[1] عبد المليك مزهودة، **مرجع سابق**، ص 93.

[2] Gilles Bressy, Christian Konkuyt, **Economie d'entreprise**, Edition Sirey, Paris, 1990, P.16.

[3] Pierre Bergeron, **la Gestion Moderne: Theorie ET Cas**, Gaetan morin editeur, Quebec, 1993, P.38.

ج. عوامل تكنولوجية:

تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، اختراع آلات جديدة من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو وقت الصناعة...الخ، ودور المسير تجاه هذه العوامل هو اليقظة وتشجيع الإبداع والتجديد داخل المؤسسة.

د. عوامل سياسية وقانونية:

هي الأخرى عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها، تتمثل عموماً في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات...الخ، وكل العوامل السابقة الذكر قد تشكل فرصاً تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تَفرِض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها.

من خلال ما تم عرضه حول العوامل المؤثرة في الأداء يمكن القول أن الأداء هو دالة للعديد من المتغيرات الكمية والنوعية، المُتَحَكَّم في بعض منها وغير مُتَحَكَّم في البعض الآخر.

ثانياً: العوامل المؤثرة على الأداء المالي والتمويلي

بالإضافة للعوامل المذكورة آنفِاً والتي تؤثر على الأداء عموماً، فإن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي والتمويلي للمؤسسة تتمثل في ما يلي:

1. **العوامل الداخلية:** تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي والتمويلي وربحيتها، وهذه العوامل يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العوائد المتوقعة وتدنية التكاليف. ومن أهم هذه العوامل نجد[1]:
   أ. الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.
   ب. الرقابة على التكاليف.

[1] شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة سونلغاز)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009م، ص 133.

ج. الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة.

د. إدارة السيولة.

هـ. المؤشرات الخاصة بالربحية.

2. **العوامل الخارجية:** تواجه المؤسسة مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي والتمويلي حيث أنه لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقُّع النتائج المستقبلية لهذه المتغيرات، ومحاولة وضع خطط مستقبلية لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها. وتشمل هذه المتغيرات ما يلي[1]:

أ. التغييرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.

ب. القوانين والتعليمات التي تُطبَّق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.

ج. السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

ويرى الخطيب أن العوامل الداخلية الإدارية والفنية والتي تؤثر على الأداء المالي والتمويلي تتلخص فيما يلي[2]:

أ. الهيكل التنظيمي.

ب. المناخ التنظيمي.

ج. التكنولوجيا.

د. الحجم.

ويمكننا تفصيلها كالآتي:

---

[1] بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي و اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009م، ص 79.

[2] زبيدي البشير، **دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال**، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011م، ص 72.

أ- **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أوالإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، وفيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، ويمكننا التمييز بين التمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة، والتمايز الافقي وهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثمَّ تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة[1].

ب- **المناخ التنظيمي:** هو شفافية التنظيم واتخاذ القرار بأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، ويجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية، وعلى الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي عل ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفائته من الناحيتين الإدارية والمالية، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء، والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة[2].

ج- **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لا بد لهذه المؤسسات من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء. وتعمل التكنولوجيا على شمولية

---

[1] محمد محمود الخطيب، **مرجع سابق**، ص ص 48- 49.

[2] زبيدي البشير، **مرجع سابق**، ص 73.

الأداء لأنها تحاول تغطية جوانب متعددة مثل زيادة القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية[1].

د- **الحجم:** يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة. ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات، فقد يشكل الحجم عائقاً على أداء المؤسسة فبزيادة الحجم مثلاً فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية[2].

ثالثاً: العوامل المؤثرة على نوع التمويل وضماناته

تم تناولها من خلال العوامل المحدة لنوع التمويل وضمانات التمويل، العوامل المؤثرة في حجم التمويل المطلوب وذلك كما يلي:

1. العوامل المحددة لنوع التمويل:

تُتَاح عدة مصادر أمام المؤسسات للحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها الاستثمارية وتغطية احتياجاتها، فنجد بعضها يعتمد على الأموال الذاتية وبعضها الآخر يعتمد إلى حد كبير على الأموال المقترضة والبعض قد يختار أمر وسيط بين ذلك. وهذا الأمر يتوقف على عدة عوامل نذكر منها[3]:

أ. **الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام:** القاعدة العامة في التمويل هي أنه يتم تمويل الموجودات الثابتة من مصادر طويلة الأجل كأموال الملكية أو القروض طويلة الأجل، أما المصادر قصيرة الأجل فهي ملائمة لتمويل الاستخدامات قصيرة الأجل، وتعتبر عملية الملائمة بين طبيعة المصادر وطبيعة الاستخدامات عملية ضرورية لإيجاد ارتباط بين

---

[1] محمد محمود الخطيب، **مرجع سابق**، ص 50.

[2] **نفس المرجع**، ص 51.

[3] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجمع العربي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000م، ص 155-159.

التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الأصول المُموَّلة وتسديد الالتزامات الناشئة من اقتناء هذه الأموال.

ب. **الخطر والدخل:** من المعروف أن الدائنون يتقدمون على أصحاب المؤسسات في الحصول على الدخل وفي ناتج تصفية المشروع، لهذا فالمساهمون العاديون هم أول من يشعر بالخطر ذلك أن أي انخفاض في المبيعات قد يؤدي إلى عدم حصولهم على الدخل، ومن ناحية أخرى فإن الالتزامات الثابتة (أقساط القروض وفوائدها) قد تؤدي إلى حرمانهم من الحصول على دخل، ويمكن النظر للخطر –كأحد العوامل المحددة لنوع التمويل من منظورين هما خطر التشغيل وخطر التمويل ويرتبط الخطر الأول بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها ويتوجب على المؤسسة أن تعتمد على المزيد من رأس المال في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل مرتفعة بدلاً من الاعتماد على الاقتراض لأن عدم انتظام حجم النشاط سيؤثر في قدرة المؤسسة على خدمة دينها، أما خطر التمويل فينتج عن زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة ويؤدي هذا الاعتماد المتزايد إلى زيادة أعباء خدمة الدين وقد يعرض المؤسسة للفشل في حالة عجزها عن خدمة دينها، وفي هذه الحالة تتهدد مصالح المالكين أكثر من غيرهم لأنهم آخر من يستوفي حقوقهم عند تصفية المؤسسة.

ج. **الإدارة والسيطرة:** إن بقاء سيطرة المالكين الحاليين على المؤسسة من العوامل التي تلعب دوراً بارزاً في تخطيط مصادر التمويل، فكثيراً ما نجد المالكين يفضلون التمويل عن طريق الاقتراض وإصدار الأسهم الممتازة بدلاً عن إصدار الأسهم العادية لأن الدائنين العاديين والممتازين كلهم لا يهددون مثل هذه السيطرة وبصورة مباشرة لأنهم لا يملكون حق التدخل في الإدارة.

د. **المرونة:** وتعني قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعاً للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال، كما تعني تعدد الخيارات المستقبلية المتاحة أمامها، خاصةً إذا ما تعددت مصادر التمويل المتاحة بشأن الحصول على الأموال، ويتيح توفر المرونة للمؤسسة إمكانية الخيار من بين بدائل عديدة عندما تحتاج المؤسسة إلى التوسع أوالانكماش

في مجموع الأموال التي تستخدمها وإمكانية استخدام المتاح من الأموال عند الحاجة لها، وتفقد المؤسسة الكثير من مرونتها في الحالات التالية[1]:

i. إذا زادت التزاماتها لأن الزيادة تحد من القدرة على الاقتراض بشروط معقولة بالرغم من توافر الأموال في الأسواق، وقد لا تستطيع الاقتراض مطلقاً الأمر الذي قد يضطرها للجوء إلى زيادة رأس المال.

ii. تقديم ضماناتها للقروض الأولى التي حصلت عليها يجعل من أية قروض جديدة تتطلب ضمانات أخرى وعدم توفرها يحد من قدرة المؤسسة على الاقتراض.

هـ. **التوقيت:** يقصد بالتوقيت تحديد المؤسسة للوقت الذي ستدخل فيه إلى السوق مقترضة لأجل الحصول على الأموال بأدنى كُلفة ممكنة وبأفضل الشروط، لكن حاجة المؤسسة إلى الأموال في بعض الأحيان قد تلغي قدرتها على التوقيت إذ قد تضطر إلى الدخول إلى سوق الاقتراض على الرغم من عدم مناسبة التوقيت.

و. **حجم المؤسسة:** تتخذ المؤسسة عدة أحجام: صغيرة، متوسطة أو كبيرة، وللحجم أثر كبير في اختيار مصادر التمويل، فكلما زاد حجم المؤسسة كلما وسَّع ذلك من إمكانية تنويع مصادر التمويل، وكلما قل حجمها كلما قلَّص من إمكانية ذلك، فالمؤسسات الكبيرة بحاجة إلى كل مصادر التمويل تقريباً على عكس المؤسسات الصغيرة التي تعتمد في حد كبير في تمويلها على أموال أصحاب المشروع، فنجد نسبة الاقتراض في المؤسسات الكبيرة وذلك لأن احتمالات الإفلاس تنخفض في المؤسسات الكبيرة لأن لديها القدرة أكبر على خفض الديون.

ز. **نمط التدفق النقدي:** المقصود بنمط التدفق النقدي الفترة الزمنية التي تنقضي على الاستثمار حتى يبدأ بتحقيق النقد من عملياته، فالفترة الطويلة التي تنقضي على الاستثمار حتى تبدأ المؤسسة بتحقيق النقد لها آثار سلبية على السيولة، لكن يمكن تفادي هذا الأثر باختيار مصادر تمويل يتزامن وقت سدادها ومواقيت دخول النقد. ومن أفضل مصادر التمويل من منظور السيولة هو رأس المال، فبالإضافة إلى عدم الحاجة لإعادته إلى أصحابه كما الاقتراض، فإنه

---

[1] فوزية ركيبي، **الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: المركز الجامعي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011م، ص 30.

بالإمكان توزيع الأرباح حسب ظروف المؤسسة، بينما لو تم التمويل بواسطة القرض فإن دفعات الفائدة والأقساط تشكل عبئاً كبيراً والتزاماً بدفعها حتى ولو لم يتحقق أي ربح.

2. ضمانات التمويل:

تقوم المؤسسات التي تطلب القرض بتقديم معلومات تسمح للبنك بتقييم وضعيتها وإمكانياتها وتقدير إمكانية حدوث الخطر ونوعه ودرجته، وبناءً على هذا التقدير يقرر فيما إذا كان يقبل منح القرض أو يرفض ذلك.

وبما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء الخطر بصفة نهائية، ومن أجل زيادة الاحتياط قد يلجأ البنك إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات التي تطلب القرض والتي تعتبر ذات أهمية كبرى بالنسبة له، وفي الواقع تختلف طبيعة الضمانات التي يطلبها البنك والأشكال التي يمكن أن يأخذها، ويمكن على العموم تصنيفها إلى صنفين رئيسيين هما: الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية[1]:

أ. **الضمانات الشخصية:** الضمان الشخصي يقوم به أشخاص بموجبه يتعهدون بتسديد الدين في حالة عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصياً ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن. ويمكن تمييز نوعين من الضمانات الشخصية هما: الكفالة والضمان الاحتياطي.

i. **الكفالة:** هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتسديد التزامات المدين إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول أجل الاستحقاق.

ونظراً لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطي له اهتمام كبير ويتطلب أن يكون ذلك مكتوباً ومتضمناً طبيعة الالتزام بدقة ووضوح، ومن جهة أخرى تجبر الأنظمة المختلفة البنوك على ضرورة إعلام المدين بمبلغ الدين محل الالتزام وآجاله وذلك خلال

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،الطبعة الخامسة، 2005م، ص 165-172.

كل فترة معينة وهذا لتفادي الكثير من المنازعات الناجمة عن سوء التفاهم بين البنوك والعملاء.

ii. **الضمان الاحتياطي:** يعتبر من بين الضمانات الشخصية على القروض ويمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة الموقعين عليها على التسديد، ويختلف عن الكفالة كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية، والأوراق التجارية التي يسري عليها هذا النوع من الضمان: السند لأمر، السفتجة♣ والشيكات، والهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق. كما يختلف الضمان الاحتياطي عن الكفالة في كون الأول هوالتزام تجاري بالدرجة الأولى حتى ولو كان منح المبلغ غير تاجر لأن العمليات التي تهدف الأوراق محل الضمان إلى إثباتها هي عمليات تجارية.

ب. **الضمانات الحقيقية:** ترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات يصعب تحديدها هنا، وتُعطَي هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض. ويمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض، وفي الواقع يمكن أن يشرع في عملية البيع من خلال 15 يوماً ابتداءً من تاريخ القيام بتبليغ عادى للمدين، ويمكن أن يأخذ هذا النوع من الضمان شكلين هما الرهن الحيازي والرهن العقاري.

♣ السفتجة ورقة تجارية تتضمن أمراً من شخص الساحب لأمر شخص آخر هوالمسحوب عليه بأن يدفع مبلغاً معيناً لدى الإطلاع أو في تاريخ محدد لأمر شخص ثالث هوالمستفيد.

i. الرهن الحيازي:

وينقسم إلى نوعين هما:

- **الرهن الحيازي للأدوات والمعدات:**

يسري هذا النوع على الأثاث والأدوات والمعدات والبضائع، ويجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية أن يتأكد من سلامة هذه المعدات والتجهيزات، كما ينبغي عليه التأكد من أن البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف وأن لا تكون قيمتها معرضة للتغيير بفعل تغيرات الأسعار.

ويُقيَّد عقد الرهن الحيازي بالسجل العمومي الذي يمسك بكتابه المحكمة التي يوجد بدائرة اختصاصها المحل التجاري، ولا يجوز أن يبيع المدين الأشياء المرتهنة قبل تسديد الديون المستحقة عليه إلا بعد موافقة الدائن المُرتَهن.

- **الرهن الحيازي للمحل التجاري:**

يتكون من عناصر عديدة ومن بين هذه العناصر نجد على وجه الخصوص عنوان المحل التجاري، الاسم التجاري، الحق في الإجازة، وبراءة الاختراع والرخص والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية...الخ. ولكن إن لم يشمل عقد الرهن الحيازي المحل التجاري وبشكل دقيق وصريح أي العناصر التي تكون محلاً للرهن فإنه في هذه الحالة لا يكون شاملاً إلا عنوان المحل التجاري والحق في الإجازة والشهرة التجارية.

ii. الرهن العقاري:

هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقاً عينياً على العقار بحيث يمكن له أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار. وفي الحقيقة لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمون حقيقي، فالعقار ينبغي أن يكون صالحاً للتعامل فيه وقابل للبيع في المزاد العلني، كما يجب أن يكون معيناً بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق، وما لم تُستوفَى هذه الشروط فإن الرهن يكون باطلاً.

فإذا حلَّ أجل استحقاق الدين ولم يقم المدين بالتسديد فإنه يمكن للدائن – وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالديون المستحقة عليه – أن يقوم بنزع ملكية العقار منه ويطلب بيعه.

3. العوامل المؤثرة في حجم التمويل المطلوب:

ولعل من أهم العوامل التي تؤثر في حجم التمويل المطلوب للمؤسسة سواءً من مصادر خارجية أو داخلية ما يلي:

أ- **معدل النمو المتوقع في المبيعات:** فكلما كان معدل النموالمتوقع أكبر تزداد الحاجة إلى توسع أكبر في نشاط المؤسسة و بالتالي إلى أموال أكبر لتمويل التوسع المرتقب.

ب-**سياسات توزيع الأرباح:** فكلما توسعت إدارة المنشأة في توزيع الأرباح كلما ازدادت حاجتها لتوفير النقدية اللازمة لتسديد هذه التوزيعات و من ثمة تزداد الحاجة للأموال، وعلى العكس من ذلك إذا كانت سياسة الإدارة في توزيع الأرباح متحفظة تزداد نسبة احتجاز الأرباح فتقل حاجتها إلى التمويل الخارجي.

ت-**كثافة رأس المال:** تختلف المؤسسات من حيث كثافة رأس مالها المستثمر، و تزداد هذه الكثافة في المنشآت التجارية، ويُقصَد بكثافة رأس المال العلاقة بين قيمة موجودات المؤسسة ومبيعاتها والتي تُمثَّل بالنسبة التالية:

$$\text{كثافة رأس المال} = \frac{\text{إجمالي الموجودات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

أي نسبة مقلوب معدل دوران الموجودات، وكلما ارتفعت كثافة رأس المال ترتفع الحاجة للتمويل الخارجي والعكس بالعكس، ذلك لأن ارتفاع هذه النسبة يعني أن نمواً بسيطاً في المبيعات يحتاج إلى استثمار كبير في الموجودات والعكس بالعكس[1].

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002م، ص 12.

د- **سياسات تسعير المنتج:** مع أن حرية إدارة المؤسسة في تسعير المنتج ليست مُطْلَقة بحكم خضوعها لظروف المنافسة السوقية وعوامل العرض والطلب إلا أن بإمكانها (أي الإدارة) أن توفر لنفسها قدراً من المرونة يتيح سعر البيع، وذلك، أما عن طريق تنشيط سياسات الترويج والإعلان، أو عن طريق تحسين جودة المنتج بالتركيز على مواصفات مميزة له. ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يمكننا القول بأن احتياطات التمويل الخارجي تقل كلما زاد الهامش المضاف في سعر البيع والعكس بالعكس، ويتوقف الأسلوب المُتَّبع في تقدير الاحتياجات التمويلية الخارجية على المنهج المُتَّبع في التنبؤ، أي على ما إذا كانت عملية التنبؤ تقوم على افتراض وجود علاقة طردية بين المبيعات المتوقعة وبقية أنشطة المنشأة أو إذا كانت عملية التنبؤ لا تشترط دائما وجود هذه العلاقة. ففي الحالة الأولى أي بافتراض وجود تلك العلاقة الطردية يمكن تقدير الاحتياجات التمويلية الخارجية مباشرةً باستخدام معادلة رياضية محددة تربط بين تلك الاحتياجات كمتغير تابع ومجموعة من التغيرات الأخرى كمتغيرات مستقلة، أما في الحالة الثانية أي عند عدم اشتراط وجود العلاقة الطردية المشار إليها يمكن تقدير الاحتياجات التمويلية بطريقة غير مباشرة أي عن طريق إعداد الميزانية العمومية المتوقعة من خلال قيمة التمويل الخارجي المطلوب كمتمم حسابي.

رابعاً: الصعوبات أوالأخطاء التي تواجه عملية تقويم الأداء المالي والتمويلي:

إن طبيعة تقييم الأداء المالي والتمويلي تتضمن الحكم على أداء شخص من قِبَل شخص آخر، وأي خطأ متضمن في هذا الحكم قد يجعل تقييم الأداء المالي والتمويلي غير موضوعي، وغالباً ما تكون هذه الأخطاء نابعة إما من المُقوِّم للأداء أو نظام التقييم في حد ذاته، والتي تؤثر على نجاح عملية التقييم. ويمكن توضيحها كما يلي[1]:

---

[1] السعيد بلوم، **أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، دون سنة، ص 62.

1- الأخطاء المتعلقة بالمُقوِّم (القائم بالتقويم): ومن بين هذه الأخطاء نجد:

- **الانطباع الشخصي:** والذي يتمثل في حكم المُقوِّم على الفرد العامل بحكم مسبق قبل إجراء عملية التقييم سواءً بالسلب أوالإيجاب.
- **شخصية القائم بتقييم الأداء:** إما أن يكون متساهلاً أو متشدداً أثناء عملية التقييم وهذا يؤثر على عملية التقييم.
- **التحيز الشخصي:** والذي يتمثل في ميل المُقوِّم إلى بعض العمال لأسباب تكون خارجة عن عمله، سواء كانت هناك علاقة شخصية أو اجتماعية بين العامل والقائم بالتقييم. ومن بين هذه العلاقات نجد مثلاً الزمالة والصداقة والعلاقات العائلية...الخ.
- **الأولية والحداثة:** الأولوية تعني الأخذ بالأداء الأوَّلي للفرد كمقياس لأدائه خلال فترة طويلة دون الأخذ بعين الاعتبار التطورات اللاحقة بعد أول عملية تقييم، أما الحداثة تتمثل في الأخذ بالأداء الملاحَظ حديثا للحكم على مستوى الأداء وإهمال الأداء السابق، وفي كلتا الحالتين تعتبر عملية تقييم الأداء غير دقيقة[1].
- عدم اهتمام الرؤساء بإعداد التقارير عن تقييم أداء مرؤوسيهم، أي عدم القيام بوظيفة التقييم بأكمل وجه، وهذا يدخل في اللامبالاة.

2-أخطاء متعلقة بنظام التقويم:

من الأخطاء المتعلقة بنظام التقويم والتي تؤثر على عملية تقييم الأداء المالي والتمويلي:

- عدم وجود معدلات ومعايير واضحة ودقيقة تساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.
- **عدم كفاءة نماذج التقويم:** فوجود نماذج معقدة وغامضة يؤدي إلى تهرُّب المقومين من إعداد عملية التقييم.
- **استخدام طريقة للتقويم موحدة:** وهذا خطأ حيث وجود طريقة موحدة لا يتناسب مع كل الوظائف والمهن داخل المؤسسة.
- **قلة المتابعة** من طرف الجهات التي تضع نظام تقييم الأداء.

---

[1] خالد عبد الرحيم الهيتي، **إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمّان، 1999م، ص 19.

تناول المبحث العوامل االمؤثرة على الأداء المالي والتمويلي، وتم التوصل إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي والتمويلي، بعضها عوامل داخلية والبعض الآخر عوامل خارجية. كما تم تناول العوامل المؤثرة على نوع وحجم التمويل وضمانات التمويل المطلوبة، إذ يُعتَبَر قرار التمويل من القرارات المهمة والمعقدة والذي يتطلب دراسة جيدة ومتأنية من أصحاب القرارات وتم التوصل إلى أن أهم العوامل التي تؤثر على نوع التمويل تتمثل في طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام، الخطر والدخل، الإدارة والسيطرة، المرونة، التوقيت، حجم المؤسسة ونمط التدفق النقدي، بينما تمثلت أهم العوامل التي تؤثر على حجم التمويل في معدل النمو المتوقع في المبيعات، سياسات توزيع الأرباح، كثافة رأس المال وسياسات تسعير المنتج، أما بالنسبة لضمانات التمويل التي تطلبها مؤسسات التمويل فقد تم التوصل إلى أنها تتمثل في الضمانات الشخصية مثل الكفالة والضمان الاحتياطي، والضمانات الحقيقية مثل الرهن الحيازي والرهن العقاري. كما تم تناول الأخطاء التي تواجه عملية تقويم الأداء المالي والتمويلي والتي تنقسم إلى الأخطاء المتعلقة بالمُقوِّم وأخطاء متعلقة بنظام التقويم، الأخطاء المتعلقة بالمقوم مثل الانطباع الشخصي، شخصية القائم بتقييم الأداء، والتحيز الشخصي، أما الأخطاء المتعلقة بنظام التقويم فهي مثل عدم وجود معدلات ومعايير واضحة ودقيقة تساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط، عدم كفاءة نماذج التقويم، استخدام طريقة للتقويم موحدة وقلة المتابعة من طرف الجهات التي تضع نظام تقييم الأداء.

خلص الباحث من خلال استعراض الأدبيات السابقة إلى وجود علاقة إرتباط قوية بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبين الأداء المالي والتمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية الألكترونية يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي والتمويلي وذلك لإمكانيته وقدرته العالية في إكتشاف الأخطاء , وسرعته في توفير المعلومات والتقارير المالية وخاصةً المعلومات التي من شأنها أن تساعد في ترشيد النفقات وتزيد من العوائد المالية.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

تناول الباحث في هذا الفصل نبذة تعريفية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان، إجراءات الدراسة التطبيقية (الميدانية)، تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وذلك من خلال المباحث التالية:-

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان.

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة التطبيقية (الميدانية).

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المبحث الأول

نُبذَة تعريفية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان

تناول الباحث هذا المبحث من خلال مفاهيم عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان ونبذة تعريفية عن حالة الدراسة.

أولاً: مفاهيم عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان:

تم تناول المفاهيم العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان من خلال تعريفها، طبيعتها، مميزاتها، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المنظمة لنشاطها وذلك كما يلي:

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان

في أدبيات الأعمال الصغيرة والمتوسطة السودانية وكما هوالحال في معظم الأدبيات العالمية هنالك العديد من المصطلحات التي تُعبِّر عن الإنتاج صغير ومتوسط الحجم بمختلف أنواعه مثل الصناعات الصغيرة، الحرف، الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، النشاطات المُدِرَّة للدخل، الأسر المنتجة والقطاع غير الرسمي (غير المنظم)[1]. ومثال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان نجد مشاريع التمويل الأصغر، مشاريع الأسر المنتجة، مشاريع حاضنات الخريجين بالجامعات، مشروع الخريج المنتج[2].

ولا يوجد تعريف محدد للمُنتَج بمختلف أنواعه وأنماطه نسبة للتعقيد والتنوع في شكل الأصول الثابتة ونوع الأعمال والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والجهات المستهدفة، ومؤشرات

---

[1] عبد المنعم محمد الطيب، "**تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان: تجارب وخبرات**"، الملتقيى الدولي: متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بجامعة حسيبة بن بوعلي بوشليف– الجزائر، يومي 17،18 أبريل 2006م، ص 472.

[2] الجيلي مكي دلدوم، حمد عبد الرحمن الترابي. **دليل الإرشاد في المشاريع الصغيرة للإنتاج الداجني**، كلية علوم وتكنولوجيا الإنتاج الحيواني، 2011م، ص 12.

التعريف تختلف باختلاف الدراسات والأهداف ونوعية القطاع الفرعي تحت الدراسة؛ هذه المؤشرات تتمثل في العمالة، حجم الاستثمار، نوعية التقانة والقيمة المضافة. عدم وجود تعريف محدد للجهة المستهدفة في القطاعات الفرعية للأعمال الصغيرة والمتوسطة يؤكد اختلاف اتجاهات المؤسسات العامة والخاصة بما في ذلك النظام المصرفي غير المشجع لهذه الأعمال وخاصة وأنها تشمل نسبة كبيرة من ما يسمي بالقطاع غير الرسمي والذي يعتبر أكبر القطاعات الفرعية من حيث العددية في مجال الإنتاج صغير الحجم.

رغم أن السودان يتبنى التعريف المعتمد لدى منظمة العمل الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هنالك عدة مفاهيم وتعريفات لقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنواعه استُخدِمَت بواسطة المؤسسات الحكومية المختلفة، كما أنه لا يوجد اتفاق بتعريف القطاعات الفرعية الداخلة في تعريف الأعمال الصغيرة، بالرغم من ذلك اعتمدت المفاهيم على نفس المؤشرات المتمثلة في العمالة ورأس المال.

ومن هذه التعريفات ما يلي:

أ. **تعريف الاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني:**

حيث قام بتصنيف المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- المشاريع الصناعية الصغيرة: أي مشروع في قطاع الإنتاج يوظف بين 1-9 عمال.

تجدر الإشارة إلى أن (العدد الإجمالي للمنشآت ضمن هذه الفئة تقترب من نصف مليون منشأة).

- المشاريع الصناعية المتوسطة: أي مشروع في قطاع الإنتاج يوظف ما بين 10-49 من العمال.

ب. **تعريف المسح الصناعي ومعهد البحوث والاستشارات الصناعية:** يعتمد على حجم العمالة (أقل من 25 عاملاً للمؤسسات المتوسطة، وبين 10-15 عاملاً للمؤسسات الصغيرة).

ج. **تعريف اتحاد غرف الصناعات للأعمال الصغيرة والحرفية** التابع لاتحاد عام أصحاب العمل السوداني تعريف نوعي يشمل كل الوحدات الصناعية صغيرة الحجم والتي تنتج السلع والخدمات بدون استعمال الآلات الحديثة وباستعمال المواد الخام المحلية.

د. **المنظمات الطوعية** في مجهودها لدعم مشروعات الأسر الفقيرة درجت على استخدام مصطلح النشاطات المدرة للدخل والتي تعتبر جزءاً من القطاعات الفرعية المكونة للإنتاج صغير الحجم، وهي مشروعات الهدف منها الاعتماد على المقدرات والمهارات، والسعي الجاد لإيجاد دخل معقول لمساعدة الأسرة من الناحية المعيشية عن طريق الدخول في نشاط اقتصادي (إنتاجي أو خدمي) يختلف في نوعيته باختلاف الثقافات كبيع المأكولات والمشروبات وتربية الدواجن. معايير اختيار النشاط المدر للدخل بواسطة المنظمات يعتمد على مدى الفقر وغياب عائل الأسرة. تمويل المشاريع الداخلة في هذا التعريف يتم عينياً ونقدياً من مصادر محلية وأجنبية عن طريق قروض وهبات غالباً ما تكون في شكل مال دوار اعتماداً على الضمان الجماعي.

هـ. **تعريف السياسات التمويلية للبنك المركزي:**

تضمنت السياسة التمويلية للبنك المركزي قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة، وعرَّفته بحجم التمويل للعملية، كما قامت السياسة التمويلية للعام 1996م ولأول مرة في تاريخ السياسات التمويلية المتعاقبة للبنك المركزي على تعريف الحرفي والمهني وذلك بشهادة تثبت انضمامه لاتحاد الحرفيين وشهادة ممارسة المهنة المطلوب تمويلها من الاتحاد المعني[1].

تعريف الأعمال الصغيرة والمتوسطة باستغلال حجم التمويل للعملية كمؤشر كما جاء في السياسات التمويلية وإن كان كافياً لمعرفة نوع القطاع المراد تمويله وحجم إمكانياته المتمثلة في رأسماله الثابت والعمل، إلا أنه ليس كافياً لمعرفة أنواع الوحدات أوالقطاعات الفرعية

---

[1] عبد المنعم محمد الطيب، "**تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الآليات الجديدة لتحرير التجارة – التجربة السودانية**"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– سطيف، 25 – 28 مايو 2003م، ص 32.

المتمثلة في قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة، لأن هنالك تداخل بين هذه القطاعات وفي نفس الوقت اختلافات في خصائص كل وحدة من وحدات القطاع.

و. نسبة لعدم وجود تعريف محدد من قبل السياسات التمويلية وعدم إلزام المصارف بتمويل كل وحدات القطاع، فقد لجأت المصارف إلى تعريفات مختلفة ومتعددة لخدمة القطاع والتركيز على أنواع محددة من المشروعات الصغيرة المضمنة في قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة، هذه التعريفات يمكن استخراجها من واقع التمويل للقطاع. ومن أمثلتها[1]:

في بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية لا يوجد تعريف محدد بخصائص اقتصادية واجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لكن من المُلاحَظ أن التمويل لهذه القطاعات يتجه نحوالمشروعات الاجتماعية التي تهدف إلى تنمية الموارد الاقتصادية باستغلال طاقات الشرائح الصغيرة في المجتمع في مجالات مثل الصناعات الصغيرة والحرف.

كما أنه لا يوجد تعريف محدد للجهة المستهدفة بفرع الحرفيين ببنك فيصل الإسلامي، إلا انه ومن نوعية النشاطات الممولة يعرف الجهة المستهدفة كما جاء في تعريف اتحاد أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة والذي يعرف الحرفة بالنشاط الإنتاجي بدون استعمال آلات ومعدات معقدة، كما أضاف البنك عدد العمالة والتي لا تزيد عن 25 عاملاً.

في مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية عرف القطاع الإنتاجي الصناعي صغير ومتوسط الحجم بحجم رأس المال وعدد العمالة كما جاء في التعريف الوارد في أدبيات الإنتاج صغير ومتوسط الحجم.

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بنك المزارع شمل الوحدات الإنتاجية والخدمية الصغيرة والمتوسطة التي تهدف لإيجاد مصدر دخل واستخدام للموارد المحلية والاستفادة من

---

[1] **المرجع السابق**، ص 32.

التقانة الوسيطة والتي توفر منتجات وخدمات ضرورية، أما تعريفه للأسر المنتجة فيشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأفراد والمجموعات والجمعيات والأسر التي تمتلك المهارات والخبرات في مجال الإنتاج ولها المقدرة والرغبة على إدارة وتسويق الإنتاج، وأصحاب الحرف كل من يمتلك أو يدير ورشة لنشاط حرفي، أما التمويل المهني فيتجه نحوالأطباء والصيادلة والمهندسين الزراعيين والبياطرة في مجال الإنتاج والخدمات.

اتجه البنك الإسلامي السوداني نحو تمويل الأسر المنتجة بالفروع المتخصصة للأسر المنتجة بمواقع السكن، وليس هنالك تعريف محدد للجهة المستهدفة إلا انه وبحكم التجربة اتجه بتلك الفروع إلى تمويل شرائح الهيكل الاجتماعي للأسرة من الرجال والنساء بمعناها الضيق والعريض والتي تمتاز بالمهارة والخبرة والرغبة في عمل اقتصادي صغير أو متوسط الحجم وليس بالضرورة أن يكون محصوراً بداخل المنزل ويهدف إلى توفير سلع وخدمات لسكان المناطق الجغرافية للفروع وزيادة دخل الجهة المستهدفة بصورة معقولة. تعريف الوحدة الإنتاجية لا يخرج من إطار تعريف القطاع غير الرسمي لمنظمة العمل الدولية[1].

خلص الباحث من خلال ما سبق أن أدبيات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في السودان أشارت إلى عدة مصطلحات تعبر عن الإنتاج الصغير والمتوسط، إلا انه لا يوجد اتفاق عام مؤسس لتعريف هذه المصطلحات، بالرغم من هذا تَرَكَّز تعريف أدبيات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في عدد العمالة والاستثمار نظراً لسهولة قياسهم. المؤسسات الحكومية والعمالية المختلفة أشارت إلى أنماط مختلفة من الإنتاج صغير ومتوسط الحجم واستخدمت أيضاً حجم رأس المال وحجم العمالة في التعريف. تضمنت السياسات التمويلية الإنتاج صغير ومتوسط الحجم تحت قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة وعرفته بالحد الأعلى للتمويل المصرفي للوحدات داخل القطاع، لجأت المصارف السودانية إلى تعريفات مغايرة ومتعددة لخدمة القطاع والتركيز على أنواع محددة من القطاعات الفرعية الواردة في السياسة.

---

[1] عبد المنعم محمد الطيب، **مرجع سابق**، ص 33.

2. طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان

بالنسبة لأهم القطاعات والأسواق نجد أن غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان تتركز في القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي وكذلك في قطاع النقل، وتستهدف هذه المؤسسات الأسواق الداخلية.

3. ميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان بالآتي[1]:

أ. مساهمتها في معالجة الاختلال بين الادخار والاستثمار حيث يكفي تجميع المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة أو مجموعة الأصدقاء أو زملاء المهنة للاستثمار في مشروع صغير. وعليه في دول كالسودان يصعب فيها إنشاء الشركات الكبيرة تشكل أفضل مجالات الاستثمار من خلال تعبئة وتشغيل المدخرات المحلية وهو ما يصب في (توطين رأس المال).

ب. مساهمتها في زيادة الدخل القومي خلال فترة قصيرة نسبياً مقارنة بالشركات الكبيرة لأن انشاءها يستغرق وقتاً أقل وبالتالي تدخل في (دورة الإنتاج) بشكل أسرع.

ج. تغذيتها للشركات الكبيرة بالمكونات والأجزاء الأولية والوسيطة التي تحتاجها، وعليه تساهم في تحقيق (الارتباط والتكامل) بين مختلف مستويات الأنشطة الاقتصادية.

د. قدرتها على توفير فرص العمل، وقد وصفت بأنها (الوعاء الأمثل) لتوظيف الشباب. ويُنتَظَر أن تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في تخفيف حدة البطالة في الدول النامية (ومن ضمنها السودان) خلال السنوات المقبلة، ذلك لقدرتها العالية في خلق فرص العمل، حيث تساهم في خلق 4 من بين كل 5 فرص عمل جديدة في القطاع الرسمي[2].

---

[1] محمد عثمان عبد المالك، مقال بعنوان: **المنشآت الصغيرة والمتوسطة.. شريان الاقتصاد**، مقال منشور في الموقع الالكتروني لسودارس نقلاً عن صحيفة السوداني يوم 31 – 03 – 2012، https://www.sudaress.com/alsudani/5109.

[2] World Bank brief on "**Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance**", September 1, 2015, P 9.

هـ. إمكانية انتشارها الجغرافي ليس فقط في المناطق الصناعية المخططة في المدن وإنما أيضاً في المجمعات العمرانية الجديدة وأيضاً في الريف، وهي لا تقوم بإنتاج السلع للأسواق المحلية فحسب وإنما تستخدم في المقام الأول المدخلات المحلية خاصة الموارد الطبيعية المتاحة، وفي دولة فدرالية شاسعة كالسودان بموارده المتنوعة يصبح كل هذا مدخلاً لتحقيق (التنمية المتوازنة) وتعزيز العمالة ومكافحة الفقر.

و. دورها المهم في تنويع مصادر الدخل القومي عِوَضَاً عن (الاقتصاد أحادي المنتج) إذا ما أصابه خلل كما الوضع في السودان الآن بعد تضعضع موقف النفط.

ز. مرونتها وتكيفها مع المتغيرات الاقتصادية بحكم حجمها وإمكانية دخولها السوق وخروجها منه دون تكبد تكاليف رأسمالية أو خسائر باهظة تساهم في انهياره. كما أن العلاقة الوثيقة بين إدارة هذه المنشآت والعاملين بها والمجتمع المحلي حولها تحميها من المنازعات العمالية وعليه تتميز مسيرتها بالاستمرارية.

يرى الباحث أنه عندما ننظر للمحاور التي تتميز بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمذكورة أعلاه نجد أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الممكن تمثل طوق النجاة لاستقرار الاقتصاد السوداني من الهزة التي اعترته في أعقاب انفصال الجنوب خاصة خروج النفط بدرجة كبيرة من الدخل القومي. كما أنها يمكن أن تلعب دوراً مهماً من خلال تعزيز الصادرات غير النفطية وإحلال الواردات.

4. القوانين والتشريعات المنظمة لنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان

تشتمل على القوانين والتشريعات التي تنظم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واللوائح المكملة لها، وقوانين تشجيع الاستثمار، إضافة إلى المحاكم المتخصصة وقوانين وآليات التحكيم وفض النزاعات[1].

أ. بالنسبة للقوانين واللوائح المنظمة لنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان فإنه:

---

[1] صندوق النقد العربي، **نتائج استبيان صندوق النقد العربي حول بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، 2017م، ص 8.

i. يوجد قانون خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ii. لا يوجد قانون أو قرار وزاري لتنظيم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن مؤخراً أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء القومي ووزير الاستثمار مبارك الفاضل المهدي القرار الوزاري رقم (7) لسنة 2018م والخاص بوضع ضوابط التراخيص الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة للمستثمرين الأجانب والتي تمنح بموجب قانون تشجيع الاستثمار القومي. ونصَّ القرار على أن يُمنَح الترخيص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق الضوابط والتي تشمل:

أولاً: مراعاة احتياجات اقتصاد البلاد لتنوع النشاط المعني وحجم الاستثمار القائم به.

ثانياً: أن يكون الاستثمار المطلوب من الأنشطة القائمة التي لم يتم توطينها، وثالثاً: أن لا يقل رأس مال المستثمر الخاص بالمشروع عن مليون دولار [1].

iii. تختلف القوانين والتشريعات المستخدمة باختلاف النشاط المُزاوَل.

ب. بالنسبة للمحاكم أوالجهات المتخصصة في تنفيذ القوانين فإنه تتوفر محاكم أو نيابات متخصصة للقطاعات التجارية، وتتوفر قوانين وآليات للتحكيم وفض النزاعات، ولكن لا يتم عرض القضايا في إطار المحاكم العامة.

ج. بالنسبة لقوانين تشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإنه يوجد قانون تشجيع الاستثمار والذي يتضمن حوافز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

د. بالنسبة للتخطيط الاستراتيجي فإنه لا تتوفر خطة أواستراتيجية للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتوزع مسؤليات الرقابة والاشراف والمتابعة فيما بين الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة حسب الاختصاص.

[1] https://alsudanalyoum.com/?p=204794

5. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان:

وسيتم تناولها من خلال مصادر تقديم التمويل وآليات ضمان التمويل وذلك كما يلي:

أ. مصادر تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان:

ويمكننا توضيحها من خلال الجدول رقم (4/1/3) أدناه[1]:

جدول (4/1/3): مصادر تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان

التمويل الداخلي:	المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر.
عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية:	- 36 مصرف. - 43 مؤسسة تمويل أصغر.
التمويل الخارجي:	- الحساب الخاص الذي يديره الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. - البنك الاسلامي للتنمية.
من خلال أسواق المال:	- هناك جهود مبذولة من الدولة لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من موارد أسواق المال بتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناجحة من طرح أسهمها للحصول على سيولة إضافية من أسواق المال. - يسمح القانون لمؤسسات التمويل الأصغر التسجيل في سوق الأوراق المالية وفقاً لما هو منصوص عليه في أوامر تأسيسها.
الجهة التي تقدم ضمانات قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة:	توجد وكالة تيسير لضمان التمويل الأصغر.

المصدر: من إعداد الباحث وفق نتائج استبيان صندوق النقد العربي حول بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 2017م، ص 17.

يتضح من خلال الجدول رقم (4/1/3) أعلاه ما يلي:

- مصادر التمويل الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان تتمثل في المصارف والتي يبلغ عددها 36 مصرفاً حيث يقوم بتمويل هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة مجموعة من البنوك التجارية على رأسها بنك الأسرة، وبنك المزارع التجاري، بنك التنمية الاجتماعية أو قد يكون تمويل هذه المؤسسات ذاتياً[2]، بالإضافة إلى 33 مؤسسة تمويل أصغر تغطي كافة ولايات السودان.

---

[1] نتائج استبيان صندوق النقد العربي حول بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 2017م، ص 17.

[2] الجيلي مكي دلدوم، حمد عبد الرحمن الترابي، **مرجع سابق**، ص 13.

- التمويل الخارجي يتم من خلال الحساب الخاص الذي يديره الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي♣، والبنك الإسلامي للتنمية – جدة وذلك من خلال مشروع الشراكة بين بنك السودان المركزى والبنك الاسلامى للتنمية يهدف المشروع الى الاسهام فى خفض معدلات الفقر وتوفير فرص عمل وذلك فى اطار تحسين ظروف المعيشة للأسر الفقيرة محدودة الدخل فى المجتمعات، ويسعى البرنامج الى دعم القدرات التمويلية المؤسسية بإرساء وتطبيق أساليب وممارسات تمويل أصغر مثلى متوافقة مع الشريعة الاسلامية تحت مسئولية وحدة التمويل الاصغر ببنك السودان المركزى وعن طريق مؤسسات التمويل الاصغر الوسيطة ونوافذ التمويل الاصغر بالبنوك.
- أيضاً هناك جهود مبذولة من الدولة لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من موارد أسواق المال بتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناجحة من طرح أسهمها للحصول على سيولة إضافية من أسواق المال، ويسمح القانون لمؤسسات التمويل الأصغر التسجيل في سوق الأوراق المالية وفقاً لما هو منصوص عليه في أوامر تأسيسها.

ب. **آليات ضمان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقوانين المساندة لها:**

i. **بالنسبة للجهة التي تقدم ضمانات قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة فإنه:**

- لا يوجد صندوق لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توجد وكالة (تيسير) لضمان التمويل الأصغر، والتي تم تأسيسها بموجب قانون المجلس الوطني (دورة الإنعقاد السابع) سنة 2013م. والوكالة لا تقدم التمويل مباشرة، وإنما تيسر لمؤسسات التمويل الأصغرالتي تمتلك مقومات النجاح، وتغطي الوكالة نسبة من مخاطر الجهة الممولة حال إخفاق النشاط المكفول (بالضمان) في

♣ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مؤسسة مالية إقليمية عربية يقع مقرها في الكويت تنصب أغراض الصندوق في تمويل المشروعات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق تمويل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة، وتقديم المعونات والخبرات الفنية، ويضم الصندوق العربي للإنماء في عضويته كل الدول العربية.

سداد التمويل أو جزء منه، وذلك تماشياً مع مقررات المجلس الأعلى للتمويل الأصغر[1].

ii. **بالنسبة لأنوع الضمانات:**

- تتمثل في الأصول غير المنقولة، ولا تستخدم المصارف حالياً الأصول المنقولة كضمانات، وتمَّت دراسة امكانية إنشاء نظام الكتروني لتسجيل الضمانات المنقولة.
- يُلزِم بنك السودان المركزي القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل الأصغر بقبول ضمانات غير تقليدية تشمل ضمانات العُمَد والمشايخ، ضمان المجموعات، ضمان وثيقة التأمين، ضمان المعاش، ضمان الراتب، وضمان طرف ثالث.

iii. **بالنسبة للقوانين المُساندة لأنواع الضمانات المقبولة** فإن الضمانات تُحدَّد بموجب المنشورات التي تصدر من بنك السودان المركزي لتنظيم منح التمويل المصرفي، ويتم تحديثها بصورة دورية.

iv. **بالنسبة للقوانين المساندة لتحصيل الضمانات والديون المتعثرة فإنها تتمثل في:**

- قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف.
- قانون التحكيم السوداني.
- قانون الشركات.
- لا يوجد قانون يحكم عملية بيع الديون.

v. **بالنسبة لتوفر قوانين ضمانات الأصول المنقولة** فقد تم الشروع في إعداد قانون تسجيل الأصول المنقولة كضمانات اضافية إلى عدد من الضمانات كوثيقة تأمين مشروعات التمويل الأصغر.

vi. **بالنسبة لنظم المعلومات الائتمانية ومدى تغطيتها** فإنه توجد وكالة للاستعلام الائتماني تتبع للبنك المركزي تندرج تحتها جميع مؤسسات التمويل الأصغر، وتقوم بتوفير التقارير الائتمانية عن الأفراد والشركات والمنظمات حسب القانون.

---

[1] المصدر: الموقع الالكتروني لبنك السودان المركزي https://cbos.gov.sd/ar/content/وكالة-ضمان-التمويل-الاصغر-تيسير.

6. بناء القدرات الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصرفية في السودان

تم تناولها من خلال بناء القدرات الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناء القدرات الداخلية للمؤسسات المصرفية، وذلك كما يلي:

أ. بناء القدرات الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم الاهتمامً ببناء قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الداخلية من خلال تقديم برامج تدريبية ودعم فني من أجل رفع مستوى تنافسيتها وتمكينها من مواجهة تحديات الأسواق الداخلية والخارجية. وبخصوص بناء القدرات الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان فإننا نجد ما يلي[1]:

- لا تتوفر في الوقت الحالي استراتيجية أو خطة قومية لبناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توجد برامج تدريبية لبناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وضع عدد من الدول من ضمنها السودان برامج لبناء قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ريادة الأعمال، بينما يجري العمل في دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية على تطوير إستراتيجية مماثلة من قِبَل هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- لا يتم في الوقت الراهن تطوير أي استراتيجية أو خطة لبناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. بناء القدرات الداخلية للمؤسسات المصرفية

تتوفر لدى المصارف في السودان إدارات متخصصة للتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تهتم بنك السودان المركزي بتعزيز القدرات الداخلية الفنية والإدارية للمصارف وتطوير قدراتها الداخلية بما يُمَكِّنها من التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] نتائج استبيان صندوق النقد العربي حول بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 2017م، ص 54.

ويمكن توضيح بناء القدرات الداخلية للمؤسسات المصرفية في السودان من خلال الآتي[1]:

i. معظم المصارف لديها إما إدارات أو نوافذ تُعنَى بتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ii. بالنسبة للجهود المبذولة لتطوير قدرات الإدارات المتخصصة فإنه يمكن ذكر الآتي:

- دور بنك السودان المركزي في توفير موارد مقدرة لتدريب الكوادر في القطاع المصرفي داخلياً وخارجياً.
- دور وزارة المالية مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي في توفير فرص للتدريب.

iii. أما عن دور بنك السودان المركزي في في تثقيف وتوعية المصارف بحقوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يقوم بالآتي:

- حث المصارف على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد سقف من إجمالي التمويل.
- تعزيز مبادئ الشمول المالي من خلال منشورات تشجع الإنتشار لخدمة جميع شرائح المجتمع.
- حث البنوك على التواجد القاعدي وتسهيل الإجراءات.
- عقد الدورات التدريبية المتخصصة والندوات التعريفية.

7. مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان عدد من الصعوبات والمعوقات يمكن اجمالها فيما يلي[2]:

[1] نتائج استبيان صندوق النقد العربي حول بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 2017م، ص55.

[2] محمد عثمان عبدالملك، **مرجع سابق**، نقلاً عن صحيفة السوداني يوم 31-03-2012م.

أ. **التمويل:**

يشكل أهم عقباتها، فالمعلوم أن المصارف التجارية عموماً إما قد تمتنع عن تمويل هذه المنشآت أو تضع شروطاً صعبة لإقراضها، هذا إضافة إلى الجمارك والضرائب والرسوم (والجبايات المتعددة) التي تفاقم من وضعها المالي وصعوبة الحصول على النقد الأجنبي.

ب. **الصعوبات المؤسسية (التنظيمية والإدارية والقانونية):** ومنها[1]:

i. إنشاء هذه المنشآت كثيراً ما يتم دون دراسة جدوى منهجية إذ غالباً ما تكون قد أُنشئت باجتهاد ذاتي من صاحبها أو كمحاكاة لمنشأة مماثلة.

ii. افتقارها لأساليب التخطيط المطلوبة في إدارة الأعمال وغياب الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي للعاملين حيث أن صاحب المنشأة هو عادةً من يتولى مسئولية إدارتها وربما بمساعدة أبنائه، هذا مع عدم توفر أدوات الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء.

iii. الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بإنشائها وتشغيلها مما يعوق اكتسابها للصفة التجارية والقانونية المطلوبة لممارسة عملها.

ج. **التسويق:** حيث لا تسمح لها إمكاناتها المادية والفنية والإدارية بمقابلة متطلبات الترويج لمنتجاتها وفتح قنوات توزيع فاعلة وولوج أسواق جديدة.

د. عدم توفر (رعاية مؤسسية) لها على المستوى الأعلى في الدولة.

هـ. عدم توفر (حاضنات) تمنحها الرعاية والدعم والتوجيه، علماً بأنه قد بلغ من أهمية هذه الحاضنات رفع شعار (نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمر عبر الحاضنات).

و. ضعف تقنية المعلومات والاتصالات لديها وعدم توفر قواعد معلومات ودراسات مسحية حول أوضاعها.

ز. الانخفاض النسبي لجودة منتجاتها خاصة بسبب تركيزها على (الوسائل التقليدية) في الإنتاج عوضاً عن تبني (التقنيات الحديثة) فيها مما يضعف موقفها التنافسي خاصة في السوق الخارجي.

---

[1] محمد عثمان عبدالملك، **مرجع سابق**، نقلاً عن صحيفة السوداني يوم 31-03-2012م.

يرى الباحث أن هناك صعوبات أخرى تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان بالإضافة إلى الصعوبات الادارية والفنية والمؤسسية والتنظيمية والمشاكل المالية والصعوبات التسويقية التي سبق ذكرها تتمثل في ضعف البنيات التحتية للإقتصاد والإستثمار وتراجع معدلات النموالإقتصادي في السودان، عدم إستقرار وتراجع قيمة العملة الوطنية مقابل ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية، الحصار والعقوبات الإقتصادية العالمية على السودان، الهجرة الداخلية والخارجية والحروب، التوجة نحوالأعمال الهامشية، المحسوبية وتفشي ظاهرة الوسطاء، عدم توفر الخبرات التي تقوم على تنفيذ المشاريع وادارتها، عدم وجود برامج لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ضعف بعض دراسات الجدوى، الاتجاه نحوالتقليد دون التنويع، بالإضافة إلى ضعف امكانيات الكوادر البشرية القائمة على تسيير هذه المؤسسات.

ثانياً: نبذة عن مجتمع الدراسة

تمثَّل مجتمع الدراسة في مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم والتي يتجاوز عددها 60 مصنعاً. وتمَّ اختيار عينة عشوائية تكونت من (170) شخص يمثلون المحاسبين ورؤساء أقسام الحسابات والمدراء الماليين والمراجعين وأفراد أقسام المحاسبة بشكل أساسي. وفيما يلي نبذة عن أهم المصانع التي مثّلت مجتمع الدراسة:

كمبال للانشطة المتعددة

أنشئت كمبال فى العام 1989م في مدينة الخرطوم (بحري)، المنطقة الصناعية، ويعتبر المصنع من أكثر المصانع الرائدة والمتخصصة في إنتاج البسكويت والسمسم المحمص والمحلاة (الطحينية). بدأ الإنتاج في عام 1992م بطاقة إجمالية تبلغ 600 طن متري من الطحينة شهرياً باستخدام خطوط الإنتاج التقليدية، وفي وقت لاحق من نفس العام تم إضافة خطين إضافيين لإنتاج البسكويت 6 جرام لمجموعة الإنتاج الإجمالية البالغة 200000 كرتونة من البسكويت كل شهر.

تأسست شركة توزيع المشرف في عام 2000م مع آلات تصنيع حديثة إضافية غرابيل وقشارات للسمسم ومراكز توزيع لتلك الموجودة.

في وقت لاحق من العام 2006م تم اضافة بسكويت ومصنع الطحينة لمصنع أمدر وأصبح جزءاً من مصنع المشرف للأغذية ، وجميعها مملوكة باسم "سويت لاين للطحنية و البسكويت"، وهما علامتان تجاريتان أوجدا نفسيهما فى سوق ومدن السودان، حيث تم مضاعفة الإنتاج بعد تركيب ثلاثة خطوط سمسم جديدة.

جذب النمو والتقدم في تصنيع المواد الغذائية في العلامات التجارية المشرف وأمدر المستثمرين الأجانب للحصول على كل من العلامات التجارية (المشرف وأمدر) حيث تم بيعهما إلى شركة مصرية معروفة في هذا المجال "الرشيدي للحلول المتكاملة" و تم تغيير الاسم من المشرف إلى "فيرست للسلع و تصنيع الاغذية". استمرت شركة الرشيدي للحلول المتكاملة حتى 30 يونيو 2015م حيث آلت ملكيتها الى شركة كمبال للانشطة المتعدده مع العلامات التجارية المشرف وأمدر.

منذ عام 2015م بدأت كمبال للانشطة المتعدده إعادة تأهيل وتحديث الأعمال الجديدة بما في ذلك المباني وآلات الإنتاج والأثاث وخطين إضافيين للطحنية، السمسم، اصابع الطحنية، الطحينة والشكولاته بالسمسم، وتم إضافة تقنية تركية جديدة إلى صناعة البسكويت الإيطالية الحالية في عام 2017م، وقد قفزت هذه الاستثمارات الجديدة بشكل كبير بالإنتاج من حيث الجودة والكمية في صناعات الطحينة، الطحينية، الشكلاته بالطحينة والبسكويت.

تجدر الإشارة إلى أن كمبال للأنشطة المتعددة لديها أسطول توزيع جيد يتألف من سعات حمولة مختلفة تتراوح بين 3-15 طن متري لكل شاحنة، وتتحرك في جميع ولاية الخرطوم والمناطق داخل السودان وكذلك أنشطة التصدير المستمرة للمنتجات. وضع هذا العامل الشركة في مرتبة عالية كرائد في هذه الصناعة بمجموعتها الجديدة من الموظفين والتقنيين والإدارة وآليات الإنتاج الحديثة الموجودة لديها.

مصنع سعيد للمواد الغذائية

أنشئ مصنع سعيد للمواد الغذائية في العام 1980م كواحد من أكبر المجمعات الصناعية لتصنيع وتعبئة المنتجات الغذائية والاستهلاكية في السودان. ولأكثر من ثلاثين عاماً حاز مصنع سعيد على ثقة المستهلك السوداني من خلال مجموعة منتجاته عالية الجودة وشهرته كمنتج لأفضل العلامات التجارية معلومة الجودة، فأصبح موروثاً في الثقافة الغذائية عبر الأجيال للأسر السودانية.

يعتمد مصنع سعيد علي الخبرة الوطنية المحلية في التخطيط والإنتاج والصيانة. وهذه الخبرة مدعمة بأحدث التقنيات العالمية لإستخلاص وإنتاج أفضل المنتجات الزراعية من الخامات المحلية (المواد الخام)، فإن منتجات سعيد وطنية محلية بنكهة وجودة عالمية آخذين في الاعتبار النظرة التطورية في الصناعة للعمل دائماً وبإستمرار على تطوير وتحديث المنتجات لضمان مواكبة أحدث التطورات والتحسينات في صناعة الأغذية العالمية وذلك بإضافة أحدث خطوط الإنتاج والماكينات في العالم. بالإضافة إلى المشاركة في الفعاليات العالمية والمعارض المحلية، ويطبق المنصع نظام ادارة الجودة الشاملة آيزو 9001.

إن قوة وتميز إنتاج مصنع سعيد للمواد الغذائية تنبع من نظرة ثلاثية لتصنيع الأغذية وهي:

i. التركيز الدائم على الجودة والتحسين المستمر والتميز في عملية التصنيع.
ii. الإبتكار والتطوير المستمر للمنتجات الجديدة والتوسع في المنتجات.
iii. التدريب المستمر للعاملين لرفع كفأتهم ولتحسين الجودة والاداء.

مجموعة معاوية البرير الغذائية (إم بي جي MBG)

منذ بدء العمل في عام 1984م ركزت مجموعة معاوية البرير على قيم رئيسية دفعت بها للنجاح، وتتمثل القيم في شغف التفوق في المجالات التي أختيرت ودفعها للنمو ومواصلة

تطوير القدرات، وتُعَد مجموعة معاوية البرير حالياً واحدة من أكبر المجموعات في السودان وشرق وسط أفريقيا، مع أكثر من 7000 موظف وأكثر من 300 منتج وخدمة.

تتكون مجموعة معاوية البرير الغذائية من عدة مجمعات صناعية، وكلها مكرسة لتقديم الأغذية عالية الجودة والمشروبات للمستهلكين في المنطقة. ومن أمثلة منتجات مجموعة معاوية البرير:

المشروبات الغازية والمياه المعدنية: ومن أمثلتها عصير الشعير شامبيون، ريتش كولا.
العصائر والمشروبات: ومن أمثلتها أورنجا و يس.
منتجات الألبان: ومن أمثلتها زبادي بست، حليب بست، زبادي يوغو، مسحوق الحليب ميلكو.
البسكويت والكعك: ومن أمثلتها بسكويت الكابتن ماجد وبسكويت جلكوز.
الوجبات الخفيفة: ومن أمثلتها رقائق البطاطا والبطاطس.
حلويات ومن أمثلتها الطحنية.
الشاي مثل شاي الزرافتين.
واحدة من أشهر العلامات التجارية هي "أورانجا"، أول عصير مسحوق مصنوع محلياً، أصبحت علامتها التجارية واحدة من العلامات التجارية الرائدة في السودان، على الرغم من توفر العلامات التجارية العالمية، كما أنشأت إم بي جي مجمع لديه واحدة من المرافق الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية للإنتاج في السودان، يقوم المجمع بإنتاج حليب البقر واللبن والعصير ومعجون الطماطم، ويتم العمل بإستخدام أعلى المعايير الدولية للصحة والنظافة، كما تم إنشاء منشأة رئيسية أخرى متخصصة في تصنيع المشروبات الغازية لإنتاج بعض من العلامات التجارية الرائدة مثل، بطل، ريتش كولا، وفيتا.
لدى إم بي جي مجموعة واسعة من الوجبات الخفيفة والوجبات السريعة والمعكرونة والشعيرية، والكعك، وبعض من العلامات التجارية مثل كرانش الذرة، رقائق البطاطس الغنية، معكرونة الثريا والشعرية، البسكويت والكعك.

مصنع بركة للبسكويت

افتُتِح في عام 1984م، وكان مصنع بركة للبسكويت المحدود واحد من مصانع البسكويت الأولى التي أنشئت في السودان. من بدايات متواضعة مع وجود خط صغير لإنتاج 3,240 طن من البسكويت سنويا، أصبح بركة للبسكويت أكبر شركة لتصنيع البسكويت في السودان مع طاقة انتاج سنوية تبلغ أكثر من 36,000 طن.

على مدى السنوات ال 30 الماضية، أصبح بسكويت بركة جزءاً أساسياً من النظام الغذائي السوداني، مع العلامة التجارية ذات الغلاف الأزرق المحببة ومعترف بها من قبل المستهلكين في جميع أنحاء السودان وجنوب السودان، وحتى في الدول المجاورة إريتريا وإثيوبيا وتشاد. لأكثر من 30 عاما، وللمصنع مجموعة متزايدة من المنتجات ذات الجودة العالية تضم الآن أكثر من 9 منتجات مختلفة لذيذة وبأسعار جيدة.

تناول المبحث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان ونبذة عن مجتمع الدراسة، فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان تم التطرق بدايةً إلى مفاهيم عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان شملت تعريفها، طبيعتها، ومميزاتها، وتم التطرق أيضاً للقوانين والتشريعات المنظمة لنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان، حيث تم تناول القوانين والتشريعات التي تنظم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اللوائح المكملة لها، قوانين تشجيع الاستثمار، إضافة إلى المحاكم المتخصصة وقوانين وآليات التحكيم وفض النزاعات. كما تم تناول تمويل المشروعات والصغيرة والمتوسطة في السودان وبناء القدرات الداخلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وللمؤسسات المصرفية،

كما تم التطرق للصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان والتي تمثلت في الصعوبات الإدارية، الصعوبات الفنية، الصعوبات التنظيمية والمؤسسية، المشاكل المالية، الصعوبات التسويقية، طول فترة الإجراءات الادارية، عدم وجود برامج للتطوير، بالإضافة لعدة صعوبات نتجت بسبب الممارسات السياسية الخاطئة. وتم استعراض نبذة عن أهم المصانع التي مثّلت مجتمع الدراسة وهي مصنع سعيد للمواد الغذائية، كمبال للأنشطة المتعددة، مجموعة معاوية البرير الغذائية ومصنع بركة للبسكويت.

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

هدفت الدراسة الى التعرف على أَثَر نُظُم المَعلُومَات المُحاسَبِيَّة المُحَوسَبة علَى كَفَاءة الأدَاء المَالِي والتَّمويلي للمؤسَّسَات الصَّغِيرَة والمُتوسِّطَة فِي السُّوَدان من خلال دراسة تحليلية تطبيقية على عينة من مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم، ولتحقيق هذا الهدف تناول الفصل وصفاً للاجراءات التي اتبعها الباحث في الدراسة الميدانية من خلال توضيح المنهج المستخدم ومجتمع وعينة الدراسة وكذلك وصف لمكونات الأداة المستخدمة، واختبارات الصدق والثبات، والاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يتضمن هذا الفصل عرض وتحليل لبيانات الدراسة الأولية والتى تعكس الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة والتحليل الإحصائي الوصفى لفقرات محاور الدراسة بالاضافة الى اختبار ومناقشة فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولاً: تطوير أداة القياس (الاستبانة)

تُعَد الاستبانة من أكثر المصادر الأولية للحصول على البيانات، وتعرف بأنها أداة ذات أبعاد وبنود تستخدم للحصول على المعلومات من الوحدات المبحوثة.

أتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

1. الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة عباراتها.
2. تحديد العبارات التي شملتها فروض الدراسة.
3. تم عرض الأداة على المشرف والاخذ بمقترحاته وتعديلاته الأولية.
4. تم عرض أداة الدراسة على المحكمين من الأكاديميين المختصين، وفى ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض العبارات من حيث الحذف والاضافة لتستقر الاستبانة فى صورتها النهائية.

ثانياً: وصف أداة الدراسة

اشتملت الاستبانة على قسمين:

القسم الأول:

يحتوى على عدد (6) فقرات تناولت السمات الشخصية لعينة الدراسة والمتمثلة في:

1. العمر.
2. المؤهل العلمى.
3. التخصص العلمى.
4. المؤهل المهنى.
5. المسمى الوظيفى.
6. سنوات الخبرة.

القسم الثاني:

يشتمل على فروض الدراسة الأساسية ويتكون من ثلاثة محاور وعدد (36) عبارة، وذلك على النحوالتالي:

- **المحور الأول:** يقيس فرضية الدراسة الأولى **(هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء المالي في مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم)** ويشتمل على علي عدد (12) عبارة.
- **المحور الثاني:** يقيس فرضية الدراسة الثانية **(هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء التمويلي في مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم)** ويشتمل على علي عدد (12) عبارة.
- **المحور الثالث:** يقيس فرضية الدراسة الثالثة **(هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودة التقارير المالية لمصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم)** ويشتمل على على عدد (12) عبارة.

ثالثاً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى. ويعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في العلوم الإجتماعية والإنسانية، ويمتاز عن بقية المناهج بتَتَبُّعِهِ للظاهرة المدروسة عن طريق جمع المعلومات التي تتعلق بالظاهرة حيث يتمكن الباحث من دراسة أبعادها المختلفة وأسبابها وتطوراتها والعلاقات بداخلها، كما يُمكِّن الباحث من وضع مقترحات وحلول مع اختبار لمدى صحتها من أجل الوصول الى نتائج"[1].

رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة

تمثَّل مجتمع الدراسة في مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم والتي يتجاوز عددها 60 مصنعاً. وتمَّ اختيار عينة عشوائية تكونت من (170) شخص يمثلون المحاسبين ورؤساء أقسام الحسابات والمدراء الماليين والمراجعين وأفراد أقسام المحاسبة بشكل أساسي، وتم توزيع عدد(170) استمارة وتم استرجاع عدد (150) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (88)%.

الجدول رقم (1/2/3) أدناه يوضح توزيع عينة الدراسة:

جدول (1/2/3): الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستبيانات الموزعة	170	%100
الاستبيانات التي تم إرجاعها	150	%88
الاستبيانات التي لم يتم إرجاعها	20	%12
الاستبيانات غير صالحة للتحليل	0	%0
الاستبيانات الصالحة للتحليل	**150**	**%88**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2020م.

[1] جودت عزت عطوي، **أساليب البحث العلمي**، الدار العربية للنشر، بغداد، الطبعة الأولى، 2001م، ص 123-124.

ويمكن توضيح توزيع عينة الدراسة بالشكل البياني رقم (1/2/3) أدناه:

شكل (1/2/3): الاستبيانات الموزعة والمعادة

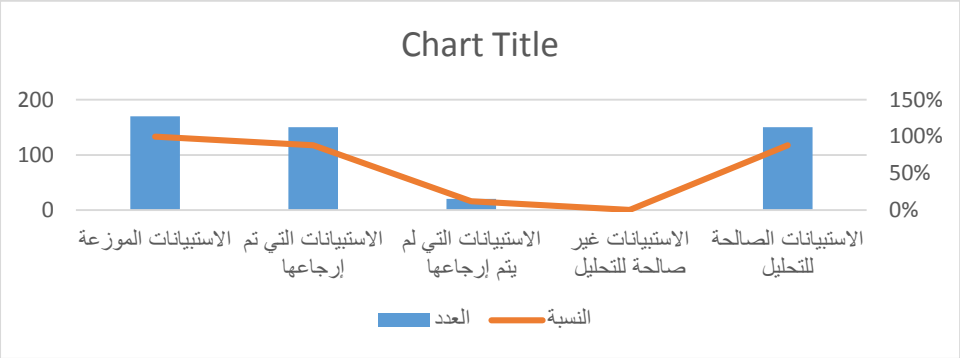

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2020م، برنامج Ecxel.

خامساً: خصائص عينة الدراسة

من خلال البيانات الديمغرافية التي تم جمعها عن المبحوثين بواسطة الجزء الأول من الاستبانة، وباستخدام التكرارات الاحصائية تم تحديد خصائص عينة الدراسة وذلك بهدف التعرف على صفات مجتمع المبحوثين من حيث التركيبة العلمية والعملية، حيث أن هذه الصفات تمثل متغيرات قد يؤثر تغيرها في نتيجة الدراسة اذا ما أعيد تطبيقها في وقت لاحق، وكذلك قد يؤثر تغيرها في نتائج الدراسات المتماثلة اذا ما طبقت على نفس مجتمع الدراسة. وفيما يلى التوزيع التكراري لخصائص عينة الدراسة:

1. توزيع أفراد العينة حسب العمر

جدول (2/2/3): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	%60	90
31 واقل من 40 سنة	%30	45
41 واقل من 50 سنة	10%	15
50 سنة فأكثر	%0	0
المجموع	**150**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2020.

ويمكن توضيح توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر بالشكل البياني رقم (2/2/3) أدناه:

شكل (2/2/3): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر

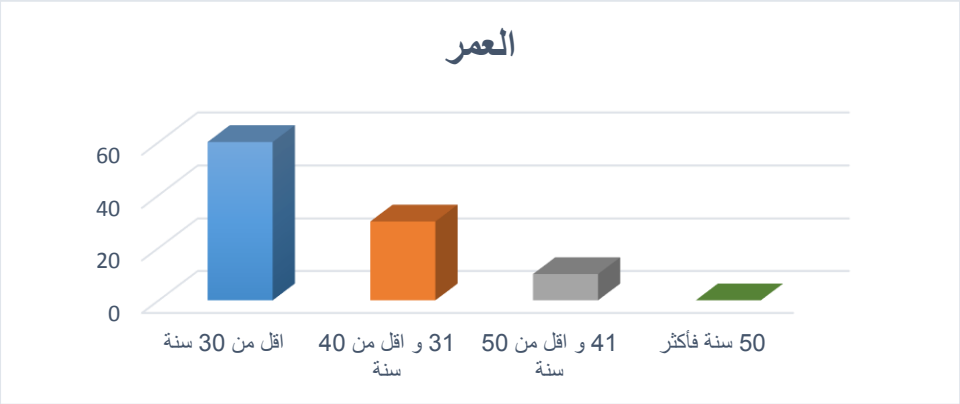

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2020م، برنامج Ecxel.

يتضح من الجدول (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) أن أفراد العينة الذين أعمارهم أقل من 30 سنة بلغت نسبتهم 60%، أما الذين أعمارهم بين 31 وأقل من 40 سنة بلغت نسبتهم 30%، بينما الذين أعمارهم بين 41 وأقل من 50 سنة بلغت نسبتهم 10%، أما الذين أعمارهم 50 سنة فأكثر بلغت نسبتهم 0% مما يوضح أن غالبية أفراد العينة أعمارهم أقل من 30 سنة حيث بلغت نسبتهم 90% مما يدل ذلك على جودة العينة وقدرة أفرادها على فهم عبارات الاستبانة وإبداء آرائهم بدقة.

2. **توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:** يمكن توضيح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي بالجدول رقم (3/2/3) أدناه:

جدول (3/2/3): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	115	76.7
دبلوم عالي	6	4.0
ماجستير	18	12.0
دكتوراه	11	7.3
المجموع	**150**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

كما يمكن توضيح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني بالشكل رقم (3/2/3) أدناه:

شكل (3/2/3): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

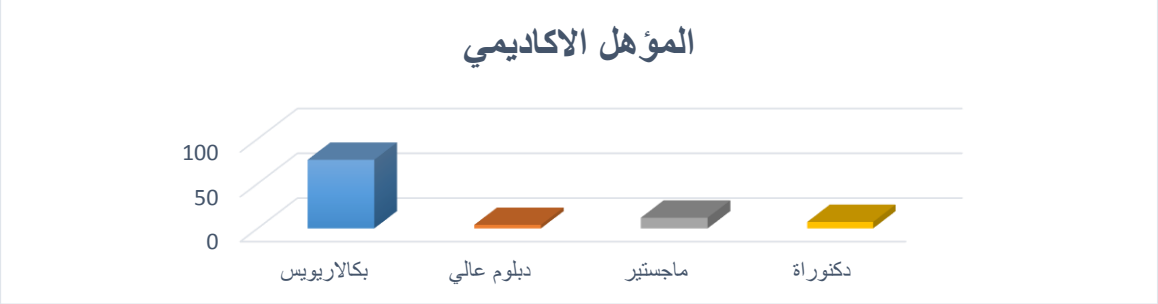

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2020م، برنامج Ecxel.

يتضح من الجدول (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أعلاه أن حملة البكالريوس في العينة بلغت نسبتهم 76.7%، بينما بلغت نسبة أفراد العينة من المستوى فوق الجامعي (دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه) 23.3%. ويتضح من ذلك أن كل أفراد العينة ممن يحملون درجات جامعية وفوق الجامعية مما يدل على جودة التأهيل العلمي لعينة الدراسة مما يمكنهم ذلك من فهم عبارات الاستبانة وإبداء آرائهم بدقة وموضوعية.

3. **توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:** يمكن توضيح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي بالجدول رقم (4/2/3) أدناه:

جدول (4/2/3): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	**84**	56.0
اقتصاد	**6**	4.0
دراسات مالية واقتصادية	**8**	**5.3**
نظم معلومات محاسبية	**3**	**2.1**
إدارة أعمال	**32**	21.3
أخرى	**17**	**11.3**
المجموع	**150**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

كما يمكن توضيح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي بالشكل رقم (4/2/3) أدناه:

شكل (4/2/3): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

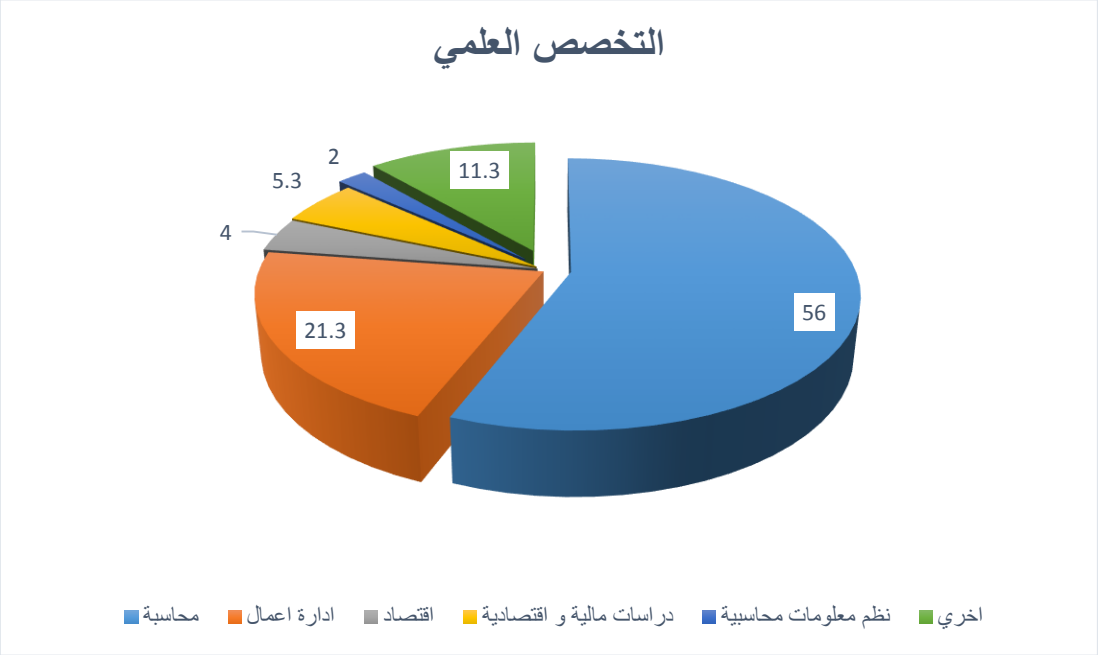

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2020م، برنامج Ecxel.

يتضح من الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) أن غالبية أفراد العينة من تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم 56.0%، وبلغت نسبة أفراد العينة من تخصصات الدراسات المالية والاقتصادية ونظم المعلومات المحاسبية 7.4%، بينما بلغت نسبة أفراد العينة من تخصص إدارة الأعمال 21.3%، أما أفراد العينة من التخصصات الأخرى فقد بلغت نسبتهم 11.3%. ويتضح من ذلك أن النسبة الكبرى من أفراد العينة من التخصصات ذات الصلة بموضوع الدراسة ويرجع ذلك الى طبيعة العمل في القطاع المحاسبي وهذا مدلول إيجابي حيث تُعتَبر هذه الفئة هي الأقدر على فهم مشكلة الدراسة والإجابة على أسئلتها بمهنية عالية مما يعطى نتائج أقرب للواقع بجودة عالية.

4. توزيع أفراد العينة حسب المُسمّى الوظيفي

يمكن توضيح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المُسمّى الوظيفي بالجدول رقم (6/2/3) أدناه:

جدول (5/2/3): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المُسمّى الوظيفي

المُسمّى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
محاسب	84	56.0
مدير مالي	10	6.7
مراجع داخلي	5	3.3
مراجع خارجي	8	5.3
مدير إدارة	18	12.0
أُخرى	25	16.7
المجموع	**150**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

كما يمكن توضيح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المُسمّى الوظيفي بالشكل رقم (5/2/3) أدناه:

شكل (5/2/3): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المُسمّى الوظيفي

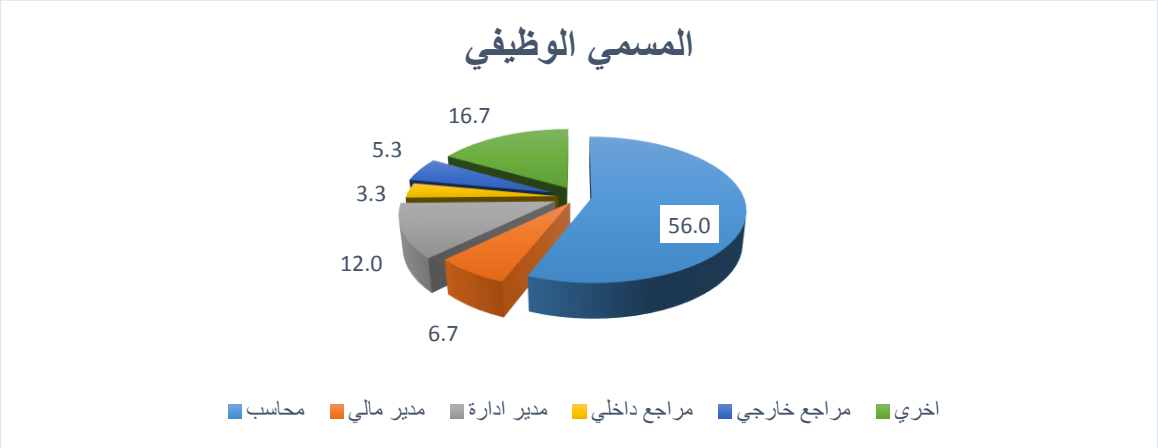

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2020م، برنامج Ecxel.

يلاحظ من الجدول (5/2/3) والشكل (5/2/3) أعلاه أن نسبة أفراد عينة الدراسة من المحاسبين والمدراء الماليين والمراجعين (داخلي، خارجي) بلغت 71.3%، أما أفراد العينة من مدراء الإدارات والمسميات الوظيفية الأخرى فقد بلغت نسبتهم 28.7%. ويلاحظ أن هناك تنويع في المسميات الوظيفية مما يساهم في الحصول على أراء كافة المراكز الوظيفية ذات الصلة بالدراسات المحاسبية وبذلك تكون النتائج أكثر شمولية وأقرب للواقع.

5. **توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني:** يمكن توضيح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني بالجدول رقم (6/2/3) أدناه:

جدول (6/2/3): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة المحاسبين السودانية	14	12.6
زمالة المحاسبين القانونيين	5	4.5
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	4	3.6
زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية	5	4.5
أخرى	83	74.8
المجموع	**150**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

كما يمكن توضيح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني بالشكل رقم (6/2/3):

شكل (6/2/3): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

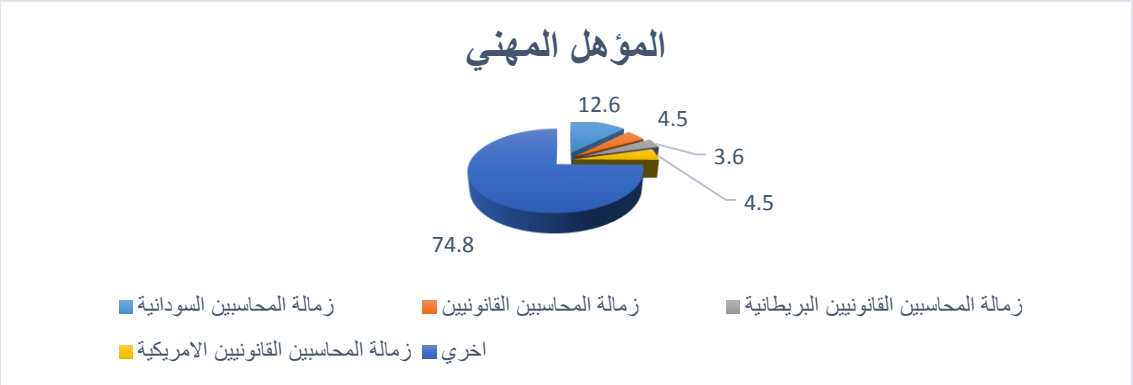

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2020م، برنامج Ecxel.

يتضح من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن أفراد العينة الذين يحملون زمالات محاسبية بلغت نسبتهم في العينة 26.6%، بينما بلغت نسبة الذين يحملون مؤهلات مهنية أخرى 74.4%، ويتضح من ذلك أن كل أفراد العينة يحملون مؤهلات مهنية وذلك يُعزِّز من امكانية فهمهم لعبارات الاستبانة وإبداء آرائهم بدقة.

6. **توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:** يمكن توضيح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة بالجدول رقم (7/2/3) أدناه:

جدول (7/2/3): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	75	50.0
5 سنوات و أقل من 10	41	27.3
10 سنوات و أقل من 15	16	10.7
15سنة و أقل من 20	13	8.7
20 سنة فأكثر	5	3.3
المجموع	**150**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

كما يمكن توضيح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة بالشكل رقم (7/2/3) أدناه:

شكل (7/2/3): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

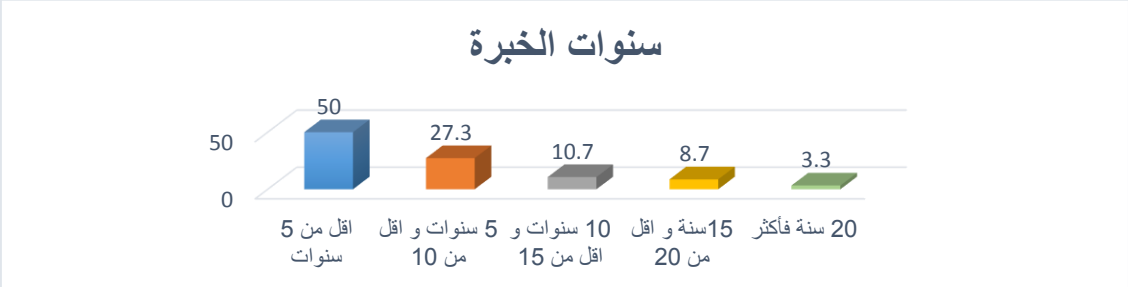

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2020م، برنامج Ecxel.

يلاحظ من الجدول (2/3 /7) والشكل (7/2/3) أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة كانوا من الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات حيث بغت نسبتهم 50%، وبلغت نسبة الذين خبرتهم 5 سنوات

و اقل من 10سنوات 27.3%، ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات تميل إلى تعيين حديثي التخرج كون رواتبهم أقل من رواتب أصحاب الخبرات الطويلة، ولكن من ناحية أخرى فإن ارتفاع هذه النسبة يُعزِّز من فهم عبارات الاستبانة وإبداء الآراء بدقة كون هذه الفئة هي الأكثر إلماماً بتطبيقات الحاسوب والنظم الحديثة.

سادساً: مقياس الدراسة

تم قياس درجة الإستجابات حسب مقياس ليكرت الخماسى (Likart Scale)، والذي يتراوح بين "لا أوافق بشدة" إلى "أوافق بشدة" كما هو موضح في الجدول التالى:

جدول (8/2/3): مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	أكبر من 80%	درجة موافقة مرتفعة جداً
أوافق	4	70 - 80%	درجة موافقة مرتفعة
محايد	3	50 - 69%	درجة موافقة متوسطة
لا أوافق	2	20 - 49%	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جداً

المصدر: إعداد الباحث من نتائج بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

وعليه فإن الوسط الفرضي للدراسة كالآتي:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع الأوزان على عددها (5 + 4 + 3 + 2 + 1) ÷ 5= (15÷ 5)= 3، وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة، وعليه كلما زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دلَّ ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة، أما إذا انخفض متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دلَّ ذلك على عدم موافقة أفراد العينة على العبارة، وتكون العبارة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي أكبر من 60%)، وفى المقابل تكون العبارة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أقل من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي أقل من 60%).

سابعاً تقييم أدوات القياس

للتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحوالتالي:

(1) صدق أداة القياس

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداة على قياس ما صُمِّمَت من أجله، وبناءً على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلوالأداة من أخطاء القياس سواءً كانت عشوائية أو منتظمة، كما يُقصَد بالصدق شمول الإستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقراتها من ناحية أخرى بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.

وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من :

أ- **اختبار صدق محتوى المقياس:** ويُقصَد به مدى تمثيل الفقرات التي تتضمنها الأداة للبعد الذى تقيسه ومدى تمثيل الأبعاد للسمة المُرَاد قياسها وهو غالباً ما يُسمَّى بصدق المحكمين. وحتى يتم التحقق من صدق محتوى أداة الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين فى موضوع الدراسة بلغ عددهم (4) من المحكمين من الأكاديميين المختصين في مجال موضوع الدراسة كما هو موضح في الملحق (2)، وقد طُلِب من المحكمين إبداء آرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أوالتغيير أوالحذف. وبعد أن تم استرجاع الاستبانة من جميع الخبراء تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليها، مثل تعديل محتوى بعض الفقرات وتعديل بعض الفقرات لتصبح أكثر ملائمة وحذف بعض الفقرات التي لم يتفق عليها 80% من المحكمين وبالتالي اصبحت الاستبانة تتمتع بالصدق الظاهري وبذلك تمَّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية (انظر ملحق رقم 1).

ب- **صدق الاتساق الداخلي:** يتم فيه ايجاد قوة الارتباط بين درجات عبارات الأداة ودرجات ابعادها التي تنتمى لها، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للأداة وذلك من خلال حساب

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكلية له كما هو موضح في الجداول التالية:

صدق الاتساق الداخلي لعبارات فرضية الدراسة الاولى:

فيما يلى جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى والدرجة الكلية لجميع عبارات الفرضية الاولى:

جدول (9/2/3): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى بالمجموع الكلي

ت	الاختيارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	إن تقييم الأداء المالي بناءً على نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المصنع مما يساعد على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.	**0.712**	**0.000**
2	إدخال التقنية الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تقليل الأخطاء المحاسبية الامر الذي يزيد من كفاءة الاداء المالي.	**0.502**	**0.000**
3	تطبيق النظام المحاسبي المحَوسَب في العمل المالي يؤدي إلى سرعة الأداء واختصار الوقت مما يساعد على تفعيل اداء الدورة المستندية.	**0.537**	**0.000**
4	إن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب يساعد على الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها المالية.	**0.624**	**0.000**
5	يؤدي استخدام نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب إلي خفض تكاليف إنتاج المدخلات والمخرجات المحاسبية المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة.	**0.658**	**0.000**
6	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب المعلومات المالية القابلة للمقارنة على مستوى المؤسسة بين الفترات المحاسبية.	**0.608**	**0.000**
7	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب المعلومات المالية القابلة للمقارنة مع المعلومات المالية للمصانع المشابهة.	**0.609**	**0.000**
8	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب علي اكتشاف عدم الالتزام بالسياسات المالية المتَّبعة مما يسهل المعالجة.	**0.482**	**0.000**
9	إن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب يسهم في تسهيل الاتصالات بنقل المعلومات المتعلقة بالأداء المالي بين جميع أقسام المصنع.	**0.607**	**0.000**
10	أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب يساعد على الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصنع المالي وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وتفاديها مستقبلاً.	**0.581**	**0.000**
11	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب معلومات للمستخدمين عن الوضعية المالية للمصنع والتي تمكنهم من التنبؤ وتقييم قراراتهم.	**0.398**	**0.000**
12	إن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب وتدريب العاملين على استخدامه يساعد على تحفيز العاملين المسؤولين عن الأداء المالي في المصنع وزيادة قدراتهم الإبداعية.	**0.434**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

ويتضح من الجدول (9/2/3) أعلاه أن معاملات الارتباط لمعظم عبارات الفرضية الاولى دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وُضِع لقياسه.

صدق الاتساق الداخلي لعبارات فرضية الدراسة الثانية:

فيما يلى جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية والدرجة الكلية لجميع عبارات الفرضية الثانية:

جدول (10/2/3): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية بالمجموع الكلي

ت	الاختيارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب يساعد على مقارنة نتائج النشاط التمويلي المحققة بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات.	**0.549**	**0.000**
2	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب يزوَّد إدارة المصنع بالمرونة اللازمة للتعامل مع المؤسسات التمويلية مما يؤدى إلى ازدياد ثقتها وازدياد امكانية الحصول على التمويل منها.	**0.573**	**0.000**
3	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب يساعد الإدارة على اختيار واستغلال مواردها التمويلية بشكل أفضل.	**0.687**	**0.000**
4	بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب ازدادت قدرة الإدارة على توليد الأرباح من خلال الأصول المتاحة وأصبحت المؤسسة قادرة على تمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي.	**0.557**	**0.000**
5	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب يساهم في التعرف على مصادر التمويل المختلفة وتحديد المزيج المناسب سواءً من التمويل قصير الأجل أو طويل الأجل.	**0.743**	**0.000**
6	توفر نظم المعلومات المحاسبية المحَوسَبة للإدارة معلومات تساعدها في تحديد الاحتياجات المطلوبة من الموارد اللازمة لاداء الانشطة والوظائف الرئيسية وبشكل مستمر.	**0.707**	**0.000**
7	نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب يساعد على توفير المعلومات بصورة منظمة وواضحة حول موارد الشركة التمويلية من أجل التنسيق بينها.	**0.592**	**0.000**
8	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب يساعد في تحديد الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية في استخدام الأموال في المصنع.	**0.644**	**0.000**
9	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب المستخدم معلومات عن حجم الايرادات الكلية المتحققة عن السنة المالية في المصنع.	**0.660**	**0.000**
10	يؤدي تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحَوسَبة إلى تخصيص الموارد التمويلية مما يؤثر على كفاءة الأداء التمويلي بالمصنع.	**0.711**	**0.000**
11	البرامج المستخدمة في النظام المحاسبي المحَوسَب تساعد في اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالأداء التمويلي مما يؤدي إلى تقليل المخاطر.	**0.720**	**0.000**
12	ترتبط كفاءة الأداء التمويلي في المصنع بجودة وسلامة المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المحَوسَب.	**0.622**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

ويتضح من الجدول (10/2/3) أعلاه أن معاملات الارتباط لجميع عبارات الفرضية الثانية دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وُضِع لقياسه.

صدق الاتساق الداخلي لعبارات فرضية الدراسة الثالثة:

فيما يلى جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الفرضية الثالثة والدرجة الكلية لجميع العبارات:

جدول (11/2/3): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة بالمجموع الكلي

ت	الاختيارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب يساعد على مقارنة نتائج النشاط التمويلي المحققة بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات.	**0.636**	**0.000**
2	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب يزوِّد إدارة المصنع بالمرونة اللازمة للتعامل مع المؤسسات التمويلية مما يؤدى إلى ازدياد ثقتها وازدياد امكانية الحصول على التمويل منها.	**0.613**	**0.000**
3	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب يساعد الإدارة على اختيار واستغلال مواردها التمويلية بشكل أفضل.	**0.752**	**0.000**
4	بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب ازدادت قدرة الإدارة على توليد الأرباح من خلال الأصول المتاحة وأصبحت المؤسسة قادرة على تمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي.	**0.793**	**0.000**
5	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب يساهم في التعرف على مصادر التمويل المختلفة وتحديد المزيج المناسب سواءً من التمويل قصير الأجل أو طويل الأجل.	**0.674**	**0.000**
6	توفر نظم المعلومات المحاسبية المحَوسَبة للإدارة معلومات تساعدها في تحديد الاحتياجات المطلوبة من الموارد اللازمة لاداء الانشطة والوظائف الرئيسية وبشكل مستمر.	**0.722**	**0.000**
7	نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب يساعد على توفير المعلومات بصورة منظمة وواضحة حول موارد الشركة التمويلية من أجل التنسيق بينها.	**0.595**	**0.000**
8	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب يساعد في تحديد الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية في استخدام الأموال في المصنع.	**0.702**	**0.000**
9	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المحَوسَب المستخدم معلومات عن حجم الايرادات الكلية المتحققة عن السنة المالية في المصنع.	**0.766**	**0.000**
10	يؤدي تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحَوسَبة إلي تخصيص الموارد التمويلية مما يؤثر على كفاءة الأداء التمويلي بالمصنع.	**0.724**	**0.000**
11	البرامج المستخدمة في النظام المحاسبي المحَوسَب تساعد في اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالأداء التمويلي مما يؤدي إلي تقليل المخاطر.	**0.608**	**0.000**
12	ترتبط كفاءة الأداء التمويلي في المصنع بجودة وسلامة المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المحَوسَب.	**0.661**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

ويتضح من الجدول (11/2/3) أعلاه أن معاملات الارتباط لجميع عبارات الفرضية الثالثة دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وُضِع لقياسه.

ج- **الصدق البنائي:** يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذى يقيس مدى تحقق الأهداف التى تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل بعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الأداة، ووفقاً لهذه الطريقة سيتم اختبار الثبات عن طريق تقدير معاملات الارتباط لجميع محاور الدراسة بالمجموع الكلي حيث تم تقدير قيم معامل الارتباط لجميع محاور بالمجموع الكلي.

وفيما يلي جدول يوضح نتائج الاختبار:

جدول (12/2/3): معامل ارتباط محاور الدراسة بالمجموع الكلي

ت	البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	الفرضية الاولى	**0.87**	**0.000**
2	الفرضية الثانية	**0.82**	**0.000**
3	الفرضية الثالثة	**0.81**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول (12/2/3) أن جميع محاور الدراسة لها علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه، وبذلك تعتبر جميع أبعاد الأداة تقيس ما وُضِعت لقياسه.

(2) اختبار الثبات

يقصد بالثبات (أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة في نفس الظروف والشروط وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس، أو بعبارة أخرى فإن ثبات الاستبانة يعنى الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وبالتالي كلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيها)[1].

وقد قام الباحث بحساب معامل ثبات الاختبار باستخدام كل من طريقة التجزئة النصفية وطريقة التباين وذلك كما يلي:

أ- طريقة التجزئة النصفية:

حيث يتم تجزئة فقرات الاستبانة إلى الأسئلة ذات الأرقام الفردية والأسئلة ذات الأرقام الزوجية ثم استخدام درجات النصفين في حساب معامل الارتباط بينهما، فنتج معامل ثبات

[1]- عز عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**، القاهرة: دار النهضة العربية , الطبعة الأولى , 1981م، ص 560.

نصف الاختبار(ر ½)، ويلي ذلك استخدام معادلة سبيرمان براون Spearman Brown لحساب معامل الثبات.

وفيما يلى جدول يوضح نتائج الاختبار.

جدول (13/2/3): نتائج اختبار الثبات لمحاور الدراسة

المحور	عدد العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1- الفرضية الاولى	**12**	**0.80**	**0.000**
2- الفرضية الثانية	**12**	**0.89**	**0.000**
3- الفرضية الثالثة	**12**	**0.85**	**0.000**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول (14/2/3) أعلاه ارتفاع معامل الثبات لجميع محاور الدراسة حيث بلغ معامل الثبات لمحور فرضية الدراسة الاولى (0.80)، ولمحور فرضية الدراسة الثانية (0.89)، ولمحور فرضية الدراسة الثالثة (0.85)، وعليه يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لفقراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

ب- طريقة التباين باستخدام معادلة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح، أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة، كما أن انخفاض القيمة عن (0.60) دليل على انخفاض الثبات الداخلي.

وفيما يلي نتائج اختبار الثبات لمحاور فروض الدراسة:

جدول (14/2/3): نتائج اختبار الفأ كرنباخ لمقياس محاور فروض الدراسة

محاور فروض الدراسة	عدد العبارات	الفأ كرنباخ
1- الفرضية الاولى	12	0.74
2- الفرضية الثانية	12	0.76
3- الفرضية الثالثة	12	0.76
إجمالي العبارات	**36**	**0.84**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول (15/2/3) أعلاه أن قيم الفأ كرنباخ لجميع محاور فروض الدراسة اكبر من (60%)، وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواءً كان ذلك لكل فقرة على حدة أو على مستوى جميع المحاور حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.84) وهو ثبات مرتفع، ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس محاور فروض الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.

ثامناً اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

يهدف هذا الاختبار لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو يعتبر اختبار ضروري لاختيار الاختبار المناسب لاختبار فروض الدراسة، حيث نجد أنه إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاختبارات المعلمية (اختبارT) تعتبر مناسبة، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاختبارات اللامعلمية (كاي تربيع) تعتبر مناسبة لاختبار فروض الدراسة، وهذا الشرط يعتبر من الشروط الهامة في الاختبارات الإحصائية المعلمية، وبدون تحقيق هذا الشرط لا يمكن تطبيق الاختبار من الناحية العملية، أما إذا تجاهلنا ذلك الشرط وطبقنا الاختبار فستكون النتائج غير منطقية وخاطئة وبالتالي كل الاستنتاجات المترتبة على الاختبار تكون بعيدة عن الصحة، وللتأكد من أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي تم استخدام (اختبار كولموغوروف Kolmogorov-Smirnov test).

وفيما يلى نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور فروض الدراسة:

جدول (15/2/3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمقياس لمحاور فروض الدراسة

المحاور	مستوى المعنوية
1- الفرضية الاولى	**0.000**
2- الفرضية الثانية	**0.001**
3- الفرضية الثالثة	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات التحليل الاحصائي 2020م

يتضح من الجدول (16/2/3) أعلاه أن قيم مستوى الدلالة المعنوية لجميع محاور فروض الدراسة أقل من (5%)، وتعنى هذه القيم عدم توفر خاصية التوزيع الطبيعي لبيانات فروض الدراسة ولذلك لا يمكن استخدام الاختبارات المعلمية وعليه يتم استخدام الاختبارات اللامعلمية (اختبار كاي تربيع) لاختبار دلالة الفروق لفرضيات الدراسة.

تاسعاً الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS وتمَّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

(1) أساليب وصف أدوات البحث وقياس الصدق والثبات:

تم إجراء اختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة وذلك باستخدام كل من:

- اختبار الصدق الظاهري.
- صدق الاتساق الداخلي.
- الصدق البنائى.
- معامل الارتباط.
- معامل ألفا كرنباخ (Cronbach's Alpha).

(2) أساليب وصف العينة:

وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال:

أ- **التوزيع التكراري لعبارات فقرات الاستبانة:** وذلك من خلال:

- التكرارات (Frequencies) لوصف عينة الدراسة بالنسبة للعبارات ومعرفة درجة تواجد كل مفردة في العينة.
- النسب المئوية (Percentage) لوصف عينة الدراسة للعبارات ومعرفة نسبة تواجد كل مفردة في العينة.

ب- الوسط الحسابي (Mean):

تم اعتماد هذا الأسلوب الإحصائي لمعرفة القيمة الوسطى التي يعطيها أفراد العينة لكل لفقرات.

ت- الانحراف المعياري (standard Deviation):

تم استخدام هذا المقياس لمعرفة مدى التشتت في آراء المستجيبين قياساً بالوسط الحسابي.

(3) اختبار كولمجروف – سمرنوف:

لمعرفة نوع البيانات التى تم جمعها من أفراد عينة الدراسة ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعى أو لا بهدف تحديد نوع الاختبارات التى سيتم تطبيقها على البيانات.

(4) اختبار (كاي تربيع):

وتم استخدام هدا الاختبار لاختبار دلالة الفروق ومستوى الدلالة الإحصائية لفقرات فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية 5%، ويعنى ذلك أنه إذا كانت قيمة (كاي تربع) المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5% يُرفَض فرض العدم وهذا يعنى (وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون العبارة ايجابية)، أما إذا كانت قيمة (كاي تربيع) عند مستوى معنوية أكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون العبارة سلبية.

المبحث الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يشتمل هذا الجزء من الدراسة على تحليل البيانات الأساسية ومناقشة فرضيات الدراسة وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

(1) **التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات فرضيات الدراسة:** وذلك من خلال تلخيص البيانات في جداول والتي توضح التكرارات والنسب المئوية لفقرات فرضيات الدراسة.

(2) **التحليل الإحصائي لعبارات محاور فرضيات الدراسة:** حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة والبالغ قيمته (3) والذي تم تقديره بقسمة مجموع درجات أوزان المقياس (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) ÷ مكونات المقياس كالآتي: (5 + 4 + 3 + 2 + 1) ÷ 5 = (15 ÷ 5) = (3).
حيث تتحقق الموافقة على العبارات إذا كان الوسط الحسابي للفقرة أكبر من الوسط الفرضي (3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي.

(3) **اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق:** وتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية للفروق عند مستوى معنوية 5%، ويعنى ذلك أنه إذا كانت قيمة (كاي تربيع) المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5% تعنى وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون العبارة إيجابية، أما إذا كانت قيمة (كاي تربيع) عند مستوى معنوية أكبر من (5%) فذلك معناه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون العبارة سلبية.

تحليل بيانات فرضية الدراسة الأولى:

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء المالي في مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم.

ولمعرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء المالي في مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم تم اتباع الخطوات التالية:

أولاً التوزيع التكراري لعبارات فرضية الدراسة الأولى:

الجدول رقم (16/3/3) أدناه يوضح التوزيع التكرارى للعبارات التى تقيس فرضية الدراسة الأولى:

جدول (16/3/3): التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%
1- تقويم الأداء المالي بناءً على نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المصنع مما يساعد على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.	81	**54**	65	**43.3**	1	**0.7**	1	**0.7**	2	**1.3**
2- إدخال التقنية الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تقليل الأخطاء المحاسبية الامر الذي يزيد من كفاءة الاداء المالي.	77	**51.3**	62	**41.3**	10	**6.7**	0	**0**	1	**0.7**
3- تطبيق النظام المحاسبي المُحَوسَب في العمل المالي يؤدي إلى سرعة الأداء واختصار الوقت مما يساعد على تفعيل اداء الدورة المستندية.	91	**60.7**	48	**32**	9	**17.4**	1	**0.7**	1	**0.7**
4- إن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المالية المُدرجة في خطتها المالية.	74	**42.1**	55	**38.2**	20	**18.5**	1	**0.7**	0	**0**
5- يؤدي استخدام نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب إلي خفض تكاليف إنتاج المدخلات والمخرجات المحاسبية المتعلقة بالأداء المالي للمصنع.	64	**42.7**	68	**45.3**	17	**11.3**	0	**0**	1	**0.7**
6- يتميز النظام المُحَوسَب المُطبّق في المصنع بالمرونة بحيث يعكس بصورة فورية أي تعديل على السياسات المالية التي تتبعها إدارة المصنع.	76	**50.7**	53	**35.3**	19	**12.7**	1	**0.7**	1	**0.7**
7- إن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب وتدريب المحاسبين على استخدامه يساعد على تحفيز العاملين المسؤولين عن الأداء المالي في المصنع وزيادة قدراتهم الإبداعية.	84	**56**	45	**30**	19	**12.7**	0	**0**	2	**1.3**

تابع جدول (16/3/3): التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%
8- يساعد نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب علي اكتشاف عدم الالتزام بالسياسات المالية المُتَّبَعة مما يسهل المعالجة.	76	**50.6**	60	**40**	10	**6.7**	3	**2**	1	**0.7**
9- إن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يسهم في تسهيل الاتصالات بنقل المعلومات المتعلقة بالأداء المالي بين جميع أقسام المصنع.	81	**54**	57	**38**	11	**7.3**	0	**0**	1	**0.7**
10- بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يمكن كشف مواطن الخلل والضعف في نشاط المصنع المالي وبيان مسبباتها وتصحيحها وتفاديها مستقبلاً.	80	**53.3**	59	**39.3**	10	**6.7**	0	**0**	1	**0.7**
11- المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المُحَوسَب تساعد في تحديد السيولة المناسبة والتنبؤ بالاحتياجات النقدية المطلوبة للفترات المقبلة.	54	**36**	72	**48**	24	**16**	0	**0**	0	**0**
12- النظم المستخدمة في المصنع تتوفر فيها مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة مما ينعكس إيجاباً على كفاءة الأداء المالي.	62	**41.3**	67	**44.7**	21	**14**	0	**0**	0	**0**
إجمالي العبارات	**900**	**50**	**711**	**39.5**	**171**	**9.5**	**7**	**0.4**	**11**	**0.6**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يلاحظ من الجدول (17/3/3) أن نسبة (89.5)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على إجمالي الفقرات التي تقيس (**هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء المالي في مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم**)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.5)%.

وفيما يلي التوزيع التكراري على مستوى العبارات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (98)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تقويم الأداء المالي بناءً على نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المصنع مما يساعد على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0.7)%.
2. يتبين من العبارة رقم (2) أن نسبة (92.6)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن إدخال التقنية الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تقليل الأخطاء المحاسبية الأمر الذي يزيد من كفاءة الاداء المالي، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.7)%.
3. يتبين من العبارة رقم (3) أن نسبة (92.7)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تطبيق النظام المحاسبي المُحَوسَب في العمل المالي يؤدي إلى سرعة الأداء واختصار الوقت مما يساعد على تفعيل أداء الدورة المستندية، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (17.4)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.4)%.
4. يتبين من العبارة رقم (4) أن نسبة (80.3)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المالية المُدرجة في خطتها المالية، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.5)%.
5. يتبين من العبارة رقم (5) أن نسبة (88)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن استخدام نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يؤدي إلي خفض تكاليف إنتاج المدخلات والمخرجات المحاسبية المتعلقة بالأداء المالي للمصنع، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.3)%.
6. يتبين من العبارة رقم (6) أن نسبة (86)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن النظام المُحَوسَب المُطبّق في المصنع يتميز بالمرونة بحيث يعكس بصورة فورية أي تعديل على السياسات المالية التي تتبعها إدارة المصنع، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.4)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.7)%.
7. يتبين من العبارة رقم (7) أن نسبة (86)% من أفراد عينة البحث يوافقون على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب وتدريب المحاسبين على استخدامه يساعد على تحفيز العاملين

المسؤولين عن الأداء المالي في المصنع وزيادة قدراتهم الإبداعية، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.3)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.7)%.

8. يتبين من العبارة رقم (8) أن نسبة (90.6)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد علي اكتشاف عدم الالتزام بالسياسات المالية المُتَّبَعة مما يسهل المعالجة، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.7)%.
9. يتبين من العبارة رقم (9) أن نسبة (92)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يسهم في تسهيل الاتصالات بنقل المعلومات المتعلقة بالأداء المالي بين جميع أقسام المصنع، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.3)%.
10. يتبين من العبارة رقم (10) أن نسبة (92.2)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أنه بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يمكن كشف مواطن الخلل والضعف في نشاط المصنع المالي وبيان مسبباتها وتصحيحها وتفاديها مستقبلاً، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.7)%.
11. يتبين من العبارة رقم (11) أن نسبة (84)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المُحَوسَب تساعد في تحديد السيولة المناسبة والتنبؤ بالاحتياجات النقدية المطلوبة للفترات المقبلة، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16)%.
12. يتبين من العبارة رقم (12) أن نسبة (86)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن النظم المستخدمة في المصنع تتوفر فيها مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة مما ينعكس إيجاباً على كفاءة الأداء المالي، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14)%.

ثانياً الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة الأولى

فيما يلي جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات وترتيبها وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات محور الفرضية الأولى:

جدول (17/3/3): التحليل الإحصائي الوصفى لعبارات محور الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تقويم الأداء المالي بناءً على نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المصنع مما يساعد على تحسين الاختلالات واستغلال الموارد المالية.	5	موافق بشدة
2	إدخال التقنية الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تقليل الأخطاء المحاسبية الامر الذي يزيد من كفاءة الاداء المالي.	5	موافق بشدة
3	تطبيق النظام المحاسبي المُحَوسَب في العمل المالي يؤدي إلى سرعة الأداء واختصار الوقت مما يساعد على تفعيل اداء الدورة المستندية.	5	موافق بشدة
4	إن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المالية المُدرجة في خطتها المالية.	**4**	موافق
5	يؤدي استخدام نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب إلي خفض تكاليف إنتاج المدخلات والمخرجات المحاسبية المتعلقة بالأداء المالي وإدارة السيولة.	**4**	موافق
6	يتميز النظام المُحَوسَب المُطبّق في المصنع بالمرونة بحيث يعكس بصورة فورية أي تعديل على السياسات المالية التي تتبعها إدارة المصنع.	5	موافق بشدة
7	إن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب وتدريب المحاسبين على استخدامه يساعد على تحفيز العاملين المسؤولين عن الأداء المالي في المصنع وزيادة قدراتهم الإبداعية.	5	موافق بشدة
8	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب علي اكتشاف عدم الالتزام بالسياسات المالية المُتَّبَعة مما يسهل المعالجة.	5	موافق بشدة
9	إن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يسهم في تسهيل الاتصالات بنقل المعلومات المتعلقة بالأداء المالي بين جميع أقسام المصنع.	5	موافق بشدة
10	بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يمكن كشف مواطن الخلل والضعف في نشاط المصنع المالي وبيان مسبباتها وتصحيحها وتفاديها مستقبلاً.	5	موافق بشدة
11	المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المُحَوسَب تساعد في تحديد السيولة المناسبة والتنبؤ بالاحتياجات النقدية المطلوبة للفترات المقبلة.	**4**	موافق
12	النظم المستخدمة في المصنع تتوفر فيها مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة مما ينعكس إيجاباً على كفاءة الأداء المالي.	**4**	موافق
جميع العبارات		**5**	**موافق بشدة**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

1- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة على أن تقويم الأداء المالي بناءً على نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المصنع مما يساعد على تحسين الاختلالات واستغلال الموارد المالية.

2- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة على أن إدخال التقنية الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تقليل الأخطاء المحاسبية الأمر الذي يزيد من كفاءة الاداء المالي.

3- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تطبيق النظام المحاسبي المُحَوسَب في العمل المالي يؤدي إلى سرعة الأداء واختصار الوقت مما يساعد على تفعيل اداء الدورة المستندية.

4- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المالية المُدرجة في خطتها المالية.

5- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن استخدام نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يؤدي إلي خفض تكاليف إنتاج المدخلات والمخرجات المحاسبية المتعلقة بالأداء المالي وإدارة السيولة.

6- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن النظام المُحَوسَب المُطبّق في المصنع يتميز بالمرونة بحيث يعكس بصورة فورية أي تعديل على السياسات المالية التي تتبعها إدارة المصنع.

7- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب وتدريب المحاسبين على استخدامه يساعد على تحفيز العاملين المسؤولين عن الأداء المالي في المصنع وزيادة قدراتهم الإبداعية.

8- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد علي اكتشاف عدم الالتزام بالسياسات المالية المُتَّبَعة مما يسهل المعالجة.

9- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يسهم في تسهيل الاتصالات بنقل المعلومات المتعلقة بالأداء المالي بين جميع أقسام المصنع.

10- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة علي أنه بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يمكن كشف مواطن الخلل والضعف في نشاط المصنع المالي وبيان مسبباتها وتصحيحها وتفاديها مستقبلاً.

11- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين علي أن المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المُحَوسَب تساعد في تحديد السيولة المناسبة والتنبؤ بالاحتياجات النقدية المطلوبة للفترات المقبلة.

12- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين علي أن النظم المستخدمة في المصنع تتوفر فيها مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة مما ينعكس إيجاباً على كفاءة الأداء المالي.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول اعلاه فإن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الاولي.

ثالثاً اختبار (كاي تربيع) لعبارات الفرضية الأولى

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق، وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور الفرضية الأولى.

جدول (18/3/3): اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي	P Value
1	تقويم الأداء المالي بناءً على نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المصنع مما يساعد على تحسين الاختلالات واستغلال الموارد المالية.	4	209.7	<0*
2	إدخال التقنية الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تقليل الأخطاء المحاسبية الامر الذي يزيد من كفاءة الاداء المالي.	3	113.3	<0*
3	تطبيق النظام المحاسبي المُحَوسَب في العمل المالي يؤدي إلى سرعة الأداء واختصار الوقت مما يساعد على تفعيل اداء الدورة المستندية.	4	205.6	<0*
4	إن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المالية المُدرجة في خطتها المالية.	3	87.4	<0*
5	يؤدي استخدام نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب إلي خفض تكاليف إنتاج المدخلات والمخرجات المحاسبية المتعلقة بالأداء المالي وإدارة السيولة.	3	90.3	<0*
6	يتميز النظام المُحَوسَب المُطبّق في المصنع بالمرونة بحيث يعكس بصورة فورية أي تعديل على السياسات المالية التي تتبعها إدارة المصنع.	4	148.3	<0*
7	إن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب وتدريب المحاسبين على استخدامه يساعد على تحفيز العاملين المسؤولين عن الأداء المالي في المصنع وزيادة قدراتهم الإبداعية.	3	101.9	<0*
8	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب علي اكتشاف عدم الالتزام بالسياسات المالية المُتَّبَعة مما يسهل المعالجة.	4	166.2	<0*
9	إن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يسهم في تسهيل الاتصالات بنقل المعلومات المتعلقة بالأداء المالي بين جميع أقسام المصنع.	3	114.9	<0*
10	بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يمكن كشف مواطن الخلل والضعف في نشاط المصنع المالي وبيان مسبباتها وتصحيحها وتفاديها مستقبلاً.	3	116.2	<0*
11	المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المُحَوسَب تساعد في تحديد السيولة المناسبة والتنبؤ بالاحتياجات النقدية المطلوبة للفترات المقبلة.	2	23.5	<0*
12	النظم المستخدمة في المصنع تتوفر فيها مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة مما ينعكس إيجاباً على كفاءة الأداء المالي.	2	25.5	<0*
	جميع العبارات	**2**	**82.4**	**<0***

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

يتضح من الجدول (3/3 /19) ما يلي:

1. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تقويم الأداء المالي بناءً على نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب بمختلف مؤشراته

يعطي صورة واضحة عن وضعية المصنع مما يساعد على تحسين الاختلالات واستغلال الموارد المالية.

2. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن إدخال التقنية الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تقليل الأخطاء المحاسبية الأمر الذي يزيد من كفاءة الاداء المالي.
3. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تطبيق النظام المحاسبي المُحَوسَب في العمل المالي يؤدي إلى سرعة الأداء واختصار الوقت مما يساعد على تفعيل أداء الدورة المستندية.
4. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المالية المُدرجة في خطتها المالية.
5. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يؤدي إلي خفض تكاليف إنتاج المدخلات والمخرجات المحاسبية المتعلقة بالأداء المالي وإدارة السيولة.
6. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن النظام المُحَوسَب المُطبّق في المصنع يتميز بالمرونة بحيث يعكس بصورة فورية أي تعديل على السياسات المالية التي تتبعها إدارة المصنع.
7. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب وتدريب المحاسبين على استخدامه يساعد على تحفيز العاملين المسؤولين عن الأداء المالي في المصنع وزيادة قدراتهم الإبداعية.
8. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد علي اكتشاف عدم الالتزام بالسياسات المالية المُتَّبَعة مما يسهل المعالجة.
9. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يسهم في تسهيل الاتصالات بنقل المعلومات المتعلقة بالأداء المالي بين جميع أقسام المصنع.

10. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أنه بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يمكن كشف مواطن الخلل والضعف في نشاط المصنع المالي وبيان مسبباتها وتصحيحها وتفاديها مستقبلاً.
11. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي أن المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المُحَوسَب تساعد في تحديد السيولة المناسبة والتنبؤ بالاحتياجات النقدية المطلوبة للفترات المقبلة.
12. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي أن النظم المستخدمة في المصنع تتوفر فيها مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة مما ينعكس إيجاباً على كفاءة الأداء المالي.

مناقشة الفرضية الاولي:

يُلاحَظ من الجدول (19/3/3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية وذلك من خلال اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (كاي تربيع) لدلالة الفروق لجميع فقرات محور الفرضية (82.4) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في العبارات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء المالي في مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم) في جميع العبارات.

تحليل بيانات فرضية الدراسة الثانية :

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء التمويلي في مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم

ولمعرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء التمويلي في مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم تم إتباع الخطوات التالية:

أولاً التوزيع التكراري لعبارات فرضية الدراسة الثانية:

وفيما يلي جدول يوضح التوزيع التكرارى للعبارات التى تقيس فرضية الدراسة الاولى:

جدول (19/3/3): التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%
1- تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على مقارنة نتائج النشاط التمويلي المحققة بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات.	51	**34**	90	**60**	9	**6**	0	**0**	0	**0**
2- تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يزوَّد إدارة المصنع بالمرونة اللازمة للتعامل مع المؤسسات التمويلية مما يؤدى إلى ازدياد ثقتها وازدياد امكانية الحصول على التمويل منها.	67	**44.7**	65	**43.3**	17	**11.3**	0	**0**	1	**0.7**
3- تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد الإدارة على اختيار واستغلال مواردها التمويلية بشكل أفضل.	77	**38.7**	60	**40**	12	**8**	1	**0.7**	1	**0.7**
4- بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب ازدادت قدرة الإدارة على توليد الأرباح من خلال الأصول المتاحة وأصبحت المؤسسة قادرة على تمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي.	58	**38.7**	75	**50**	15	**10**	1	**0.7**	1	**0.7**
5- تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساهم في التعرف على مصادر التمويل المختلفة وتحديد المزيج المناسب سواءً من التمويل قصير الأجل أو طويل الأجل.	75	**50**	54	**36**	21	**14**	0	**0**	0	**0**
6- توفر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة للإدارة معلومات تساعدها في تحديد الاحتياجات المطلوبة من الموارد اللازمة لاداء الانشطة والوظائف الرئيسية وبشكل مستمر.	67	**44.7**	53	**35.3**	29	**19.3**	0	**0**	1	**0.7**

تابع جدول (19/3/3): التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%
7- نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على توفير المعلومات بصورة منظمة وواضحة حول موارد الشركة التمويلية من أجل التنسيق بينها.	66	**44**	72	**48**	11	**.37**	1	**0.7**	0	**0**
8- تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد في تحديد الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية في استخدام الأموال في المصنع.	86	**57.3**	48	**32**	16	**10.7**	0	**0**	0	**0**
9- يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المستخدم معلومات عن حجم الايرادات الكلية المتحققة عن السنة المالية في المصنع.	74	**49.3**	62	**41.3**	13	**8.7**	0	**0**	1	**0.7**
10- يؤدي تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة إلي تخصيص الموارد التمويلية مما يؤثر على كفاءة الأداء التمويلي بالمصنع.	53	**35.3**	66	**44**	28	**18**	1	**0.7**	0	**0**
11- البرامج المستخدمة في النظام المحاسبي المُحَوسَب تساعد في اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالأداء التمويلي مما يؤدي إلي تقليل المخاطر.	73	**.748**	43	**28.7**	32	**21.3**	0	**0**	2	**1.3**
12- ترتبط كفاءة الأداء التمويلي في المصنع بجودة وسلامة المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المُحَوسَب.	91	**60.7**	38	**25.3**	20	**13.3**	1	**0.7**	0	**0**
إجمالي العبارات	**838**	**46.6**	**726**	**40.4**	**223**	**12.4**	**5**	**0.3**	**7**	**0.4**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

يلاحظ من الجدول (17/3/3) أن نسبة (87)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على إجمالي الفقرات التي تقيس **(أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء التمويلي في مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم)**، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.4)%.

وفيما يلي التوزيع التكراري على مستوى العبارات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (94)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على مقارنة نتائج النشاط التمويلي المحققة بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6)%.
2. يتبين من العبارة رقم (2) أن نسبة (88)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يزوَّد إدارة المصنع بالمرونة اللازمة للتعامل مع المؤسسات التمويلية مما يؤدى إلى ازدياد ثقتها وازدياد امكانية الحصول على التمويل منها، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.3)%.
3. يتبين من العبارة رقم (3) أن نسبة (78.7)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد الإدارة على اختيار واستغلال مواردها التمويلية بشكل أفضل، وبلغت نسبة غيرالموافقين على ذلك (1.4)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8)%.
4. يتبين من العبارة رقم (4) أن نسبة (88.7)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أنه بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب ازدادت قدرة الإدارة على توليد الأرباح من خلال الأصول المتاحة وأصبحت المؤسسة قادرة على تمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4.1)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10)%.
5. يتبين من العبارة رقم (5) أن نسبة (86)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساهم في التعرف على مصادر التمويل المختلفة وتحديد المزيج المناسب سواءً من التمويل قصير الأجل أو طويل الأجل، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14)%.
6. يتبين من العبارة رقم (6) أن نسبة (80.2)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة توفر للإدارة معلومات تساعدها في تحديد الاحتياجات المطلوبة من الموارد اللازمة لاداء الانشطة والوظائف الرئيسية وبشكل مستمر، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.3)%.

7. يتبين من العبارة رقم (7) أن نسبة (92)% من أفراد عينة البحث يوافقون على نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على توفير المعلومات بصورة منظمة وواضحة حول موارد الشركة التمويلية من أجل التنسيق بينها، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.3)%.
8. يتبين من العبارة رقم (8) أن نسبة (89.3)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد في تحديد الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية في استخدام الأموال في المصنع، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.7)%.
9. يتبين من العبارة رقم (9) أن نسبة (90.6)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المستخدم يوفر معلومات عن حجم الايرادات الكلية المتحققة عن السنة المالية في المصنع، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.3)%.
10. يتبين من العبارة رقم (10) أن نسبة (92.2)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدي إلي تخصيص الموارد التمويلية مما يؤثر على كفاءة الأداء التمويلي بالمصنع، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18)%.
11. يتبين من العبارة رقم (11) أن نسبة (77.4)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن البرامج المستخدمة في النظام المحاسبي المُحَوسَب تساعد في اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالأداء التمويلي مما يؤدي إلي تقليل المخاطر، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.3)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.3)%.
12. يتبين من العبارة رقم (12) أن نسبة (86)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن كفاءة الأداء التمويلي في المصنع ترتبط بجودة وسلامة المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المُحَوسَب، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.3)%.

ثانياً الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة الثانية

فيما يلي جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات وترتيبها وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات محور الفرضية الثانية:

جدول (20/3/3): التحليل الإحصائي الوصفى لعبارات محور الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على مقارنة نتائج النشاط التمويلي المحققة بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات.	4	موافق
2	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يزوَّد إدارة المصنع بالمرونة اللازمة للتعامل مع المؤسسات التمويلية مما يؤدى إلى ازدياد ثقتها وازدياد امكانية الحصول على التمويل منها.	**4**	موافق
3	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد الإدارة على اختيار واستغلال مواردها التمويلية بشكل أفضل.	**5**	موافق بشدة
4	بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب ازدادت قدرة الإدارة على توليد الأرباح من خلال الأصول المتاحة وأصبحت المؤسسة قادرة على تمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي.	**4**	موافق
5	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساهم في التعرف على مصادر التمويل المختلفة وتحديد المزيج المناسب سواءً من التمويل قصير الأجل أو طويل الأجل.	**5**	موافق بشدة
6	توفر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة للإدارة معلومات تساعدها في تحديد الاحتياجات المطلوبة من الموارد اللازمة لاداء الانشطة والوظائف الرئيسية وبشكل مستمر.	**4**	موافق
7	نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على توفير المعلومات بصورة منظمة وواضحة حول موارد الشركة التمويلية من أجل التنسيق بينها.	**4**	موافق
8	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد في تحديد الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية في استخدام الأموال في المصنع.	**5**	موافق بشدة
9	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المستخدم معلومات عن حجم الايرادات الكلية المتحققة عن السنة المالية في المصنع	**5**	موافق بشدة
10	يؤدي تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة إلي تخصيص الموارد التمويلية مما يؤثر على كفاءة الأداء التمويلي بالمصنع.	**4**	موافق
11	البرامج المستخدمة في النظام المحاسبي المُحَوسَب تساعد في اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالأداء التمويلي مما يؤدي إلي تقليل المخاطر.	**5**	موافق بشدة
12	ترتبط كفاءة الأداء التمويلي في المصنع بجودة وسلامة المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المُحَوسَب.	**5**	موافق بشدة
جميع العبارات		**4**	**موافق**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يلاحظ من الجدول (21/3/3) ما يلي:

1- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على مقارنة نتائج النشاط التمويلي المحققة بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات.
2- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يزوَّد إدارة المصنع بالمرونة اللازمة للتعامل مع المؤسسات التمويلية مما يؤدى إلى ازدياد ثقتها وازدياد امكانية الحصول على التمويل منه.
3- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد الإدارة على اختيار واستغلال مواردها التمويلية بشكل أفضل.
4- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب ازدادت قدرة الإدارة على توليد الأرباح من خلال الأصول المتاحة وأصبحت المؤسسة قادرة على تمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي.
5- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساهم في التعرف على مصادر التمويل المختلفة وتحديد المزيج المناسب سواءً من التمويل قصير الأجل أو طويل الأجل.
6- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن توفر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة للإدارة معلومات تساعدها في تحديد الاحتياجات المطلوبة من الموارد اللازمة لأداء الأنشطة والوظائف الرئيسية وبشكل مستمر.
7- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن توفر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة للإدارة معلومات

تساعدها في تحديد الاحتياجات المطلوبة من الموارد اللازمة لاداء الانشطة والوظائف الرئيسية وبشكل مستمر.

8- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد في تحديد الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية في استخدام الأموال في المصنع.

9- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة على أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يوفر للمستخدم معلومات عن حجم الايرادات الكلية المتحققة عن السنة المالية في المصنع.

10-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدي إلي تخصيص الموارد التمويلية مما يؤثر على كفاءة الأداء التمويلي بالمصنع.

11-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة على أن البرامج المستخدمة في النظام المحاسبي المُحَوسَب تساعد في اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالأداء التمويلي مما يؤدي إلي تقليل المخاطر.

12-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة على أن كفاءة الأداء التمويلي في المصنع ترتبط بجودة وسلامة المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المُحَوسَب.

ثالثاً اختبار (كاي تربيع) لعبارات الفرضية الثانية

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية:

جدول (21/3/3): اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي	P Value
1	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على مقارنة نتائج النشاط التمويلي المحققة بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات.	2	65.6	<0*
2	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يزوِّد إدارة المصنع بالمرونة اللازمة للتعامل مع المؤسسات التمويلية مما يؤدى إلى ازدياد ثقتها وازدياد امكانية الحصول على التمويل منها.	3	90.1	<0*
3	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد الإدارة على اختيار واستغلال مواردها التمويلية بشكل أفضل.	3	108.0	<0*
4	بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب ازدادت قدرة الإدارة على توليد الأرباح من خلال الأصول المتاحة وأصبحت المؤسسة قادرة على تمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي.	4	157.2	<0*
5	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساهم في التعرف على مصادر التمويل المختلفة وتحديد المزيج المناسب سواءً من التمويل قصير الأجل أو طويل الأجل.	2	29.6	<0*
6	توفر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة للإدارة معلومات تساعدها في تحديد الاحتياجات المطلوبة من الموارد اللازمة لاداء الانشطة والوظائف الرئيسية وبشكل مستمر.	3	67.1	<0*
7	نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على توفير المعلومات بصورة منظمة وواضحة حول موارد الشركة التمويلية من أجل التنسيق بينها.	3	107.7	<0*
8	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد في تحديد الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية في استخدام الأموال في المصنع.	2	49.1	<0*
9	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المستخدم معلومات عن حجم الايرادات الكلية المتحققة عن السنة المالية في المصنع.	3	103.1	<0*
10	يؤدي تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة إلي تخصيص الموارد التمويلية مما يؤثر على كفاءة الأداء التمويلي بالمصنع.	4	115.1	<0*
11	البرامج المستخدمة في النظام المحاسبي المُحَوسَب تساعد في اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالأداء التمويلي مما يؤدي إلي تقليل المخاطر.	3	68.8	<0*
12	ترتبط كفاءة الأداء التمويلي في المصنع بجودة وسلامة المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المُحَوسَب.	3	120.0	<0*
	جميع العبارات	**2**	**61.9**	**<0***

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

يتضح من الجدول (22/3/3) ما يلي:

1. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على مقارنة نتائج النشاط التمويلي

المحققة بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات.

2. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يزوَّد إدارة المصنع بالمرونة اللازمة للتعامل مع المؤسسات التمويلية مما يؤدى إلى ازدياد ثقتها وازدياد امكانية الحصول على التمويل منها.
3. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد الإدارة على اختيار واستغلال مواردها التمويلية بشكل أفضل.
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب ازدادت قدرة الإدارة على توليد الأرباح من خلال الأصول المتاحة وأصبحت المؤسسة قادرة على تمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي.
5. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساهم في التعرف على مصادر التمويل المختلفة وتحديد المزيج المناسب سواءً من التمويل قصير الأجل أو طويل الأجل.
6. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي أن نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة توفر للإدارة معلومات تساعدها في تحديد الاحتياجات المطلوبة من الموارد اللازمة لاداء الانشطة والوظائف الرئيسية وبشكل مستمر.
7. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على توفير المعلومات بصورة منظمة وواضحة حول موارد الشركة التمويلية من أجل التنسيق بينها.
8. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد في تحديد الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية في استخدام الأموال في المصنع.
9. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يوفر للمستخدم معلومات عن حجم الايرادات الكلية المتحققة عن السنة المالية في المصنع.

10. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدي إلي تخصيص الموارد التمويلية مما يؤثر على كفاءة الأداء التمويلي بالمصنع.
11. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن البرامج المستخدمة في النظام المحاسبي المُحَوسَب تساعد في اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالأداء التمويلي مما يؤدي إلي تقليل المخاطر.
12. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن كفاءة الأداء التمويلي في المصنع ترتبط بجودة وسلامة المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المُحَوسَب.

مناقشة الفرضية الثانية:

يُلاحَظ من الجدول (22/3/3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية وذلك من خلال اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (كاي تربيع) لدلالة الفروق لجميع فقرات محور الفرضية (61.9) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في العبارات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الثانية والتي نصت (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء التمويلي في مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم) في جميع العبارات.

تحليل بيانات فرضية الدراسة الثالثة

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودة التقارير المالية لمصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم

ولمعرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودة التقارير المالية لمصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم تم إتباع الخطوات التالية:

أولاً التوزيع التكراري لعبارات فرضية الدراسة الثالثة:

وفيما يلي جدول يوضح التوزيع التكرارى للعبارات التي تقيس فرضية الدراسة الثالثة:

جدول (22/3/3): التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%
1- يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم التقارير المالية التي تطلبها الجهات الداخلية والخارجية في الوقت المناسب	100	.766	47	31.3	1	0.7	1	0.7	1	0.7
2-التقارير المالية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم تعطي صورة كاملة عن الأحداث المالية	82	54.7	51	34	15	10	1	0.7	1	0.7
3-استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة لتسجيل الأحداث المالية ينتج عنه تقارير صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات	89	59.3	39	26	19	12.7	2	1.3	1	0.7
4-يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم تقارير مالية تحتوي على معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بالنشاط المستقبلي	83	55.3	45	30	21	14	0	0	1	0.7
5-استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدى إلى تحقيق العرض العادل والصادق للتقارير المالية	96	64	37	24.7	17	11.3	0	0	0	0
6-المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية التي يوفرها النظام المحاسبي المُحَوسَب خالية من التحيز	79	52.7	52	34.7	18	12	1	0.7	0	0
7-استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يمكِّن من تقديم معلومات أكثر دقة بالتقارير المالية	96	64	51	34	3	2	0	0	0	0
8-استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدى إلى تحسين قابلية الفهم للمعلومات في التقارير المالية	71	47.3	75	50	4	2.7	0	0	0	0

تابع جدول (22/3/3): التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%
9- يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وبالتالي سلامة المعلومات	84	**56**	53	**35.3**	13	**8.7**	0	**0**	0	**0**
10- يلبي نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم حاجة مستخدمي القوائم المالية من خلال الافصاح عن البيانات والمعلومات التي يمكنهم الاعتماد عليها	84	**56**	53	**35.3**	13	**8.7**	0	**0**	0	**0**
11- يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم التقارير المالية التي تمكِّن إدارة المصنع من مقارنة كفاءة الأداء المالي والتمويلي مقارنةً بالأداء السابق وكذلك مقارنة أعمال المصنع مع أعمال المصانع المشابهة	78	**52**	64	**42.7**	7	**4.7**	1	**0.7**	0	**0**
12-جودة المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المُحَوسَب ينتج عنها تقارير مالية تتصف بالجودة	93	**62**	52	**34.7**	5	**3.3**	0	**0**	0	**0**
إجمالي العبارات	**1053**	**57.1**	**691**	**34.2**	**174**	**8.1**	**6**	**0.3**	**5**	**0.3**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

يلاحظ من الجدول (17/3/3) أن نسبة (91.3)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على إجمالي الفقرات التي تقيس (أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودة التقارير المالية لمصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم)، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.6)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.1)%.

وفيما يلي التوزيع التكراري على مستوى العبارات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (98)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم يوفر التقارير المالية التي تطلبها الجهات الداخلية والخارجية في الوقت المناسب، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.4)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0.7)%.
2. يتبين من العبارة رقم (2) أن نسبة (88.7)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن التقارير المالية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم تعطي صورة كاملة عن الأحداث المالية، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.4)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10)%.
3. يتبين من العبارة رقم (3) أن نسبة (85.3)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة لتسجيل الأحداث المالية ينتج عنه تقارير صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.7)%.
4. يتبين من العبارة رقم (4) أن نسبة (85.3)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم يوفر تقارير مالية تحتوي على معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بنشاط المصنع المستقبلي، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.7)%.
5. يتبين من العبارة رقم (5) أن نسبة (88.7)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدى إلى تحقيق العرض العادل والصادق للتقارير المالية، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.3)%.
6. يتبين من العبارة رقم (6) أن نسبة (87.4)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية التي يوفرها النظام المحاسبي المُحَوسَب خالية من التحيز، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12)%.
7. يتبين من العبارة رقم (7) أن نسبة (98)% من أفراد عينة البحث يوافقون على أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يُمَكِّن من تقديم معلومات أكثر دقة بالتقارير المالية، وبلغت نسبة

غير الموافقين على ذلك (0)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2)%.

8. يتبين من العبارة رقم (8) أن نسبة (97.3)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدى إلى تحسين قابلية الفهم للمعلومات في التقارير المالية، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.7)%.
9. يتبين من العبارة رقم (9) أن نسبة (90.6)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المستخدم يوفر معلومات عن حجم الايرادات الكلية المتحققة عن السنة المالية في المصنع، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.7)%.
10. يتبين من العبارة رقم (10) أن نسبة (91.3)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم يلبي حاجة مستخدمي القوائم المالية من خلال الافصاح عن البيانات والمعلومات التي يمكنهم الاعتماد عليها، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.7)%.
11. يتبين من العبارة رقم (11) أن نسبة (92.7)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم يوفر التقارير المالية التي تمكِّن إدارة المصنع من مقارنة كفاءة الأداء المالي والتمويلي مقارنةً بالأداء السابق وكذلك مقارنة أعمال المصنع مع أعمال المصانع المشابهة، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.7)%.
12. يتبين من العبارة رقم (12) أن نسبة (86)% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن جودة المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المُحَوسَب ينتج عنها تقارير مالية تتصف بالجودة، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.7)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.3)%.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة الثالثة

فيما يلي جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات وترتيبها وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات محور الفرضية الثالثة:

جدول (23/3/3): التحليل الإحصائي الوصفى لعبارات محور الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم التقارير المالية التي تطلبها الجهات الداخلية والخارجية في الوقت المناسب	5	موافق بشدة
2	التقارير المالية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم تعطي صورة كاملة عن الأحداث المالية	5	موافق بشدة
3	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة لتسجيل الأحداث المالية ينتج عنه تقارير صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات	5	موافق بشدة
4	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم تقارير مالية تحتوي على معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بالنشاط المستقبلي	5	موافق بشدة
5	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدى إلى تحقيق العرض العادل والصادق للتقارير المالية	5	موافق بشدة
6	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية التي يوفرها النظام المحاسبي المُحَوسَب خالية من التحيز	5	موافق بشدة
7	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يمكّن من تقديم معلومات أكثر دقة بالتقارير المالية	5	موافق بشدة
8	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدى إلى تحسين قابلية الفهم للمعلومات في التقارير المالية	4	موافق
9	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وبالتالي سلامة المعلومات	5	موافق بشدة
10	يلبي نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم حاجة مستخدمي القوائم المالية من خلال الافصاح عن البيانات والمعلومات التي يمكنهم الاعتماد عليها	5	موافق بشدة
11	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم التقارير المالية التي تمكّن إدارة المصنع من مقارنة كفاءة الأداء المالي والتمويلي مقارنة بالأداء السابق وكذلك مقارنة أعمال المصنع مع أعمال المصانع المشابهة	5	موافق بشدة
12	جودة المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المُحَوسَب ينتج عنها تقارير مالية تتصف بالجودة	5	موافق بشدة
جميع العبارات		**5**	**موافق بشدة**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

1- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الاولي (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة علي أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم يوفر التقارير المالية التي تطلبها الجهات الداخلية والخارجية في الوقت المناسب.

2- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة علي أن التقارير المالية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم تعطي صورة كاملة عن الأحداث المالية.

3- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة علي أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة لتسجيل الأحداث المالية ينتج عنه تقارير صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات.

4- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة علي أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم يوفر تقارير مالية تحتوي على معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بالنشاط المستقبلي.

5- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة علي أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدى إلى تحقيق العرض العادل والصادق للتقارير المالية.

6- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة علي أن المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية التي يوفرها النظام المحاسبي المُحَوسَب خالية من التحيز.

7- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة علي أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يُمَكِّن من تقديم معلومات أكثر دقة بالتقارير المالية.

8- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين علي أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدى إلى تحسين قابلية الفهم للمعلومات في التقارير المالية.

9- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة علي أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وبالتالي سلامة المعلومات.

10-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة علي أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم يلبي حاجة مستخدمي القوائم المالية من خلال الافصاح عن البيانات والمعلومات التي يمكنهم الاعتماد عليها.

11-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة علي أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم يوفر التقارير المالية التي تُمكِّن إدارة المصنع من مقارنة كفاءة الأداء المالي والتمويلي مقارنةً بالأداء السابق وكذلك مقارنة أعمال المصنع مع أعمال المصانع المشابهة.

12- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبشدة علي أن جودة المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المُحَوسَب ينتج عنها تقارير مالية تتصف بالجودة.

ثالثاً اختبار (كاي تربيع) لعبارات الفرضية الثالثة

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية:

جدول (24/3/3): اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الثالثة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي	P Value
1	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم التقارير المالية التي تطلبها الجهات الداخلية والخارجية في الوقت المناسب.	2	102	<0*
2	التقارير المالية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم تعطي صورة كاملة عن الأحداث المالية.	2	46.3	<0*
3	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة لتسجيل الأحداث المالية ينتج عنه تقارير صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات.	2	54.8	<0*
4	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم تقارير مالية تحتوي على معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بالنشاط المستقبلي.	2	38.9	<0*
5	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدى إلى تحقيق العرض العادل والصادق للتقارير المالية.	2	67.4	<0*
6	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية التي يوفرها النظام المحاسبي المُحَوسَب خالية من التحيز.	2	38.5	<0*
7	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يمكِّن من تقديم معلومات أكثر دقة بالتقارير المالية.	2	86.5	<0*
8	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدى إلى تحسين قابلية الفهم للمعلومات في التقارير المالية.	2	63.6	<0*
9	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وبالتالي سلامة المعلومات.	2	47.6	<0*
10	يلبي نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم حاجة مستخدمي القوائم المالية من خلال الافصاح عن البيانات والمعلومات التي يمكنهم الاعتماد عليها.	2	50.6	<0*
11	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم التقارير المالية التي تمكِّن إدارة المصنع من مقارنة كفاءة الأداء المالي والتمويلي مقارنةً بالأداء السابق وكذلك مقارنة أعمال المصنع مع أعمال المصانع المشابهة.	2	54.8	<0*
12	جودة المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المُحَوسَب ينتج عنها تقارير مالية تتصف بالجودة.	2	77.5	<0*
	جميع العبارات	**2**	**62.4**	**<0***

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

1. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم يوفر التقارير المالية التي تطلبها الجهات الداخلية والخارجية في الوقت المناسب.
2. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن التقارير المالية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم تعطي صورة كاملة عن الأحداث المالية.
3. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة لتسجيل الأحداث المالية ينتج عنه تقارير صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات.
4. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم يوفر تقارير مالية تحتوي على معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بالنشاط المستقبلي.
5. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدى إلى تحقيق العرض العادل والصادق للتقارير المالية.
6. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية التي يوفرها النظام المحاسبي المُحَوسَب خالية من التحيز.
7. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يمكِّن من تقديم معلومات أكثر دقة بالتقارير المالية.
8. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدى إلى تحسين قابلية الفهم للمعلومات في التقارير المالية مما يزيد من موثوقية التقارير المالية.
9. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم يوفرمجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وبالتالي سلامة المعلومات.

10. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم يلبي حاجة مستخدمي القوائم المالية من خلال الافصاح عن البيانات والمعلومات التي يمكنهم الاعتماد عليها.
11. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم يوفر التقارير المالية التي تمكِّن إدارة المصنع من مقارنة كفاءة الأداء المالي والتمويلي مقارنةً بالأداء السابق وكذلك مقارنة أعمال المصنع مع أعمال المصانع المشابهة.
12. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة 5% بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن جودة المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المُحَوسَب ينتج عنها تقارير مالية تتصف بالجودة.

مناقشة الفرضية الثالثة:

يُلاحَظ من الجدول (25/3/3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية وذلك من خلال اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (كاي تربيع) لدلالة الفروق لجميع فقرات محور الفرضية (62.4) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في العبارات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودة التقارير المالية لمصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم) في جميع العبارات.

الخاتمة

تشتمل الخاتمة على:-

أولاً: النتائج.
ثانياً: التوصيات.

أولاً: النتائج:

بناءً على الاطار النظري والدراسة الميدانية توصل الباحث للنتائج التالية:

1- وُجِدَت نُظم آلية وتقنية حديثة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما وُجِدَ نظام محاسبي مُحَوسَب متطور يستجيب لمتطلبات العمل.
2- وُجِدَت علاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء المالي في المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان حيث أن المعلومات المحاسبية التي أنتجها نظام المعلومات المحاسبي مؤشر لتقويم كفاءة الأداء المالي.
3- تطبيق نظام المعلومات المحاسبية المُحَوسَب زوَّد إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان بالمرونة اللازمة للتعامل مع المؤسسات التمويلية مما أدَّى إلى ازدياد ثقتها وازدياد امكانية الحصول على التمويل منها.
4- أدي تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة إلى رفع كفاءة الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان وذلك من خلال قدرة النظم المحاسبية المُحَوسَبة على توفير الجهد والعمل المكتبي الأمر الذي أدي الى تقليل الأعباء المالية وخفض التكاليف الإدارية.
5- تطبيق نظام المعلومات المحاسبية المُحَوسَب زوَّد إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان بالمرونة اللازمة للتعامل مع المؤسسات التمويلية مما أدَّى إلى ازدياد ثقتها وازدياد امكانية الحصول على التمويل منها.
6- أدَّى تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة إلى رفع كفاءة الأداء التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان حيث وُجِدَت علاقة طرديه بين المحتوى المعلوماتي لمخرجات النظم المحاسبية المُحَوسَبة وجودة القرارات التمويلية.
7- قدمت النظم المحاسبية المُحَوسَبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معلومات موثوقة وملائمة وقوائم مالية صحيحة بدرجة كبيرة مقارنة بالنظم المحاسبية التقليدية مما

أكسب تلك المعلومات والقوائم المالية ثقة المستخدمين سواءً كان المستخدمون داخليين أو خارجيين.

8- استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة انعكس إيجاباً على التقارير المالية التي وفَّرها النظام، حيث أن جودة المعلومات التي أنتجتها نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة نتج عنها تقارير مالية اتصفت بالجودة ساعدت متخذي القرار في المؤسسة علي اتخاذ القرارات السليمة.

9- أن تطوير الأنظمة المحاسبية المُحَوسَبة ساهم في تطوير مستوى الأداء المالي والتمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وساعد في عملية التطوير والتغيير في أعمال هذه المؤسسات.

10- نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة حدَّت من التلاعب في البيانات ومنعت الكثير من حالات التلاعب والتزوير والإختلاسات.

11-بعض العاملين في مجال المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليسوا على قدر كبير من التدريب والممارسة على البرامج المحاسبية الحديثة المستخدمة.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة يُوصِي الباحث بالآتي:

1- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان استخدام وسائل التقنية الحديثة في العمليات المحاسبية والإستفادة من قدرات الحاسوب ومميزاته.
2- على الإدارة العليا الإهتمام بإجراء صيانة دورية للنظم المحاسبية المُحَوسَبة واستقطاب الكوادر المؤهلة والقيام بإجراء تدريب مستمر في مجال استخدام الحاسوب والأنظمة المحاسبية من أجل ضمان إستمرار هذه النظم.
3- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان كسب وزيادة ثقة المؤسسات التمويلية بتقديم بيانات مالية وتقارير دورية عن الأداء.
4- العمل ضمن برمجيات محاسبية ملائمة توفر لمستخدمي التقارير المالية قدر من الجودة طبقاً لخصائص البيانات المالية.
5- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان تحديد أهدافها وتحديد مقاييس الأداء المناسبة لكل هدف وصولاً إلي النتائج المرتقبة للاستخدام الكفء للموارد.
6- بناء قدرات أصحاب المشرعات الصغيرة والمتوسطة في مجال إدارة النظم المحاسبية بما يُمَكِّنُهم من استخدامها الاستخدام الأمثل وإتخاذ القرارات بناءً على مخرجاتها.
7- على الإدارة العليا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القيام بالإشراف المباشر على تطوير الأنظمة المحاسبية بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية، والوقوف على مدى الالتزام بها مما سينعكس إيجاباً على الأداء المالي والتمويلي في هذه المؤسسات.
8- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان أن تركز في عملية اختيار الموظفين علي الأفراد المتخصصين وأصحاب الخبرة في نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وذلك لمواكبة المنافسة في سوق العمل.

9- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان نشر الوعي بأهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية بين العاملين في المؤسسة من خلال النشرات الدورية التي تبين تلك الأهمية.

10- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان أن تعمل على التغلب على أي معوق من شأنه أن يُضعِف من استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبَة.

الدراسات المستقبلية:

من خلال ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الحالية وما توصلت إليه من توصيات يوصي الباحث متابعة البحث في هذا المجال للارتقاء بمستوي الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية وذلك للحصول علي أكبر قدر من الفائدة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان، ويقترح الدراسات المستقبلية الآتية:

1. أثر مشاركة المحاسبين في تطوير **نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة** على تحسين الأداء المالي والتمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان.
2. مدي ملائمة **نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة** لبيئة المحاسبة في السودان.
3. أثر استخدام **نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة** في زيادة جودة الخدمات المقدمة.
4. دور **نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة** في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثرها على الأداء المالي والتمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان.

المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

اولاً: المراجع باللغة العربية:

1- الكُتب:

- اتحاد المصارف العربية. **التدقيق والأمان والرقابة في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية**. مطابع أمير قيو. بيروت. 1989م.
- أحمد حسين على. **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**. الدار الجامعية. ط1. 2004م.
- أحمد حسين علي حسين. **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية/ النظام اليدوي/ تحليل وتصميم النظم/ نظام الحاسب)**. الدار الجامعية. القاهرة. 2008م.
- أحمد حلمي جمعة. **التدقيق الحديث للحسابات**. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 1999م.
- أحمد ماهر. **مبادئ الإدارة بين العلم والمهارة**. الدار الجامعية – الإسكندرية. 2013م.
- أحمد محمد نور. شحاتة السيد. **مبادئ المحاسبية المالية (المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبق المعايير المحاسبية الدولية والمصرية)**. الدار الجامعية. الإسكندرية. 2008م.
- أحمد نور وآخرون. **المحاسبة والحاسبات الآلية**. الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية. 1993م.
- إدريس ثابت عبد الرحمان والمرسي جمال الدين محمد. **الإدارة الإستراتجية مفاهيم ونماذج تطبيقية**. الدار الجامعية. الإسكندرية. 2015م.
- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي. **التسيير المالي: الإدارة المالية (دروس وتطبيقات)**. الجزء الأول. ط 2. دار وائل للنشر. الأردن. 2011م.
- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي. **التسيير المالي: الإدارة المالية (أجوبة- تمارين وحلول)**. الجزء الثاني. دار وائل للنشر. الأردن. 2011م.
- أيمن علي عمر. **إدارة المشروعات الصغيرة –مدخل بيني مقارن-**. الطبعة الأولى. الدار الجامعية. الاسكندرية: الابراهيمية مصر. 2007م.

- بيان عبد المقصود. "**مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية** ."الدار الجامعية للنشر والتوزيع. الإسكندرية. 1997م.
- تنتوش محمود. **نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية (دور الحاسوب في الإدارة والتشغيل)**. دار الجيل. بيروت. ط1. 1998م.
- توفيق محمد عبد المحسن. **تقييم الأداء (مداخل جديدة...لعالم جديد)**. دار الفكر / دار النهضة العربية للتوزيع. الزقازيق. 2002م.
- جمعة أحمد. العربيد عصام. الزعبي زياد. "**نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر** ."دار المناهج للنشر والتوزيع.2007م.
- جودت عزت عطوي. **أساليب البحث العلمي**. الطبعة الأولى. الدار العربية للنشر. بغداد. 2001م.
- جيمس كاشين أ & جويل ج ليرنر. ترجمة محمد عبد العزيز أبو رمان. **ملخصات شوم نظريات ومسائل في أصول المحاسبة**. ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون. الجزائر. 1992م.
- حسين بلعجوز. **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية**. مؤسسة الثقافة الجامعية. الإسكندرية. 2009م.
- حفناوي محمد. **نظم المعلومات المحاسبية**. دار وائل للنشر عمان. الطبعة الأولى. ٢٠٠١م.
- حكمة أحمد الراوي. **تنظيم المعلومات المحاسبية والمنظمة: نظرية مع الدراسة التطبيقية**. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمّان. الأردن. 1999م.
- حمزة محمد الزبيدي. **أساسيات الإدارة المالية**. الطبعة الأولى. دار النشر والتوزيع. عمان. الأردن.2001م.
- خالد عبد الرحيم الهيتي. **إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي**. دار حامد للنشر والتوزيع. عمّان. 1999م.
- خالد وهيب الراوي. **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2000م.
- خلدون ابراهيم الشديفات. **إدارة وتحليل مالي**. الطبعة الأولى. دار وائل للطباعة والنشر. عمّان الأردن. 2001م.
- دريد كامل ال شبيب. **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**. الطبعة الأولى. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. الأردن. 2007م.
- رجب أحمد عبدالعال. **المحاسب والحاسبات**. الدار الجامعية للنشر– الإسكندرية. 1993م.

- رضوان حلوه حنان. **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**. ط 2. دار وائل للنشر. الأردن. 2006م.
- رضوان وليد العمار. **الإدارة المالية**. دار المسيرة. الطبعة الأولى. عمان. 1997م.
- رمضان عبدالمعطي. **الحاسبات الإلكترونية لخدمة الإدارة**. الجزء الأول (تجهيز البيانات). العدد 166. اصدار المنظمة العربية للعلوم الإدارية. القاهرة. مركز البحوث الإدارية. يوليو 1974م.
- زياد رمضان **أساسيات الإدارة المالية**. دار صفاء. ط1. عمان. 1996م.
- ـــــــــــــ. **أساسيات التحليل المالي**. دار وائل للنشر. عمان. الأردن. 1997م.
- سعد غالب ياسين. **تحليل وتصميم نظم المعلومات**. عمان. دار المناهج للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. 2000م.
- السعيد فرحات جمعة. **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**. دار المريخ للنشر. الرياض. 2000م.
- سلطان المحمد السلطان. **نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات**. دار المريخ للنشر. الرياض. 2005م.
- سليم ابراهيم الحسنية. **مبادئ نظم المعلومات الإدارية**. الطبعة الثانية. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2002م.
- سمير محمد عبد العزيز. **اقتصاديات الاستثمار المالي (أسس. مفاهيم. تطبيقات)**. الطبعة الأولى. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2000م.
- سوزان عدلى عوض. **مبادىء التحليل الأساسى للشركة وطرق تقييم أسهمها**. الجزء الثانى–الطرق المختلفة لتقييم الأسهم. شركة كونكورد إنترناشيونال إنفستمنت. 2006م.
- سونيا محمد البكري. **نظم المعلومات الإدارية**. الإسكندرية. مكتبة الإشعاع. دار الإشعاع للنشر والتوزيع. 1997م.
- سونيا محمد البكري. **نظم المعلومات الإدارية**. المفاهيم الأساسية ."الدار الجامعية. الإسكندرية. 2004م.
- سيد الهواري. **الإدارة المالية**. مكتبة عين شمس. ط6. القاهرة. 1996م.
- السيد. سيد عطا الله. **نظم المعلومات المحاسبية**. دار الراية للنشر والتوزيع. ط 1. الأردن. 2006م.

- صادق الحسني. **التحليل المالي والمحاسبي**. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 1998م.
- صالح الرزق. يوحنا آل آدم. "مبادئ المحاسبة (أسس وأصول علمية وعملية) ."دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان. ط ١. 2000م.
- الصباغ عماد. **مدخل لتحليل وتصميم نظم معلومات الأعمال**. الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. ط1. 2000م.
- صلاح الدين حسن السيسي. **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية**. دار الوسام للطبع والنشر. لبنان. 1998م.
- صلاح الدين عبد المنعم مبارك. **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**. الدار الجامعية الجديدة للنشر. الإسكندرية. سنة النشر غير موجودة.
- طارق طه. **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية**. الحرمين للكومبيوتر. الأسكندرية. 2000م.
- الطاهر لطرش. **تقنيات البنوك**. ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون.الطبعة الخامسة. 2005م.
- طه طارق. "**مقدمة في نظم المعلومات الادارية والحاسبات الآلية** ."منشأة المعارف للنشر والتوزيع. الإسكندرية. 2000م.
- عادل طه فايد. **نظم المعلومات المحاسبية**. القاهرة. مكتبة عين شمس. 2000م.
- عاطف محمد عبيد. **الإدارة المالية**. دار النهضة العربية. القاهرة. 1974م.
- عامر ابراهيم قندلجي. علاء الدين عبد القادر الجناني. "**نظم المعلومات الإدارية و تكنولوجيا المعلومات** ."الطبعة الثالثة. دار الميسرة. الأردن. 2009م.
- عباس مهدي الشيرازي. **نظرية المحاسبة**. ط .1دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع. الكويت. 1990م.
- عبد الحليم كراجة وآخرون. **الإدارة والتحليل المالي (أسس. مفاهيم. تطبيقات)**. دار الصفاء. الطبعة الأولى.الأردن: عمّان. 2000م.
- عبد الرحمان الصباح. **نظم المعلومات الإدارية**. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 1998م.
- عبد الرزاق محمد قاسم. **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2004م.
- عبد الرزاق محمد قاسم. "**نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية** ."مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ط1. 2003م.

- عبد الغفار حنفي. **أساسيات التمويل والإدارة المالية**. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. 2002م.
- عبد الغفار حنفي. **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**. الدار الجامعية للنشر. الاسكندرية. مصر. 2009م.
- عبدالمنعم عوض الله. **المحاسبة الإدارية في مجالات الرقابة والتخطيط**. القاهرة. دار الفكر العربي. 1978م.
- عدنان تاية النعيمي و آخرون. **الإدارة المالية (النظرية والتطبيق .)**ط 2. دار المسيرة النشر والتوزيع والطباعة. الأردن. 2008م.
- عدنان هاشم السامرائي. **الإدارة المالية – منهج تحليلي شامل**. الجامعة المفتوحة. ط 2. طربلس ليبيا. 1997م.
- عز عبد الفتاح. **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**. الطبعة الأولى. القاهرة: دار النهضة العربية. 1981م.
- عقل مفلح. **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**. دار المستقبل للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. الاردن. 2000م.
- علاء عبد الرزاق السالمي. **نظم إدارة المعلومات**. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة. 2003م.
- علاء فرحات طالب. إيمان شيحان المشهداني. **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي**. ط1. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. 2011م.
- علي السلمي. **التخطيط والمتابعة**. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. 1987م.
- علي عبد الهادي مسلم. **مذكرات في نظم المعلومات الإدارية**. مراكز التنمية الإدارية. مصر. 2001م.
- عماد عبد الوهاب الصباغ. **نظم المعلومات (ماهيتها و مكوناتها .)**دار الثقافة للنشر والتوزيع. الأردن. 2004م.
- عمر صخري. **اقتصاد المؤسسة**. الطبعة الرابعة. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2006م.
- عوض حاج علي. عوض الكريم محمد. **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحوسبة**. الخرطوم: السودان. مطبعة جامعة النيلين للطباعة. 2007م
- عوض منصور. "**مقدمة في تحليل النظم** ." دار الفرقان للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 1989م.

- العيسى ياسين. **أصول المحاسبة الحديثة (الجزء الأول)**. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان الأردن. 2003م.
- فايز جمعة النجار. **نظم المعلومات الإدارية**. دار مكتبة الحامد. عمان. الأردن. 2006م.
- فياض حمزة محمد رملي. "**نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة**" – مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية. الخرطوم. الأباي للنشر والتوزيع. شركة مطابع السودان للعملة. 2011م.
- كامل المغربي وآخرون. **أساسيات في الإدارة**. دار الفكر. ط 1. عمان. 1995م.
- كريم إبراهيم الحيباتي. زياد يحي السكاح. **نظم المعلومات المحاسبية**. ط 1. وحدة الحدباء للطباعة والنشر. العراق. 2003م.
- كمال الدين الدهراوي & محمد سمير. "**نظم المعلومات المحاسبية** ."دار الجامعة الجديدة. الطبعة الثانية. الإسكندرية. 2000م.
- كمال الدين الدهراوي. **نظم المعلومات المحاسبية**. الدار الجامعية. طبع ونشر وتوزيع الإسكندرية. 1988م.
- مجيد الكرخي. **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**. ط .1دار المناهج للنشر والتوزيع. الأردن. 2007م.
- محمد المبروك أبو زيد. **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**. المملكة العربية السعودية. دار المريخ. الطبعة الثانية. 2009م.
- محمد سمير الصبان. إسماعيل إبراهيم جمعة و أحمد محمد كامل. **المحاسبة المتوسطة (الإطار الفكري والعلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات)**. ط1. الدار الجامعية. الإسكندرية. 2003-2004م.
- محمد شوقي بشادي. **دراسات في النظم المحاسبية**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت. تاريخ النشر غير مذكور.
- محمد شوقي بشارة. **نظم المعلومات المحاسبية**. القاهرة. الطبعة الأولى. دار الثقافة العربية. 1989م.
- محمد صالح الحناوي. **الإدارة المالية والتمويل**. الدار الجامعية للنشر. الاسكندرية. مصر. 2000م.
- محمد عباس بدوي. عبد الوهاب نصر علي. **المحاسبة المالية (مدخل نظم المعلومات)**. الجزء الأول. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. 2008م.
- محمد عبد الفتاح محمد و طارق عبد العال حماد. **التطبيقات المحاسبية باستخدام الحاسب**. الدار الجامعية. الأسكندرية. 2000م.

- محمد عبد المحسن آل فرج الطائي. **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**. ط 1. دار وائل للنشر والتوزيع. الأردن. 2005م.
- محمد محمود الخطيب. **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**. دار الحامد للنشر والتوزيع. ط 01. الأردن. 2010م.
- محمد مطر. **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2003م.
- محمود السيد الناغي. **الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة**. ط 1. المكتبة العصرية بالمنصورة. 2007م.
- مشرف. فريد نصر. **برمجة التطبيقات المحاسبية**. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع. القاهرة. 2003م. ص 65.
- مفلح محمد عقل عوض. **مقدمة في الإدارة المالية**. دار المسيرة. ط 1. عمان. الأردن. 1995م.
- مفلح محمد عقل. **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**. ط 1. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. الأردن. 2010م.
- مفلح محمد عقل. **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**. مكتبة المجمع العربي. عمان. الأردن. الطبعة الأولى. 2000م.
- منير إبراهيم هندي. **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**. الطبعة الخامسة. المكتب العربي الحديث. الإسكندرية. 2003م.
- منير إبراهيم هندي. **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء "مدخل حوكمة الشركات"**. الطبعة الأولى الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. 2009م.
- منير شاكر آخرون. **التحليل المالي. مدخل صناعات القرارات**. الطبعة الثانية. دار وائل للنشر. عمان. الأردن. 2005م.
- موسكوف ستيفن. سيمكن مارك. "**نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات (مفاهيم وتطبيقات)**". دار المريخ للنشر. 1998م.
- مؤيد راضي خنفر. غسان فالح المطارنة. **تحليل القوائم المالية**. مدخل نظري وتطبيقي. الطبعة الثانية. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان (الأردن). 2009م.
- ناصر دادي عدون نواصر محمد فتحي. **دراسة الحالات المالية**. دار الأفاق. الجزائر. 1991م.

- ناظم حسين عبد السيد. **محاسبة الجودة (مدخل تحليلي .)**ط 1. دار الثقافة للنشر والتوزيع. الأردن. 2009م.
- نجم عبد الله الحميدي. عبد الرحمن الأحمد العبيد وسلوى أمين السامرائي. **نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر**. الطبعة الثانية. دار وائل للنشر. الأردن. 2009م.
- نواف محمد عباس الرماحي. **تصميم نظم المعلومات المحاسبية و تحليلها**. ط .1 دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. 2009م.
- هيثم محمد الزغبي. **الإدارة والتحليل المالي**. دار الفكر. ط 1. عمان. 2000م.
- وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي. **سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**. دار وائل للنشر. عمان. الطبعة الأولى. 2009م.
- ياسر مطيع وآخرون. **نظام المعلومات المحاسبية**. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2007م.
- يحي محمد أبو طالب. **المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة**. طبعة جديدة. دار النشر غبر موجودة. القاهرة. 2001م.

2- الدوريات والمجلات:

- إبراهيم علي أبوشيبة & محمد مفتاح الفطيمي. **مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية في بلدية مصراتة)**. ورقة بحثية منشورة بمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال. المجلد (5). مارس 2017م.
- أحمد عبد الرحمن. **أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية**. قسم المحاسبة. كلية إدارة الأعمال. جامعة مؤتة. مجلة المنارة. المجلد 13. العدد 2. 2007م.
- أحمد لعماري. **طبيعة وأهمية نظم المعلومات المحاسبية**. مجلة العلوم الانسانية. العدد 1. جامعة محمد خيضر بسكرة. نوفمبر 2001م.
- أحمد مزهر عبد. **أثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية**. جامعة الواسط. كلية الإدارة والاقتصاد. العراق: بغداد. ورقة بحثية منشورة بمجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية. العدد 34. فبراير 2020م.

- أحمد يوسف كلبونة وآخرون. **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على الأداء المالي (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية)**. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية). المجلد التاسع عشر. العدد الثاني. يونيو 2011م.
- اطف عقيل البواب & منير عبده العليمي. **أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية** "**دراسة ميدانية**". مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية. المجلد الرابع عشر. العدد الثاني. 2014م.
- إيمان أحمد الهنيني. **دور المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات في في المنشآت الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن)**. جامعة البلقاء التطبيقية. عمّان. الأردن. ورقة بحثية منشورة بمجلة رماح للبحوث والدراسات. مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية تصدر عن مركز رماح للبحوث والدراسات وتطوير الموارد البشرية. العدد 26. 2018م.
- دادن عبد الغني. **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**. مجلة الباحث. عدد 04. جامعة ورقلة. 2004م.
- زهرة حسن العامري & السيد علي خلف الركابي. **أهمية النسب المالية في تقويم الاداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)**. ورقة بحثية منشورة بمجلة الإدارة والاقتصاد. العدد الثالث والستون. بغداد– العراق. 2007م.
- السالم. مؤيد سعيد وملكاوي. نازم محمود. **أثر الخصائص الهيكلية في فاعلية نظم المعلومات دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية**. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية. عمان. الأردن. العدد الأول. المجلد 7. 2004م.
- سحر طلال إبراهيم. **تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن**. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد الخامس والثلاثون. 2013م.
- سليمان مصطفى الدلاهمة. **أثر نظم المعلومات المحاسبية في تخفيض تكلفة الخدمة في فنادق خمس نجوم في الأردن (دراسة ميدانية)**. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية. المجلد 2. العدد (5). حزيران 2016م.
- الشيخ الداوي. **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**. مجلة الباحث. عدد .07جامعة ورقلة. 2009–2010م.

- صيام. وليد زكريا. **كفاءة نظم المعلومات في القطاع المصرفي في ظل تكنولوجيا المعلومات.** مجلة البنوك في الأردن. العدد 9. المجلد 21. 2002م.
- عبد الرحمن موسى علي محمد– الزين عمر الزين– ضرار الماحي– يوسف الشبل. **تصميم نظام محاسبي لتخطيط موارد المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة في اطار بطاقة الأداء المتوازن.** ورقة بحثية منشورة. أماراباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا. المجلد السابع. العدد الحادي والعشرون. 2016م.
- عبد الله. خالد أمين وقطناني. خالد. **البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية (دراسة تحليلية على المصارف التجارية الأردنية).** المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية. جامعة العلوم التطبيقية. عمان. الأردن. العدد الأول. المجلد 10. 2007م.
- عبد المليك مزهودة. **الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم.** مجلة العلوم الإنسانية. العدد الأول. جامعة محمد خيضر بسكرة. 2001م.
- عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي. **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2006–2011م.** مجلة الواحات للبحوث والدراسات. جامعة غرداية. المجلد السابع. العدد الثاني. 2014م.
- عصام محمد البحيصي. **واقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين– دراسة استطلاعية.** مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية– المجلد الثاني والعشرون– العدد الأول. يناير 2014م.
- محمد سليم وهبة. **البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية.** مقالات المحاسب المجاز. الفصل الثالث. العدد 23. (مكان الإصدار غير موجود). 2005م.
- مريم حمود. **العوامل المؤثرة على رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية (دارسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية).** مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 04. العدد 06. 2018م.
- منير محمود سالم. **المنهج العلمي لدراسة امكانية استخدام الوسائل الآلية المحاسبية.** مجلة الاقتصاد والإدارة. العدد الثاني. (الرياض: جامعة الملك عبدالعزيز. محرم 1396هـ).
- وفاء شريف علي. **قراءة وتحليل القوائم المالية. مجلة هيئة الأوراق المالية والسلع.** إدارة البحوث والتطوير. أبوظبي– الإمارات العربية المتحدة. العدد الرابع. مايو 2010م.

3- الرسائل العلمية:

- أحمد جمال جميل. **دور نظم المعلومات المحاسبية في تطور التجارة الإلكترونية.** جامعة القادسية. كلية الإدارة والإقتصاد, قسم العلوم المالية والمصرفية. العراق. 2018م.
- إصلاح عمر حاج نور عمر. **دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في صنع القرارات (دراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة).** رسالة ماجستير غير منشورة. الخرطوم: جامعة النيلين. 2011م.
- أمارة محمد يحي عاصي. **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار).** رسالة ماجيستير غير منشورة. الأردن. 2008م.
- الأمين سالم الطيب عجب الداني. **دور نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في تقويم الأداء المالي بالمؤسسات الحكومية.** الخرطوم. جامعة النيلين. كلية الدراسات العليا. رسالة ماجستير غير منشورة. 2015م.
- الهادي عبدالله جاد المولى. **أثر نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد إتخاذ القرارات الإدارية (دراسة ميدانية: شركة سكر كنانة المحدودة).** جامعة الإمام المهدي كلية الدراسات العليا. بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل. 2017م.
- إنعام محسن حسن زويلف. **أثر استخدام الحاسوب في الأداء المحاسبي دراسة تطبيقية في عينة من المنشآت الصناعية العراقية.** أطروحة دكتوراه في المحاسبة. كلية الإدارة والأقتصاد . الجامعة المستنصرية. 1996م.
- بن بريكة عبد الوهاب. بن التركي زينب. **دور التكنولوجيا في زيادة فعالية أداء المنظمة.** دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة. الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف المسيلة. يومي10–11 نوفمبر 2009م.
- بن خروف جليلة. **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي و اتخاذ القرارات.** مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة بومرداس. الجزائر. 2008–2009م.
- بنية حيزية. **أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية.** رسالة ماجستير في علوم التسيير. تخصص الاقتصاد

التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة المدية. غير منشورة. 2010-2011م.

- بوضياف سامية. **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات خلال 2005-2008م**. رسالة ماجستير. تخصص نقود ومالية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة البليدة. غير منشورة. 2009م.
- تالي رزيقة. **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED)**. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير. المركز الجامعي أكلي محند أولحاج البويرة. 2011-2012م.
- تيجاني بالرقي. **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس سطيف. الجزائر. 2005-2006م.
- جمال خنشور. **تقييم الأداء الاقتصادي في وحدة ديدوش مراد**. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد الاقتصاد. جامعة باتنة. 1987م.
- الجيلي مكي دلدوم& حمد عبد الرحمن الترابي. **دليل الإرشاد في المشاريع الصغيرة للإنتاج الداجني**. كلية علوم وتكنولوجيا الإنتاج الحيواني. 2011م.
- حرية شعبان محمد الشريف. **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية – غزة. قسم المحاسبة والتمويل. 2006م.
- حسام عيسى عبدالرحمن حمدان. **أثر تطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية (دراسة ميدانية على سلسلة فنادق فئة الخمس نجوم في الأردن)**. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط. قسم المحاسبة والتمويل- كلية الأعمال. الفصل الدراسي الثاني 2013/2014م.
- حسين عبد الجليل الغزوي. **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**. مذكرة ماجستير (غير منشورة .)كلية الإدارة والاقتصاد. الأكاديمية العربية في الدنمارك. 2010م.
- حنان عجيلة. **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- حالة مؤسسة الأنابيب ALFAPIPE وحدة غرداية**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2013م.

- خديجة دزايت. **تقييم الأداءالمالي للمؤسسةالاقتصادية دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD بورقلة.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح – ورقلة. كلية العلوم الاقتصادية. 2013م. ص 31.
- خضار عبدالرحمن. "**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وآفاق تطويره**". **دراسة حالة مؤسسة بلاست أفريك غرداية.** مذكرة مقدمة لنيل الماجستير غير منشورة. جامعة ورقلة. الجزائر. 2012م.
- دادن عبد الغني. **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية (حالة بورصتي الجرائر وباريس).** أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير. جامعة الجزائر. الجزائر. 2006–2007م.
- دهمان. أسامة كمال. "**فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في تحقيق جودة التقارير المالية**". **دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية**". رسالة ماجستير غير منشورة. مكتبة الجامعة الإسلامية. 2012م.
- راشد الأمين عبدالله شلعي. **دور نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة في رفع كفاءة الأداء المالي (دراسة حالة وزارة الداخلية السودانية).** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. كلية الدراسات العليا والبحث العلمي. 2011م.
- رانيا يوسف يحيي محمد. **مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وأثرها على كفاءة الأداء المالي (دراسة ميدانية على بنك ام درمان الوطني).** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النيلين. كلية الدراسات العليا. 2018م.
- رمزي سعيد عبد المجيد ابوالعينين. **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على كفاءة وفعالية اتخاذ القرار في الشركات التجارية بالمملكة الأردنية الهاشمية (دراسة حالة شركة نقل أخوان).** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النيلين. كلية الدراسات العليا. 2012م.
- زبيدي البشير. **دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال.** رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق. قسم العلوم التجارية. كلية العلوم وعلوم التسيير. جامعة البليدة. غير منشورة. أكتوبر 2011م.
- زهراء لغزيل. **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.** مذ كرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية. تخصص: دراسات محاسبية وجبائية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2012–2013م.

- زينة قمري. **واقع استخدام الأساليب الكميّة في تقييم أداء الوظيفة الماليّة للمؤسّسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتّخاذ القرار**. كلّية العلوم الاقتصاديّة وعلوم التّسيير. جامعة سكيكدة. الجزائر.
- سارة باحو. "**تقييم الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منظور جدول تدفقات الخزينة**". **دراسة حالة شركة رمال بلاستيك**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة. جامعة ورقلة. الجزائر. 2010م.
- سارة قدوري. **دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة التسوية وأشغال الطرق بورقلة للفترة 2012-2014م)**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة الجزائر. 2015م.
- السعيد بلوم. **أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية**. رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية. جامعة منتوري قسنطينة. دون سنة.
- سهير الشناوي. **تقييم الأداء في المنشأة الصناعية**. رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة. مصلحة الكفاية الانتاجية. التدريب المهني. د.ت.
- شدري معمر سعاد. **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة سونلغاز)**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة احمد بوقرة بومرداس. الجزائر. 2008-2009م.
- شراد محمد. **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**. مذكرة لنيل شهادة ماستر. كلية علوم التسيير. جامعة محمد خيصر. بسكرة. 2014م.
- صليحة بوصوردى. **دور تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تحسين أنظمة المعلومات الإستراتيجية**. بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير فرع تسيير المؤسسات. جامعة الحاج لخضر. باتنة. 2004/2003م.
- طارق أحمد عواد. تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطنية. قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال. الجامعة الإسلامية. غزة. 2005م.
- طرابلسي سليم. **تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية**. رسالة ماجستير. جامعة الحاج خيضر. باتنة. 2009م.

- الطيب الوافي. **جدوى أتمتة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية.** مذكرة ماجستير. جامعة العربي تبسة. 2004م.
- ظاهر شاهر يوسف القشي. **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتركيبية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية.** أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا. جامعة عمان العربية للدراسات العليا. عمان. 2003م.
- عادل عشي. **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة).** جامعة محمد خيضر. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية. الجزائر– بسكرة. رسالة ماجستير غير منشورة. 2002م.
- عباسي عصام. **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات.** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير. تخصص: مالية مؤسسة. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2011–2012م.
- عبد الوهاب سويسي. **الفعالية التنظيمية تحديد المحتوى والقياس باستعمال لوحة القيادة.** أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر بالجزائر. 2003 2004م.
- علا أحمد عبد الهادي الزعانين. **أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية.** رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة. مأخوذة من موقع الظاهر القشي. 2007م.
- علي حامدي. بشير بن عيشي. **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.** الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة. 2011م.
- غانم. مروان أحمد. **تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية (1978–1998م).** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة آل البيت. الأردن. 2000م. ص 44.
- فتيحة حجاج. **تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي.** مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2014م.
- فؤاد أحمد محمد العقيري. **تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن.** أطروحة دكتوراه. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. 2006م.
- فوزية ركيبي. **الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية.** رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: المركز الجامعي. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2011م.

- فوزية هلالي& خديجة عمران& نادية طيبي. **جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF.** الجزائر: جامعة الدكتور مولاي طاهر. 2016م.
- قريشي محمد الجموعي. **قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية.** أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. الجزائر. 2005م.
- قلو رفيق. دراسة **أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر.** مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ومالية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة المدية. غير منشورة. 2010-2011م.
- ليندة غربة. **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية باستخدام نسب النشاط والربحية.** مذكرة ماستر. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2015م.
- محمد أحمد الرضي بابكر. **نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وتأثيرها على ترشيد واتخاذ القرارات الإدارية (دراسة حالة الإدارة العامة للجمارك السودانية).** رسالة ماجستير غير منشورة. الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. كلية الدراسات التجارية.2011م.
- محمد النور بابكر محمد. **النظام المحاسبي ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية – بنك أمدرمان الوطني ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بالسودان 2007-2010م).** بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. 2011م.
- محمد منصور التتر. **دور نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني.** رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية بغزة. 2015م.
- مسعى عبدالحليم. **أثر خطر البلد على الأداء الاقتصادي للمؤسسة في الجزائر الفترة-2007 1988م.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أوت سكيكدة. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2013م.
- مندر يحي الدابة. **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة.** مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين. 2009م.

- منذر صبحي عبدالله السقا. **تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية (دراسة تطبيقية)**. الجامعة الإسلامية غزة. رسالة ماجستير غير منشورة. 2016م.
- موسى محمد أبو حطب. **فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين (حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية)**. مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة. 2009م.
- ناصر محمد علي المجهلي. **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**. مذكرة ماجستير غير منشور. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة باتنة. الجزائر. 2008-2009م.
- نجم الدين محمد أحمد فضل السيد. **نظم المعلومات المحاسبية ودورها في زيادة كفاءة وفعالية الأداء المالي (دراسة تحليلية ميدانية)**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أمدرمان الإسلامية- معهد دراسات وبحوث العالم الإسلامي. 2015م.
- نضال محمد الكساسبة. **دور ديوان المحاسبة في تقييم أداء دائرة ضريبة الدخل في الأردن**. رسالة ماجستير في الإدارة غير منشورة. جامعة آل البيت. كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية. 2003م.
- نعيمة يحياوي. **أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق دراسة حالة قطاع صناعة الحليب.** رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الحاج لخضر بباتنة. الجزائر. 2008-2009م.

4- أُخرى:

- برحومة عبد الحميد & زغبة طلال. **بطاقة الأداء المتوازن كإطار التحسين أداء وفعالية المؤسسة.** الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف المسيلة. يومي 10-11 نوفمبر 2009م.
- تيجاني بالرقي. **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الأسواق المالية الناشئة.** الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم التجارية جامعة المسيلة. 14-15 أبريل 2009م.

- حيدر علوان كاظم الشمري. **دور المعلومات المحاسبية في صنع قرارات تسعير عقود المقاولات.** الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم التجارية جامعة المسيلة. 14-15 أبريل 2009م.
- دادن عبد الغني. كماسي محمد الأمين. **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات.** جامعة ورقلة. 8-9 مارس 2005م.
- زغدار أحمد وسفير محمد. **مقومات عرض المعلومات في ظل معايير المحاسبةالدولية IAS/IFRS.** الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة سعد دحلب بالبليدة. 2009م.
- سليمة نشنش. **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي.** الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم التجارية. جامعة المسيلة. 14-15 أبريل 2009م.
- سهام شيهاني. سيد أحمد حاج عيسى. **الرقابة الإستراتيجية ودورها في تحسين أداء المنظمات.** الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف المسيلة. يومي 10-11 نوفمبر. 2009م.
- شارف خوجة الطيب. **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية.** الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية. قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة باجي مختار عنابة. 21-22 نوفمبر 2007م.
- الشماع. خليل. خالد أمين. **التحليل المالي في المصارف التجارية.** منشورات اتحاد المصارف العربية. بيروت. لبنان. 1990م.
- صندوق النقد العربي. نتائج استبيان صندوق النقد العربي حول **بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.** 2017م.
- عبادي محمد وسليم حمود. **استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية.** الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة. جامعة محمد بوضياف المسيلة. 10-11 توفمبر 2009م.

- عبد المليك مزهود. **المقاربة الإستراتجية للأداء مفهوماً وقياساً**. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. جامعة ورقلة. 8-9 مارس 2005م.
- عبد المنعم محمد الطيب. "**تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان: تجارب وخبرات**". الملتقيى الدولي: متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بجامعة حسيبة بن بوعلي بوشليف- الجزائر. يومي 17.18 أبريل 2006م.
- ـــــــــــــــ "**تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الآليات الجديدة لتحرير التجارة - التجربة السودانية**". المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- سطيف. 25 - 28 مايو 2003م.
- عيسى حيرش. محاضرات **تحليل النشاط الاقتصادي**. طلبة ماجستير. كلية الحقوق والاقتصاد. جامعة بسكرة. جوان. 2002م.
- قرين ربيع و عطا الله ياسين. **فعالية بطاقة الأداء المتوازن في المنظمة**. الملتقي العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف المسيلة. يومي 10-11 نوفمبر 2009م.
- مجيد شعباني- محمد السعيد السعيداني- عياش دوار. **مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**. ورقة بحثية منشورة. الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. يومي 6 & 7 ديسمبر 2017م.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية. **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**. الشارقة. الإمارات العربية المتحدة. 2009م.
- وليد ناجي الحيالي. **مذكرات التحليل المالي في المنشأة التجارية**. منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. 2007م.

5- المواقع الالكترونية

- الموقع الالكتروني لبنك السودان المركزي:
https://cbos.gov.sd/ar/content/وكالة-ضمان-التمويل-الاصغر-تيسير
- جمال سالمي. أثر الأساليب الكمية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية. ورقة بحثية. على الموقع:
http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=6905

- محاسب احمد امين. نظم المعلومات المحاسبية (واجبات محلل النظم – ومصمم نظم المعلومات المحاسبية) عبر الموقع: http://kenanaonline.com/users/esraaa/posts/112116
- موقع السودان اليوم: https://alsudanalyoum.com/?p=204794
- محمد عثمان عبد المالك. مقال بعنوان: المنشآت الصغيرة والمتوسطة.. شريان الاقتصاد. مقال منشور في الموقع الالكتروني لسودارس نقلاً عن موقع صحيفة السوداني منشور بتاريخ 2012/3/31م: https://www.sudaress.com/alsudani/5109

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Books:

- A. Bulaud ET Autres, **Dictionnaire de Gestion**, Edition Foucher, Paris, 1995.
- A. Burlaud, J.Y Eglem, P Mykita, **Dictionnaire de gestion**, Editions Foucher, Paris, 1995.
- Alter, Steven, **Information Systems Management Perspective**, Third Edition, Addison-wesley, Educational Publisher, USA, 1999.
- Armand Dayan et autres, **Manuel de gestion, volume 1**, ellipses, edition, Paris, 1999.
- Armand Dayan, **Manuel de gestion, Ellipses**, 4th Edition, Paris, 2004.
- Brigitte Dariath, **Contrôle de gestion**. Dunod, Paris, 2000.
- David son, Sidney, et. al, **Managerial accounting: an introduction to concept, Methods and uses**, 2nd. Ed. Chicago, 1985.
- Ernest W.Walker and Wiliam H.Baugher, **Financial planning and policy**, harder row, third Edition, New York, 1984.
- Geoffrey Knott, **Financial Management**, Macmillan education Ltd, London, 1991.
- Georgion sarrard, **Et les autres, l'entrepris**, 2eme edition gaetan morin 2000.
- Gilles Bressy, Christian Konkuyt, **Economie d'entreprise**, Edition Sirey, Paris, 1990.
- Jessup Leonard and Valacich, Joseph, **"Information Systems Today"**, Ist ed Prentice hall, 2003.
- Kemeth Landon, Jame Landon, **Eric fimhel de systemes d'information**, 9 eme edition, person, France, 2006.

- Kohler, E **"A dictionary for Accountants",** Englewood Cliff, N.J: Prentice Hall, Inc, 1975.
- Laudon K. C. and Laudon J. P, **"Management Information Systems",** 9th ed., Prentice Hall, 2006.
- Laudon K. C. and Laudon J. P. (2006), **"Management Information Systems"**, 9th ed., Prentice Hall.
- Mavor Michel Agbodan, Fubbert Gero Amoussouga, **Les Facteurs de performance de l'entreprise**, Edition, John Libbeyx, Paris , 1995.
- MICHEL GERVAIS, **"Contrôle de gestion"**, Paris: Edition Economico, 1997.
- Most, Kenneth, **Accounting Theory**, Columbus, Ohio, Grid Inc., 1977.
- Pierre Bergeron, **la Gestion Moderne: Theorie ET Cas**, Gaetan morin editeur, Quebec, 1993.
- R. Brosquet, **Fondement de la performance humaine dans l'entreprise**, les éditions d'organisation, Paris, 1989.
- Robert le Duff et al, **Encyclopédie de la gestion et du management**, Editions Dalloz, Paris, 1999.
- Robert Reix, **Systèmes d'information et Management de organisation**, 4 eme Edition, Paris, vribert, 2002.

2. Periodicals:

- AbdiSalam Salad Abdulle, Zaini Zainol, Hawa Ahmad- **Impact Of Computerized Accounting Information System On Small And Medium Enterprises In Mogadishu, Somalia**: The Balance Scorecard Perspectives-Published By: Blue Eyes Intelligence Engineering & Sciences Publication, International Journal of Engineering and Advanced Technology (IJEAT), ISSN: 2249 – 8958, Volume-8 Issue-5C, May 2019.
- Aubert et al, les notions de compétence dans les differrentes disciplines (www.e-rh.org).
- David Autissier, Valérie Delage, **Mesurer la perfonance de système d'information**, edition d'organisation groupe Eyrolle, Paris, 2008.
- Doria Tremblay, Denis Cormier, **Organisme à but non lucratif: pertinence du modèle comptable?**, la revue Economie et comptabilité, n°197, décembre 1996, IFEC, France.
- Georges Deppallens. **Jean-Pierre Jobard, gestion financière de l'entreprise**. Editions Sirey, ed, Paris, 1990
- Jaques

- Kamwesiga Deus, **The Role of Computerized Accounting System in Financial Reporting; A Case of Kapchorwa District Local Government**, business administration of kampala international university, 2019.
- Laurent Belanger et al, **G.R. H une approche globale et intégrée**, ed Gaetan Morin, 3 impression, Quebec, 1984.
- Moscovo & et. Al., **"Core Concepts of Accounting Information Systems"**, Johnwiley and sons Inc, 1997.
- Raymond-Alain Thietart, **la dynamique de l'homme au travail**, les editions. d'organisation, Paris, 1977.
- Schoderbk, charles and other **"Management Systems",(Business Publication)**, Dallas, 1980.
- Simon Akumbo Eugene Mbilla- Joseph Dery Nyeadi- David Amoah Akolgo- Maxwell Awineyesema Abiire, **Impact of Computerized Accounting Systems on the Quality of Financial Reports in the Banking Sector of Ghana**, European Journal of Business and Management, ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online),Vol.12, No.17, 2020.
- World Bank brief on **"Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance"**, September 1, 2015.

3. Research:

- Jean_ Michel Delaveau, **Guide de la gestion financiere des etablissements sociaux et medico _sociaux**, DUNOD, paris, 1999.
- Nicolaou, Andreas, and Bhattacharya. **Organizational Performance Effects of ERP Systems Usage**, The Impact of Post-Implementation Changes. International Journal of Accounting Information system, 2006.
- Nufyl Hadid, **l'informatique de gestion de l'approche objet**, article revue de sience economique et de gestion, université d'alger, 2003.
- Obrien, J, **Management Information Systems: Managing Information Technology in the Network Enterprise**, Northern Arizona University, 1996.
- Patrick Hubert, **Système d'information de gestion (Manuel complet applications et corriges)**, Gualino, 2009.
- White, Sondhi, fried, **The Analysis and Use of financial Statement**, Bound and Malloy inc., U.S.A., 1994.

الملاحق

ملحق رقم (1)

الاستبانة

جامعة أمدرمان الاسلامية

معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي

الأخ الكريم / الأخت الكريمة .....

السلام عليكم ورحمة الله

الموضوع: إستبانة

يقوم الباحث بإعداد دراسة بغرض الحصول على درجة الدكتوراة في المحاسبة بعنوان: **أثر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة على كفاءة الأداء المالي والتمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان** (دراسة ميدانية) في المؤسسات المختارة، عليه بما تتمتعون به من كفاءة علمية وعملية أرجو منكم التكرم بإبداء آرائكم على عبارات الاستبانة بكل دقة وموضوعية لتمكين الباحث من الوصول لأهداف الدراسة بكل دقة، علماً بأن البيانات التي سوف يتم تجميعها في هذا الاستبيان سوف تكون سرية ولن تُستخدَم إلا في أغراض هذه الدراسة، ويمكنكم الحصول على نتائجها حسب رغبتكم.

ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحث

أشرف عبداللطيف عبدالرحمن

0096897637689

أولاً: البيانات الشخصية:

الرجاء التكرم بوضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب:

1- العمر

- ☐ أقل من 30 سنة
- ☐ 30 وأقل من 40 سنة
- ☐ 40 وأقل من 50 سنة
- ☐ 50 سنة فأكثر

2- المؤهل العلمي

- ☐ بكالريوس
- ☐ دبلوم عالي
- ☐ ماجستير
- ☐ دكتوراة
- ☐ أخرى

3- التخصص العلمي

- ☐ محاسبة
- ☐ إدارة أعمال
- ☐ اقتصاد
- ☐ دراسات مالية ومصرفية
- ☐ نظم معلومات
- ☐ أخرى

4- المؤهل المهني

- ☐ زمالة المحاسبين القانونيين السودانية
- ☐ زمالة المحاسبين القانونيين العربية
- ☐ زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية
- ☐ زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية
- ☐ أخرى

5- المسمى الوظيفي

- ☐ محاسب
- ☐ مدير مالي
- ☐ مدير إدارة
- ☐ مراجع داخلي
- ☐ مراجع خارجي
- ☐ مدير عام
- ☐ أخرى

6- سنوات الخبرة

- ☐ أقل من 5 سنوات
- ☐ 5 وأقل من 10 سنوات
- ☐ 10 وأقل من 15 سنة
- ☐ 15 سنة وأقل من 20
- ☐ 20 سنة فأكثر

ثانياً: عبارات الإستبانة:

أرجو التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة الذي يناسبك:

الفرضية الأولى:

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء المالي في مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم.

الرقم	الاختيارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	إن تقييم الأداء المالي بناءً على نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المصنع مما يساعد على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.					
2	إدخال التقنية الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تقليل الأخطاء المحاسبية الأمر الذي يزيد من كفاءة الاداء المالي.					
3	تطبيق النظام المحاسبي المُحَوسَب في العمل المالي يؤدي إلى سرعة الأداء واختصار الوقت مما يساعد على تفعيل اداء الدورة المستندية.					
4	إن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المالية المُدرجة في خطتها المالية.					
5	يؤدي استخدام نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب إلي خفض تكاليف إنتاج المدخلات والمخرجات المحاسبية المتعلقة بالأداء المالي للمصنع.					
6	يعتبر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُطبّق في المصنع مرن بحيث يعكس بصورة فورية أي تعديل على السياسات المالية التي تتبعها إدارة المصنع.					
7	إن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب وتدريب العاملين على استخدامه يساعد على تحفيز العاملين المسؤولين عن الأداء المالي في المصنع وزيادة قدراتهم الإبداعية.					
8	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب علي اكتشاف عدم الالتزام بالسياسات المالية المُتَّبعة مما يسهل المعالجة.					
9	إن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يسهم في تسهيل الاتصالات بنقل المعلومات المتعلقة بالأداء المالي بين جميع أقسام المصنع.					
10	أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصنع المالي وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وتفاديها مستقبلاً.					
11	يساعد نظام المعلومات المُحَوسَب بالمصنع على زيادة كفاءة أداء العاملين وتجويد عملهم في قسم الإدارة المالية، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي للمصنع.					
12	النظم المستخدمة في المصنع تتوفر فيها مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة مما ينعكس إيجاباً على كفاءة الأداء المالي.					

الفرضية الثانية:

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وكفاءة الأداء التمويلي في مصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم.

الرقم	الاختيارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على مقارنة نتائج النشاط التمويلي المحققة بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات.					
2	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يزوَّد إدارة المصنع بالمرونة اللازمة للتعامل مع المؤسسات التمويلية مما يؤدى إلى ازدياد ثقتها وازدياد امكانية الحصول على التمويل منها.					
3	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد الإدارة على اختيار واستغلال مواردها التمويلية بشكل أفضل.					
4	بتطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب ازدادت قدرة الإدارة على توليد الأرباح من خلال الأصول المتاحة وأصبحت المؤسسة قادرة على تمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي.					
5	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساهم في التعرف على مصادر التمويل المختلفة وتحديد المزيج المناسب سواءً من التمويل قصير الأجل أو طويل الأجل.					
6	توفر نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة للادارة معلومات تساعدها في تحديد الاحتياجات المطلوبة من الموارد اللازمة لاداء الانشطة والوظائف الرئيسية وبشكل مستمر.					
7	نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد على توفير المعلومات بصورة منظمة وواضحة حول موارد الشركة التمويلية من أجل التنسيق بينها.					
8	تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب يساعد في تحديد الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية في استخدام الأموال في المصنع.					
9	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المستخدم معلومات عن حجم الايرادات الكلية المتحققة عن السنة المالية في المصنع.					
10	يؤدي تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة إلي تخصيص الموارد التمويلية مما يؤثر على كفاءة الأداء التمويلي بالمصنع.					
11	البرامج المستخدمة في النظام المحاسبي المُحَوسَب تساعد في اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالأداء التمويلي مما يؤدي إلي تقليل المخاطر.					
12	ترتبط كفاءة الأداء التمويلي في المصنع بجودة وسلامة المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المُحَوسَب.					

الفرضية الثالثة:

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة وجودة التقارير المالية لمصانع البسكويت والحلويات في ولاية الخرطوم.

الرقم	الاختيارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم التقارير المالية التي تطلبها الجهات الداخلية والخارجية في الوقت المناسب.					
2	التقارير المالية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم تعطي صورة كاملة عن الأحداث المالية.					
3	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة لتسجيل الأحداث المالية ينتج عنه تقارير صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات.					
4	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم تقارير مالية تحتوي على معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بالنشاط المستقبلي.					
5	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدى إلى تحقيق العرض العادل والصادق للتقارير المالية.					
6	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية التي يوفرها النظام المحاسبي المُحَوسَب خالية من التحيز.					
7	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يمكّن من تقديم معلومات أكثر دقة بالتقارير المالية.					
8	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المُحَوسَبة يؤدى إلى تحسين قابلية الفهم للمعلومات مما يزيد من موثوقية التقارير المالية.					
9	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وبالتالي سلامة المعلومات.					
10	يلبي نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم حاجة مستخدمي القوائم المالية من خلال الافصاح عن البيانات والمعلومات التي يمكنهم الاعتماد عليها.					
11	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المُحَوسَب المُستَخدَم التقارير المالية التي تمكّن إدارة المصنع من مقارنة كفاءة الأداء المالي والتمويلي مقارنةً بالأداء السابق وكذلك مقارنة أعمال المصنع مع أعمال المصانع المشابهة.					
12	جودة المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المُحَوسَب ينتج عنها تقارير مالية تتصف بالجودة.					

ملحق رقم (2)

محكمو الاستبانة

الرقم	اسم المحكم	الدرجة العلمية	عنوان المحكم
1	الهادي آدم محمد إبراهيم	استاذ المحاسبة	استاذ المحاسبة جامعة النيلين – كلية التجارة
2	مصطفى نجم البشاري	استاذ المحاسبة المشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية
3	ياسر تاج السر محمد	أستاذ مشارك	جامعة النيلين – كلية التجارة
4	صالح حسب الرسول البدوي	أستاذ مشارك	جامعة أم درمان الإسلامية – كلية العلوم الإدارية